

جامعة محمد الصديق بن يحيى-جيجل-

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية

## السياسات العامة الاقتصادية في المغرب العربي دراسة مقارنة بين الجزائر، المغرب وتونس.

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية وال العلاقات الدولية  
تخصص: الدراسات السياسية المقارنة.

### الأستاذ المشرف

### إعداد الطالبة:

د. رياض بوريش . صفاء بن عيسى.

الصفة	الجامعة الأصلية	الدرجة العلمية	اسم الأستاذ
رئيسا و مناقشا	جامعة عنابة	أستاذ محاضر	عبد النور ناجي
مشرفا ومقررا 03	جامعة قسنطينة 03	الأستاذ الدكتور	رياض بوريش
عضو مناقشا	جامعة بسكرة	أستاذ محاضر	محمد الأمين لعجال

السنة الجامعية

2014-2013

سَمِعَ اللَّهُ عَزَّ ذِي قُوَّةِ  
أَنَّ رَبَّهُمْ يَقُولُ  
لِلْمُجْرِمِينَ إِنَّمَا  
أَنْتُمْ تَعْمَلُونَ

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِيْمِ  
إِنَّ الْاٰنْبِيْنَ مَا نَفَقُوا لَهُ بِسْرَفُوا وَلَمْ يَتَنَزَّلُوا وَكَانَ  
بَيْنَ هَذِهِ قَوْلَاتِ  
صَدْرٌ لِلّٰهِ الْعَظِيْمِ  
سُورَةُ الْفَرْقَانِ، ٦٧

## إِهْدَاءٌ

اللهم اجعل هذا العمل خالصاً لموجهك الكريم نافعاً لقارئه.  
أهدى هذا العمل إلى وطني العزيز "البازار" والذي لا بد له أن يزدهر بجهود  
أبنائه.

أهدى ثمرة جهدي إلى أولئك الذين نزل فيهم حقهم قوله تعالى:  
"وَقَضَى رَبُّكَ أَن لَا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا"

صَدَقَ اللَّهُ الْعَظِيمُ

إلى مصابيح قلبي... إلى مطامن العبر... إلى ألم الناس... أمي وأبي... جنة  
الدنيا والآخرة... والدي الكريمين أطال الله في عمرهما..... أمي الغالية، رمز  
العنان والتضحية... التي دفعته ولا زالت تدفع كل عمرها من أجل أن نصل إلى ما  
نعم عليه، وصبرت على عنايانا ومتاعينا، يا من لم تلهمه يتغنى بالشعر والغزل.

أبي الذي منعني الرعاية والأمان.... ووفر لي كل ما أحتجه في سبيل العلم....  
تعبيراً على محبي العميق لهما، وشهادة امتنانه لما بذله من جهد وسهر لحسن  
رعايتي وتربيتي. فما كان من خير في هذا العمل فهو نتاج جهدهما وحرصهما، وكل  
نقص فهو تقدير مني. حفظهما الله وأسكنهما الجنة.

إلى قدرة العين ومسرة القلب أطال الله أعمارهم "جazine، غاليا، هاجر، صاندرا،  
هيثم، آية، ريان، أنفال، عبدو"... إلى أخواتي العبيبات، وأزواجهم هشام و وهابي  
... إلى بسمة ترسم على شفاهنا "تسبيح، قنوت، عبد القويه، براق، نورهان"  
إلى أصدقاءي وزملائي عائشة، أحلام، إيمان، سعاد، سعيدة، فیروز، هریه، جلال،  
هشام... إلى كل أصدقائي أينما كانوا... إلى طلبي الأبناء في جامعة قسنطينة 03  
إلى كل طالب علم...

صفاء

إلى كل من أحبه بقوه... أهدى ثمرة جهدي... ٥



## شكر وتقدير

الحمد لله الذي بدأنا بنعمة الوجود... بغير لم نكن شيئاً مذكوراً ... والشكر لله الذي لم يرفع يد العطاء إِذْ مَا ذَلَّ فِي ضَمَّهُ الْعَمَيْهِ يَمْدُنُ بَطَاقَةَ الْبَقَاءِ... فَلَهُ الْحَمْدُ حَانِمًا وَأَبَدًا.

وبعد، إن واجبي رد المعرفان يدفعوني إلى تقديم أسمى آيات الشكر والامتنان إلى عميد كلية العلوم السياسية بجامعة قسنطينة الأستاذ الدكتور بوريش رياض، وأشكره لقبول الإشراقة على المذكورة وإبداء ملاحظاته القيمة حولها والتي أضافت للعمل الشيء الكثير. وهو الذي لم ينفعه من البداية استعداده للانطلاق بالرملانية والتوجيه لإنجاز هذا البحث عبر كل مراحله الشاقة، فلم يتتوان في تشبيعي والدفع بي إلى مدة الوصول، وقد كان ثقته الكبيرة في قدراتي على إنجاز هذا البحث المتشعبه دفعاً معنوياً كبيراً لتنطلي كل الصعاب التي امتحنتني، وأضفه شخصيتي الأكاديمية والتجريبية على موضوع الدراسة.

الشكر والتقدير إلى رئيس مصلحة دراساته ما بعد التدرج الدكتور قريمس عبد الحق لرعايته الأبوية طيبة دراساته السياسية المقارنة ، وحسن معاملته إذ كان حريصاً على حل المشاكل التي واجهناها بكل صدر رحب واحترام.

كما أتقدم بالشكر والامتنان إلى الأستاذ ريموش سفيان (جامعة جيجل)، وأوجه شكري إلى الأستاذة الصديقة جرمولي مليكة (جامعة جيجل) لدورها في المراجع والنماذج الدائمة. كذلك أقدم شكري إلى فريق قسم العلوم السياسية بجامعة قسنطينة، لإعطائهم لي فرصة احتسابه الغرفة إلى جانبهم، وإلى زملائي في القسم على مساندتي.

أتقدم بالشكر والتقدير إلى المساعدة والسيدات كافة موظفي ومسؤولي الدوائر والمكتبات التي ارتدتها وأخسر بالذكر ليلي، عمي عزوز (مكتبة قسنطينة)، كماأشكر من سهلوا لي طريق البحث كل عمال مكتبة جيجل للعلوم السياسية على سعة صدرهم وتسهيل اقتناه الكتب وأخسر بالذكر جمال وعمي إبراهيم لرحابة صدرهم والسمير على خلق الجو الملائم للبحث.

كما أتقدم بالشكر والامتنان إلى أفراد عائلتي التي كان لها الفضل الكبير أثناء إعداد دراستي... أحبكم كثيراً... كما لا يفوتنـي هنا أن أُعبر عن شكري وتقديري إلى كل من خانتـني ذاكرـتيـ عن ذكر اسمـه... فـسامـهم من قـرـيبـه أو بـعـيدـهـ فيـ إنجـازـ هـذـاـ الـعـلـمـ، وـلوـ بـكـلـمـةـ طـيـبـةـ مشـبـعةـ أوـ اـبـتسـامـةـ حـادـقةـ... شـكـراـ لـهـمـ جـمـيعـاـ.....

ومشكـأـ أولـهاـ وـقـتـامـهاـ الشـكـرـ وـالـحـمـدـ للـهـ تـعـالـيـ عـلـىـ توـفـيقـيـ لـهـذـاـ الـعـلـمـ وـمـاـ توـفـيقـيـ إـلـاـ بـالـلـهـ.

**Abréviation :**

**المختصرات:**

**IDE** : Investissements Etrangers Direct الاستثمارات الأجنبية المباشرة

**SID** : Stratégie International de Développement الإستراتيجية الدولية للتنمية

**PNUD** : Programme des Nations Unies de Développement برنامج الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

**BN** : Banque Mondiale البنك العالمي

**RN**: Rent national الدخل الوطني

**PIB**: Produit Intérieur Brut المنتوج الداخلي الخام

**PNB**: Produit National Brut المنتوج الوطني الخام

**OCDE**: Organisation de Cooperation et de Développement

منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية

**OMC**: Organization Mondiale du commerce المنظمة العالمية للتجارة

**FAO**: المنظمة العالمية للغذية

**ONU**: Organisations des Nation Unies منظمة الأمم المتحدة

**FMI**: Fond Monetaire International صندوق النقد الدولي

**PCSC** : البرنامج المكمل المدعوم للنمو

**PAS** : Programme d'Ajustement Structurelle برنامج الإصلاح الهيكلوي

**MF** : the mediterranean forum منتدى البحر المتوسط

**WMF** : The west Mediterranean forum المنتدى العربي المتوسطي

**CSCEC**: China State Construction and Engineering Coperation

## مقدمة:

"يعتبر الاقتصاد المنبع الرئيسي الذي ترتكز عليه القوة السياسية"

### تحديد موضوع البحث:

يتناول هذا البحث دراسة مقارنة للسياسات العامة الاقتصادية في دول المغرب العربي في الفترة الممتدة من 1989 إلى وقتنا الحالي، وذلك من خلال تحديد أوجه الشبه والاختلاف ومن التي نجحت في الوصول إلى أهدافها، ومن ثم استبطاط أي السياسات الاقتصادية المتبعة هي الأنفع.

تعد السياسات العامة الحكومية إحدى الآليات الفعالة لتدخل الدولة، في أي مجال من المجالات الحيوية التي تدخل ضمن نطاقات الدولة في إطار اختصاص سلطاتها العمومية، ومنه فإن السياسة العامة الاقتصادية تعد إحدى أهم المجالات أو البرامج الحكومية التي تمت بشكل مباشر بحياة المواطنين ونمط معيشتهم. وتعد ركيزة أساسية من أهم ركائز أي سياسة ناجحة تزيد الدولة تطبيقها، وذلك من أجل تحسين ظروف معيشة المواطنين، وتحقيق تنمية إنسانية شاملة ومستدامة. وعليه فالسياسة الاقتصادية تختلف من بلد لآخر وفقاً لدرجة الاختلاف في قدرات البلد البشرية والموارد الطبيعية والتنموية والمالية وأهلية متizzie القرارات أو النخب الحاكمة.

وتعد الظروف الاقتصادية عاملاً أساسياً في تنشئة الأفراد، فتفاقم المشكلات الاقتصادية في المجتمعات وانتشار البطالة والفقر وارتفاع الأسعار، يقابلها ضعف في القدرة الشرائية والتضخم الاقتصادي، يؤدي إلى الشعور بالنفقة اتجاه السلطة، واعتبارها المسؤولة عن الوضعية بسبب تخاذلها وسوء تسييرها وفسادها، ومن هنا يأتي دور متذبي القرارات في وضع سياسات اقتصادية رشيدة.

كما يشهد العالم اليوم اتجاهات عديدة لتبني خلق تكتلات اقتصادية، وذلك بهدف رفع القدرة على التعامل مع الانفتاح الذي يشهده العالم. ويعتبر التكامل الاقتصادي أحد الأركان الأساسية لهذه التكتلات، حيث أنه يمثل نمواً جديداً لتحقيق مستويات أعلى من الأداء الاقتصادي بما يفيد الجهود الإنمائية التي تقوم بها كافة الدول في هذه التجمعات، هذا من ناحية.

من ناحية أخرى فإن منطقة المغرب العربي تمت بدورتها كمفهوم إقليمي منذ عقود عديدة خلال مراحل كفاح هذه الأقطار من أجل الاستقلال وما بعدها، وتعمل دول هذه المنطقة على وضع سياسات اقتصادية تحاول من خلالها على حل المشكلات الاقتصادية فيها وتحقيق تقدم ورفاهية مجتمعاتها، ومواجهة تحديات العولمة والتكتلات العالمية.

**أهمية الموضوع:**

تسعى بلدان المغرب العربي - الجزائر المغرب وتونس - إلى وضع برامج وسياسات اقتصادية، باعتبارها من الوسائل المهمة لتمويل احتياجات التنمية من ناحية، وأداة من أدوات الدولة للتدخل في الحياة الاقتصادية بما في ذلك أساليب نظم الإدارة الحديثة من ناحية أخرى، لذا تكمن أهمية البحث فيما يلي :

- 1- تزايد الاهتمام بموضوع تدخل الدولة على مستوى السياسات الوطنية والدولية.
- 2- تعتبر السياسات الاقتصادية أداة لتوجيه النشاط الاقتصادي في الاتجاه المرغوب فيه.
- 3- ترمي إلى التحكم الهدف في مسار النشاط الاقتصادي الداخلي وحتى الخارجي.
- 4- تلعب السياسات الاقتصادية دوراً مهماً في إنجاح عمليات الخوادمه، وتنشيط السوق المالي، وتوفير البيئة الملائمة لإنجاح سياسات الإصلاح الاقتصادي في دول المغرب العربي.

**أهداف الموضوع:**

إن الأهداف التي أردنا الوصول إليها في هذا البحث كثيرة، وفي مقدمتها إعطاء صورة عامة عن الوضع الاقتصادي في دول المغرب العربي، تكون بمثابة المرجع في الاختصاص وزاداً من يرغب في الإهاطة بهذا النوع من الدراسات. إضافة إلى ذلك فإننا أردنا إضافة الجديد للمكتبة في هذا المجال خصوصاً السياسة العامة بكل أنواعها لأنها تعاني فقرًا شديداً في هذا النوع من الدراسات، كما أن الهدف من دراسة المغرب العربي هو لأننا وددنا إعطاء القضايا العربية الإسلامية بعض الاهتمام، فمعظم الدراسات الحالية موجهة نحو الغرب، متناسين أن التغيير لابد أن يبدأ من الداخل. كما أن معرفة المشاكل التي تعاني منها المنطقة هي خطوة أولى للعمل على حلها.

إضافة إلى أن دراسة السياسة الاقتصادية في وقتنا الحالي أصبحت تهدف إلى البحث عن التوازي الخارجي، لأنه أصبح مهما بشكل متزايد لدى جميع دول العالم، حيث أن هذه الأخيرة أصبحت أكثر ارتباطاً عن طريق التجارة الخارجية والتمويل الدولي. وعليه ستتركز هذه الدراسة في جانب من جوانبها على تحليل أسباب التبعية للخارج.

وأسى هدف نطمئن إليه من هذه الدراسة هو ترك عمل علمي صالح بعد مشوار دراسي طويل، تعلمنا فيه أن نجعل الله عز وجل وما يحبه أولى أولوياتنا.

### مبررات اختيار الموضوع :

#### أ-الأسباب الموضوعية:

لا تزال السياسات الاقتصادية على وجه الخصوص والسياسة العامة بوجه عام تعاني تعثراً على مستوى المراجع والبحوث والندوات وشتمى أنواع الدراسات، وفي المقابل نجد جهة رسمية لا تعنى بشكل صريح وكافي بإعداد تقارير دورية عن واقع السياسات الاقتصادية وبرامج إعداد هذه السياسات في الدول المغاربية (الجزائر، المغرب، وتونس). وعليه فإن هذا المجال ينبغي أن يؤخذ على محمل الجد على مستوى الدراسات الأكاديمية ومراكز البحث.

لقد تزايد الاهتمام الدولي بوسائل تعزيز متطرفة في وضع السياسات بحثاً عن خيارات أكبر وأفضل، في حين لم تؤخذ الخبرات الدولية بعين الاعتبار في رسم سياستنا، مما دفعنا إلى العمل على الاستفادة من هذه الخبرات في محاولة تشخيص الأزمة، وأين يكمن الإشكال في عدم تطبيق هذه السياسات الاقتصادية.

إضافة إلى اقتصار غالب الدراسات على الحديث عن التنمية وتقديم بعض الإحصاءات التي غالباً ما تكون متناقضة، ما جعل هذه الدراسات تقصي عملاً محدداً يؤثر في ناتج العلاقة، إن هذا العامل هو رغبة في إحداث مكاملة بين مختلف المفاهيم.

وتشكل هذه المعطيات دافعاً موضوعياً كافياً للاهتمام بموضوع يعنينا كباحثين مغاربيين وجزائريين.

بـ-الأسباب الذاتية:

تعود إلى شغف علمي من طرف الباحثة، واهتمامها الواسع بميدان الدراسات المقارنة، كونها تمثل الميدان الخصب والأكثر ثراء، إضافة إلى ارتباط هذه الدراسة بتخصصنا وهو الدراسات السياسية المقارنة فلا بد من الشعور بأن هناك علاقة مع التخصص.

أيضا في بداية المشوار البحثي المختص أرادت الباحثة أن تبدأ البحث من المنطقة التي تعيش فيها وهي المغرب العربي -الجزائر- و الذي لا بد من دراسات كهذه من أجل تعميمها والنهوض بها.

صعوبات البحث:

إن الصعوبات التي واجهتها خلال البحث كثيرة، وفي مقدمتها تحدي الفقر المرجعي في هذا البحث لم يكن مفاجأة، بحكم حداة الموضوع وتشعبه وكذا القاعادات المستمرة لعناصره. ويمكن تفسير الشح المرجعي لهذا الموضوع بغياب الدراسات الأكاديمية واقتصره على دراسات جزئية غير معمقة أو مساهمات صحفية في إطارها الشامل.

من جهة أخرى تركز أغلب المساهمات في هذا الموضوع على الإطار الثنائي لعلاقات كل من فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية والصين مع دول منطقة المغرب العربي. وقد يعود ذلك لصعوبة التسلیم بالحديث عن سياسة مغاربية شاملة حقيقة في المنظور الاستراتيجي الفرنسي والأمريكي وحتى الصيني، بقدر ما يتعلق الأمر بمحصلة مجموعة من المسارات لعلاقات ثنائية مع دول منطقة المغرب العربي كل على حد.

وفي غياب مراجع عربية مركزة في هذا الموضوع، واقتصر المتوفر على المساهمات المتداولة باللغتين الفرنسية والإنجليزية، ارتكز الإسناد المرجعي لهذا الموضوع ومن زاوية إشكاليته تحديدا، على الإطار الإحصائي والتحليلي المقارن لمحصلة العلاقات الثنائية الفرنسية والأمريكية وكذا الصينية مع دول المنطقة، وكذا تحليل مضمون الخطابات إزاء منطقة المغرب العربي، مما يتطلب جهدا مضاعفا في البحث عن المادة الخام وتحليلها وفق إشكالية البحث.

إضافة إلى صعوبة التوفيق بين الإحصاءات والواقع المعاش من ناحية، والآراء المتضاربة والمتنافضة أحيانا أخرى في تفسير الوضعية الاقتصادية لهذه الدول.

الإشكالية:

ارتأت هذه الدراسة تسلط الضوء على إمكانيات وضع سياسات اقتصادية رشيدة في أقطار هذه المنطقة، وبالتالي تحقيق تنمية اقتصادية. من هنا فإن الإشكالية الرئيسية والتي تتمحور ضمنها الدراسة تدور أساساً تحت التساؤل الرئيسي الآتي:

إلى أي مدى تمكنت دول المغرب العربي من بلورة وصياغة سياسات اقتصادية تؤدي إلى التنمية؟

الأسئلة الفرعية:

ويمكن إثر هاته الإشكالية الرئيسية إدراج بعض من الأسئلة الفرعية التي يمكن بالإجابة عنها تسلط الضوء على أكبر قدر ممكن من الجوانب المهمة من الموضوع وتمثل في الأسئلة التي مفادها:

- 1- ماذا نقصد بالسياسة العامة الاقتصادية؟
- 2- ما هي محددات التنمية الاقتصادية في المغرب العربي وما هي المشاكل التي يعاني منها اقتصادها؟
- 3- ما هي أهم السياسات الاقتصادية لدول المغرب العربي؟ وما هي الآفاق المستقبلية في ظل المشاحنة الدولية على المنطقة؟

الفرضيات:

تطلق الدراسة من فرضية رئيسية مفادها أن سياسات الاقتصاديات المتبعة في دول المغرب العربي تلعب دوراً متفاوتاً في تحقيق الاستقرار السياسي، وهذا يختلف من دولة لأخرى تبعاً لطبيعة النظام الاقتصادي السائد، ووفقاً للخصائص الاقتصادية والسياسية والاجتماعية لهذه الدول، فضلاً عن طبيعة توجهات الإدارة الحاكمة.

كما أن صياغة مجموعة من الفرضيات الثانوية والتي بإثباتها أو نفيها تتضح لنا الصورة أكثر فأكثر للوصول إلى نتائج علمية أكثر دقة وموضوعية فيمكن طرح هاته الفرضيات على الشكل التالي:

- أ- كلما تنوّعت الفواعل في منطقة المغرب العربي فإن السياسة الاقتصادية ستحقق أهدافها.
- ب- كلما فَعَّلت الدول سياساتها الاقتصادية فإنها ستتحقق نتائج مرضية.

حدود إشكالية الدراسة: تتحصر حدود الدراسة في المجالين التاليين:

**أ-المجال المكاني:** تشمل هذه الدراسة ثلات دول من منطقة المغرب العربي، ويمكن القول بأن التسمية تستند إلى منطقة المغرب العربي أو المغرب الكبير، وهي دول تقع شمال القارة الإفريقية غرب مصر<sup>(1)</sup>. ولعل سبب وقوع الاختيار على هذه المناطق هو الوحدة الإستراتيجية المميزة لها.

**ب-المجال الزمني:** تتحصر الدراسة في الفترة الزمنية الممتدة بين نهاية الثمانينيات وهي الفترة الحقيقية المعبرة عن بداية التحول والإصلاحات، وحتى وقتنا الحاضر، وهذا لا يعني أن الخبرة الماضية قد أصبحت بلا جدوى، ولهذا سنحاول الرجوع في بعض الحالات إلى الخلف زمنياً كي نستفيد من خبرة الماضي، ومواجهة الحاضر والبحث عن الحلول لاستشراف المستقبل. ممتدة حتى وقتنا الحالي.

أدبيات الدراسة: أمهات الكتب:

إنه لمن الصعوبة بمكان حصر كل الدراسات والبحوث التي اهتمت بال المغرب العربي، لكن المدركة منها كانت مخصصة لميادين محددة، لكنها تعتبر كقاعدة معلومات أولية ستساعد على بناء البحث للوصول إلى نتائج من زاوية أخرى لم تطرق إليها البحوث الأخرى. رغم ذلك سنذكر أهم الدراسات التي سنعتمد عليها في بحثنا على سبيل الذكر لا الحصر :

فالكتب التي اعتمدنا عليها في الإطار النظري:

1- الكتاب الأول، المعنون تحت اسم **صنع السياسات العامة** لجيمس أندرسون والمترجم من طرف عامر الكبيسي والذي يتحدث عن ماهية السياسة العامة وعن صانعي السياسة العامة وبيئاتهم ومشاكلها، وعمليات التقويم سواء القبلي والبعدي.

2- ثاني كتاب اعتمدت عليه في هذا الجانب وهو كتاب باللغة الانجليزية الصادر عن جامعة أكسفورد **oxford** لمارتن باين و روبرت كودين تحت عنوان **public policy** ، حيث يعتبر من أهم وأحدث الدراسات في السياسة العامة حيث صدر سنة 2006 ، وهو كتاب يعني بكيفية تحليل السياسات العامة.

(1) محمد الأمين لعجال أuggal، استراتيجية الاتحاد الأوروبي اتجاه دول المغرب العربي، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2006-2007، ص 50.

4-ثالث كتاب لعبد الفتاح ياغي، تحت عنوان **السياسات العامة بين النظرية والتطبيق**، الصادر عن منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية بالقاهرة وهو حديث صدر سنة 2010 ويعطي تعريفات حديثة للسياسة العامة غير التي عهدها ويقسم هذه التعريفات.

5- الكتاب الرابع هو للكاتب الفرنسي **Jacques Frontenac** تحت عنوان **Evaluation** تناول جاك فرانتلل **des politiques publique** وعقلانيتها، والتطور التاريخي لكل من السياسة العامة والسياسة الاقتصادية.

أما الدراسات التي جاءت وصفية لواقع المغرب العربي الاقتصادي، كانت عديدة ويمكن ذكر:

6- كتاب: **UNE BONNE POLITIQUE ECONOMIQUE POUR LE RENOUVEAU DE L'AFRIQUE** . Ferdinand Bakoup

أما الدراسات التي تطرقـت إلى المشاكل التي يعاني منها اقتصاد المغرب العربي فإنـنا يمكن ذكر:

7- الدراسة الصادرة عن اتحاد الاقتصاديين العرب والتي تحدثـت عن **المشكلات الاقتصادية المعاصرة ومستقبل التنمية العربية** سنة 1988.

إضافة إلى الجزء المتعلق بعلاقة دول المغرب العربي مع العالم الخارجي، فمنها:

- 8- Abdelhamid Brahimi, **Le Maghreb à la croisée des chemins : à l'ombre des transformations mondiales**, The Center for Maghreb studies « Hoggar »,London, 1996.
- 9- San-shiun Tseng, **The Republic of China's Foreign Policy towards Africa: the Case of ROC-RSA Relations**, Johannesburg, November, 2008.
- 10-kassim bouhou, **le maghreb dans son environnement régional et international : stratégie et présence économique des Etat- Unis au Maghreb**, Centre des Etudes économique IFRI, Bruxelles, Belgique, 2010.
- 11- سالم برقوق، **الإستراتيجية الفرنسية في المغرب العربي**، طاكسيج كوم للدراسات والنشر والتوزيع، الجزائر، 2010.

### الإطار المنهجي:

تعتبر الدراسات المقارنة كغيرها من الدراسات الأكاديمية التي تعتمد على مناهج<sup>(1)</sup> علمية تسهل ضبط المتغيرات، وتساعد على ضبط مناهج التحليل الموضوعية وتسهيل عملية الوصول إلى نتائج موضوعية.

وفيما يخص دراسة أي موضوع علمي، فإن ذلك يتطلب أسس منهجية لتوجيه الباحث. وعليه فدراستنا انطلقت من السياسة العامة الاقتصادية في المغرب العربي. وما تحمله المنطقة من عوامل مشتركة تاريخية-سياسية خاصة تلك المتعلقة بمصالح الدولة وتاريخها المشترك من استعمار، لغة والدين... وغيرها. وخصوصية العلاقة بين البلدان.

ومحاولة منا لتحليل هذه العلاقة وإظهار العوامل التي يمكن أن تساعد على خلق التبادل واستمراريته وتقارب الرؤى، كنموذج يمكن لدول المنطقة خاصة العربية منها أن تسير على نهجه في ظل كل الضغوط ومحاولات السيطرة على ثروات وشعوب المنطقة. ونظراً لكل هذا وبالرجوع إلى طبيعة موضوعنا يستحيل اعتماد منهج معين لبلوغ أهداف البحث، وبالتالي فإن الدراسة تتطلب أكثر من منهج.

ومنه فإن دراسة هذه الدول من جهة والعلاقة بينها وبين العالم الخارجي من جهة ثانية يتطلب منا اعتماد المنهج التاريخي المقارن، وهذا المزج بين المنهجين يرجع إلى متطلبات الموضوع:

فالمنهج التاريخي: يقوم على استقراء الحقائق الاقتصادية لأنها ليست وليدة البيئة الآنية، وإنما تمت بجذورها إلى فترات زمنية ماضية.

وأما بالنسبة للمنهج المقارن: فإن دراسة مقارنة الوضعية الاقتصادية في دول المغرب العربي وعوامل النمو الاقتصادية لكل منها موضوع لدراسة المقارنة من خلال أوجه الاختلاف والتوافق، وأيضاً من خلال التحليل والمقارنة على مستوى المتغيرات المؤثرة في كل منها.

(1)- المنهج كما يعرفه القاموس المصطلحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية هو "الصيغة المقلالية التي ينبغي اتباعها للوصول إلى مثل هذه النتيجة. إنه بحث منظم للوصول إلى معرفة أو قدرة، راجع في ذلك سامي طبيان وأخرون، قاموس المصطلحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، دار الرئيس للنشر، لندن 1990، ص 432.

كما تم في هذه الدراسة الاعتماد على منهج تحليل النظم، والذي يساعد على تقرير مدى كفاءة النظم السياسية المغاربية أو الحكومات في وضع سياسات اقتصادية فعالة.

إن من بين المقاربات الجديدة في الاقتصاد السياسي من تؤكد وتهدف إلى الجمع بين الدول وتوحيدتها، من خلال الاعتماد المتبادل بين هذه الوحدات وتجاوز الاختلاف والتقاطع في المصالح الاقتصادية في إطار مشترك، وهذا ما توفره لنا المدرسة الليبرالية الجديدة على أساسيات وفرضيات عديدة، فالاختيار العقلاني السليم يكون بتقريب هذه العلاقات أكثر وهذا ما نريد دراسته، من خلال دراسة السياسة الاقتصادية في دول المغرب العربي من زاوية التنمية فيها كمحاولة لمعرفة الجو الذي يحقق التنمية في المنطقة في ظل العولمة وضرورة الاعتماد على آليات الحكم الراشد. وأيضاً اعتمدنا على المقاربة النيوكلاسيكية لنتمكن من فهم وتحليل تدفقات القيم في المجال الاقتصادي لهذه الدول المغاربية كون هذه المقاربة تيسّر لنا تفسير الظواهر الاقتصادية.

- المنهج البنوي الوظيفي على اعتبار أن السياسة الاقتصادية هي إحدى نشاطات ووظائف الحكومة والدولة كل وكسياسة عامة مبنية على حاجات مجتمعية تتطلب وظائف معيشية والتي بدورها تطلب أجهزة وتنظيمات عمومية معينة لتأديتها وبلورتها واقعياً.

- المنهج الإحصائي ويتمثل أساساً في جمع البيانات والإحصاءات الصادرة عن المؤسسات الدولية الاقتصادية وتحليلها من حيث الموارد البشرية كقوى منتجة ومستهلكة، والموارد الطبيعية، إضافة إلى تقييم الواقع الاقتصادي من خلال أرقام ومؤشرات ومحاولات استقرارها وتحليلها لاستخراج نتائج علمية أكثر دقة وموضوعية، فضلاً عن تحليل الأداء الاقتصادي لهذه الأقطار.

#### تقسيم الدراسة:

بغية الوصول إلى أهداف البحث والتأكد من صحة الفرضيات أو عدمها ارتأينا أن يتم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول فضلاً عن مقدمة تضمنت أهمية الدراسة وفرضيتها ومنهجيتها علاوة عن استقراء الدراسات السابقة، وعليه سيتم كما سبق قوله تقسيم الدراسة إلى ثلاث فصول على النحو التالي:

فسيتم التطرق في الفصل الأول إلى الإطار النظري والذي قسمناه إلى مباحثين وكل مبحث إلى أربعة مطالب في الأول تحدثنا عن ماهية السياسة العامة من تعريف ونشأة وأهم النظريات، وأنواع السياسات العامة. أما المبحث الثاني فستتناول فيه بالحديث عن ماهية السياسة الاقتصادية أيضاً، وأهدافها وأدبيات تحليلها وأنواعها.

أما الفصل الثاني، فقد خصص ليتناول محددات التنمية الاقتصادية في المغرب العربي عبر ثلاثة مباحث وسنستهله بالحديث عن الخصائص الجيوسياسية للمنطقة وأهم ما ترخر به من موارد طبيعية وبشرية ومادية، والسمات التي تميز المنطقة اقتصادياً. ثم تناولنا في المبحث الثاني التنمية الاقتصادية ومتطلباتها. وفي الأخير نطرقنا إلى التحديات والمشاكل التي تواجه دول المغرب العربي كحوصلة لهذا الفصل ومدخل للالفصل الثالث.

في حين خصص الفصل الأخير للحديث عن السياسات الاقتصادية في المغرب العربي في إطار سياسات الإصلاح المفروضة من صندوق النقد الدولي والمطبقة من طرف حكومات هذه الدول. وفي المبحث الثاني من الفصل الأخير حاولنا الحديث عن هذه السياسات الاقتصادية في ظل مشاريع الدعم الخارجي، لأنه وفي وقتنا الحاضر وفي ظل ما يسمى بالعولمة وال العلاقات الدولية العنكبوتية لا يمكننا الحديث عن هذه الدول دون تسلیط الضوء على علاقتها الاقتصادية الخارجية لأنها تؤثر بشكل مباشر في السياسات الاقتصادية وكيفية وضعها وعلى صناع القرار.

وستحاول هذه الدراسة تسلیط الضوء للإجابة على الأسئلة السابقة وسوف نحاول تغطية تلك الأسئلة من بحثنا من خلال وضع خطة حاولنا أن تشمل كل تفاصيل الموضوع:

#### الفصل الأول: السياسة العامة الاقتصادية مقاربة معرفية:

المبحث الأول: السياسة العامة إطار مفاهيمي.

المطلب الأول: مفهوم السياسة العامة.

الفرع الأول: التعريف العام.

الفرع الثاني: التعريف الإداري.

الفرع الثالث: التعريف الاقتصادي.

الفرع الرابع: التعريف الخدمي.

- المطلب الثاني: نشأة السياسة العامة.
- الفرع الأول: فترة ما بين الحربين العالميتين.
- الفرع الثاني: فترة الخمسينيات.
- الفرع الثالث: فترة السبعينيات.
- الفرع الرابع: الفترة المعاصرة.
- المطلب الثالث: نظريات السياسة العامة.
- الفرع الأول: نظرية السياسة العامة الكلاسيكية.
- الفرع الثاني: نظرية السياسة العامة السلوكية.
- الفرع الثالث: نظرية السياسة العامة المابعدية (ما بعد السلوكية).
- المطلب الرابع: أنواع السياسات العامة.
- الفرع الأول: السياسة العامة الاجتماعية.
- الفرع الثاني: السياسة العامة الصحية.
- الفرع الثالث: السياسة العامة الأمنية.
- الفرع الرابع: السياسة العامة الاقتصادية.
- المبحث الثاني: السياسية الاقتصادية**
- المطلب الأول: مفهوم السياسة الاقتصادية.
- الفرع الأول: السياسة الاقتصادية من وجهة النظر الغربية.
- الفرع الثاني: السياسة الاقتصادية في إطار النظام الإسلامي.
- المطلب الثاني: أهداف السياسة الاقتصادية.
- الفرع الأول: الأهداف الظرفية (الجزئية، قصيرة المدى).
- الفرع الثاني: الأهداف الكلية (بعيدة المدى).
- المطلب الثالث: أدوات السياسة الاقتصادية.
- الفرع الأول: السياسة النقدية.
- الفرع الثاني: السياسة المالية.
- المطلب الرابع: الفواعل في صنع السياسة الاقتصادية.
- الفرع الأول: دور الاقتصادي في رسم السياسة الاقتصادية.
- الفرع الثاني: دور السياسي في رسم السياسة الاقتصادية.

**الفصل الثاني: محددات التنمية الاقتصادية في المغرب العربي.**

**المبحث الأول: الخصائص الجيوسياسية للمنطقة.**

المطلب الأول: التعريف بمنطقة المغرب العربي.

الفرع الأول: الموقع الجغرافي.

الفرع الثاني: الطبيعة الجغرافية.

الفرع الثالث: التكوين البشري.

المطلب الثاني: المحددات (السمات) الأساسية لاقتصاديات أقطار المغرب العربي.

الفرع الأول: البعد الديموغرافي.

الفرع الثاني: البنية الاقتصادية.

الفرع الثالث: الأداء الاقتصادي.

**المبحث الثاني: التنمية الاقتصادية ومتطلباتها في المغرب العربي (الجزائر - المغرب).**

المطلب الأول: مؤشرات التنمية في المنطقة.

المطلب الثالث: استراتيجيات التنمية الاقتصادية في دول المغرب العربي (مقارنة بين الجزائر والمغرب وتونس).

الفرع الأول: إستراتيجية التنمية بإعادة التوزيع.

الفرع الثاني: إستراتيجية التنمية بالاعتماد على الذات.

**المبحث الثالث: التحديات و المشاكل التي تعاني منها اقتصادات الدول المغاربية.**

المطلب الأول: التحديات الداخلية.

الفرع الأول: على المستوى الاقتصادي والاجتماعي.

الفرع الثاني: على المستوى السياسي.

الفرع الثالث: على المستوى النفسي.

المطلب الثاني: التحديات الخارجية.

الفرع الأول: على المستوى الاقتصادي.

الفرع الثاني: على المستوى الاجتماعي.

الفرع الثالث: على المستوى السياسي.

**الفصل الثالث: السياسات الاقتصادية في ظل مشاريع الدعم الخارجي.**

المبحث الأول: سياسات الإصلاح في دول المغرب العربي.

المطلب الأول: السياسة الزراعية.

المطلب الثاني: السياسة الصناعية.

المطلب الثالث: سياسة التشغيل.

**المبحث الثاني: الشراكات مع الدول الأجنبية ودورها في تحديد توجهات السياسات الاقتصادية في دول المغرب العربي:**

المطلب الأول: الشراكة مع أوروبا-فرنسا وتأثيرها على وضع السياسات الاقتصادية.

المطلب الثاني: التدخل الأمريكي ودوره في التأثير على وضع السياسات الاقتصادية.

المطلب الثالث: التغلغل الصيني في المنطقة وتأثيره على وضع سياسات اقتصادية.

**المبحث الثالث: آفاق السياسات الاقتصادية في المغرب العربي.**

المطلب الأول: السيناريو الأول: سيناريو الاستمرارية الخطية.

المطلب الثاني: السيناريو الثاني: سيناريو فك الارتباط.

المطلب الثالث: السيناريو الثالث: سيناريو تفعيل التكامل المغاربي.

الخاتمة.

وأخيراً فإن هذا الجهد العلمي ما هو إلا محاولة اجتهادية، حاولنا من خلالها البحث عن ما توقعنا أنه ضروري، وأنه سيخدم الأهداف التي جاء بها بحثنا بصفة خاصة ولخدمة البحث العلمي بصفة عامة.

## الفصل الأول:

السياسة العامة الاقتصادية  
مقاربة معرفية



"السياسة العامة هي أداة في يد الدولة لتنفيذ سياساتها والوصول إلى الأهداف التي ترغب في تحقيقها وفق منظورها العملي والأيديولوجي"

## مقدمة الفصل الأول:

سوف نخوض في هذا الفصل من البحث في التأصيل النظري للسياسة الاقتصادية عبر أربع مطالب، من خلال التطرق إلى تعريف السياسة الاقتصادية، فمن ناحية ستتناولها من وجهة النظر الغربية ومن ناحية أخرى سنسلط الضوء على السياسة الاقتصادية في إطار النظام الإسلامي باعتباره أسمى الديانات وأكملها، وسنحاول أيضاً معرفة أهداف السياسة الاقتصادية وأدواتها، وفي الأخير سنعمل على اكتشاف الفواعل المؤثرة في صنع السياسة الاقتصادية في الدولة. لكن قبل كل هذا سندرس الكل ألا وهو السياسة العامة لاعتبار أنها الأساس والمرجع لمعرفة كيف تقوم أي حكومة بوضع أي سياسة. وعليه سنبدأ بإعطاء صورة عن السياسة العامة من خلال تعريفات مختلفة لمختلف المفكرين والمجالات، وبعدها سننتقل إلى نشأة السياسة العامة، وفي مطلب لاحق سنعالج أهم النظريات والمقاربات التي تناولت السياسة العامة حتى آخر ما توصل إليه المفكرين في مجال السياسة العامة، وفي المطلب الأخير سنذكر بعض أنواع السياسة العامة.

## المبحث الأول: السياسة العامة إطار المفهوماتي:

### مقدمة المبحث:

تتوقف العملية السياسية عند عنصر واحد، قد تختلف جنسيته ولغته ولكنه يظل ثابتا في كل الأنظمة السياسية، وهو الفرد المواطن فيختار إراديا أو قسريا الحكومة التي يضع أفرادها (إيجابيا أو سلبيا) البرنامج السياسي في عهدة أو أكثر، بتعدد مجالاته التي تأتي كتعبير عن أهداف النظام ونخبته وتلبية لاحتياجات مواطنيه، ويكون منفذًا له على المستوى الإداري، ومقيمًا له على المستوى العملي. ولاشك أن المواطن على احتكاك مستمر بالحكومة و يأتي هذا الاحتكاك من خلال تصريحات statements وأفعال actions تسمى السياسة العامة<sup>(1)</sup>.

جدول الأولويات عند الحكومات يختلف باختلاف المطالب المجتمعية، والسياسات العامة في النهاية قد تلقى قبولاً أو رفضاً، في أغلب الحالات بضغط داخلي أو خارجي أو حتى شعبي. فما هو إيجابي لفئة معينة قد يكون سلبياً لفئات أخرى، فتكون السياسات العامة نسبية غير مدركة لإرضاء جميع فئات المجتمع نتيجة غياب الوسطية في التفكير الشعبي وأحياناً الحكومي، وسيطرة المنطق الصدري. ونجاح أي حكومة مرتبط بنجاح سياستها العامة، والبرامج التي تضعها. فماذا نقصد بالسياسة العامة؟ متى ظهرت؟ كيف تصنع هذه السياسة العامة؟ ما هي أشكالها وأنواعها؟.

### المطلب الأول: مفهوم السياسة العامة:

قبل الشروع في تعريف السياسة العامة<sup>(\*)</sup>، لابد أولاً من إلقاء نظرة خاطفة على مفهوم السياسة التي تعتبر جزءاً حيوياً لدراسة هذا الموضوع. وعليه سنتحدث عن تعريف السياسة و نماذج دراستها من أجل توضيح الرؤية.

**أولاً: تعريف السياسة:** هناك اختلاف وتعذر التعريف لمصطلح السياسة، وهذا الاختلاف يعود في جوهره إلى التنوع في المفاهيم المحددة لطبيعة وممارسة الهياكل الإدارية والسياسية في الدراسات والكتابات التي

(1) نادية بونوة، دور المجتمع المدني في صنع، تنفيذ وتقدير السياسة العامة: دراسة حالة الجزائر 1989-2009، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة 2010.

.45

(\*) تختلف السياسة العامة نظرياً عن الإدارة العامة، فبينما الأولى هي عملية تكوين تتضمن فيما ومبادئ تتعلق بتصورات مستقلة، فإن الإدارة تعنى بتنفيذ برامج سبق إعدادها وتهتم بكيفية صياغة تلك السياسات وتنفيذها ضمن البناء البيروقراطي الضخم للحكومة. أما الناحية الوطنية، فإن السياسة لا يمكن فصلها عن الإدارة

### السياسة العامة الاقتصادية مقاربة معرفية

تناولت موضوع السياسة. ولعل السبب في عدم الاتفاق على تعريف موحد هو أن أغلب المحاولات كانت تفشل في تحديد حدود الإطار التحليلي الذي تتتمي إليه كل محاولة<sup>(1)</sup>.

والسياسية(\* politics) هي اختيار فردي أو جماعي يحدد تصرفات معينا، قائماً ومحتملاً. وبذلك فالسياسة هي الإطار الذي يلتزم به متخذ القرار.

ثانياً: نماذج دراسة السياسة: هناك أربعة نماذج لدراسة السياسة، إلا أن هذا لا ينفي وجود نماذج أخرى، لكن هذه النماذج تعتبر الأكثر قرباً لما نحن بصدده دراسته.

**1- نموذج التحليل النسقي:** يهدف هذا النموذج إلى بناء إطار موضوعي لدراسة عملية وضع السياسة بطريقة تتشابه مع النموذج الاقتصادي التقليدي في محاولته لبناء نماذج ميكانيكية السوق. وهذا النموذج يفترض وجود علاقة خطية ومنطقية بين مطالب النظام السياسي، ومراحل تكوين البرامج من خلال هذا النظام، والنتائج المحققة (المخرجات) في شكل سياسات عامة، وأخيراً الاستجابات التي تتحول إلى مطالب مرة أخرى، من خلال عملية الاتصال العكسي بين النظام السياسي والبيئة المحيطة.

**2- نموذج الحالات:** يقوم هذا النموذج على فكرة الدراسة التصصيلية لكل حالة أو مشكلة على حده، ومن خلال هذه الدراسة يتم وضع نموذج محدد للسياسة المناسبة. والفرق بينه وبين النموذج السابق، هو أن النموذج الحالي لا يعتمد على التعميمات المتعلقة بعملية وضع السياسات بل يعتمد على الملاحظات التجريبية لكل حالة على حده، والميزة الأساسية لهذا النموذج هو اعتماده على البيانات التجريبية المتعلقة بالخصائص الوظيفية والسلوكية لكل من السياسات المزمع تبنيها وأيضاً واضعيها.

= والعكس صحيح. فمن ناحية نجد أن السياسة الموضوعية هي التي تحدد الوسائل الواجب استخدامها لتنفيذ تلك السياسة، ومن ناحية أخرى، فإن الموارد المتاحة للإدارة (الأموال، القوة العاملة، الوقت)، تحدد إلى المدى البعيد إمكانية تنفيذ السياسة، كما تحدد مدى وعدد البذائل المتاحة من السياسات، فالدولة التي تواجه نقصاً في الموارد المالية والبشرية ستواجه صعوبات عديدة إذا فكرت في تنفيذ سياسة ما مثل التأمين الشامل بالنسبة لمصادر الموارد الأولية اللازمة للصناعة، حتى وإن كانت هذه السياسة تبدو جذابة من وجهة النظر السياسية. فإذا تبنت الدولة تلك السياسة رغم وجود العائق الإداري، فإن المزايا التي تتحقق ترتبط بالفترة القصيرة فقط، بما يحقق نوعاً من التأييد الشعبي الغوري، أما في المدى الطويل فإن هذه السياسة تصبح أكثر تكلفة، وهذا التأثير الاقتصادي السلبي يمكن أن يقلب المكاسب السياسية القصيرة الأجل، وعندئذ يتتحول التأييد السياسي إلى معارضة سياسية. لكن كل من السياسة العامة والإدارة العامة يهتمان بدراسة الجوانب الإدارية للحكومة

(1). على الشريف، إدارة المنظمات الحكومية، الدار الجامعية، 1999، الإسكندرية، مصر، ص 124.  
(\*) - تجدر الإشارة هنا إلى أن هناك خلط بين مصطلح السياسات policy والسياسة politics، وتصادف هذه المشكلة في اللغة العربية وليس اللاتينية، وبالتالي نلاحظ أن السياسات policies تعني القرارات أو المخرجات الحكومية، بينما السياسة politics فتشير إلى إدارة الشيء، وبالتالي يمكن أن تتعارض السياسة جزءاً من السياسات أو تؤدي إليها، إذا ما اعتبرنا أن السياسات تعبر عن مخرجات النظم السياسي، والسياسة تعبر عن المدخلات وعملية تحويلها إلى مخرجات.

3- **النموذج الحدي**: تعتبر عملية وضع السياسات حسب هذا النموذج على أنها سلسلة من القرارات المنفصلة أو غير المرتبطة، بحيث يكون كل قرار نتيجة لدراسة الاختيارات البديلة للتصريف المعين، والذي يختلف كمياً وليس كيفياً عن الحالة القائمة، بمعنى أن كل مشكلة تواجه صانع القرار، يتم التعامل معها بعد عزلها تماماً عن جميع القرارات الأخرى، وكذلك الإطار العام للسياسات. ويتم النظر في هذه المشكلة ودراستها في ضوء البديل المتاحة طبقاً لما يضيفه كل بديل من نتائج ملموسة يتميز بها عن البديل الأخرى، وطبقاً لما يضيفه كل بديل من علاج للمشكلة القائمة أيضاً.

4- **نموذج السياسة كمتغير مستقل**: أخذ هذا النموذج اتجاهها جديداً مقارنة بالنمذج الأخرى، فبدلاً من التعامل مع السياسة باعتبارها نتائجاً، فإننا نتساءل عما إذا كانت السياسة نفسها متغيراً يمكن أن يؤثر على العملية السياسية نفسها. بمعنى أنه من خلال هذا النموذج تتم عملية المفاضلة بين السياسات المختلفة. وفيما يلي سنأتي إلى تعريف السياسة العامة:

أ- **لغة**: تشير الكلمة **السياسة العامة** POLICY في قاموس Longman إلى: "الخطة أو منهج العمل المستخدم في توجيه الأمور من جانب الأحزاب، الحكومة وشركات الأعمال"<sup>(1)</sup>.

أما قاموس oxford فيشير إلى أن السياسة العامة هي: "خطة العمل المختارة أو المتفق عليها من قبل الحزب السياسي"<sup>(2)</sup>.

أما الموسوعة الدولية للعلوم الاجتماعية فترى أن السياسة العامة: "هي مجموعة من الأهداف تصاحبها مجموعة من القرارات أو البرامج الأساسية تحدد كيف تصنع الأهداف وكيف يمكن تنفيذها".

(1)- Longman Active Dictionary, p 461.

(2)- Oxford Advanced Learner's Dictionary, sixth edition, oxford university press, 2000, p 976.

موسوعة العلوم السياسية، السياسة العامة هي: "برنامج معد لقيم المستهدفة والممارسات"<sup>(1)</sup>.

**بـ\_اصطلاحا:** هناك تعاريف متعددة ومتباينة لمفهوم السياسة العامة، وهذا راجع إلى اختلاف وجهات النظر والمنظفات الفكرية لكل مفكر وكذا المداخل المستخدمة لدراسة هذا المفهوم. فلا تختلف السياسة العامة عن باقي المفاهيم الاجتماعية لغياب تعريف واحد جامع لها.

لقد حاول المعنيون من علماء السياسة والإدارة العامة وعلماء الاجتماع والاقتصاد، من خلال توجهاتهم إعطاء تعريف لمصطلح السياسة العامة، من خلال ربط مفهوم السياسة العامة بالقضايا المجتمعية العامة ومجالاتها<sup>(2)</sup>، على اعتبار هذا الحقل حديث النشأة من الناحية العلمية والتجريبية.

تضافرت جهود العديد من المفكرين ومتذمّي القرار لتحديد مفهوم السياسة العامة، وتمثل هذه المجالات بالمطالب والقضايا فضلاً عن اختلاف آرائهم حول تعريف المجال العام **public realm**، الذي رأى فيه الفيلسوف الأمريكي **جان ديو** Jean Dewey، بأن الأنشطة العامة تصبح كذلك حين تتولد عنها نتائج يتعدى تأثيرها نطاق الأفراد والجماعات المرتبطين بها بصورة مباشرة.

ونظراً لتنوع التعريفات ورؤيتها كل علم وكل مفكر لها من وجهة نظره، فإننا سنحاول تصنيف هذه التعريفات إلى أربعة أنواع: تعريف عام، تعريف إداري مستحدث (تخصصي)، تعريف اقتصادي، تعريف خدمي.

#### الفرع الأول: التعريف العام:

ومن أكثر التعريفات شيوعاً نجد:

"السياسة العامة هي خطط وبرامج وأهداف عامة واتجاه عمل الحكومة لفترة زمنية مستقبلية".

أما من خلال تعريف **توماس داي Thomas Dye** فإن السياسة العامة هي: "ما تفعله وما لا تفعله الحكومة<sup>(3)</sup> "What ever governments choose to do or not to do".

(1)- سمير قط، تأثير المفروضية الدولية في عملية رسم السياسات العامة في البلدان النامية: حالة الجزائر، مداخلة في الملتقى الوطني الأول حول السياسة العامة ودورها في بناء الدولة وتنمية المجتمع، جامعة مولاي الطاهر، سعيدة، الجزائر، 2009.

(2)- محمد محمود ربيع وإسماعيل صيري مقدمة آخرون، **موسوعة العلوم السياسية**، دار الشروق والتوزيع، القاهرة، ص 451.

(3)- Bruce L. Smith, **Public policy and public participation engaging citizens and community in the development of public policy**, population and the public health branch, Atlantic Regional Office, Canada, September 2003, p8.

من خلال تعريف توماس داي ندرك أن الحكومة قد تختر عدم التصريح بتوجهاتها أو أهدافها إزاء مشكلة معينة، ومن ذلك يمكننا القول أن السياسة العامة ليس بالضرورة أن تكون في كل الحالات معلنة أو معبّر عنها في صورة قانون أو مرسوم أو نظام.

ويقول الأستاذ عبد الفتاح ياغي في هذا الإطار إن هذا التعريف يتضمن جانبي التصرف وهما التقرير الذي يتمثل في القيام بعمل ما، والإقرار وهو اللائتصرف، كما يجب الإشارة إلى أن التقرير والإقرار متساويان من ناحية دورهما في تنظيم شؤون الدولة، لكن الاختلاف بينهما يمكن في درجة ظهور كل منهما.

في بينما يلاحظ الناس تصرف الحكومة عندما يكون هناك قرار أو تصريح أو بيان رسمي من أحد ممثلي الحكومة، فإنهم نادراً ما يلاحظوا دور الحكومة عندما تظل صامتة حيال أمر ما، وقد يظن البعض (جهلاً) إن صمت الحكومة وإقرارها لأمر ما هو نوع من الضعف أو قلة الحيلة<sup>(1)</sup>.

\*روبرت أستون Robert Easton: هي : "العلاقة بين الوحدة الحكومية وببيتها"<sup>(2)</sup>. وعرفت ايرا شاركنسكي Ira Sharkansky السياسة العامة بأنها: " النشاطات الهامة للحكومة"<sup>(3)</sup>.

ويرى كل من ماكيني وهوارد J.B.McKinney & L.C.Howard أن السياسة العامة هي: "ما يحدث لأفراد المجتمع نتيجة أفعال الحكومة"<sup>(4)</sup>. وهذا تعريف واسع وعام لأن أفراد المجتمع قد يحدث لهم أشياء تكون خارجة عن إرادة الحكومة وقدرتها وبالتالي تدخل في إطار المشاكل غير المتوقعة بالنسبة للحكومة وعليها أن تضع لها سياسة عامة.

#### الفرع الثاني: التعريف الإداري:

من التعريفات الجيدة للسياسة العامة من وجهة النظر الإدارية ما قدمه بي غاي بيترز Peters حيث قال: إن السياسة العامة هي "مجموع الأنشطة الحكومية التي تؤثر في حياة الناس سواء قامت الحكومة بهذه الأنشطة بنفسها أم قامت بها من خلال مندوبيين أو وكلاء لها". والجديد في هذا التعريف هو الجانب

(1) عبد الفتاح ياغي، السياسات العامة بين النظرية و التطبيق، مشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة 2010، ص.8.

(2) جيمس أندرسون، صنع السياسة العامة، ترجمة: عامر الكبيسي، دار المسيرة، الأردن، 1999 ، ص.14.

(3) حسن أبيشر الطيب، الدولة العصرية دولة مؤسسات، القاهرة، 2000، ص .31.

(4) المرجع نفسه.

الإداري حيث أن هناك احتمالاً أن تكون الحكومة قدفوضت اتخاذ وإدارة السياسة العامة إلى جهات غير حكومية، وهذا اتجاه جديد في الإدارة العامة، حيث بدأت الحكومات منذ الثمانينيات من القرن العشرين انتهاج سياسات الخصخصة والمشاركة مع مؤسسات القطاع الخاص في تقديم خدمات كانت الحكومة هي التي تقدمها منذ القدم وبطريقة مباشرة، وهذه المؤسسات المتعاقدة مع الحكومة تكتسب صفة عامة وتأخذ قوة وشرعية تماثل تلك التي تتمتع بها الحكومة<sup>(1)</sup>.

أما كارل فريدريك **Frederich Karl** فقد عرف السياسة العامة بأنها: "هي مجموعة القرارات التي يتخذها فرد، جماعة، أو الحكومة ضمن حدود البيئة المتخذة فيها والمتضمنة لكل ما يجب أن تفعله أو لا تفعله الحكومة في ظل معطيات الأوضاع القائمة(فرص، عقبات)، من أجل تحقيق أهدافها المسطرة".

"A proposed course of action of a person, group or government within a given environment Providing obstacles and opportunities which the policy was proposed to utilize and overcome in an effort to reach a goal or realize an objective or purpose".<sup>(2)</sup>

وفي تعريف آخر للسياسة العامة ورد على لسان كل من ديبونيك و باردز M.Dubnick & B.Bardes "السياسة العامة هي التطلعات أو الرغبات التي يعلنها المسؤولون الحكوميون بشأن مشكلة مجتمعية والأعمال التي يقومون بها وصولاً لهذه الرغبات<sup>(3)</sup>".

ويعرف بريستوس **presthus** وهو أحد علماء السياسة العامة بأنها: "أسلوب أو طريقة للنصرف الذي يتم اختياره بواسطة الحكومة والمنظمات الجماعية أو الأفراد من بين العديد من البديل في ضوء ظروف معينة لكي ترشد وتحدد القرارات الآنية والمستقبلية"<sup>(4)</sup>.

وهناك من عرف السياسة العامة على أنها "مجموع قرارات يتخذها فاعلون معروفون بهدف تحقيق غرض عام" وهذا ما أتى به ريتشارد فيربيرت **F. Richard**<sup>(5)</sup>.

(1) عبد الفتاح ياغي، مرجع سابق، ص.8.

(2)- Bruce L. Smith, op.cit, p09.

(3)- حسن أبشر الطيب، مرجع سابق، ص، 29، .30.

(4)- أحمد طليب، **دور المعلومات في رسم السياسات العامة في الجزائر: دراسة حالة المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، الجزائر 2007، ص.2.

(5)- نادية بونوة، مرجع سابق، ص.45.

كما يعرفها Jean Claude Thoenig et Yves Men بأنها: "عبارة عن مسار لبرنامج عمل حكومي في مجال ما يمس المجتمع"<sup>(1)</sup>.

أما علي الشريف فيرى أن السياسة العامة هي "عملية تكوين تتضمن قيماً ومبادئ تتعلق بتصرفات مستقبلية". إن السياسة في جوهرها لا تزيد عن مجرد اختيار يشرح، ويبرر، ويرشد أو يحدد تصرفات معيناً، قائماً ومحتملاً، فالسياسة إنما تحدد إطار يلتزم به متخذ القرار.

### الفرع الثالث: التعريف الاقتصادي:

يعرف هارولد لاسويل Harold Lasswell السياسة العامة من المنظور الاقتصادي بأنها: "من يحوز على ماذا؟ متى؟ وكيف؟"، من خلال نشاطات تتعلق بتوزيع الموارد والمكاسب والقيم والمزايا المادية والمعنوية وتقاسم الوظائف بفعل ممارسة القوة والنفوذ"<sup>(2)</sup>. وبهذا يقول هارولد لاسويل إن السياسة العامة تشبه السياسة لأنها تتوقف على معرفة من الذي يقوم بما سبق. كما أن هذا التعريف يركز على الجوانب الاقتصادية للسياسة العامة، فـ Lasswell ينظر لسياسة الدولة على أنها عملية توزيع الموارد المالية (الموازنة) مع ما يلحق بها من مصادر القوة من علاقات وأولويات ومزايا ومعلومات وما إلى ذلك<sup>(3)</sup>.

وهذا التعريف يعني أن مربط الفرس في السياسة العامة هو الموازنة العامة للدولة وكيفية تفصيل المنافذ الإنفاقية على برامج ومؤسسات الدولة. فالمؤسسة التي تعتبرها الحكومة مهمة كوزارة الدفاع مثلاً، تخصص لها نصيباً كبيراً من المخصصات المالية. والمشروع (البرنامج) الذي تعتبره أقل أهمية فإنها تخصص له جزءاً ضئيلاً من الموازنة العامة، كما لا يجب أن نغفل أن الدعم المالي مرتبط بالدعم السياسي والإداري والفكري الذي تسخره مؤسسات الدولة المتعددة لسياسة ما، كل حسب أهميته وحسب حجم موازنته.

و ضمن هذا النوع أيضاً نجد التعاريف التالية:

ديفيد أستون David Easton هي: "توزيع القيم في المجتمع بطريقة سلطوية آمرة من خلال القرارات والأنشطة الإلزامية الموزعة لتلك القيم".

(1)\_ Riad Bouriche, Approches et conceptions des politique publique sécuritaire, séminaire international sur : l'Algérie et sécurité dans méditerranée, centre populaire des études stratégique,2008.

(2)\_Harold.d.lasswel, politics who gets, what, when, how, edition 2, new York meridian books:inc,1958,pp13,20

(3)\_ حسن أبيشر الطيب، مرجع سابق، ص 30

جابريال ألموند Gabriel Almond هي: "محصلة عملية منتظمة من تفاعل المدخلات مع المخرجات للتعبير عن أداء النظام السياسي"<sup>(1)</sup>.

ومن بين التعريف أيضا تعريف روبرت سيمونز Robert Simons : بأن السياسة العامة هي "تعبير أو مؤشر، لقصد أو عزم، موجهة لأفعال تتضمن القيم المجتمعية، وتحدد الأولويات وال العلاقات بين الحكومة والمجتمع".

ونجد أيضا تعريف أحمد رشيد والذي يرى أن السياسة العامة هي: "اتجاه العمل للحكومة لفترة زمنية لاحقة، بحيث يكون لها مبرراتها"، وهذا يعني أن السياسة العامة هي تعبير عن التوجه السلطوي أو القهري لموارد الدولة وأداة ذلك التوجه هي الحكومة<sup>(2)</sup>.

والسياسة العامة نشاط سلطوي لموارد الدولة ومخرج رئيسي للحكومة وبالمثل مدخل أساسي للجهاز الإداري<sup>(3)</sup>.

#### الفرع الثالث: التعريف الخدمي:

إن التعريف الخدمي الذي يقدمه مايكل كرافت و سكوت فيرلونغ Kraft and Furlong يأخذ منحى آخر غير الذي نقاشناه فيما سبق. فتعريفهما للسياسة العامة هو أنها "عملية تصرف الحكومة أو عدم تصرفها عند التجاوب مع مشكلة اجتماعية ما"<sup>(4)</sup>. وهذا التعريف له جانبان رئيسيان:

الجانب الأول: هو أن السياسة العامة تعبّر عن استجابة الحكومة لمشكلات المجتمع والتصدي لعواقبها، أي على الحكومة أولاً وأخيراً، واجب الاستجابة Responsiveness لمشكلات المجتمع، لكننا نواجه إشكالية قدرة الحكومة على المبادرة باتخاذ سياسات إستباقية أو احترازية(\*)، بدلاً من الاكتفاء بالتجاوب مع المشكلات Pro-active Policies.

(1) عبد الفتاح ياغي، مرجع سابق، ص.9.

(2) حسن أبيشر الطيب، مرجع سابق.

(3) أحلام نواري، التنمية السياسية ودورها في التنمية البيئية الدولية، مداخلة في الملتقى الوطني الأول حول السياسة العامة ودورها في بناء الدولة وتنمية المجتمع، جامعة مولاي الطاهر، سعيدة، 2009.

(4) عبد الفتاح ياغي، مرجع سابق، ص.10.

(\*) - السياسات الإستباقية هي اتخاذ إجراءات احترازية لمنع حدوث شيء غير مرغوب.

لذا فوجود مشكلة ما يحتم على الحكومة الديمقراطية أن تبذل ما في وسعها للتصدي لتلك المشكلات، وأن تظهر للمواطنين أنها تستحق ثقتهم وأنها تمثلهم وتحرص على حل مشكلاتهم.

لكن كثيرا من المواطنين والخبة يتوقعون أن تقوم الحكومة بلعب دور أكبر بكثير من مجرد التجاوب للأحداث، فعليها أن تبادر وأن تكون سباقة للبحث عن مشكلات المجتمع وتطوير الحلول الممكنة لها، مما يؤدي إلى تقليل عواقب المشكلات وتخفيف حجم المعاناة التي قد تنتج عنها، وهذا نقيض فلسفة الانتظار والإبقاء على الوضع الراهن لحين حدوث المشكلة والتجاوب معها.

الجانب الثاني: إن الجانب الثاني من تعريف كرافت و فيرلونغ هو افتراض أن السياسات الحكومية تظهر للعيان بسبب وجود مشكلة معينة في المجتمع. لكن كثيرا من الناس والمفكرين لا يتفقون مع هذه الرؤية التي تقلل من دور الحكومات وتخصره في دور المصلح الاجتماعي، لأنه يفترض بها أن تكون الراعي الأول لكل ما من شأنه رفعه المجتمع وديمومته سلامته.

لكن ما يخشاه العديد من المفكرين هو أن تتحول عملية حل المشكلات إلى تحول الحكومة إلى حكومة "دولة الرفاهية Welfare State"، وهذا الأمر إن حدث سيكون بالغ الخطورة لأن المجتمع في دولة الرفاهية -الرفاهية الاجتماعية- يصبح معتمدا بشكل كبير على الدولة (أو الحكومة)، ويضطر المواطنون مقابل الخدمات التي تقدمها لهم الحكومة أن يدفعوا ضرائب عالية جدا.

وحتى لا نكون منحازين إلى أي مدرسة أو إسهام فكري، رغم اعترافنا بمدى الاهتمام الكبير والمتزايد الذي تحضى به دراسات السياسة في المدارس الغربية، وذلك بوضع الأسس الفلسفية والإطار المفاهيمي للسياسة كعلم قائم بذاته وكل ما يشملها من مفاهيم، لكن تبقى المدرسة العربية الإسلامية ذات إسهامات في هذا الحقل، وإن كانت محشمة، حيث نجد لمصطلح السياسة أصولا وإرهاصات في التراث العربي الأصيل وإلا كيف نفسر ما ورد على لسان العرب "القيام بالأمر بما يصلحه"<sup>(1)</sup>. وقد فهم العرب السياسة بمعاني كثيرة، فالحكم هو مناط السياسة عند الفقهاء الذين شغلهم موضوع الأمة والإمامية والتي قصد بها تبشير شؤون الراعي والرعاية بما يتفق وأحكام الشرع لقول الرسول صلى الله عليه وسلم: "كلكم راع وكل راع مسؤول عن رعيته" متفق عليه.

(1) عبد الفتاح ياغي، مرجع سابق ص 11.

أي أن السياسة العامة من المنظور الإسلامي مناطها السلوك الذي ينشد خير الأمة، كما ربط المفهوم بذلك بعده مصطلحات كالتدبير عند (حامد ربيع) والقيام بشؤون الناس والإصلاح، والرياسة، وال عمران، كما ورد في أدبيات ابن خلدون الذي تعد نظرته للسياسة من باب النشاط والممارسة<sup>(1)</sup>.

مما سبق من التعريفات فإننا يمكن أن نستخلص مجموعة من الأفكار الأساسية وهي أن: السياسات العامة هي تعبير عن سلوك الحكومات وأعمالها، وهذا التعبير يضيق أو يتسع بحسب الهدف من التعريف أو وجهة النظر الفكرية والفلسفية التي يتبعها الشخص، لكن المهم هو أن جميع التعريفات ترتبط بالكيان السياسي الرسمي للحكومة والسلوكيات التي تنتج عن أولئك الذين يمتلكون هذا الكيان.<sup>(2)</sup>

والسياسة العامة برنامج عمل هادف يعقبه أداء فردي أو جماعي في التصدي لمشكلة ما أو مواجهة قضية أو موضوع أو مجموعة من القرارات يتخذها فاعلون معروفون بهدف تحقيق غرض عام<sup>(3)</sup>. وتتخذ السياسة العامة للدولة عدة أشكال إما قرارات منفردة أو قرار جماعي أي نصوص عامة ومجردة صادرة عن الهيئة التشريعية أو التنفيذية، في مجالات تهم المواطن<sup>(4)</sup>.

أما علم دراسة السياسة العامة فهو الأسلوب المنهجي الذي يهدف إلى دراسة الأساس الفكرية التي تبني عليها الحكومات قراراتها، ثم وصف وتحليل قرارات(\*) الحكومة والتباين بين نتائجها. إذا فعلم السياسة العامة ينصب على الأساس الفكري الذي تلتزم به الحكومة كمنهج سياسي واقتصادي واجتماعي لها، مثل الفكر الإسلامي والفكر الاشتراكي والفكر الليبرالي<sup>(5)</sup>.

من خلال هذه التعريفات السابقة يمكن إعطاء تعريف إجرائي:

(1) المرجع نفسه، ص.3.

(2) حسن توفيق إبراهيم، *النظم السياسية العربية: الإتجاهات الحديثة في دراستها*، ط1، مركز الدراسات الوجهة العربية، لبنان، 2005، ص214.

(3) وصال نجيب العزاوي، *مقدمة السياسة العامة*، ط1، دار أسماء للنشر والتوزيع، الأردن، 2003، ص14.

(4) أمانى مسعود، السياسات العامة المفهوم والاقتراحات الدراسية، *مجلة السياسات*، العدد 8، معهد السياسات العامة، فلسطين، 2009، ص138.

(\*) - و تستعمل كلمة قرارات كاختصار لجميع الأفعال التي تقوم بها الحكومة من فعل وقول أو تغريم.

(5) عبد الفتاح ياغي، مرجع سابق ص.11.

"السياسات العامة") تهتم بدراسة كيف ولماذا تقوم الحكومة بفعل معين وبالتعرف على الأهداف التي تسعى لتحقيقها من وراء ذلك، حيث تقوم الدولة بتشكيل سياساتها وتنفيذها من خلال آليات وعمليات وهياكل رسمية وغير رسمية وبطرق مباشرة وغير مباشرة، وكذلك تعنى السياسة العامة بدراسة الطريقة التي تطورت فيها أساليب عمل الحكومات في طريقة اتخاذ القرارات والهيئات التنظيمية والعمليات والنشاطات، وبالعوامل البيئية السياسية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية وما تنظمنه من قيم وانعكاسات على نوعية السياسات المتخذة".

وفي الأخير يتضح أن تقديم تعريف أو ضبط مفهوم السياسة العامة هو أمر غير دقيق في ظل تنوّع الأفكار والاتجاهات.

#### المطلب الثاني: نشأة السياسة العامة:

الفرع الأول: فترة ما بين الحربين العالميتين منتصف الأربعينيات: إن أدبيات الفكر السياسي التقليدي كما ثبت ذلك في مؤلفات الفلاسفة والمفكرين الأوائل، قد عنيت عناية خاصة بنظم الحكم، وجعلت موضوع اهتمامها الرئيسي منصباً على التكوين المؤسسي للدولة وتحليل المبررات الفلسفية والسياسية لسلطات الحكومة. ونتيجة لهذا التوجه الرئيسي فقد ركزت دراسات وأطروحات الفلاسفة والمفكرين السياسيين التقليديين على الإطار الدستوري للدولة، ومهام المؤسسات الثلاث وما يتصل بكل منها من صلاحيات أو تنظيم لمبادئ وقواعد فصل السلطات وتحديد العلاقات المؤسسية الحكومية.

إن الفكر السياسي التقليدي قد أثرى الفكر الإنساني بأطروحاته المتصلة بوصف المؤسسات الحكومية المنوطه بصياغة أو وضع السياسات العامة، غير أن عنايته بمحتوى هذه السياسات وأساليب تنفيذها قد كانت عناية عارضة في بعض الأحيان ومحدودة في معظم هذه الدراسات<sup>(1)</sup>.

(\*)- أما عملية تحليل السياسات عند سميث بروس Smith Bruce فإنها ترتبط بمناقشة المشكلات المجتمعية، وتفسير القيم والأهداف وتطوير الخيارات وتنفيذها، وتقويم النتائج. أما وليام دان William Dunn فيرى أنها بحث على ينبع نحو تطبيق العلم الاجتماعي من خلال استخدام المناهج المتعددة في البحث لإنتاج المعلومات الأساسية ذات العلاقة بسياسة معينة، وهذه المعلومات تؤدي إلى معرفة السلوكيات المرتبطة بالفعل السياسي.

(1)- حسن أبيشر الطيب، مرجع سابق، ص.45

لقد اهتم الفلاسفة والعلماء والمفكرين السياسيين منذ القديم بقضايا المجتمعات وكيفية تنظيمها، واستمر ذلك حتى منتصف القرن التاسع عشر، حين كانت جل الجامعات الأوروبية تدرس السياسة والحكم كفرع من فروع الفلسفة، واقتصرت على دراسة السياسة ذاتها ولم تولي اهتماماً بالسياسة العامة، لأنها لم تزل آنذاك في إطارها الفلسفى. لكن فيما بعد بدأ علم السياسة يتبلور وينفصل عن الفلسفة، وأصبح فرعاً من فروع العلوم الاجتماعية، عقب استقلاله عن الفلسفة الأخلاقية<sup>(1)</sup>.

إن النظام السياسي الذي كان شائعاً في الأوساط الجامعية في الماضي هو تعبير قانوني قبل كل شيء، غير أن هذا المفهوم القانوني تراجع منذ فترة ما بين الحربين العالميتين، بسبب الانتقادات العنيفة التي وجهها إليه علماء السياسة السلوكيون<sup>(2)</sup>.

**الفرع الثاني: فترة الخمسينيات:** شهدت الفترة، تطويراً مرحلياً نسبياً في مفهوم السياسة العامة، والذي كان نتاجاً لأطروحات المدرسة السلوكية behavioral school. فالنظرية المتأملة في دراسات وأطروحات الفكر السياسي والاجتماعي، في هذه الحقبة تشير إلى انتقال الاهتمام من وصف المؤسسات الدستورية وما يتصل بكل منها من صلاحيات، إلى العناية والتركيز بما يتم في هذه المؤسسات من أفعال وعمليات وأنماط السلوك.

وفي السابق كان الاهتمام منصباً على دراسة المبررات الفلسفية لوجود الحكومة وبنائها التنظيمي من دستور وشكل نظام الحكم وسلطات الحاكم ودور السلطات الثلاث والمؤسسات التي تتولى رسم السياسة العامة، دون البحث في مضمون السياسة العامة مع تطور حركة ما بعد السلوكية، حيث انصب اهتمام علم السياسة نحو السياسة العامة، وافرز لها حيزاً كبيراً ومعالجتها من عدة اتجاهات من حيث الأنواع والمحنوى والإعداد والتنفيذ والتقييم في ضوء آثارها المتزعة وغير المتزعة على المجتمع وعلى النظام السياسي<sup>(3)</sup>.

(1)- ابتسام قرقاح، دور الفواعل غير الرسمية في صنع السياسة العامة في الجزائر (1989-2009)، مذكرة ماجستير، جامعة الحاج لخضر، باتنة 2010-2011، ص16.

(2)- مها عبد اللطيف الحديثي، محمد عدنان الخاجي، *النظام السياسي والسياسة العامة: دراسة في دور المؤسسات الرسمية وغير الرسمية في صنع السياسة العامة في الدول المتقدمة والنامية*، سلسلة الدراسات السادسة، مركز الفرات للتنمية والدراسات الإستراتيجية، العراق، 2006.

(3)- المرجع نفسه.

وفي نفس الفترة تطور علم السياسة بصفة عامة والسياسة العامة بصفة خاصة، بعد القطيعة التي أخذتها الثورة السلوكية مع المنهجية التقليدية وأعادت تعريف علم السياسة، وبعد أن كان هو علم القوة **power** أو الدولة أصبح مع السلوكيين هو علم التخصيص السلطوي للقيم<sup>(1)</sup>.

وبهذا برز التوجه السلوكي الجديد لعلم السياسة الحديث، وكذا التركيز الواضح على محتوى ومضمون السياسة العامة من خلال تحليل أثر القوى الاجتماعية والاقتصادية والسياسية خصوصاً بالإضافة إلى تقويم نتائج وأثار السياسة العامة على المجتمع<sup>(2)</sup>. وقد زاد وعمق فهمنا لكيفية تشكيل ووضع السياسة العامة، وما يتصل بذلك من توازن بين الجماعات المصلحية، ومن توجهات هادفة لبلورة الإرادة المجتمعية. غير أن العناية بمضمون أو محتوى السياسات العامة ظلت في هذه الحقبة موضوعاً عارضاً، لا يجد من المحللين السياسيين إلا اهتماماً جزئياً محدوداً. وتلت هذه الفترة فترة انحسار لفلسفة النظام الاقتصادي الحر التي كان من أبرز دعاتها المفكر الاقتصادي آدم سميث **Adam smith** ومبادئها القائمة على حرية الملكية والتجارة والعنابة بتحقيق حرية المصالح الخاصة باعتبارها القوى المحركة للنشاط الاقتصادي<sup>(3)</sup>.

كما اتسمت نفس الفترة بالأطروحات المنادية بأهمية تدخل الدولة كمحرك رئيسي للنشاط الاقتصادي اعتماداً على العديد من الأسباب الموضوعية، فأصبحت في بعض الأحيان هي السلطة المهيمنة والمنسبة لكافة الوظائف السياسية والاجتماعية والثقافية الأمر الذي قاد بعض المفكرين إلى القول أن ذلك العصر هو عصر تدخل الدولة<sup>(4)</sup>. ونتيجة لهذه الأسباب برزت أهمية السياسات العامة كموجهات فكرية وعملية ذات أثر مباشر على حياة الأفراد والجماعات وتزايدت نتيجة لذلك اهتمامات المفكرين ببلورة المحاور الأساسية لعلم السياسة كدائرة جديدة للبحث والدراسة المنظمة الهدافـة لتوظيف المعرفة العلمية لإثراء القدرات في وضع السياسات واستكشاف الأساليب العلمية التي تؤمن تنفيذها بالدرجة المطلوبة من الكفاءة والفعالية<sup>(5)</sup>.

(1) - نصر محمد عارف، *استنولوجيا السياسة المقارنة: النموذج المعرفي، النظرية، النموذج*، ط1، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2002، ص260.

(2) - خلية الفهداوي، مرجع سابق.

(3) - حسن أبشر الطيب، مرجع سابق ذكره، ص52.

(4) - ابراهيم فرقاج، مرجع سابق، ص16.

(5) - حسن أبشر الطيب، المرجع السابق ص59، 60.

إن فترة الخمسينيات من القرن العشرين، ساعدت علم السياسة العامة على اكتساب معناه الاصطلاحي علمياً على يد عالم السياسة هارولد لاسوويل **Harold Lasswell**، الذي تناول في كتابه المعروف "من يحصل على ماذا؟ متى؟ وكيف؟" جوهر العمليات المتبادلة والتوزيعية للقيم والمنافع المتضمنة في رسم السياسات العامة وتنفيذها<sup>(1)</sup>.

وفي عام 1951، قام هارولد لاسوويل بنشر بحث طالب فيه بتأسيس علم قائم على استعمال أدوات التحليل العلمي والبيانات الكمية والنوعية من أجل الوقوف على حقيقة الأسباب والنتائج التي تؤثر أو تنتج قرارات الحكومة، وهذا العلم يدمج عدة علوم وحقول معرفية مثل: الإدارة العامة، الاقتصاد والسياسة والإحصاء، علم الاجتماع، إدارة الأعمال مع توظيف أدوات التحليل العلمي في كل واحد من هذه الفروع العلمية.

لقد كان موضوع السياسة العامة موضع اهتمام بعض الأوساط الجامعية في الولايات المتحدة الأمريكية فحسب، أما الجامعات الأخرى فكانت تتمسك بالمفهوم التقليدي (النظام السياسي) وعبره مؤسسات الدولة وهيئاتها والقوى الاجتماعية والاقتصادية والفكرية والسياسية<sup>(2)</sup>. ويرى بيير مولار **Pierre Muller** أن مفهوم السياسة العامة ذو أصول أنجلوسكسونية، وقد عرفت تطوراً مهماً في الولايات المتحدة الأمريكية منذ سنوات الخمسينيات<sup>(3)</sup>.

وفي هذا الإطار فإن هناك من يرى أن علم السياسة العامة يندرج تحت رأيين أساسيين: الرأي الأول: وهو ما جاءت به الباحثة بيرل ريدين، والذي تقول فيه أن التطور الذي طرأ على علم السياسة العامة وأدى إلى ظهوره كعلم قائم بذاته، جاء نتيجة لحاجة الحكومات الأمريكية لسياسات فاعلة قادرة على مواجهة المشكلات العويصة التي مر بها المجتمع الأمريكي مثل الكساد الكبير في الثلاثينيات من القرن الماضي، ودخول الولايات المتحدة الأمريكية الحرب العالمية الثانية ثم بدء الحرب الباردة وما رافقها من منافسة أمنية ومخابراتية كبيرة مع الاتحاد السوفييتي، في هذه الأ Gowاء قام الرؤساء الأمريكيين أمثال:

(1)- ابتسام فرقاح، المرجع السابق، ص16.

(2)- عبد الفتاح ياغي، مرجع سابق ذكره، ص14.

(3)- Bouriche Riadh, Analyse des politiques publiques, revue des sciences humaines, n°25, Université Mentouri, Constantine, Algérie, juin 2006, p86.

فرانكلين روزفلت (1933-1945)، جون كينيدي (1961-1963)، ليندون جونسون (1963-1969)، بطلب المساعدة من المفكرين في وزارة الحرب الأمريكية وفي الجامعات لتقديم النصائح للحكومة حول أفضل الأساليب للتعامل مع المشكلات التي تعرضت لها الولايات المتحدة الأمريكية<sup>(1)</sup>.

وتلا ذلك تأسيس مراكز البحث العلمي مثل مؤسسة راند RAND التي أسسها نيلسون Nelson<sup>(\*)</sup>، وتلاها عدد متزايد من مراكز البحث التي عمدت إلى توظيف المبادئ الأساسية التي طورها لاسوبل وعدد من المفكرين في تحليل سياسات الدولة وتقديم مقترنات ووصيات للإدارة الأمريكية<sup>(\*\*)</sup>. كانت مناهج التحليل ترتكز على فكرة البحث عن حلول مقترنة لمشكلات المجتمع (منهج تحليل المشكلات)، وهذه التطورات والأنشطة أدت حسب ريدين، إلى تطوير علم دراسة السياسات العامة كما نعرفه الآن.

الرأي الثاني: يتمحور هذا الرأي حول تطور علم السياسات العامة، وقد جاء به يديلوون ومفاده حول الطلب والعرض كحافزين أساسيين لتطوير هذا العلم، فاما الطلب فكان من قبل الحكومة وإدارتها المختلفة، والتي كانت تبحث عن مرجعية علمية تساعدها على تحديد جوانب الضعف وجوانب القوة في برامجها وسياساتها وتقترح عليها حلولاً بدائلة. أما العرض فأنتجته مكاتب الاستشارات والجامعات التي سعت بجهد كبير إلى تلبية حاجة الحكومة من خلال توظيف معارف الأكاديميين والمحترفين والاستفادة من خبراتهم لتقديم تحليلات متكاملة لمشكلات وقضايا كثيرة في المجتمع<sup>(2)</sup>.

والفرق بين الرأيين، هو أن الرأي الأول حصر على تطور علم السياسات العامة في أحداث اقتصادية وتاريخية كالكساد وال الحرب العالمية الأولى، وكان الرأي الآخر يرى أنه لو لم تحدث الأحداث التاريخية المذكورة لما تطور علم السياسات العامة.

(1)- منها عبد اللطيف الحبيبي، محمد عدنان الخفاجي، مرجع سابق ذكره.

(\*)- أحد المحللين السياسيين في وزارة الحرب الأمريكية

(\*\*)- ومثال ذلك مبدأ تعداد الإحصاء السكاني لأجل التنبؤ بالاحتياجات السكانية المستقبلية حاجتهم إلى بناء الطرق والشوارع، ومبدأ توظيف نظريات التنظيم لبحث المشكلات الإدارية وضعف الإنتاجية لدى الموظف الأمريكي.

(2)- عبد الفتاح ياغي، مرجع سابق، ص 14.

أما الرأي الثاني فإنه يحرر تطور علم السياسات العامة من ارتباطاته بأحداث محددة وإنما يربطه بحاجة المجتمع واستمرارية هذه الحاجة إلى أساليب محددة وجديدة لحل مشكلات المجتمع. وبشكل عام فإن الرأيين السابقين يلخصان التوجه العام لدى الباحثين الأمريكيين الذي يؤكد على أن علم السياسة العامة إنما هو علم أمريكي من حيث النشأة والتطور<sup>(1)</sup>، وذلك بغض النظر عن تأييدها لأحد الرأيين.

**الفرع الثالث: فترة السبعينيات:** بعدها تطورت دراسة السياسة العامة، خلال السبعينيات شملت مختلف العلوم السياسية، الاجتماعية، والاقتصادية وحتى مجالات علمية أخرى، وأنشأ دارسوها السياسة العامة منظمة في الولايات المتحدة الأمريكية، وفتحوا مدارس في أمم أخرى، خاصة بعد ظهور العديد من المشاكل السياسية ووجود تعارض بين العهود السياسية ومطالب جديدة<sup>(2)</sup>.

لذلك جاءت أهمية دراسة السياسة العامة لتعبر عن أداء النظام السياسي في تحقيق مثل تلك الغايات. وأصبحت دراستها ضرورة ملحة نقتضيها اعتبارات علمية ومهنية وسياسية وهذا ما أشار إليه توماس داي Thomas Day في كتابه "فهم السياسة العامة understanding public policy"<sup>(3)</sup>.

من جهة أخرى أراد الباحثون الأوائل لهذا العلم أن يخدم المجتمعات الحرة (الديمقراطية). ففي رأيهم أن الحكومات الحرة هي التي تهتم بشؤون المواطنين وتحرص على أن يلقى أداؤها استحسانهم وتتأييدهم. كما أن الحكومات غير الحرة (الاستبدادية) لا تأبه كثيراً برضاء المواطنين ولا يفهمها أن يفهموا سياستها أو أن يؤيدها<sup>(4)</sup>.

(1)- المرجع نفسه.

(2)- سلوى شعراوي جمعة، *تحليل السياسة العامة في الوطن العربي*، مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة ، القاهرة 2004، ص.23.

(3)- منها عبد اللطيف الحبيبي، محمد عدنان الخفاجي، مرجع سابق.

(4)- عبد الفتاح ياغي، مرجع سابق.

**الفرع الرابع: الفترة المعاصرة:** أما في السبعينيات فقد زاد الاهتمام بمخرجات النظام السياسي، بسبب تفاقم المشكلات الاجتماعية خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية وتورطها في حرب الفيتنام، حيث ظهرت الحاجة داخل مؤسسات حكومتها إلى تحليل هذه المشكلات وفهمها ومحاولة صياغة سياسات لمعالجتها. لذلك سرعان ما احتلت دراسات تحليل السياسات أهمية كبرى داخل مراكز المعلومات والاستخارات بدءاً من مؤسسة Rand corporation، مروراً بمعهد بروكيتز Brokitz، ومختلف لجان الكونغرس، وقام محلوا السياسات في هذه المراكز بصياغة السياسات<sup>(1)</sup>.

بعدها توالت الأبحاث وتطورت، وبرزت دراسات عدّة تولي اهتماماً بالمؤسسات السياسية والسلوك السياسي والمؤثرات الاجتماعية والشخصية على السياسة، فضلاً عن بنية المؤسسات الحكومية وممارساتها، ودور المؤسسات السياسية غير الحكومية والأفراد في صنع السياسات العامة، خاصة عندما حصلت تغييرات في دور الدولة وتزايد دور الشركات متعددة الجنسيات والمنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية في صياغة أولويات السياسة العامة، وتحديد مسارتها أدى إلى ظهور كتابات تؤكد على دور الفاعلين الجدد في السياسات العامة، وعن دور الشركات الكبرى، ومنظمات حقوق الإنسان للتأثير في بعض السياسات.

ونظراً لأهمية دراسة السياسة العامة جاءت العديد من الدراسات الغربية لتأكيد على ذلك (حيث انتقل التركيز من المؤسسات إلى العمليات والسلوك) وهو ما تتبع دراسة الأسس الاجتماعية والنفسية للسلوك الفردي والجماعي، وأنماط سلوك الفاعلين السياسيين من قادة وزراء ونواب ورجال القضاء، فقد أصبح التحليل السياسي يرصد ويفسر العمليات والتفاعلات التي تقرر السياسة العامة دون البحث في العلاقة بين العمليات ومحفوظ تلك السياسة. فأصبحت السياسة العامة ما هي إلا محصلة لتفاعلات الرسمية وغير الرسمية، وهذا ما يطلق عليه **الشبكة السياسية policy network**. كل هذا أدى إلى تنامي دور السياسة العامة وانتقالها من الوصف إلى التحليل، بعدها إلى المقارنة بين مختلف الدول والنظم السياسية.

لكن يظل دور السياسة العامة المستقبلي أكثر أهمية خاصة وأن القرن الواحد والعشرين يتسق بانطلاقه سريعة، لذلك لابد أن يواجه التغيرات والتوجهات الجديدة في ظل العولمة وتكنولوجيا الإعلام والحروب والنزاعات، والأزمة المالية العالمية.

(1)- ابتسام فرقاج، مرجع سابق، ص16.

فنظراً لظهور علوم عديدة كالسياسة والاقتصاد والإدارة قد سبق ظهور علم دراسة السياسات العامة، فقد حاول لاسوويل Lasswell كما أشرنا فيما سبق صنع علم جديد يقوم على أساس تطبيقية وليس نظرية، أي أنه كان يرغب في أن يستعمل الباحثون والمحللون أساليب إحصائية ورياضية إلى جانب الأساليب الوصفية من أجل أن يكون تحليلهم لسياسات الدولة تحليلاً مفيداً ويسيراً، بحيث يمكن لجميع فئات المجتمع فهم الحكومة والتجاوب معها، وبهذه الطريقة يكون علم السياسة العامة علماً مرجحاً قابلاً للتطوير<sup>(1)</sup>.

إن تطور الاهتمام بالسياسة العامة جاء خلال الدراسات والمناهج العلمية وإضافتها لعلم السياسة، وكيفية نظرتها إلى العملية السياسية، أداء النظام السياسي، فكان لكل منهج أو مدخل دوره في تطور حقل السياسة العامة وفقاً لمنظفاته الخاصة، سواء كان منهج نبوي أو جماعي أو نظمي أو يقوم على اختبارات السياسات الكفاءة، في فهم السياسة العامة<sup>(2)</sup>.

وتربى على الاهتمام بدراسة السياسة العامة وتتطورها في حقل علم السياسة، إلى تطور الاهتمام بدراسة علم الإدارة وتعديل الكثير من المفاهيم المتعلقة بها، نتيجة للتطور الحاصل في السياسة العامة. وأصبح من الصعب القيام بسياسة عامة دون أن يكون هناك جهاز إداري يأخذ على عاتقه مهمة تحقيق متطلبات السياسة العامة، لذلك أصبح ينظر للعلاقة بين السياسة العامة والإدارة على كون الأولى تمثل مخرج أساسي للحكومة في النظام السياسي، وهي في نفس الوقت مدخل أساسي للجهاز الإداري داخل نفس النظام السياسي. فلا توضع سياسة عامة إلا نتيجة جهد العديد من المؤسسات والإجراءات التي تختلف من نظام سياسي إلى آخر، إلا أنها في النهاية تمثل الاتجاه الأساسي للعمل أمام الجهاز الإداري<sup>(3)</sup>.

ويتبين مما سبق أن علم السياسة العامة في أول ظهور له جاء لحل مشاكل وسد حاجات المجتمع الأمريكي التي حفزت المفكرين لتطوير آليات جديدة لتحليل وعرض السياسات الحكومية وتقديم التوصيات التي تستقطب اهتمام الحكومة الأمريكية. سواء أيدنا هذا الإدعاء أم لا، فالحقيقة المؤكدة هي أن غالبية التطورات الرئيسية المعاصرة التي تحفظ في حقل السياسات العامة قد حدثت في الولايات المتحدة.

(1)- عبد الفتاح ياغي، مرجع سابق، ص 15.

(2)- منها عبد اللطيف الحبيبي، مرجع سابق.

(3)- عبد الفتاح ياغي، المرجع نفسه.

### المطلب الثالث: نظريات السياسة العامة:

ما سبق من تعريف ونشأة السياسة العامة، رأينا كيف أنها تتدخل اليوم في كافة أوجه الحياة الخاصة والعامة للمواطنين، حيث يلاحظ أن الدولة تشريع القوانين وتتصدر القرارات المختلفة لتنظيم العلاقة بين المواطنين، أو بين المواطنين والدولة، أو بين الدولة وبقية أطراف النظام العالمي ككل. وعليه فإننا أصبحنا نتحدث عن سياسة عامة محلية وأخرى دولية أو خارجية، وسياسة عامة صحية وأخرى للبيئة، وسياسة عامة نقدية وأخرى ضريبية وهكذا.

إن ارتباط السياسة العامة بالحياة اليومية للمواطنين، يعتبر من المواضيع الهامة التي تستحوذ على اهتمام الباحثين والسياسيين ومؤسسات البحث العلمي، ب مختلف اتجاهاتها الفكرية. وبالرغم من حداثة حقل السياسة العامة في مجال علم السياسة على وجه الخصوص، إلا أن الأدبيات تشير بوضوح إلى تسامي هذا المجال من مجالات المعرفة بشكل ملحوظ خلال العقود الأربع الماضية، لاسيما في الدول المتقدمة حيث يلعب محللاً السياسة العامة أدواراً مهمة في المراحل المختلفة للسياسة العامة.

وبالرغم من أن الأدبيات تؤكد على حداثة الدراسات المتعلقة بالسياسة العامة، والتي ترتبط بقيام ما يعرف في أدبيات علم السياسة بالثورة المابعدية أو ما بعد السلوكية **The Post- Behavioralism** في بداية السبعينيات من القرن العشرين. وعليه، يلاحظ أن نظرية السياسة العامة يمكن وصفها بأنها نظرية تتسم بالخصائص التالية:

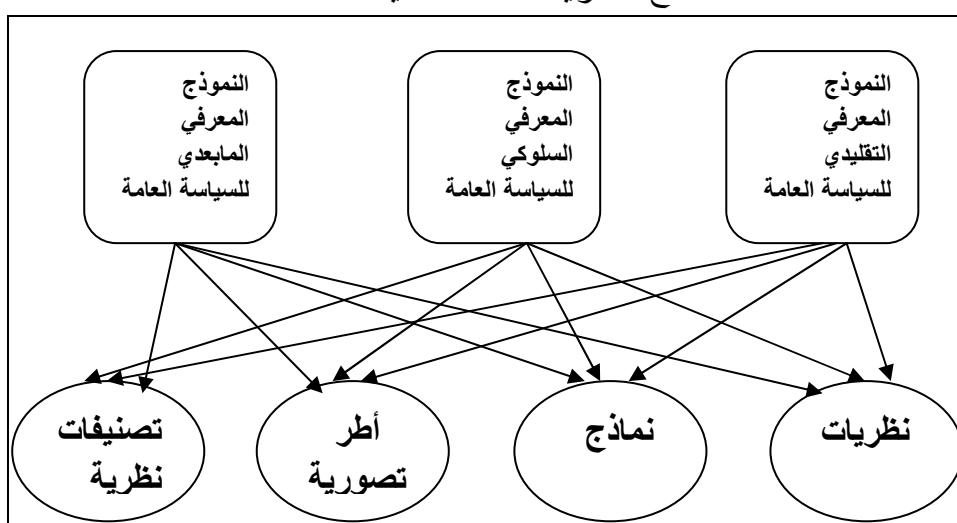
- 1- أنها تعتبر نظرية معاصرة لا تتجاوز في عمرها الزمني أربعة عقود من الزمن، حيث أنها ارتبطت بالمدرسة المابعدية.
- 2- أنها تجسد العلاقة المتينة ما بين علم السياسة وبقية فروع المعرفة المختلفة، لاسيما العلوم الاجتماعية والإنسانية، مثل: الاقتصاد، الإدارة، الإحصاء، علم النفس، والأحياء.
- 3- أنها نظرية مكونة من عدة نظريات "Theories" فرعية، ونماذج "Models" ونماذج، وبالتالي يصعب القول بوجود نظرية عامة واحدة تصف وتحلل وتتنبأ بالسياسة العامة ككل. ومن أمثلة النظريات والنمادج الفرعية المرتبطة بنظرية السياسة العامة: نظرية المنفعة، نظرية الاتصالات، النموذج الوظيفي، نموذج النظم، النموذج العقلاني.

لكن حداثة نظرية السياسة العامة لا ينفي وجود اهتمامات مبكرة بدراسة بعض جوانبها، ومن ثم فإن الشكل 02 يشير إلى اهتمامات المدارس الفكرية بالأبعاد المختلفة للسياسة العامة. فوفقاً لمفهوم توماس كون **Thomas Kuhn** ، يلاحظ أن علم السياسة قد شهد ثلاث ثورات فكرية متتالية، وذلك على النحو التالي<sup>(1)</sup>:

- 1- الثورة الكلاسيكية النموذج المعرفي \* **The Traditional Paradigm** الذي تأسست في إطار العلوم السياسية كحقل من حقول المعرفة الاجتماعية.
- 2- النموذج المعرفي السلوكي "The Behavioral Paradigm" ، والذي تحولت السياسة في إطاره من علوم إلى علم له هويته واستقلاليته ومنهجيته الخاصة في دراسة العملية السياسية.
- 3- النموذج المعرفي المابعي "The Post-behavioral Paradigm" ، الذي يجسد تطور علم السياسة منذ بداية الستينيات من القرن العشرين.

الشكل رقم: 01.

#### النماذج المعرفية المختلفة للسياسة العامة



ولكل نموذج معرفي أو مدرسة فكرية عموماً إطار فكري يتعامل مع السياسة العامة، وذلك من خلال نظريات، نماذج، أطر تصورية "Conceptual Frameworks" ، وتصنيفات نظرية "Conceptual Taxonomies".

(1)- مصطفى عباده خشيم، نظرية السياسة العامة، المؤتمر الوطني الأول للسياسات العامة في ليبيا، جامعة قاربونس، ليبيا، يونيو 2007، تم التصفح يوم 20\_03\_2012 على الساعة: 11:10 pm

موقع:

[http://www.libyaforum.org/archive/index.php?option=com\\_content&task=view&id=4681&Itemid=1](http://www.libyaforum.org/archive/index.php?option=com_content&task=view&id=4681&Itemid=1)

(\*)- النموذج المعرفي: هو القواعد والوسائل وتقنيات حلول المشكلات التي تواجه الباحثين في المعامل أو المختبرات، وطرق التعامل مع مصادر معرفة العلم التي يستغلون بها.

وعليه، يلاحظ أن الشكل رقم: 02 يشير إلى ارتباط كل مدرسة فكرية من مدارس علم السياسة بالأئمط المختلفة لنظريات السياسة العامة. وبالتالي يمكن تحديد أبرز نظريات السياسة العامة في الآتي:

أولاً: النظرية الكلاسيكية للسياسة العامة.

ثانياً: النظرية السلوكية للسياسة العامة.

ثالثاً: النظرية المابعدية للسياسة العامة.

#### أولاً: النظرية الكلاسيكية للسياسة العامة:

تركز النظرية الكلاسيكية **traditional theory** للسياسة العامة عموماً على عملية اتخاذ القرارات، حيث يلاحظ في هذه المرحلة المبكرة من نشأة العلوم السياسية مدى ارتباطها مع بقية العلوم الاجتماعية الأخرى، خاصة الاقتصاد والإدارة، وبالتالي يمكن القول بأن هناك نظرية لاتخاذ القرارات "Decision" "Making Theory" وليس بالضرورة نظرية للسياسة العامة، على اعتبار أن ترکيز النظرية الكلاسيكية أنصب على المفاضلة بين البدائل وصنع القرار الأكثر عقلانية<sup>(1)</sup>.

وتعرف هذه المرحلة التقليدية بأنها المرحلة السابقة عن الثورة السلوكية، وهي مرحلة تميزت بتنوع الإنتاج العلمي الجماعي من خلال توجهات منهجية محددة (أو ما يشبه المدارس) لا بالإنتاج الفردي المتميز، وفي هذه المرحلة بدأ علم السياسة يستقل عن الفلسفة والقانون والتاريخ وعلم الاجتماع، وبدأت تتعدد فيه الإسهامات وتتنوع من خلال الاهتمام بأدوات التحليل العلمي ووسائله<sup>(2)</sup>. وتعكس النظرية الكلاسيكية للسياسة العامة أفكار مترابطة، وهي: <sup>(3)</sup>

- أن النشاطات والأحداث التي تجسدها السياسة العامة يمكن ترتيبها في إطار سلسلة من الأهداف والوسائل، الأسباب والنتائج، وبالتالي يمكن تنظيم العلاقة بين المشاكل وحلولها من ناحية والمشاركة وصنع القرار من ناحية أخرى.
- أن المنظمات تعكس وجود تسلسل هرمي للسلطات يراقب فيه المستوى التنظيمي الأعلى الأدنى منه، كما تراقب فيه السلطة التشريعية السلطة التنفيذية.

(1)- مصطفى عداله خشيم، مرجع سابق.

(2)- نصر محمد عارف، مرجع سابق الذكر، ص 199.

(3)- مصطفى عداله خشيم، مرجع سابق.

3- تجسد السياسة العامة وجود مبادئ وخصائص محددة يمكن تعميمها، وبالتالي هناك طريقة واحدة "The One Best Way" ، ووظائف محددة «Functions»، وخصائص مثالية يتم الالتزام بها في إطار عملية صنع القرار.

ويمكن عموما تحديد مجموعة الأطر النظرية للنظرية الكلاسيكية للسياسة العامة في التالي:

- 2- النظرية المؤسساتية.
- 1- نظرية ولسون للإدارة العامة.
- 3- النظرية البيروقراطية.
- 4- النظرية العقلانية.
- 5- النظرية التدريجية.

ويلاحظ أن كل من نظرية ولسون والنظرية المؤسساتية تضفي الطابع القانوني على السياسة العامة، حيث أن الدستور يحدد طبيعة العلاقة بين السلطات.

1- **النظرية المؤسساتية Institutionalism**: وقد جاء تحليل هذه النظرية كرد فعل لاقتراب التاريخي من جهة، والمثالي والقانوني من جهة أخرى، حيث أدرك علماء السياسة أن الظاهرة السياسية هي أكثر من مجرد الأبعاد القانونية والدستورية. ومن ثم تحولت دائرة التركيز من الجانب القانوني إلى الاهتمام بالحقائق السياسية كالمؤسسات التشريعية والتنفيذية والمحاكم، ثم دراسة القوى السياسية المختلفة والبيروقراطيات<sup>(1)</sup>. ثم إن السياسة العامة لا تصدر إلا من جهات رسمية مخولة، وكذلك الشأن بالنسبة لتنفيذها.

إن دراسة المؤسسات لم يكن يشمل السياسات العامة التي كانت تصدرها في المدخل التقليدي. لكن سرعان ما تحول اهتمام علماء السياسة من المنهج التقليدي في دراسة المؤسسات إلى التوجه الجديد الذي يهتم بدراسة العملية السياسية في إطار المؤسسات الحكومية، مع التركيز على السلوك الصادر من المشاركين في هذه العملية<sup>(2)</sup>.

وقد اعتبر ألموند وباؤل أن هذا الاقتراب يتناول النظام السياسي بمعنى الدولة، وليس بالمعنى الذي طور فيما بعد على يد ديفيد إيستون. وقد اقتصرت هذه النظرية على دراسة الدول الغربية بصفة عامة وعلى النموذج الأوروبي (أوروبا الغربية)، وتمت دراسة المؤسسات الرسمية دون إلقاء الضوء على المؤسسات غير الرسمية.

(1)- نصر محمد عارف، مرجع سابق، ص 205.

(2)- جيس أندرسون، مرجع سابق، ص 38.

2 - **النظريّة العقلانيّة<sup>(1)</sup>:** وهناك من يسميها المدرسة المثالية الرشيدة:

ونقوم هذه المدرسة على مجموعة من الافتراضات تتلخصها كأسس للتحليل السياسي:

أولها، الاعتقاد الجازم باحتمالية انتشار المؤسسات الديمocrاطية، وثانيها التجانس الكامل في المصالح بين الشعوب، وثالثها الأساس الرشيد (العقلاني) للسلوك الإنساني<sup>(2)</sup>. وبينى هذا النموذج على أهمية الاختيار الرشيد في المواقف التنافسية. لهذا فهو يتقدّم عمليات التحويل والتشكيل والصياغة لسياسات العامة، وفقاً للقناعة بأن نتاج أي قرار تعتمد على، وتأثر في الاختيارات التي يقوم بها الآخرون. من هذا المنطلق فإن السياسة العامة الرشيدة أو العقلانية هي التي تصاغ من أجل التوصل إلى الأهداف المطلوبة<sup>(3)</sup>.

وقد انصب اهتمام هذه المدرسة على دراسة المؤسسات الوطنية، والأبنية الدستورية، والتنظيمات السياسية بصورة مستقلة عن القانون والفلسفة والاقتصاد والتاريخ. كما أن هذه المدرسة كانت أول رد فعل لحالة علم السياسة السابقة في إطار الفلسفة والتاريخ....الخ<sup>(4)</sup>.

فالدستور يحدد إذن الجهة المسؤولة عن صنع وتنفيذ السياسة العامة، وبالتالي فإن كلا النظريتين لا تعبيراً أي اهتمام للتنظيمات غير الرسمية، مثل الجماعات المصلحية، ومنظمات المجتمع المدني. وبالتالي، يلاحظ أن نظرية الجماعة تؤكد على أهمية الدور الذي تلعبه الجماعات المصلحية في عملية صنع السياسة العامة. لكن من الواضح أن الأطر النظرية السالفة الذكر تتعامل مع السياسة العامة كمتغير تابع أو كنتيجة، وبالتالي فهي تتفق في ذلك مع كل من النظريّة البيروقراطية والنّظريّة العقلانيّة.

#### النظريّة التجريدية Abstract theory

جاءت انعكاساً للمدرسة المثالية، ورد فعل للأطروحات القائمة على المنهج التاريخي، وتنحّي عن هذه النظريّة أو الاقتراب حول الديمocratie، مؤكداً على الانتشار الحتمي لها اعتماداً على مفاهيم التطور السياسي، التي نظر إليها من خلال مبادئ التقدّم الأيدي والتقوّق العنصري والتّفاؤلية.

(1)- مصطفى عدائي خشيم، مرجع سابق.

(2)- نصر محمد عارف، مرجع سابق، ص 202.

(3)- حسن أبيشر الطيب، مرجع سابق، ص 128.

(4)- نصر محمد عارف، مرجع سابق، ص 202.

وقد انفصل هذا الاقرابة عن الواقع كلياً، وأخذ أبعاداً تجريدية على أساس أخلاقية، واستمرت فيه التصنيفات الكلاسيكية السياسية على أساس مثالية<sup>(1)</sup>.

وقد تعرضت النظرية الكلاسيكية لصنع القرار عموماً لجملة من الانتقادات، لعل أهمها:

- 1- تركيز هذا النموذج على مرحلة محددة من السياسة العامة ألا وهي مرحلة صنع القرار، وبالتالي تتجاهل هذه النظريات والنماذج المراحل الأخرى لاسيما المتابعة والتقييم والتعديل.
- 2- فشل النظرية الكلاسيكية في تفسير صنع القرار المفاجئ الذي لا تتوفر فيه بيانات كافية، حيث أن المواقف المفاجئة لا تسمح لصانع القرار باستعراض كافة البديل المتاحة بعقلانية كاملة.
- 3- التعامل مع السياسة العامة كنظام مغلق لا يتفاعل مع الظروف البيئية المحيطة<sup>(2)</sup>.

#### ثانياً: النظرية السلوكية للسياسة العامة:

لقد تشكلت النظرية السلوكية للسياسة العامة في إطار الثورة المنهجية التي شهدتها علم السياسة خلال عقد الخمسينيات، حيث يلاحظ أنها أصبحت النظرية الإمبريالية هي التي تحكم التحليل السياسي بعد أن كانت النظرية القيمية هي التي تقوم بهذه المهمة في إطار النظرية الكلاسيكية.

وطالما أن النظريات السياسية لا تتبع من فراغ، فإن النظرية السلوكية للسياسة العامة تطلق من فرضية الإنسان القانع، الذي أشار إليها سيمون Simon، وليس الإنسان الكامل الرشاد. وأن السياسات والأهداف تعكس عدم الترابط وعدم التوافق، عكس النموذج العقلاني الذي يؤكد على تماشى السياسات مع الأهداف<sup>(3)</sup>، تؤكد النظرية السلوكية للسياسة العامة أن الأهداف تعتبر متعددة ومقبولة في نفس الوقت، وبالتالي قد يكتفي صانع القرار بالبديل الأول طالما أنه يحقق أهداف السياسة العامة. فالمنظمات ومؤسسات صنع السياسة العامة تتكيف إذن مع بيئتها المحيطة الداخلية والخارجية، وبالتالي فهي توفق بين تحالفات مختلفة وأهداف ومصالح متباعدة.

(1)- المرجع نفسه، ص203.

(2)- مصطفى عبدالله خشيم، مرجع سابق.

(3)- المرجع نفسه.

إن التوجه الذي يتبعه النموذج السلوكي يقوم على اعتبار أن السياسة العامة عمليات تتم في نطاق الحياة السياسية والإدارية، وتهدف هذه العمليات لبلورة سلوك الأفراد والجماعات والمؤسسات، التي تقوم بدور رئيسي في وضع السياسات العامة (منها المؤسسات التشريعية، التنفيذية، القضائية، الجماعات الضاغطة، أجهزة الرأي العام). وقد كان من نتاج الدراسات التي تبنت النموذج السلوكي، التوصل إلى عدة نشاطات أو عمليات **Processes** مكونة للمراحل المتتالية لتشكيل ووضع وتنفيذ وتقييم السياسات العامة.

ولا تقصر النظرية السلوكية للسياسة العامة فقط لعملية صنع القرار في إطار المنظمات العامة، ولكنها تتعرض أيضاً لعملية صنع القرار في إطار المنظمات الخاصة على اعتبار أنها جزء لا يتجزأ من تنظيمات الدولة المؤثرة في السياسة العامة. وتستمد النظرية السلوكية للسياسة العامة أصولها عموماً من ثلاثة مصادر<sup>(1)</sup>، وهي:

1- نظرية الاتصالات أو النظم "System Theory" : حيث ترفض النظرية السلوكية للسياسة العامة فهم عملية صنع القرار بناء على مبدأ التسلسل الهرمي، ولكن الفهم يتم في إطار علاقات التفاعل والتدخل بين أجزاء النظام المعنية<sup>(2)</sup>.

إن نظرية التحليل النظمي أو النسفي هو منأحدث النماذج النظرية لفهم وتحليل السياسات العامة، وتقوم هذه النظرية على دراسة المنظمات أو المؤسسات كأنساق اجتماعية متكاملة، وهذه المؤسسات ذات علاقة مترادفة مع البيئة، وتمثل هذه العلاقات في المدخلات والمخرجات<sup>(3)</sup>، وتعتبر السياسة العامة من خلال هذه النظرية بأنها استجابة النظام السياسي (\*) إزاء الحاجات والمطالب المطروحة عليها من جانب البيئة. من خلال هذا التوزيع للقيم من مدخلات ومخرجات النظام السياسي، وتغذية رجعية والمطالب والدعم، كل هذه العملية وهذه الدورة للنظام السياسي تكون لنا السياسة العامة قد تولد مطالب جديدة تؤدي بدورها إلى مخرجات أخرى<sup>(4)</sup>، وهكذا تستمر العملية التي قد لا تنتهي.

(1)- حسن أبشر الطيب، مرجع سابق، ص.111

(2)- مصطفى عباده حشيم، مرجع سابق.

(3)- حسن أبشر الطيب، مرجع سابق، ص.133

(\*)- والنظام السياسي حسب إيستون هو مركب يضم مؤسسات وأنشطة متراقبة ومحددة في المجتمع تصنف قرارات ملزمة التنفيذ من المجتمع.

(4)- جيمس أندرسون، مرجع سابق، ص.33

وقد اقترن نظرية النظم بأعمال دفيد إستون<sup>(\*)</sup>، حيث يرى أن التفاعلات السياسية في المجتمع تشكل نظاما يمكن فصله تحليليا عن باقي الأنظمة، بعدها يكون من السهل الفصل بين المتغيرات الأساسية داخل النظام ومتغيرات البيئة المحيطة به التي تؤثر فيه.

وتعد نظرية النظم مفيدة للسياسة العامة من خلال طابعها العام الذي تميز به، فهي لا تعطينا نموذجا جاهزا لاتخاذ القرارات أو كيفية صنع السياسة العامة داخل النظام السياسي، ومع ذلك فإنها تفيد الدارسين في علم السياسة العامة وحتى متلذhi القرارات من تنظيم معارفهم حول صنع السياسة ومن يؤثر فيها ومن يشارك في صناعتها، وكيفية تحويل المطالب إلى سياسات، وغيرها.

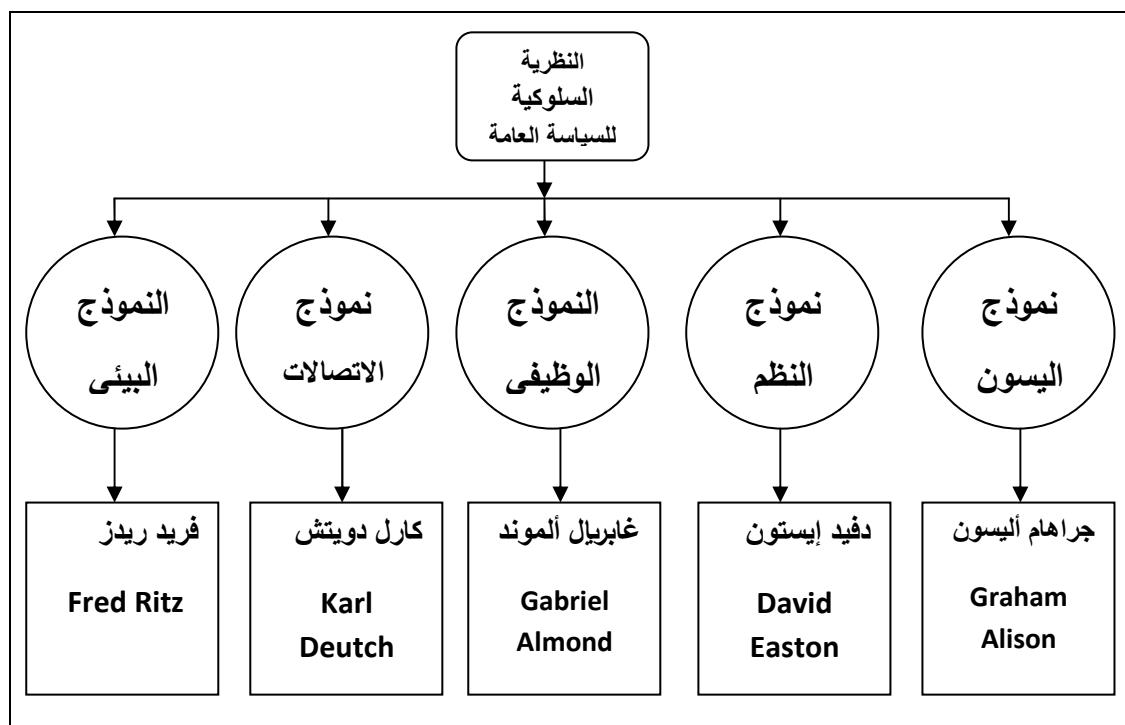
**1- نظرية صنع القرار وما يرتبط بها من نتائج معنوية.**

### 3- النظرية البيئية". The Ecological Theory"

ويشير الشكل: 4 إلى الأنماط المختلفة لنظرية السلوكية للسياسة العامة.

الشكل رقم: 02.

#### النظرية السلوكية للسياسة العامة



(\*)- إلا أنه ليس هو أول من أوجد هذه النظرية، وليس هو أول من أدخلها في التحليل السياسي العام، فقد سبقه مورتن كابلان الذي يعد أول من استخدم التحليل النظري.

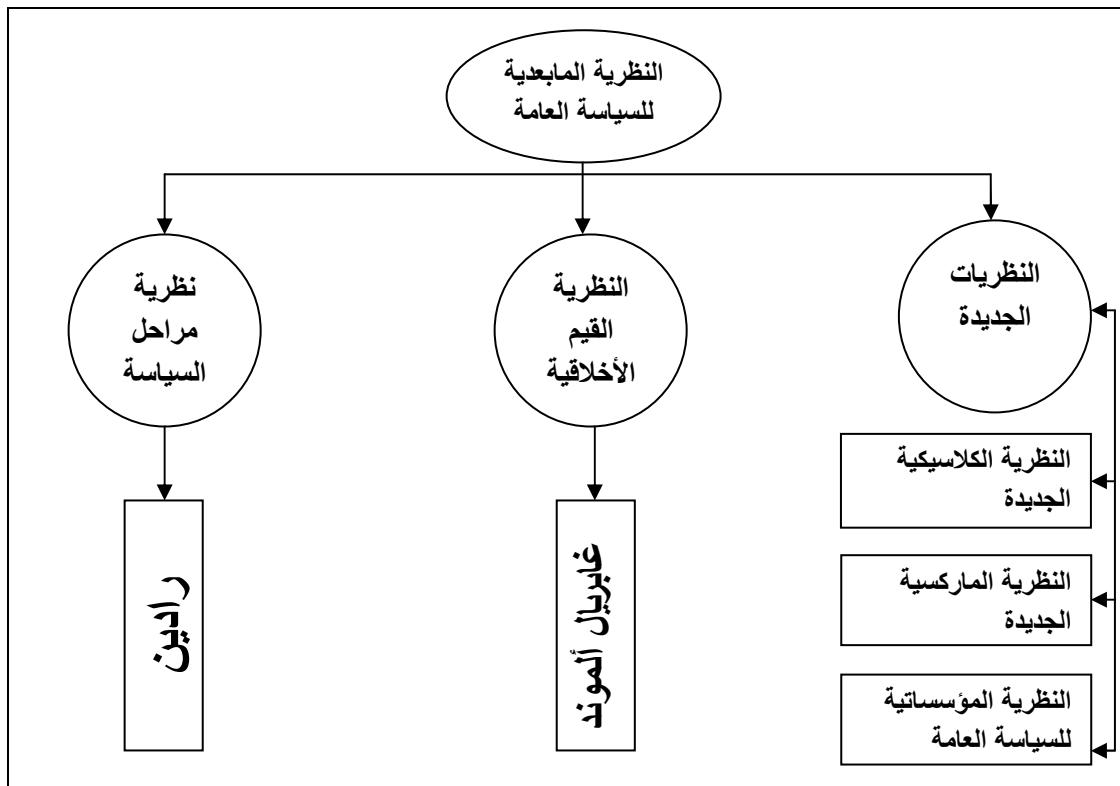
إن فهم السياسة العامة يتطلب الإلمام بالبيئة الداخلية والخارجية في إطار المستويات: السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية.

### ثالثاً: النظرية المابعدية للسياسة العامة:

ارتبط النموذج المابعدي بوجود نظرية متكاملة للسياسة العامة، على اعتبار أن النظريات السالفة الذكر اهتمت بذلك إما من خلال التعويل على عملية صنع القرار، أو من خلال التعرض للنظام السياسي بشكل عام. ويشير الشكل: 3 إلى الأطر النظرية المختلفة للسياسة العامة في إطار النموذج المابعدي.

كما أن تلاحق الأحداث على المستويين النظري والعملي أدى إلى تطوير العديد من نماذج السياسة العامة الكلاسيكية، وبالتالي برزت نماذج مثل: النظرية الكلاسيكية الجديدة التي أقرت بوجود بيئه مفتوحة للسياسة العامة، والنظرية المؤسساتية الجديدة التي حددت أنماط مختلفة للسياسة العامة تتعلق بالتوزيع وإعادة التوزيع والتنظيم، والنظرية марكسية الجديدة التي أكدت على استمرار هيمنة الطبقة الحاكمة في صنع وتنفيذ السياسة العامة، والنظرية الأخلاقية التي تؤكد ضرورة استناد السياسة العامة للمصلحة العامة.

الشكل رقم: 03: نظريات السياسة العامة المابعدية



وهناك من يصنف نظريات السياسة العامة على أساس:  
**المقاربات الوطنية للسياسات العامة:**

#### أولاً: المدرسة الألمانية لتحليل السياسة العامة:

طرق البحث المطور في ألمانيا في حقل تحليل السياسات العامة (أكثر من كونها في البلدان الغربية الأخرى) تضع في الحساب دور الدولة في التدخل "L'état en action"، أي محدودية تدخل الدول اعتماداً على أجهزة الدول المنظمة وما يرتبط بالتنظيم الفدرالي للمؤسسات، فالسلطة الألمانية تتواجد ضمن المقاربations التي تعتمد الصيغ الأفقية والعمودية لاقتحام السلطة، أي تعدد الفواعل المهيمنة في التقليد الألماني لتحليل السياسات العامة.

#### ثانياً: المدرسة البريطانية لتحليل السياسة العامة:

في بريطانيا المسار المتبعة لتحليل السياسات العامة يجد أصوله في دراسة الإدارة الوطنية والمحلية لسنوات الثلاثينات، قبل أن يعرف توسيعاً سريعاً في السبعينيات والثمانينات، بالتركيز على سosiولوجيا التنظيمات وعلى دراسة العلاقات بين الدول والجماعات المصلحية، وجل الباحثين المندرجين ضمن تطور هذه الدراسات حولوا من تحليل التدخل العمومي في إطار السياسة العامة إلى مواضيع أخرى، ما أثر على نوعية المردود العلمي للسياسة العامة في بريطانيا جراء تغير العلاقة بين الوسط المجتمعي والسلطات العمومية من جهة، ومن جهة أخرى الإشكالات الروتينية التي اهتمت بالربط بين السياسة العامة، السياسة، العالم السياسي<sup>(1)</sup>.

وأشار تقرير وحدة الكفاءة الصادر عام 1988 المعروف بـ"برنامج الخطوات التالية". الصادر عن الحكومة البريطانية حول ما يجب القيام به لزيادة كفاءة المنظمات الحكومية وتحسين أدائها في السياسة العامة<sup>(2)</sup>. إن السياسة العامة في بريطانيا تأثرت منذ القرن التاسع عشر بالاقتصاد السياسي، ولهذا جاءت معظم البحوث والدراسات مرتبطة بهذا المجال<sup>(3)</sup>.

(1)- عبد النور زوامية، دور السلطة التشريعية في رسم السياسات العامة في الجزائر، عن موقع:

[www.4shared.com](http://www.4shared.com)

(2)- محمد سعد أبو عامد، العولمة والنظم السياسية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2008، ص187.

(3)- Wayne parsons, Policy Analysis in Britain, Handbook of Public Policy Analysis: Theory, Politics and Methods, CRC Press, Sidney, 2007, p537.

## ثالثاً: المقاربات الأمريكية للسياسات العامة:

يعتبر تحليل السياسة العامة أكثر من محاولة صياغة أو تقديم نموذج ومخطط كامل للبحث حول تحليل السياسات العامة، والهدف هنا يؤكد على التركيز لوضع برامج بحث جديدة وحالية أكثر عملية على غرار "المؤسسات الجديدة" (*Nouvel institutionnalisme*) وبكثير من التحديد والدقة تهدف هذه البرامج لتوضيح العلاقة بين المؤسسات، السياسات العامة، والتغيير بمعنى تسطير طريق فكري يتبع قبل الوصول إلى مقاربة مدمجة فعلاً للتدخل العام.

## رابعاً: تحليل السياسات العامة في فرنسا:

تحليل السياسات العامة في فرنسا اليوم هو البحث عن نفس ثانٍ، بفعل الإخفاق الملحوظ بسبب عناصر الانفصال حول علم السياسة العامة كعلم فرعى (*sous discipline*) لعلم السياسات، خاصة بسبب الخل في التركيز المنهجي الذي بقي في حالة رمزية (*symbolique*) عبر "المقاربة الإدراكية" (<sup>(1)</sup>). إن دراسة السياسة العامة عرفت في الأعوام الأخيرة، انطلاقتها في فرنسا مستفيدة بذلك من العلوم أو المعرفة بنظريات اتخاذ القرار ونظرية المنظمات<sup>(2)</sup>.

ونقوم المقاربة الإدراكية لصاحبها بيير مولير **Pierre Muller** في السياسة العامة على البحث في علاقة القطاع بالكل (*Le Rapport global sectoriel*، فهي تبحث في كيفية صناعة السياسة العامة بواسطة البحث في كل قطاع: كالصحة، الصناعة، المالية، في إطار الكل الذي هو الحكومة. فبرنامج الحكومة هو محصلة للسياسة العامة لكل وزارة أو قطاع تابع لهذه الحكومة، فالسياسة الخارجية مثلاً هي سياسة قطاعية، لأنها تشمل كل القطاعات الأخرى، فنحن بصدده البحث في مكانة القطاع بالمجتمع، وهذه العلاقات تتعدى حتى داخل القطاع الواحد فمثلاً وزارة التجارة لها علاقة أيضاً مع أجزاء أخرى مثل: البنوك، المصانع، الجامعات.

(1)- عبد الفتاح ياغي، مرجع سابق ص293.

(2)- Pierre Muller, Un schéma d'analyse des politiques sectorielles, revue française de science politique, 35e année, n°2, 1985, p165.

#### المطلب الرابع: أنواع السياسات العامة:

أولاً: السياسة الاجتماعية: نظراً لتنوع أهداف السياسة الاجتماعية للدولة وتعدد الفلسفات التي تقف خلفها، فهناك عدة تعريفات للسياسة الاجتماعية. أحد هذه التعريفات هو أنها "الفلسفة التكافلية التي تحث الحكومة على تنفيذ سياسات تخدم المجتمع وتتوفر له قدرًا من الحماية". وتهدف السياسة الاجتماعية إلى تحقيق أهداف نبيلة لتحسين مستوى ونوعية حياة المواطنين.

كما يمكن اعتبار أن السياسة الاجتماعية هي السياسة التي تتضم الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية التي تقوم بها الحكومة في المجتمع، مثل المشروعات التنموية والسياسات التي تتعلق بالفقر والتنمية الاجتماعية المستدامة ودعم المشروعات الفردية المدرة للدخل. وتنكملاً هذه السياسة مع سياسات الدولة الأخرى بحيث تقوم الحكومة بمساعدة المجتمع ككل على حل المشكلات التي تواجهه بشكل مستمر، والتحديات التي لا يستطيع المواطنون حلها دون تدخل الدولة، مثل الطعام والشراب والمسكن والوظيفة الثابتة والرعاية الصحية والسلامة العامة، وأي من هذه الحاجات تصبح مشكلة كبيرة للدولة إذا تطورت وخرجت عن سيطرتها ولم تستطع حلها. فتعمل الحكومة على تبني مشروعات اجتماعية تساعدها على حل المشكلات الاجتماعية من خلال إشباع الحاجات الأساسية للمواطنين. وهذه البرامج هي نفسها السياسة العامة، لكنها تأخذ طابعاً متخصصاً<sup>(1)</sup>. أما سياسة الرفاه الاجتماعي welfare policy فهي النوع الرئيسي من أنواع السياسات الاجتماعية. وسياسة الرفاه تشير إلى مجموعة السياسات التي تشترك في هدف وإجراءات توزيع المكاسب الاقتصادية في الدولة.

#### ثانياً: السياسة العامة الصحية :

السياسة الصحية تتمثل أساساً في تلك القرارات والمخططات والبرامج الحكومية، التي تعنى بكل جوانب الصحة العمومية داخل المجتمع وتطويرها بشكل يسمح لكل الفئات المجتمعية بالتمتع بصحة جيدة ورعاية وخدمات صحية متقدمة، وبدرجة معينة من الوقاية العامة من كل الأمراض والأوبئة.

(1)- C. Sagnes- Raffy, " Organisation générale du système de santé en France" sur :

[http://www.medecine.ups-tlse.fr/DCEM2/module1/module01/Organisation%20\\_CSR\\_sept2009.pdf](http://www.medecine.ups-tlse.fr/DCEM2/module1/module01/Organisation%20_CSR_sept2009.pdf)

وتشمل السياسة الصحية أيضا كل القضايا المتعلقة بالحصول على الخدمة الصحية وتكليفها وما إذا كانت في متناول الجميع، ونوعية الخدمة والموارد البشرية والجوانب التنظيمية للقطاع الصحي، وكذا كل المناشرات والقرارات المتعلقة بالقيم والأيديولوجيات المستمدّة من وقائع فعلية، والتي دار حولها النقاش العام واعتمدت كمرجعية لتحديد طبيعة السياسة الصحية. كما تتضمن الحقوق والمسؤوليات عن الرعاية الصحية وكذا تحديد دور الحكومة في مقابل دور القطاع الخاص وكافة الفواعل المجتمعين<sup>(1)</sup>.

لقد أصبح التعامل مع ملف الصحة كملف للأمن القومي والإنساني. وتؤكد منظمة الصحة العالمية على ضرورة أن لا يقل الإنفاق على الصحة 10% من الميزانية<sup>(2)</sup>.

ونقوم السياسة العامة الصحية من خلال تقييم الوضع الصحي واتجاهاته، وتقديم الاحتياجات من الخدمات الصحية، وتحديد الأولويات في توزيع الموارد الصحية، وكذا تحديد أنجح البرامج الصحية من خلال رصد المشاكل الصحية على مستوى البنية وال الحاجة والمورد ودرجة علاقتها بالتعليم والدخل الفردي، لنقيّم في النهاية سياسة صحية إيجابية ويتم تحديدها بمؤشرات السياسة الصحية باعتبارها وحدات للقياس، بشرط توفر الموضوعية في هذه المؤشرات.

تضم السياسة العامة الصحية الفواعل المعنيين بالصحة وتقديم الوسائل المتصلة بحل المشكلات الصحية<sup>(3)</sup>. وأكثر المؤشرات المعتمدة لقياس درجة فعالية السياسة العامة الصحية: معدل وفيات الأطفال، الوقاية، البنية التحتية للمستشفيات، المعدات الصحية، مستوى الأدوية، ودرجة الاستفادة العادلة للجميع من السياسة الصحية، مستوى التأمين الصحي<sup>(4)</sup>، الميزانيات.. إلخ. تختلف دول العالم الثالث فيما بينها من حيث الإمكانيات الصحية وفعالية هذه السياسات<sup>(5)</sup>.

(1)- منظمة الصحة العالمية، عن موقع: [http://www.who.int/topics/health\\_policy/ar/index.html](http://www.who.int/topics/health_policy/ar/index.html)

(2)- أحمد بشير، الواقع الصحي العربي، عن موقع: [www.Aljazeera.net/NR/](http://www.Aljazeera.net/NR/)

(3)-Loi relative à la politique de santé publique 9 aout2004 p7. [http://www.sante.gouv.fr/cdrom\\_lsp/pdf/Brochure\\_dgs.pdf](http://www.sante.gouv.fr/cdrom_lsp/pdf/Brochure_dgs.pdf)

(4)- إنعام توفيق الشهيدلي، نظام المعلومات الصحية.

(5)- محمد بن زايد، صنع السياسة العامة في الجزائر بين المتطلبات الوطنية وضغوطات العولمة، مداخلة في الملتقى الوطني الأول بعنوان، السياسة العامة ودورها في بناء الدولة وتنمية المجتمع ، جامعة مولاي الطاهر، سعيدة، 2009.

وفي إطار هذه العلاقات الفنية لإنتاج الخدمات الصحية، يمكن النظر إلى محددات عرض الخدمات الصحية، من خلال التعرض للحوافز الاقتصادية والاجتماعية التي تدفع مختلف الأطراف للقيام بأعمالهم في هذا المجال، فمثلاً يمكن النظر إلى الأطباء على أنهم يقدمون خدمات كعملة ماهرة تحفظها تركيبة الأجور في الاقتصاد من أجل تعظيم المنفعة، كما يمكن النظر إليهم كمنظمين أو إداريين لعملية إنتاج الصحة، باعتبارهم يتوفرون على معرفة متخصصة حول تقنيات إنتاج الرعاية الصحية، وعليه فإن معدل الربح في مجال تقديم الخدمات الصحية سيكون من أهم الحوافز الاقتصادية التي تستند عليها عملية اتخاذ القرارات بواسطة الأطباء، ويسبق كل هذه الأدوار والقرارات قرار الفرد الابتدائي في دراسة الطب أو ما يعرف حالياً بالاستثمار في رأس المال البشري، والذي يتم اتخاذه بعد حسم التدفقات المستقبلية بسعر الفائدة التناصي عند اتخاذ قرار الاستثمار في التدريب أو التعليم، أي أن عرض الأطباء يعتمد على هيكل التكالفة البديلة للدراسة وعلى أسعار الفائدة السائدة في الاقتصاد<sup>(1)</sup>.

من البديهي أن الغاية الأساسية لكل نظام صحي هي تحسين صحة الأفراد داخل المجتمع، أما مهمته الأساسية فهي تقديم الخدمات الصحية لهم، وذلك لمعرفة أداء النظام الصحي. وتتجدر الإشارة في هذا الإطار إلى أن الاختلافات البنائية فيما بين الأقاليم في الوصول إلى الرعاية الصحية تكون أقل في الأنظمة التي تدار وطنياً أو مرکزياً منها في تلك الأنظمة التي تشجع فيها الفدرالية أو القطاع الخاص ظهور تنوع أكبر أو منافسة مكشوفة<sup>(2)</sup>.

#### ثالثاً: السياسة العامة الأمنية:

تعتبر السياسة العامة الأمنية من بين أهم السياسات التي تناط بها الحكومة، حيث تصنف ضمن الأهداف الكبرى للدولة. لا يمكن صياغة أي سياسة عامة أمنية واضحة المعالم إلا من خلال معرفة حقيقة بالإمكانات الموجودة في الدولة<sup>(3)</sup>.

(1)- خليل حسين، *السياسات العامة في الدول النامية*، طبعة أولى، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2007، ص 413.

(2)- أرنولد ج. هاينهایمر وآخرون، *السياسات العامة المقارنة: سياسات الخيار الاجتماعي في أمريكا وأوروبا واليابان*، ترجمة:أمل الشرقي، ط1، عمان، الأهلية للنشر والتوزيع، 1999، ص 114.

(3)- عبد القادر بوبيك، *مفهوم الأمن الدولي وفقاً للنظام العالمي الجديد*، أطروحة دكتوراه دولة في القانون العام، جامعة الجزائر، 2008، ص 20.

### السياسة العامة الاقتصادية مقاربة معرفية

وتعزف السياسة العامة الأمنية على أنها "المخطط الذي تضعه الحكومة لمواجهة مختلف أنواع التهديدات التي تواجهها أو يحتمل أن تواجهها الدولة، وتشترك جملة من المؤسسات الرسمية وغير الرسمية في تحديدها من السلطة التنفيذية إلى المخابرات والمؤسسة العسكرية"<sup>(1)</sup>.

ونظرياً تعتبر الواقعية أولى المدارس التي اهتمت بمسألة الأمن، واعتبرت الدولة هي وحدة التحليل الأساسية. وقد أفرزت الحرب الباردة إعادة صياغة مفهوم الأمن<sup>(2)</sup>، ظهر في هذا الإطار مفهوم الأمن التعديي وتوسعت التهديدات من تهديدات ملموسة عسكرية إلى تهديدات غير ملموسة -تهديدات أمنية داخلية-الإرهاب-الإثنيات-الجريمة المنظمة وغيرها<sup>(3)</sup>. وعرف الأمن حسب هذا المنظور الواقعي بأنه "الوضعية التي لا يشعر فيها الأفراد والمواطنون بأنهم في حالة اختراق"، فهو إذا الشعور بغياب التهديدات وبامتلاك الوسائل لمجابهة أي خطر. فالأمن هو أمن الدولة أو وجود الدولة، وهو ما أعطى الأمن مفهوم الحماية فقط.

وهو ما أكد عليه باري بوزان من خلال إضافة البعد الإثني في جملة التهديدات، وهكذا بُرِزَ مفهوم الأمن الاجتماعي، وقد صرَّح مدير «تجمع تحليل السياسة العامة» تونين كلوه يجب إعادة تعريف السياسة العامة الأمنية من أجل معالجة أكثر اجتماعية. وتعددت بذلك المجالات أين أصبح الأمن متغير بتغيير القطاع (أمن صحي، أمن مجتمعي، أمن بيئي، أمن تعليمي...) وتعدد المشاركين في صياغتها.

تعد السياسة العامة الأمنية من بين أهم السياسات المتخذة في ظل الأهداف الكبرى للدولة، إذ أن السياسات العامة الأمنية تطورت تبعاً لتطور مفهوم الأمن. فقد عرف الأمن في مرحلة أولى بأنه الحرية من التهديدات العسكرية، وفي مرحلة ثانية عرف بأنه مزيج من المتغيرات العسكرية وغير العسكرية واعتبر بأنه الإجراءات التي تتخذها الدولة في إطار الحفاظ على كيانها ومصالحها في الحاضر والمستقبل مع مراعاة المتغيرات الدولية، وبذلك أصبح للأمن بعد اجتماعي، اقتصادي إلى جانب البعد العسكري<sup>(4)</sup>.

(1)- ابتسام بدري، السياسة العامة ودورها في بناء الدولة وتنمية المجتمع، مداخلة في الملتقى الوطني الأول، بعنوان السياسة العامة ودورها في بناء الدولة وتنمية المجتمع، جامعة مولاي الطاهر، سعيدة، 2009.

(2)-David DOMINIQUE, Sécurité : l'après New York, Paris, Presses des sciences politiques, 2002,p37

(3) - Maurice BERTRAND, La fin de l'ordre militaire, Paris, Presse des sciences politiques, 1996, pp51-53.

(4)- جهاد عودة، النظام الدولي إشكاليات ونظريات، الطبعة الأولى، دار الهدى للنشر والتوزيع، مصر، 2005، ص.25.

ارتبط بعد الاقتصادي للأمن بالضغوطات التي تخلفها الاختلافات في الثروة وتطورات الدول. فالدولة عادة ما ترسم سياسة اقتصادية تصطدم غالباً بحدودية الإمكانيات. وقد اعتبر "روبرت ماكنمار" أن مصدر الخطر قادم أساساً من الفقر والتخلف، فيما ارتبط بعد الاجتماعي للأمن بعدة عوامل أهمها المشاركة الاجتماعية والتعامل مع الحاجات بشكل يضمن المساواة في المكانة والدور مما يضمن عدم تعريض الأمن الوطني للخطر الناتج عن الاختلافات الحادة داخل المجتمع<sup>(1)</sup>. بينما عرف بعد التقافي للأمن مجموعة من التوجهات القيمة التي توجه سلوك مجتمع معين بحيث تتفاعل فيما بينها دون أن تتصادم.

واعتبرا لما سبق، أعلن راسمو السياسات العامة الأمنية وخاصة في دول العالم المتقدم أن أولويات السياسة العامة في ظل الأمن العام هو تفضيل أمن الأشخاص على حساب الحفاظ على القوانين Glande thoening، وهو ما جسده عدد دول كفرنسا، في إطار تكامل يهدف للصالح العام<sup>(2)</sup>. وهذا كله يستدعي الترابط والتفاعل بين أنواع تلك السياسات العامة واستدامة العلاقة ذات التأثيرات المتبادلة والاهتمام كذلك بإقامة سياسات أمنية عامة أخرى مشتركة كال الأمن الصناعي والأمن الإداري والبيئي وغيره<sup>(3)</sup>.

**الفرع الرابع: السياسة العامة الاقتصادية:** وهي نوع آخر من السياسات العامة، ولها أهمية خاصة على مستوى المجتمع والدولة، النظام الدولي، وعليه سنحاول التطرق إليها بشيء من التفصيل في المبحث الثاني.

**استنتاجات المبحث الأول:** مما سبق يمكننا أن نستخلص أن دراسة السياسات العامة تتحققُ الارتباط والتلاحم بين علم السياسة وواقع النظام السياسي واهتمامات المواطنين، وهي ضرورة عامة في الدول. ويولى علماء السياسة في الوقت الحاضر اهتماماً متزايداً لدراستها، عن طريق الوصف والتحليل وتفسير الأسباب والنتائج للنشاط الحكومي. إن دراسة عملية صنع السياسات العامة إنما تكشف عن النظام السياسي وهو في حالة الحركة، وتركز على مخرجاته ومن ثم فهي تساعد على فهم ديناميكيات النظام والقوى المؤثرة فيه.

(1)- المرجع نفسه.

(2)-Thomas Caroline, in search of security, brighton.wheatsheaf books, 1987, p 154-146

(3)- [www.cnrs.fr/cnrs/presse/n96.html](http://www.cnrs.fr/cnrs/presse/n96.html).

**المبحث الثاني: السياسة الاقتصادية إطار نظري:**

**مقدمة المبحث:**

الواقع أن مواضيع الاقتصاد الكلي<sup>(\*)</sup> تسيطر على جداول الأعمال السياسية والاقتصادية، فخلال عقد الثلثينيات حين انهار الإنتاج والتوظيف والأسعار في الولايات المتحدة وفي العديد من دول العالم الصناعية، صارع الاقتصاديون والقادة السياسيون نكبة الكساد العظيم وبعدها كانت المشكلة هي الحفاظ على استمرار الانتعاش الاقتصادي ومكافحة معدلات التضخم العالية.

وفي بداية عقد التسعينيات، واجهت صناع السياسة مجموعة من المسائل المحيرة عن بُطء نمو الإنتحاجية والأجر الحقيقي، إضافة إلى ضرورة موازنة التهديد الذي يفرضه التضخم، مع ضرورة تأمين الوظائف لجميع الراغبين بها.

وقد طور جون ماكيندر كينز رداً على فترة "الكساد العظيم" نظريته الثورية، التي ساعدت على تفسير القوى المولدة للنقطبات الاقتصادية، واقتصر منهاجاً للسيطرة على أسوأ التجاوزات التي تسببتها الدورات الاقتصادية.

ومن هنا يمكن القول إنه بعد ظهور وبلورة النظرية الاقتصادية الكلية على يد المدرسة الكينزية والنيوكنزية وما بعدها، أصبحت الحاجة إلى السياسات الاقتصادية ضرورة تفرضها حقيقة مسلم بها، وهي أنه ليس هناك اقتصاد يستطيع تحقيق الأهداف الاقتصادية للمجتمع تلقائياً وبالمستوى المطلوب من الكفاءة والفاعلية دون وجود سياسة اقتصادية كلية تسعى إلى تحقيق تلك الأهداف<sup>(1)</sup>.

(\*)- إن هدف الاقتصاد الكلي (macroeconomics) هو دراسة السلوك الاقتصادي ككل، فهو يبحث في المستوى الإجمالي لمخرجات الأمة، والعاملة، والأسعار، وبعكس ذلك يدرس الاقتصاد الجزئي (microeconomics) للأسعار، والكميات الفردية، والأسواق. وقد توضح لنا بضعة أمثلة هذا الفارق: الاقتصاد الجزئي يأخذ في اعتباره، مثلاً: كيف يسرع كارت لمنتجي النفط أسعار نفطه، أما الاقتصاد الكلي فيهتم بالسبب الذي جعل ارتفاعاً حاداً في سعر النفط العالمي يؤدي إلى التضخم والبطالة. يدرس الاقتصاد الجزئي مسألة ما إذا كان الذهاب إلى الجامعة، هو استغلال جيد للوقت، أما الاقتصاد الكلي فيبحث في معدلات البطالة بين الشبان البالغين. الاقتصاد الجزئي في قضايا مفردة من قضايا التجارة الخارجية، مثل السبب في أننا نستورد سيارات تويوتا وتصدر شاحنات ثقيلة، في حين يدرس الاقتصاد الكلي الاتجاهات الإجمالية لمستورتنا وصادراتها.

(1)- عبد المطلب عبد الحميد، *السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي: تحليل كلي*، طبعة أولى، مجموعة النيل العربية ، القاهرة، 2003، ص.13.

#### المطلب الأول: مفهوم السياسة الاقتصادية:

كما سبق وأن قلنا في المبحث الأول، فإن كلمة السياسة العامة تعد تفكيراً منظماً يوجّه سلوك وتصرفات وبرامج دولة أو منظمة أو مؤسسة أو شركة أو فرد نحو تحقيق أهداف محددة. وما دامت السياسة الاقتصادية جزء من الكل الذي هو السياسة العامة فإنها: "تفكير منظم، يوجّه الأنشطة والمنظمات والمشروعات والأفراد في مجال النشاط الاقتصادي (الحياة الاقتصادية)، لتحقيق الأهداف الاقتصادية التي يتطلع إليها المجتمع والأفراد في ضوء الإمكانيات المتاحة والظروف الموضوعية".

فالسياسة الاقتصادية لا تعدو أن تكون بلورة وتحديداً للفكر الذي يوجّه النشاط الاقتصادي، أو هي الرؤية والفلسفة التي يتبنّاها واضعوا هذه السياسة، من أجل تحقيق ما يعتقدون أنّه يمثل الطموحات الاقتصادية للمجتمع خلال فترة زمنية معينة<sup>(1)</sup>.

كما تعرف على أنها "مجموعة الإجراءات التي تتبعها الدولة لتسهيل عملية تحقيق الأهداف المرغوبة في المجال الاقتصادي، وضمان تتنفيذها"<sup>(2)</sup>.

وهناك تعريف آخر للسياسة الاقتصادية يرى أنها: "مجموعة من القواعد والوسائل والأساليب والإجراءات والتدابير التي تقوم بها الدولة، وتحكم قراراتها نحو تحقيق الأهداف الاقتصادية للاقتصاد القومي لفترة زمنية معينة".

وقد تكون للسياسة الاقتصادية الصفة العمومية إذا كان المقصود بها تحقيق الأهداف الشمولية على مستوى كامل المجتمع، وقد تكون قطاعية إذا كان المقصود منها تحقيق أهداف على مستوى قطاع معين، أو على مستوى أحد فروع الإنتاج، أو في إطار وظيفة أو مهمة اقتصادية معينة، في الاستهلاك أو الادخار، أو الاستثمار أو الإنتاج، أو غير ذلك من المهام الاقتصادية والاجتماعية العامة أو الخاصة<sup>(3)</sup>.

(1)- مصطفى الكفرني، السياسة الاقتصادية المثلثي، تم التصفح يوم: 06-07-2011 عن موقع:

<http://www.mdci.gov.tn/index.php?id=53&L=1>

(2)- <http://lmdeco.moncontact.com/t926-topic>

(3)- عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص 14.

وبالتالي لا يخرج مفهوم السياسة الاقتصادية على أنها أهداف + أدوات + زمن، وهو نفس المفهوم المستعمل في السياسة الاقتصادية الجزئية، إلا أن الفرق يمكن فيمن يقوم بتصميم وإدارة السياسة الاقتصادية. ففي هذه الحالة فإن الدولة هي التي تقوم بذلك، بينما في السياسة الاقتصادية الجزئية الذي يقوم بهذه المهمة هم القائمون على إدارة المشروع.

كما أن مجال تطبيق السياسة الاقتصادية الكلية هو الاقتصاد ككل، وأنثر السياسة الاقتصادية الكلية تقع على الاقتصاد القومي كله، أما آثار السياسة الاقتصادية الجزئية فتقع على المشروع الاقتصادي فقط<sup>(1)</sup>. ولابد من التفريق بين النظام الاقتصادي والسياسة الاقتصادية باعتبار النظام يضع ويضبط الأهداف العامة، والسياسة ما هي إلا جملة من الوسائل والأدوات القائدة إلى تحقيق أهداف النظام<sup>(2)</sup>.

#### الفرع الأول: السياسة الاقتصادية من وجهة النظر الغربية:

واقع الأمر أن السياسة الاقتصادية لا تمثل مادة جديدة في الاقتصاديات المعاصرة، بل إنها تذهب بعيداً في التاريخ الاقتصادي. فمنذ بروز التجاربة (الماركنتيلية) في القرنين السادس عشر والسابع عشر في بريطانيا وفرنسا، دفع الماركنتيليون عن السياسة الاقتصادية التي كان يُعبرُ عنها بجمع المزيد من كميات الذهب والفضة في البلاد. وخلاف ذلك فقد أكدت المدرسة التقليدية (الكلاسيكية) على أولوية المشروع الحر، وضرورة منع الدولة من التدخل في الشأن الاقتصادي، لأن مثل هذا التدخل سيقيد من حرية الأفراد في متابعة مصالحهم الاقتصادية التي تتفق بالضرورة مع مصلحة المجتمع. وبناءً عليه، فقد دافع أصحاب هذه المدرسة مثل آدم سميث وريكاردو وجون ستيفارت ميل وغيرهم، في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر عن الحرية الاقتصادية التامة، وهاجموا السياسات التقليدية للمدرسة الماركنتيلية.

وإذا كان رواد الفكر الاشتراكي قد عارضوا اتجاهات المدرسة الكلاسيكية، فقد أكدوا أن الناس يستطيعون تحقيق حاجاتهم بالتعاون فيما بينهم، وليس من خلال تكريس النزعة الفردية في العمل. وبنطبيق نظام التخطيط الاقتصادي في الاتحاد السوفييتي السابق وبلدان أوروبا الشرقية، فقد انحصر دور استخدام السياسات الاقتصادية في عملية التنمية، واستعیض عنها باعتماد أسلوب التخطيط الإلزامي كأداة أساسية

(1)- محمد فرجي، سياسة التنمية الاقتصادية في الإسلام: الإطار العام والمقومات، مجلة الباحث، عدد 02، جامعة ورقلة، الجزائر، 2003، ص.16.

(2)- المرجع نفسه، ص.15.

لتحقيق الأهداف في الخطط الإنمائية، ومع ذلك فقد جرى الاعتماد على حزمة من السياسات الاقتصادية التي كانت تركز على مبدأ التحفيز المادي والمعنوي لرفع مستوى الأداء الاقتصادي للأفراد والمؤسسات. ففي الزراعة كانت الدول تعتمد أسعار شراء المحاصيل الإستراتيجية، كالقمح والبطاطا بصورة تصاعدية وبما يتناسب مع ازدياد الكبيات التي تقوم التعاونيات الزراعية الجماعية بتسليمها للدولة، كما كانت تطبق عدداً من السياسات التحفيزية والتشجيعية في حال تنفيذ المنشآت خططها الاقتصادية قبل الوقت المحدد لها. إلى جانب المحفزات المعنوية في إطار المباريات الإنتاجية الاشتراكية بين الشركات<sup>(1)</sup>.

وفي الاقتصاد الحر أو المدرسة الكلاسيكية الجديدة، تشكل السياسات الاقتصادية منظومة متكاملة من الأدوات المستخدمة لتفعيل النشاط الاقتصادي على مختلف المستويات الشاملة والقطاعية والإقليمية للاقتصاد الوطني. كما ترى أن أسباب فشل الاقتصاد تكمن في تشوهات السوق، لذا تنادي بمنع التدخل الحكومي حتى تتحقق إعادة هيكلة الاقتصاد بفاعلية.

ويرى الكلاسيكيون الجدد أن محرك النمو الاقتصادي يكمن في التوزيع الكفء للموارد، فإذا كانت الأسعار تعكس تكلفة المنافع الاجتماعية، فإن حواجز الربح تدفع الاقتصاد باتجاه تحقيق الإمكانيات الإنتاجية القصوى. وفي حال لم تعكس الأسعار تكلفة المنافع الاجتماعية، فالسبب يرجع إلى تشوهات السوق التي تغير مؤشرات الأسعار وتقود بذلك إلى توزيع مجحف للموارد، ولا مخرج من هذا إلا القضاء على تشوهات الأسعار خصوصاً تلك التي تتسبب فيها سياسات الدولة وبذلك يتم خلق بنية اقتصادية مثلّى.

وتسند المدرسة في فكرة عدم التدخل الحكومي إلى أن هذا التدخل قد يمهد الطريق لسلوكيات الأنشطة الريعية، التي تشجع ذوي النفوذ الاقتصادي على استثمار مواردهم في الأنشطة الريعية التي تتضخم نتيجة تشوهات السوق ولا تضيف شيئاً لقرارات الاقتصاد الإنتاجية.

ويمكن القول أن التدخل الحكومي يرتبط ببعض الشروط، من بينها ما يتعلق ببيروقراطية الدولة وما إذا كانت قادرة من الناحية الإدارية أو تتمتع باستقلال نسبي عن الجماعات المصلحية. ومن هنا يعتبر كثير من المفكرين أن استقلالية الدولة<sup>(\*)</sup>، أي حصانة صانعي القرار ضد المصالح المجتمعية، هي الشرط

(1) - المرجع نفسه.

(\*) - هناك فرق بين الدولة المستقلة(القوية) والدولة غير المستقلة(الضعيفة)، فمن النادر أن تتوفر دولة ما استقلالية في كل المجالات والقضايا أو أن تكون كثير من البيروقراطيات محسنة تماماً ضد النفوذ المجتمعى.

الحادي في عملية البناء التي تقودها الدولة<sup>(1)</sup>.

وبحسب جيل ماساردييه **Gilles Massardier** توجد طريقتان لتنفيذ السياسات في المجتمع الغربي، فمن جهة الطريقة الكلاسيكية أين تتصرف السلطات العمومية على أساس غائية مختاراة(حسب مصلحتها)، انطلاقا من أهداف مرسومة وإمكانيات معينة من قبل والتي توجهها نحو أغراض قابلة للتأثير(\*)، وتسمى هذه الطريقة **بالنموذج الشامل modèle synoptique**.

من جهة أخرى توجد الطريقة المجددة أين لا تحتكر السلطات العمومية استثنار صنع السياسات، لكن يجب عليها تقاسم هذه المهمة مع فواعل متعددين الذين يضعون غاياتهم في سياق صنع السياسات العامة وتسمى **هذا الطريقة بنموذج التدخل العمومي publique le modèle des ajustements mutuels ou action** ويمكن القول أن النموذج الثاني أحيل المرتبة الأولى في الواقع في المقاربات النظرية<sup>(2)</sup>.

ومع ظهور العولمة وهي أحد أبرز القضايا المعاصرة في الاقتصاد السياسي المعاصر، مع أن هذه العملية تدفعها جزئيا سياسات الدولة (مثل إنهاء القيود، على ضوابط رأس المال)، كما يرى ديفيد أندروز **David Andrews** أن التغيرات في التقنية ونشوء أسواق خارج نطاق السلطات القومية ساعد أيضا على دفع هذه العملية. وبهذا تكون العولمة سمة بنوية للاقتصاد السياسي العالمي وفوق السيطرة المفردة لأي دولة. كما أن العديد من المفكرين وخصوصا معارضي العولمة يرون بأنها تبدل صنع السياسة الاقتصادية القومية بطريقتين، الأولى أن العولمة تؤدي إلى تداخل في شكل وسيط بين مؤسسات القطاعين العام والخاص، والثانية هو تقلص استقلالية الدولة فيما يتصل بالسياسة الاقتصادية القومية<sup>(3)</sup>.

إن المتفحص للسياق المؤسسي كما يتجلى في مستويات التحليل القومي والمتوسط والجزئي، يرى أن هذا التحليل يفترض أن تؤدي السياسات الاقتصادية المختلفة إلى النمو والتتميم، هذا المنحى من التحليل يعني أن حل مشكلات النمو والتتميم ليس بتبني السوق الحرة أو السياسات المركزية بذاتها ولكن بتنفيذ سياسات اقتصادية تكون أقرب إلى زيادة قوى الإنتاج الكامنة للأمة في سياق مؤسسي محدد.

(1)- نيرس كاسي: **السياسة الاقتصادية والمؤسسات والنمو الاقتصادي في عصر العولمة**، الطبعة الأولى، العدد 34، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الإمارات، 2001، ص، ص، ص

.12,16,17

(\*)- هي الترجمة الحرفيّة لمصطلح **cibles réceptives**

(2)- Bouriche Riadh, **Analyse des politiques publiques**, revue des sciences humaines, n°25, Université Mentouri, Constantine, Algérie, juin 2006, p85.

(3)-Ibid.

والنقطة الجوهرية هنا هي أن الأنظمة الاقتصادية لا تتصف بالتبادلية، وأن السياسات التي تنجح في هذا السياق ربما تفشل في السياق الآخر. وتكون السياسات أقرب إلى تحقيق النجاح عندما تخلق البنى المؤسسية المجتمعية والسياسية والاقتصادية أنماط سلوك تعكس الافتراضات السلوكية للسياسة. وبالطبع يستطيع صانعوا السياسة تبديل المسارات لسياسات جديدة. غير أن تكاليف الفرص الاقتصادية والاجتماعية لصياغة سياسات تتکيف مع السياق المؤسسي للأمة تكون أقل من محاولة إعادة البناء الاجتماعي الجذرية.

إن عمل السوق لا يسمح لنا دائماً بالمحافظة على الوضع المتوازن والمرضي، وفي هذه الحالة يصبح تدخل الدولة أمراً ضرورياً من أجل تنظيم الاقتصاد. وهناك عدة حجج تسمح لنا بتبرير تدخل الدولة في المجال الاقتصادي، من بينها ضرورة الحفاظ على التماسك الاجتماعي، توازن السوق أو حرية المنافسة. وقد حاولنا في هذا الإطار اختيار مجموعة من التعريفات الغربية للسياسة الاقتصادية والتي تتمثل في:

تعريف الاقتصادي الفرنسي **Saint-Geours J.** للسياسة الاقتصادية على أنها: «التدخل العمومي للسلطة السياسية المركزية، الوعية، المتماسكة والغائية، المزاولة في المجال الاقتصادي، أي أنه كل ما يمس الإنتاج، التبادل (في داخل الدولة وخارجها)، استهلاك الثروات والفوائد، التخطيط والتأسيس لرأس المال». <sup>(1)</sup>

إن مثل هذا التعريف لا يحوي على مصدر واضح لخاصية الوعي والتماسك والغائية لمقاييس كلية للسياسة الاقتصادية، في ظل الرهانات الكبرى لهذه السياسة. فوفقاً لهذا التعريف فإن كل تدخل للدولة تمارسه في المجال الاقتصادي يكشف لنا عن السياسة الاقتصادية أياً كانت نتائجها، سواء الإيجابية أو السلبية، وفي المقابل فيما يخص هذا التعريف فإنه لا يتسع عن الخصائص المعيارية للغايات المستهدفة من قبل تدخل السلطات السياسية المركزية المقلل كثيراً من دورها، خاصة في عالم هو أكثر قبولاً بأن المواطن مورد لتحقيق السياسة الاقتصادية للدولة.

(1)-Ferdinand Bakoup, une bonne politique économique pour le renouveau de l'Afrique, Lead Economist, Banque africaine de développement, Août 2007, p18.

تعريف آخر للسياسة الاقتصادية مقترن من طرف الاقتصادي كريستيان دي بيوسيو Christian de Boissieu وهو: "أن السياسة الاقتصادية تشكل قرارات الدولة (التدخل أو عدم التدخل) وبنية تبعيتها في ذلك هو ضبط ظروف الإنتاج، التوزيع، أو رصد الموارد".

ويقترب هذا التعريف كثيراً من التعريف الأول لكن الأخير أكثر توسيعاً في المعيار حيث أنه يدخل ضمن حقل السياسة الاقتصادية فواعل أخرى وهي منظمات غير السلطة المركزية، لكنها تعمل بالنيابة عنها. يدخل أيضاً ضمنه القرارات بعدم التدخل الاختياري للدولة. لكنها مثل الأول فهي تركز هدف السياسة الاقتصادية على مجالات النشاط الاقتصادي.

وبحسب معجم العلوم الاقتصادية فإن السياسة الاقتصادية تعني: "التدخل الوعي للقوة العمومية المترجم من خلال تحديد الأهداف الاقتصادية والاجتماعية ووضعية الوسائل الضرورية من أجل الوصول إلى تلك الأهداف".

وبحسب هذا التعريف فإن خاصية الوعي وخاصية القصد (السياسة الاقتصادية مقصودة) هما المعياران الأساسيان في التدخل في السياسة الاقتصادية، بمعنى أنه من أجل الحديث عن سياسة اقتصادية فعالة يجب أن تكون الأهداف الاقتصادية والاجتماعية وتبعد الإمكانيات من أجل الوصول إلى نتائج التدخل المقصود للدولة.

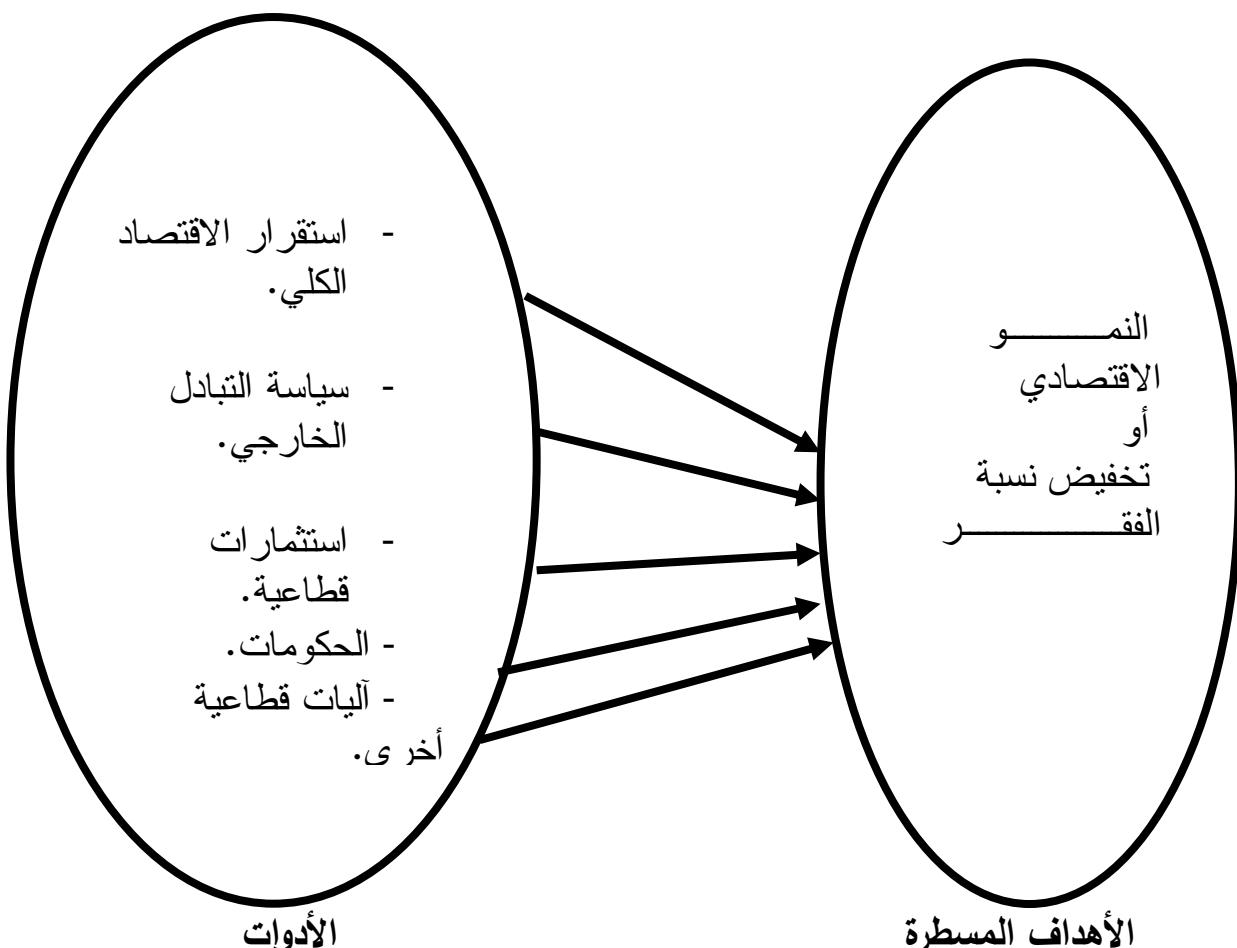
وعلى العموم، فإنه في كل مرة يتعلق فيها الأمر بالحديث عن تدخل الدولة بهدف التأثير على الاقتصاد الوطني، كلما اقتربت معظم محاولات وضع تعريف شامل لهذا المفهوم، إما إلى المجالات الكبرى للنشاط الاقتصادي مثل الإنتاج، التوزيع، الاستهلاك، أو إلى الآليات الكبرى المستخدمة من طرف الدولة من أجل وضعها نصب التنفيذ.

إن المجال الواسع الذي تسير فيه السياسة الاقتصادية عليه أن يقسم إلى أجزاء وشراائح، من أجل التحكم فيه بسهولة. وقد قام الاقتصادي الفرنسي جون باتيست ساي Jean-Baptiste Say بوضع التقسيم الثلاثي للأطراف: الإنتاج production ، التوزيع répartition ، الاستهلاك consommation

إن الأدباء المهمّ بهما في السياسة الاقتصادية، هي أن الدول ذات العوائد المنخفضة يمكنها أن تضع من أجل تشجيع التنمية الاعتماد على المقاربة القطاعية في السياسة الاقتصادية. هذه المقاربة تشتمل معالجة

السياسة الاقتصادية على الإطلاق بالاستناد إلى المسألة النوعية التي يطرحها استعمال الآليات الكبرى لاسيما السياسة النقدية، السياسة المالية، سياسة التبادل الخارجي، سياسة الصرف، وسياسات قطاعية أخرى.

هذا التوجه نجد منشأه في الأدبيات النظرية للسياسة الاقتصادية التي كانت دائما تعالج السياسة الاقتصادية من خلال الآليات الكبرى. والرسم البياني الموضح أدناه يلخص لنا هذه المقاربة، كما أنه يظهر لنا أن هذه المقاربة القطاعية تنشئ رابط مباشر بين الآليات المستخدمة والنتائج العامة، مثل العلاقة بين النمو الاقتصادي والتقليل من الفقر.



شكل 01: المقاربة القطاعية للسياسة الاقتصادية (تنشئ علاقة مباشرة بين الأدوات والأهداف المسطرة)<sup>(1)</sup>.

(1)-Ferdinand Bakoup, op.cit, p20.

إلا أن المقاربة القطاعية ترسخ علاقة مباشرة بين الآليات والأهداف المرغوب في الوصول إليها من قبل المسؤولين عن السياسة الاقتصادية وهي أولى نقاط ضعفها. إن إنشاء هذا الرابط المباشر أو هذه العلاقة المباشرة لا يسمح لنا أيضا بوضع مختلف الحلقات الجزئية لسلسة التحولات في السياسة الاقتصادية بالنسبة للأهداف المسطرة من قبل السلطات.

إذن فإن الفهم الصحيح والتواصل لهذه السلسلة من التحولات ضروري لنجاح السياسة الاقتصادية. فالمقاربة القطاعية تحصر السياسة الاقتصادية في إدارة مختلف الآليات القطاعية، من دون تقييم عام لجميع النتائج المقدرة<sup>(1)</sup>.

وخلاله القول فإن مفهوم السياسة الاقتصادية تعني المنهج المتبعة لدى بلد معين في التعامل داخل مجال نشاط السلع والخدمات، وفي هذا الصدد إما تعتمد الدولة سياسة أو نظام الأنشطة الحرة أي سياسة السوق المفتوح، وإما تعتمد نظام السوق الموجه.

وفي الأخير يعتبر مفهوم "السياسة الاقتصادية" جزءا من المفاهيم المستعملة بكثرة في المناوشات الاقتصادية، وستعمل عند المختصين في القضايا الاقتصادية. وعليه فإنه علينا إعطاء تعريف أكثر دقة وأكثر وضوحا، فالبحث عن مفهوم إجرائي للسياسة الاقتصادية، يعني تعريف يسمح لنا بتشكيل تصور واضح حول مفهوم السياسة الاقتصادية نفسه، وستسمح لنا إذا بتعريفها بمعزل عن الآليات التي يمكن استخدامها من أجل وضعها قيد التنفيذ<sup>(1)</sup>. وعليه سنحاول البحث عن هذا المفهوم في النظام الإسلامي الذي يعتبر أكمل الأنظمة.

(1)-Ferdinand Bakoup, op.cit, p19.

## الفرع الثاني: السياسة الاقتصادية في إطار النظام الإسلامي:

لقد خص الله سبحانه وتعالى أمتنا الإسلامية وشرفها وقال فيها: "كُنْتُمْ يَعْبُرُ أَمَّةً أَجْرَبْتَ لِلنَّاسِ ثُمَّأَرْسَوْنَ بِالْمَعْرُوفِ وَنَهَيْتُهُمْ عَنِ الْمُنْكَرِ"<sup>(1)</sup>، فكان القرآن العظيم دستوراً كاملاً وشاملاً لدولة الإسلام. والمعروف أن الدولة الإسلامية قد أقامها الرسول ﷺ عليه وسلم بعد بناء المسجد الجامع في المدينة المنورة، ليكون بمثابة مركز السلطة العامة، وقادتها رسول الله ﷺ عليه وسلم، وفي المدينة المنورة نزلت السور والآيات التي اهتمت بالتشريع الإسلامي فيما يخص المعاملات من بيع وشراء وتجارة وإيرادات ونفقات، وحيث أننا نعلم أن للقرآن العظيم معنى ظاهر وهو الحكم الواضح المفسر ومعنى باطن وهو ما اهتم رسول الله ﷺ عليه وسلم بتفسيره ووضع أحكامه (ورسول الله لا ينطق عن الهوى إنما هو وحي يوحى) فكان النظام المالي للإسلام مؤسساً على ما جاء في كتاب الله وسنة نبيه عليه أصلح من الضروري أن يتم الإشارة إلى النظام الإسلامي من الجانب الاقتصادي لأن العديد يعتبرون أنه يجب الفصل بين الدين وأمور الحياة الأخرى وهذا خطأ.

فيجب أن نعلم أن الإسلام دين حياة متكامل وهو ليس شعار، وكما أن للإسلام جانب العبادات من صلاة وصوم وحج، فيه أيضاً جانب المعاملات من سياسة شرعية اقتصاد إسلامي<sup>(2)</sup>، فمن مميزاته خلق توازن قويم بين الاتجاه المادي والاتجاه الروحي، فالإسلام لا ينكر الواقع المادي بل يدعو المسلمين إلى دراسة هذا الواقع في المجتمع الذي نعيش فيه<sup>(3)</sup>، ولا يجوز أن نأخذ نصف الدين ونترك الآخر أياً كان هذا الجانب سواء العبادات أو المعاملات.

لقد أسهم الإسلام بنصيب وافر في الحضارة الإنسانية منذ القرن السابع ميلادي. ومن الثابت أن أي حضارة لا تزدهر إلا في ظل اقتصاد قوي. وقد ارتكز الاقتصاد الإسلامي على الأسس والمبادئ التي وردت في القرآن الكريم في مجالات عمارة الأرض والاستهلاك والإنتاج وتحقيق العدل بين الناس في توزيع الدخول والثروات، وطبق هذه المبادئ الرسول ﷺ عليه وسلم في المدينة المنورة، وسار على نهجه الصحابة الكرام رضوان الله عليهم.

(1)- سورة آل عمران، الآية 110.

(2)- عبد الرحمن المالكي، مرجع سابق.

(3)- بهاز جيلاني، معلم السياسة الاقتصادية من منظور إسلامي: السياسة النقدية الإسلامية نموذجاً، مداخلة قدمت في الملتقى الدولي بعنوان: الاقتصاد الإسلامي، يومي 23,24 فبراير 2011، بغداد، الجزائر.

وقد ترتب على المؤاخاة التي عقدها رسول الله صلى الله عليه وسلم بين المهاجرين والأنصار بعد الهجرة مباشرة، ثم على تطبيق الزكاة، والبحث على الصدقة الاختيارية، والقرض الحسن ووضع دعائم الوفاء بحق الآخر، وتحريم الربا، وإرساء نظم جديدة للمشاركة في عائد رأس المال والأرض، والمعروف أن العوامل التي تحكم عناصر الإنتاج تمثل نظرية التوزيع، وبذلك أقرَّ الرسول ﷺ وسلَّمَ التوزيع العادل للدخل والثروة.

كما أن هجرة أهل مكة للمدينة كان لها أثر مباشر على النشاط التجاري داخل المدينة، ولما كانت سيطرة اليهود على أسواق المدينة محكمة قبل الهجرة، لم يكن هناك سبيل للقضاء على هذه السيطرة وما صاحبها من احتكار سوى بناء سوق للمسلمين، ووضع النبي صلى الله عليه وسلم شروط إنشاء السوق، وكان سوقاً تنافسياً خالصاً. بسبب هذه الشروط، وبسبب سلوكيات التجارة، وأن النبي ﷺ وسلَّمَ رفض التسعير في هذا الإطار، وبهذا نظم الرسول ﷺ وسلَّمَ السوق والتجارة على أساس الحرية والمنافسة.

بالإضافة إلى هذا وضع الرسول ﷺ وسلَّمَ عدة قواعد حاكمة للملكية العامة أو المشتركة وتحديد إطار لها، وعلى رأس هذه القواعد "المسلمون شركاء في ثلات: الماء والكلأ والنار"<sup>(1)</sup>.

وأدلت الرقابة على أسواق المدينة إلى منع الغش بجميع أنواعه، وبيان أشكال الاحتكار وكذلك الرشوة والربا ومحاربة كل هذا، ومراقبة الولاة أو العمال لمعرفة أسباب زيادة ثرواتهم هل من حلال أم من حرام. وقد كان دور الدولة في العصر الإسلامي يقوم على مبدأ الرعاية وليس الوصاية، وعلى مبدأ التوجيه والإرشاد، وليس التحكم بالإجبار من قبل السلطة، مما أدى إلى ازدهار النشاط الاقتصادي في المدينة، أي أن التنظيم الاقتصادي في العصر الإسلامي اتسم بما يلي:

- التوزيع العادل للدخل والثورة.
- تنظيم السوق والتجارة على أساس الحرية والمنافسة الكاملة.
- إقرار نظام التمويل بالمشاركة وتحريم التمويل الريوي.
- حرمة رأس المال الخاص ووظيفته الاجتماعية.

(1) - حديث نبوي شريف رواه الإمام أحمد، صحيح الألباني وغيره.

- وضع أسس لملكية العامة وتحديد إطار لها.
- فرض العمل وعمارة الأرض.
- قاعدة الكسب الحلال.
- دور الدولة الراعية.

والاقتصاد الإسلامي شأنه في ذلك شأن الاقتصاد الحديث يتناول دراسة وتحليل الظواهر الاقتصادية القائمة، ويقر ما يصح من هذه المشاهدات والاستبطانات. ولا شك أن السياسة الاقتصادية لأي دولة تشمل مجموعة من السياسات التي تعمل كل منها على تحقيق هدف أو مجموعة من الأهداف، ولعل الهدف الذي تشتراك فيه الكثير من تلك السياسات هو الحد من الفقر<sup>(1)</sup>.

كما أن لل الاقتصاد الإسلامي سياسة اقتصادية تهدف إلى بلوغ غايات معينة تحددها الشريعة الإسلامية وهي الوصول بالمجتمع إلى الرفاهية الاقتصادية في ظل التكافل الاجتماعي، وهنا تبرز إحدى السمات الكبرى للنظام الرياني المكتمل، خلافاً للنظم الوضعية التي قامت على نظريات كانت ومازالت عرضة للتعديل والتطوير طبقاً لمقتضيات الفكر والأحداث، لكن تعاليم الإسلام جاءت في صورة مبادئ عامة وأصول كافية متسمة بطابع الخلود، فلا تتغير ولا تتبدل<sup>(2)</sup>.

ومنه فالسياسة الاقتصادية من المنظور الإسلامي هي: "مجموعة من الإجراءات الاقتصادية الرامية إلى تحقيق مقاصد الشريعة في المجتمع الإسلامي، في جانبها المتعلقة بالنشاط الاقتصادي، ومن مهامولي الأمر إعداد هذه السياسة وتنفيذها في المجتمع بالتعاون مع أهل العقد والحل وذوي الخبرة في الاختصاص<sup>(3)</sup>".

كما أن السياسة الاقتصادية في الإسلام هي: "السعى المستمر والدؤوب باستعمال وسائل مباحة، واتخاذ تدابير وإجراءات من طرف الدولة لتحقيق التنمية الاقتصادية التي تخدم الفرد والمجتمع.

(1) - هادف حيزنة ووهرياني عبد الكريم، السياسة الاقتصادية في إطار مقاصد الشريعة الإسلامية، مداخلة قدمت في الملتقى الدولي الأول بعنوان الاقتصاد الإسلامي، واقع ورهانات المستقبل، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية، يومي 23,24 فبراير 2001، جامعة غرداية، الجزائر.

(2) - بهاز جيلالي، مرجع سابق.

(3) - عمر شريف، السياسة الاقتصادية وأدوات تحقيق نجاح التنمية والاستقرار في إطار النظام الإسلامي، مداخلة قدمت في الملتقى الدولي الأول بعنوان: الاقتصاد الإسلامي، واقع ورهانات المستقبل، يومي 23,24 فبراير 2011، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة غرداية، الجزائر 2011.

هذا السعي المستمر وهذا الاستعمال للوسائل والإجراءات في الإطار الإسلامي، يقع ضمن ما يسميه كثير من العلماء والفقهاء "السياسة الشرعية" ويسميه الحنابلة والمالكية "مصالح مرسلة"<sup>(1)</sup>.

كما تتمثل السياسة الاقتصادية من المنظور الإسلامي في: "الإجراءات العملية التي تبادرها الدولة في تحقيق أهداف النظام الاقتصادي الإسلامي، وحل المشكلات الاقتصادية التي تواجه المجتمع المسلم".

وتظهر أهمية السياسة الاقتصادية من المنظور الإسلامي ابتداء لضمان انتظام حركة النشاط الاقتصادي مع أهداف ومقاصد الدولة، وقد عرفت السياسة الاقتصادية الإسلامية نظام المالية الوظيفية أو المعاوضة والتي لم تعرفها السياسات الاقتصادية<sup>(2)</sup>.

فمن مزايا التشريع الإسلامي أنه يجمع بين المرونة والثبات، فالثبات في الأصول والأهداف (في الفلسفة أو المذهبية أو الأيديولوجية، وينقسم إلى قسمين، فهذا أمر ثابت مستوحى من تصور وعقيدة المجتمع التي لا تقبل التغيير والتبدل في المجتمع الإسلامي، والشق الثاني هو الأهداف العامة التي سطّرها المجتمع لنفسه في المجال الاقتصادي وهي كذلك ثابتة لا تغيير فيها)، والمرونة في الفروع والوسائل (أي أن السياسات الاقتصادية في الإسلام قابلة للزيادة والنقصان والتنفيذ والترك، وهي الشق الثالث وهي الجزء المتغير من النظام مما يجعل النظام مرنًا برمته، فالسياسات الاقتصادية تقع في الشق الثالث من النظام قابلة للتغيير والتجديد كلما اقتضت الضرورة ذلك).

وتدخل السياسة الاقتصادية في دائرة الفروع والوسائل المؤدية إلى أهداف أساسية تصبوا الأمة إلى تحقيقها. فالسياسات الاقتصادية بالتعبير الأصولي اجتهاد في استبطاط الأحكام لما لا نص فيه، عن طريق القياس الصحيح أو اعتبار المصالح المرسلة أو غيرها من الأدلة، وهناك منطقة محمرة لا يدخلها الاجتهاد، وهي منطقة القطعيات من الأحكام، فلا يمكن مثلاً إرساء سياسات اقتصادية تبيح الربا<sup>(3)</sup>. وهناك منطقة مفتوحة للاجتهاد البشري، وهي منطقة الظنيات من الأحكام وهي المساحة التي تعمل في إطارها السياسات الاقتصادية في الإسلام.

(1) - محمد فرجي، التنمية الاقتصادية في الإسلام، مرجع سابق، ص.20.

(2) - بهار جيلالي، مرجع سابق.

(3) - محمد فرجي، التنمية الاقتصادية في الإسلام، مرجع سابق، ص.22.

كما أن هناك خصائص أساسيات للسياسة الاقتصادية في الإسلام، وهي المعيارية والقيم الأخلاقية: فالسياسات الاقتصادية لا يمكن مطلقاً أن تبني على الجانب الوصفي وحده، بل لابد أن تعتمد أيضاً على قيم وأحكام تستمد من مصدر ما خارج نطاق العلم، فلا يمكن الوصول إلى معايير موضوعية محضة تكون بمثابة المرجع لفضيل سياسة اقتصادية عن أخرى، بل لابد من تبني قيم سابقة تتم على أساسها المفاضلة والترجيح بين منافع السياسات المختلفة ومضارها<sup>(1)</sup>. وأيضاً ليس هناك فوائد، ليس هناك تضخم، سوق حر، وصفات اشتراكية، هو اقتصاد موارد وليس مبني على أن العملة تضع قيمة<sup>(2)</sup>.

وهذا لا يعني أن تستغني السياسة الاقتصادية عن المعايير الموضوعية وأن لا تهتم بالسنن والحقائق التي تسود الواقع الاقتصادي، فهي تستعين بالمعايير الذاتية الأخلاقية والمعايير الموضوعية، وهذا ما يميزها عن السياسات الاقتصادية الغربية.

تقوم السياسة الاقتصادية في الإسلام على ثلاثة عناصر أساسية:

- 1- الأهداف الرئيسية: والتي تعد جزءاً من النظام الاقتصادي، وتعد أهداف السياسة الاقتصادية في الإسلام هي منطقياً أهداف الإسلام نفسها في الحياة الاقتصادية.
  - 2- الوسائل: والتي يمكن أن توصلنا إلى هاته الأهداف، فقد يكون الهدف الواحد يمكن بلوغه بعدة وسائل أو بوسيلة واحدة. ومنها:
    - أ- سياسات التشغيل الأمثل للموارد الاقتصادية: والقاضية بتوفير كافة المستلزمات لتشجيع الإنتاج وتوظيف عناصر الإنتاج بصورة كاملة، وهذا ما يستدعي توفير المناخ الأمني والإطار القانوني والتشريعي والجائي لتشجيع القطاع الخاص ومدّه بحوافز جديدة، ليلعب دوره البناء في تطوير المجتمع، وهذا يتضمن بالطبع توفير ما يسمى برأس المال الاجتماعي التحتي، كشق الطرق وبناء الموانئ وتوفير الطاقة والخدمات الأخرى الأساسية، والتي من شأنها تشجيع المؤسسات الخاصة على الدخول في مجالات إنتاجية جديدة.
- ومن هذه السياسات:

(1)- المرجع نفسه.

(2)- سامح العطوى، الاقتصاد ببساطة وحلول المشكلة المصرية الاقتصادية، على موقع:

- سياسة الإنفاق: القاضية بربط الإنفاق العام بمقدار المصلحة العامة المتحقق، فقد أوجب الإسلام على الدولة أن تدقق في أوجه صرف الأموال العامة.
- سياسات تجارية: القاضية بضبط الإعلان التجاري، ووضع مقاييس ومواصفات للسلع والخدمات.
- سياسة الأسعار: القاضية بتسعير بعض المنتجات الأساسية ومنع التعامل بسعر مختلف بين المنتجين.
- سياسة المنافسة: القاضية بمحاربة الاحتكار وتشجيع المنافسة بين المنتجين.
- سياسة الأجور: والقاضية بالتدخل في سوق العمل لضبط سياسة الأجور ووضع تشريعات عمالية عادلة.
- سياسة التوزيع وإعادة التوزيع، سياسة الضمان الاجتماعي، سياسة تحفيظ التنمية الاقتصادية، سياسة التعاون والتكميل الاقتصادي بين الدول الإسلامية، سياسة الاستثمار.
- سياسة نقدية ومالية: أهم محدداتها إلغاء معدل الفائدة والربا وإحلال معدل ربح كآلية أساسية للنشاط الاقتصادي.

3- عناصر الترجيح: فالسياسة الواحدة قد تحقق الهدف الذي وضعت من أجله، ولكن في بعض الأحيان يكون لها آثار جانبية تحول دون تحقيق أهداف أخرى، ولابد حينئذ أن نوازن ونرجح بين الآثار المختلفة قبل أن نقبل أو نستبعد سياسة معينة، وتسمى هذه الموازنة عند علماء الإسلام وخاصة الأصوليين منهم بقواعد الترجيح<sup>(1)</sup>.

واستنادا إلى مجموعة القواعد الشرعية والمبادئ الكلية الإسلامية، تسخر السياسة الاقتصادية أدواتها المالية في التدخل بتحويل شرعية المسار الحيادي لتلك الأدوات المالية، فالسياسة الاقتصادية العامة الإسلامية تنتقل بالأدوات من دورها الحيادي إلى دورها الإيجابي بالتدخل والتأثير المباشر<sup>(2)</sup>.

أما مفهوم التنمية في الإسلام فإنه يبدأ من مسلمٍ أن الموارد كلها في السماوات والأرض مسخة لخدمة الإنسان، والتزام الإنسان في ضوء تسخير الموارد له بالعمل على أن يتحرر المجتمع كأفراد ومجتمع من ضغط الحاجة، وأن يضمن للفرد في المجتمع المسلم إشباع حاجاته الأساسية كلها إشباع الكفاية، بما يتلاءم باستمرار مع المتوسط السائد للمعيشة في المجتمع بغض النظر عن عقيدته، وذلك من خلال عمله،

(1)- محمد فرجي، مرجع سابق، ص 22.

(2)- بهاز جيلاني، مرجع سابق.

### السياسة العامة الاقتصادية مقاربة معرفية

ويمتد هذا الالتزام إلى قدرة الدولة على توفير الاستقرار والأمن الداخلي بالمفهوم الشامل، أي بأبعاده السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وهذا ما ورد في قول الله تعالى: "إِلَّا فَقُرِيشٌ إِلَّا فَهُمْ رَجُلُوكُلُّ أَشْنَاءٍ وَالْمُسْلِمُونَ فَلَا يَعْبُدُونَ رَبَّ هَذَا الْبَيْتِ أَكْثَرُهُمْ مِنْ جَوْعٍ وَأَمْنُهُمْ مِنْ شَوْفٍ".

والتنمية الاقتصادية بهذا المعنى ذات مضمون ديناميكي يعني استمرارها، ليحقق الإنسان من خلالها درجات متزايدة من السيطرة على الموارد المتاحة وترشيد استغلالها لتحقيق مستويات متزايدة من الدخل، ومن عناصره القوة الاقتصادية.

إن المشكلات الكبرى لاقتصاديات الأسواق الغربية التي لم تحل إلى اليوم هي التقلبات الاقتصادية، وتغيرات القيمة الحقيقية للنقود، الأمر الذي يعيق كفاءة الاقتصاد<sup>(1)</sup>.

يمكن أن يظهر لنا من خلال ما سبق، بأن تعريفاً دقيقاً للسياسة الاقتصادية يبقى في طريق البحث، لكن هذا لا يجب أن يؤثر على دراساتنا، لأنها نفس الصعوبة الذي تعاني منه باقي العلوم الاجتماعية، وعليه يجب حصر حقل السياسة الاقتصادية في بعض الحدود.

إن السياسة الاقتصادية لم تلتفت في وقت ما إلا للمنتجين، ونسيت أن هناك حيز للتفكير في المستهلكين الذين يلعبون الدور الرئيسي في المشهد الاقتصادي. هذه التقييمات تعتبر في وقتنا الحاضر قديمة نوعاً ما، لكن عوضت بتقسيمات أخرى والتي تهدف إلى تقديم الأفعال في نظام أكثر علمية<sup>(2)</sup>.

وفي الأخير يمكن أن نستنتج أن السياسة الاقتصادية في الإسلام جاءت ليس لرفع مستوى المعيشة في البلاد، فلا تجعل زيادة الدخل الأهلي أساساً لها، ولا لتوفير ما يحقق الرفاهية للناس وتركهم يأخذون منها بقدر ما يتمكنون، وإنما هي معالجة للمشاكل الأساسية لكل فرد باعتباره إنساناً، وتمكين كل فرد من رفع مستوى عيشه وتحقيق الرفاهية لنفسه، فتعطى كلاً منهما إمكانية الوصول إلى الرفاهية<sup>(3)</sup>.

(1)- مصطفى دسوقي كسبه، *الإمكانات الاقتصادية للعالم الإسلامي، بين خصائص الواقع ومتطلبات الاقتصاد الإسلامي*، عن موقع:

<http://www.docodesk.com>

(2)- Jacques Fontanel, op.cit, p25.

(3)- عبد الرحمن المالكي، *السياسة الاقتصادية المثلثي*، طبعة أولى، جداراً لكتاب العالمي وعالم الكتاب الحديث للنشر والتوزيع، الأردن، 2006، ص.44.

كما أن للسياسة الاقتصادية إطارها المذهبي وحدودها العامة، التي يجب على المجتمع الالتزام بها ووضع سياساته في حدودها، ففي المجتمعات الاشتراكية يقوم النظام الاقتصادي على سياسات مركزية، وفي المجتمعات الرأسمالية تتدخل الدولة في الحياة الاقتصادية من خلال السياسات الاقتصادية المختلفة والمشروعات الحكومية، وفي الدول النامية تتعلق السياسة الاقتصادية بالتنمية الاقتصادية في المقام الأول في كافة مجالات النشاط الاقتصادي.

وتطلق السياسة الاقتصادية في النظام الإسلامي من الأصول الواردة في الدين الإسلامي، حيث يتم تطبيق تفاصيل هذه الأصول تبعاً لمتغيرات ظروف العصور، كما تركز السياسة الاقتصادية الإسلامية على عدد من الأسس الهامة كسيادة التعامل القيمي في العلاقات، وتلبية الحاجات الأساسية، والتوزيع الأمثل للموارد والدخل<sup>(1)</sup>.

كما يمكن أن نخلص إلى أننا يمكننا أن نستورد المنتجات والملابس والسيارات من الدول الغربية، لكننا لا يمكن أن نستورد سياسات تمويه لا تتماشى مع واقع شعوبنا وأماليها، حيث أن السياسات الاقتصادية المعمول بها في هذه الدول هي في الأصل سياسات مستوحاة من الفكر الغربي، واقعه الفكري والثقافي والسياسي والاجتماعي يختلف في الجوهر وليس حتى في الفروع مع واقع دولنا الإسلامية.

ولم يبق في الأخير إلا أن نقول أن النظام الإسلامي هو النظام الأمثل في كافة مجالات الحياة، وكلنا نعلم هذا ولا يستلزم الأمر أن ثبت ذلك، لأنه مثبت منذ نزول الوحي، لكن في بعض الأحيان يغفل الإنسان عن أشياء أو يتغافل عنها وهو يعلم أنها الحق، وكل واحد في هذا المجتمع لابد عليه أن يعمل على تحقيق ذلك، ونحن كباحثين من خلال هذه الدراسة وإن كانت مبنية قمنا على الأقل بواجب التذكير بذلك، ويبقى على متذدي القرار مسؤولية الأخذ بزمام الأمور والقيام بما هو صحيح.

وفي الأخير يمكننا أن نستنتج أن مفهوم السياسة الاقتصادية في معناه الضيق narrower يعني ذلك سلوك المنظمات، كمنظمة التجارة، المنظمات الصناعية والزراعية... وغيرها<sup>(2)</sup>.

وفي المفهوم الأكثر تخصيصاً فإن السياسة الاقتصادية تشير إلى الحكومة.

(1)- أنور عبد الكريم، الاقتصاد الإسلامي: مصطلحات ومفاهيم، ورقة قدمت في الندوة 36 عنوان *السياسة الاقتصادية في إطار النظام الإسلامي*، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، المملكة العربية السعودية، 20-14 ماي 1991، ص.35

(2)- J.TINBERGEN: *on the theory of economic policy*, america elsevler publishing company, new york, north holland publishing company, amsterdam, p01.

#### المطلب الثاني: أهداف السياسة الاقتصادية:

##### الفرع الأول: أهداف السياسة الاقتصادية الجزئية:

إن أهداف الدولة هي الأساس الذي من خلاله تقر السياسة الاقتصادية. تركز النظريات الاقتصادية على قضية السلطات العمومية في الحياة الاقتصادية. وعليه، فإن هناك أربعة أهداف أساسية للسياسة الاقتصادية في إطار تدخل الدولة وهي: زيادة النمو إلى أقصى درجة، البحث على العمل الكامل، القضاء على اختلال الحسابات الخارجية وحسابات الميزانية ومراقبة التوترات الحاصلة أثناء التضخمات المالية<sup>(1)</sup>.

وعادة يتم تقديم أهداف السياسة الاقتصادية بالنظر إلى وظائف الدولة التي وضعها R.Musgrave سنة 1959 وهي:

- تسهر الدولة على تخصيص أحسن السبل، من أجل تأمين المنافع المشتركة (والتي تتم من طرف مجموع الشعب، على سبيل المثال الدفاع الوطني)، وتتاضل ضد التأثيرات الخارجية والاحتكار، لأن الاحتكاريين يستميلون بمنافعهم وأرباحهم القيمة المضافة داخل الدولة<sup>(2)</sup>.
- للدولة وظيفة العمل على استقرار النشاط الاقتصادي بالسهر على توفير التوازن، حيث أنها تعمل على رفع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي أكثر فأكثر، التشغيل، استقرار الأسعار، أي أن معدل التضخم الأقل هو بمثابة توازن للمبادلات الخارجية، بمعنى آخر بمثابة ميزانية الدفع.
- في الأخير للدولة وظيفة إعادة توزيع الثروات، عن طريق اختيار الناخبين وتنسيقها مع الفاعلية الاقتصادية والاجتماعية<sup>(3)</sup>.

وتسمى أيضا السياسة الظرفية politiques conjoncturelle: ويتعلق الأمر بموازنة الإبطاء المؤقت للنشاط الاقتصادي، فإن الدولة تضع قيد التنفيذ سياسة ظرفية politiques conjoncturelle وهدف هذه السياسة هو هدف آني، قصير المدى، على الدلالات الاقتصادية من أجل النهوض بالنشاط الاقتصادي، بمعنى أنه يسمح لنا بإعادة التوازن للاقتصاد الكلي<sup>(4)</sup>.

(1)-Joëlle Bonenfant, Jean Lacroix, comprendre l'environnement économique: la politique économique, direction des relations internationales de l'enseignement, Centre de langage, Paris, la France

(2)-Jacques Fontanel , Evaluation des politiques publique, office des publications universitaires, Grenoble2, France, 2005.p25.26.27.

(3)- Charles Gide, Cours d'Économie politique : Notions générales, tome I, Librairie de la Société du Recueil Sirey, Paris 1919, pp14, 29.

(4)-Joëlle Bonenfant, Jean Lacroix, op.cit.

يمكن تعريفها على أنها من فعل السلطات العمومية من أجل وضع خطط للنمو القصير الأمد، أملأ في إعادة التوازنات الكبرى، يمكن أن تكون توسيعية في حالة ضعف النمو والبطالة المرتفعة، التضخم أو الاختلال في التبادلات الخارجية، فإنه على الأغلب سيتعرض لسوء الإدارة أو السيطرة. ويتعلق الأمر بالسياسة المشهورة المسماة "توقف وذهب" stop and go المطبقة أثناء فترة Trente Glorieuses<sup>(1)</sup>.

#### الفرع الثاني: أهداف السياسة الاقتصادية الكلية:

تتعدد وتختلف أهداف السياسة الاقتصادية الكلية باختلاف النظام المتبوع<sup>(2)</sup>، لكن لا يختلف اثنان على أن كل اقتصاد في أي دولة بتغير أيديولوجيته أو مسلماته أنه يهدف إلى تحقيق الأهداف التي سنأتي إلى ذكرها، لكن الاختلاف يكمن في طريقة التنفيذ، فكل الاقتصاديات تعمل لتحقيق هذه الأهداف وليس ميزة اقتصاد عن غيره فمن واجب كل الحكومات الوصول إلى هذه الأهداف وليس هناك مجال لتقييم اقتصاد دولة ما أو برنامج حكومة ما في هذا الإطار.

وتسمى أيضا السياسة الهيكيلية **structurelle politique** وتحسب على المدى البعيد وتهدف إلى التصرف إزاء البنية الاقتصادية للدولة من أجل تطوير صيغة عمل النظام الاقتصادي. هذه المقاييس المعتمد بها تمس الوظيفة، الصحة، الضرائب، وحتى السياسة الصناعية و الزراعية، السياسة البيئية، النظام الحمائي الاجتماعي (إصلاح التقاعد). وهذه السياسة لا تعطينا نتائج إلا على المدى الطويل<sup>(3)</sup>. ومن هذه السياسات الاقتصادية الكلية

- تحقيق النمو الاقتصادي **Economic Growth**، الذي يتم قياسه بمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي PIB، وهدف الدولة في هذا المجال، هو تشجيع ارتفاع النمو وتسجيله في مدة زمنية محددة<sup>(4)</sup>.

(1)- Charles Gide , op.cit, pp14, 29.

(2)-Agnès Bénassy, Pierre Jacquet et autres, **Politique économique**, 2ème édition, 2ème tirage, de boeck, Paris, Mars, 2009,p23.

(3)-Joëlle Bonenfant, Jean Lacroix,**op.cit**.

(4)- Jean Paul Thomas, **les politiques économiques au xxie siècle**, 2ème édition, Armand Colin éditeur, Paris, 1994, p 04.

ويتحقق هذا الهدف من خلال تحقيق زيادة في الدخل القومي بالأسعار الثابتة أو الحقيقة عبر الزمن، وفي إطار الدفع بمزيد من الاستثمارات داخل جسم الاقتصاد القومي، ويلاحظ أن الهدف من تحقيق معدل نمو اقتصادي لابد أن يرتبط بمعدل النمو السكاني، حتى نستطيع القول بأن هدف النمو الاقتصادي قد تحقق بالصورة المطلوبة التي ترفع من مستوى معيشة أفراد المجتمع.

ومن ناحية أخرى لابد أن يقترب النمو الاقتصادي بهدف آخر وهو هدف حماية البيئة، وتصبح المعضلة أمام صانعي السياسة الاقتصادية هي كيف يمكن تحقيق أكبر معدل للنمو الاقتصادي بأقل درجة ممكنة من التلوث البيئي والحفاظ على الموارد الطبيعية<sup>(1)</sup>.

**التوظيف الكامل أو توفير مناصب الشغل Full Employment**، والتي تقدر بمعدل البطالة، الدولة هنا تساعده بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على خلق مناصب العمل. إن هذا الهدف يعني زيادة العمل وتحقيق أقصى ما يمكن من توظيف، وهذا يعني رفع مستوى العمالة من أجل زيادة الإنتاج وتعظيم النمو الاقتصادي، لأن ارتفاع معدل البطالة فيه خسارة اقتصادية لأنها تتطوى على طاقة عاطلة، ناهيك عن الآثار الاجتماعية والسياسية والنفسية للبطالة. وإصلاح التوظيف الكامل يعني ببساطة أن كل شخص قادر وراغب ويبحث عن عمل يجب أن يلحق بعمل، وإن التوظيف يكون غير كامل وينتج عنه حالة من البطالة.

ويمكن التعبير عن التوظيف الكامل أيضا من خلال مفهوم التشغيل الكامل للطاقات الإنتاجية، بمعنى إلا تظل بعض الموارد معطلة الأمر الذي يؤدي إلى القصور عن تحقيق الناتج الممكن أو المحتمل في ظل الموارد والإمكانيات المتاحة وينتج عن ذلك بطالة بالمعنى الواسع<sup>(2)</sup>.

**الاستقرار الاقتصادي واستقرار الأسعار**، و التي يعبر عنها بمعدل التضخم المالي. ويتعلق الأمر هنا بمحافظة الدولة على ضمان القدرة الشرائية لوكالائها الاقتصاديـين، ومكافحة التضخم الذي يتربـ على القروض<sup>(3)</sup>.

(1) - عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص.21

(2) - المرجع نفسه، ص.19

(3) - Charles Gide, op.cit, pp14, 29.

حيث أن الاستقرار الاقتصادي la stabilisation économique يرتبط غالباً باستقرار الأسعار، وبالتالي نرى جمعهما في هدف واحد لأغراض التحليل فقط، حيث يتربّط على عدم الاستقرار في الأسعار، حدوث اختلال في توزيع الدخول وأثار أخرى تؤثر بالسلب على النمو والعملة وغيرها، وبالتالي فإن ارتفاع الأسعار يخل بالاستقرار الاقتصادي، ومن ناحية أخرى فإن الاستقرار الاقتصادي يعني الاستخدام الكامل للموارد دون أن يتعرض الاقتصاد القومي لهزات اقتصادية.

**توازن الحسابات الخارجية External Balance**، والمبنية في أرصدة الميزانية (أرصدة الدفع)<sup>(1)</sup>. إن أهداف السياسة الاقتصادية الفعالة عادة تكون أقل إعلاناً من تلك المعايير التي تستهدف إصابة تلك الأهداف.

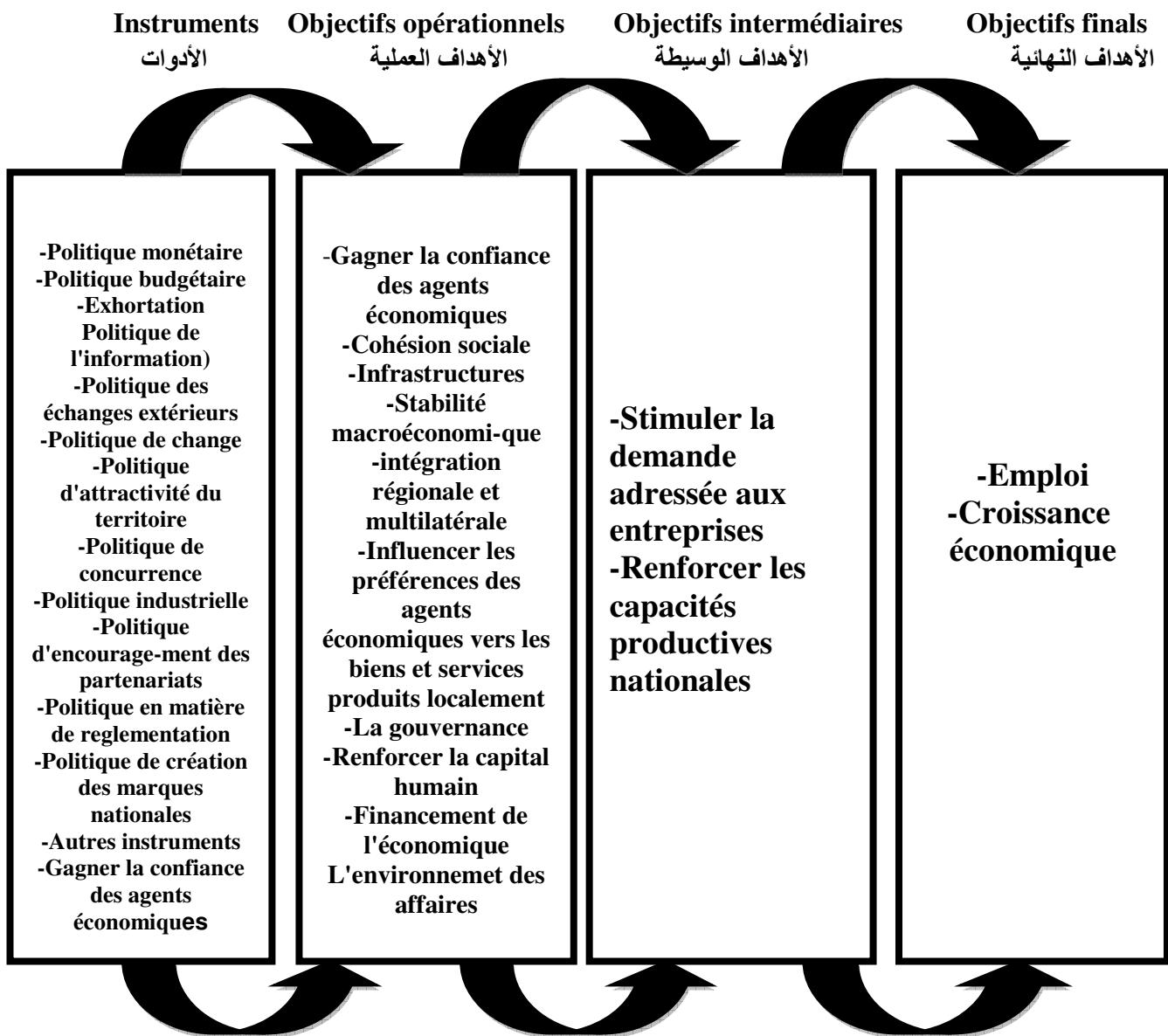
ويعني التوازن الخارجي، التوازن في المعاملات الخارجية للاقتصاد القومي وأن يكون مجموعة التزامات الاقتصاد القومي تتعادل وتتوافق تقريباً مع حقوقه اتجاه العالم الخارجي، ولو ظهر عجز في ميزان المدفوعات يكون معناه أن مجموع المدفوعات أكبر من مجموع المتحصلات الخارجية، ويحدد هذا العجز إما عن طريق الاحتياطي من الذهب أو العملات الأجنبية، فتتأثر بذلك قيمة العملة الوطنية، وإنما عن طريق الديون الخارجية وهو ما يلقي بالتزامات وأعباء على الاقتصاد القومي قد يدخله في دوامة من عدم القدرة على تحقيق التوازن الخارجي.

ومن ثم يصبح من الضروري أمام السياسة الاقتصادية الكلية مراقبة العمليات الخارجية وإعداد العدة بالأدوات المناسبة لتحقيق وضع لميزان المدفوعات يكون مواطناً أكثر لتحقيق الأهداف الاقتصادية الأخرى للسياسة الاقتصادية<sup>(2)</sup>.

(1)-Joëlle Bonenfant, Jean Lacroix, op.cit.

(2)- عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص 21.

شكل 2 Graphique

الإطار التصوري للسياسة الاقتصادية<sup>(1)</sup>.

إن هدف السياسة الاقتصادية يجب أن يطمح إلى مبتغاه من خلال الاعتماد على فعلين مختلفين: أن تكون هذه السياسة الاقتصادية كميا (ونقصد بها التغيرات دون حدوث التغيير في إطار الهياكل النوعية، أو في بنية النظام السياسي)، و نوعيا (نعني بها التغيرات في بعض النتائج النوعية في الهياكل الاقتصادية) جيدة.

(1)- Ferdinand Bakouop, op.cit

(2)- J.TINBERGEN: on the theory of economic policy, america elsevier publishing company, new york, north holland publishing company, amsterdam, P02.

المطلب الثالث: أدوات السياسة الاقتصادية:

تحتكر السلطة السياسية في أية دولة، وبصرف النظر عن أيديولوجيتها السياسية والاجتماعية، مجموعة كبيرة من الأدوات الاقتصادية تمكنها من التأثير في مجمل النشاط الاقتصادي، إنتاجاً وتوزيعاً، والتي تستطيع من خلاله التحكم في مسار ومعدلات التنمية الاقتصادية والبشرية، وكذلك في طريقة توزيع ثمار هذه التنمية على الشركاء الاجتماعيين فالضرائب والجمارك وأسعار الفائدة على الودائع والقرض ليست سوى نماذج من ترسانة كبيرة من الأدوات التي تحتكرها الدولة وتمكنها من التحكم في مستويات الاستثمار والادخار والاستهلاك<sup>(1)</sup>.

تشير أدوات السياسة الاقتصادية إلى تلك الوسائل التي لا يمكن اعتبارها كأهداف في حد ذاتها، بل هي الوسائل التي تحقق الأهداف المطلوبة، ومن الممكن تسميتها بالأدوات والطرق والأساليب.

وتستخدم أدوات السياسة الاقتصادية في الاقتصاديات المخططة لتوفير أفضل الشروط الازمة لتنفيذ أهداف الخطة وضمان تحقيقها، كما تستخدم بصورة واسعة في اقتصادات السوق للتأثير في نظام الأسعار، وتوجيهه بصورة يسهم معها في توجيه النشاط الاقتصادي باتجاهات مرغوب فيها ومفضلة.

وأدوات السياسة الاقتصادية لابد من الإعلان عنها بوضوح لمساعدة كل أطراف النشاط الاقتصادي من المنتجين والمستثمرين والمستهلكين على اتخاذ قرارات أفضل في نشاطهم الاقتصادي، وعلى سبيل المثال فرض الضرائب والتعريفة الجمركية يعتبر أداة من أدوات السياسة الاقتصادية التي يجب أن نعلن عنها لتبني قرارات الأطراف المعنية على ضوء ذلك<sup>(2)</sup>.

وإذا كنا نعتبر أن أدوات السياسة الاقتصادية هي عبارة عن وسائل لتحقيق الأهداف، فإن اختيار الوسائل يكون محدوداً بالمتغيرات التي تستطيع الدولة التأثير عليها، ومنها الوسائل المالية ويطلق عليها أدوات السياسة المالية مثل الضرائب، وهناك الوسائل النقدية ويطلق عليها اسم أدوات السياسة النقدية مثل أسعار الفائدة.

(1)- حسن نافعه، الاتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربياً، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006، ص337.

(2)- عبد الحميد عبد المطلب، مرجع سابق، ص.21.

ومن الضروري الفصل بين الأهداف والوسائل رغم وجود علاقة واضحة بين بعض الوسائل وبعض الأهداف، فمثلا التحكم في الأجور يتصل اتصالا وثيقا ومباشرا بهدف استقرار الأسعار. كما أنه من الضروري الحرص على عدم الوقع في خطأ النظر إلى الوسائل على أنها أهداف، لأن هذا الخلط قد يعوق سير السياسة الاقتصادية<sup>(1)</sup>.

ويجب مراعاة أن يتتوفر عدد من أدوات السياسة الاقتصادية مساوٍ لعدد الأهداف التي تتضمنها ومثال ذلك: إذا كان للسياسة الاقتصادية في دولة ما هدفان يتمثلان في موازنة ميزان المدفوعات وتحقيق مستوى معين من التشغيل، فإن المعادلات الهيكلية المكونة للنموذج يجب أن تشمل على وسعتين، ولتكن مثلاً معدل التبادل ومستوى الإنفاق<sup>(2)</sup>.

وتجر الإشارة إلى أن الأدوات هذه تقسم إلى أدوات رئيسية وأدوات فرعية، وتنطوي أدوات السياسة الاقتصادية عموماً على إجراءات نوعية أو كمية. ومن الضروري أن تتميز تلك الإجراءات بالمرنة التي تمكنها من تحقيق الأهداف في ظل أي تغير يمكن أن يحدث في المستقبل<sup>(3)</sup>. إن السلطات العمومية مهيئة بعدة وسائل من أجل الوصول إلى الهدف المنشود من السياسة الاقتصادية، لكنها لا يمكن أن تستخدمها كلها في نفس الوقت لأنها ليست دائماً متوافقة.

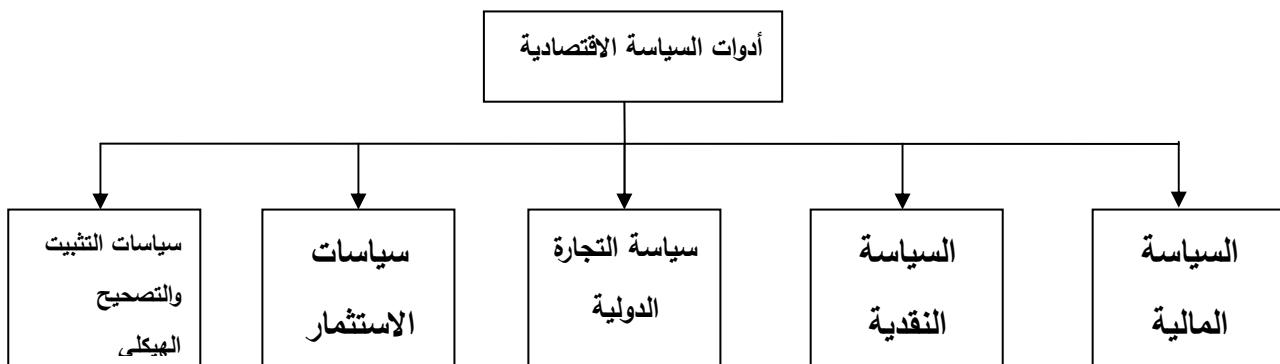
إن السياسة الاقتصادية الكلية هي مجموعة من السياسات التي تتكون في شكل برامج يطلق عليها البرنامج الاقتصادي وهو عبارة عن حزمة من السياسات لتحقيق أهداف الاقتصاد القومي والمرتبطة به والنابعة منه. ويتم ذلك في شكل نماذج اقتصادية كلية، لذا فإن السياسة الاقتصادية الكلية تشمل العديد من السياسات الاقتصادية العريضة الكلية، ويمكن النظر إلى هيكل السياسات الاقتصادية الكلية من منظور نوعي أو منظور قطاعي (سياسة زراعية، سياسة صناعية....)، إن عدم الأخذ بعين الاعتبار لجميع الانشغالات التي تحقق النجاح للسياسة الاقتصادية يقلل من فرص نجاح هذه الأخيرة. ويمكن وضع الهيكل التالي لتوضيح أكثر لأدوات السياسة الاقتصادية<sup>(4)</sup>.

(1)- المرجع نفسه.

(2)- سلوى علي سليمان، *السياسة الاقتصادية*، طبعة أولى، وكالة المطبوعات، الكويت، 1973، ص.81.

(3)- عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص 30.

(4)- المرجع نفسه، ص،ص38,42



وعلى العموم، هناك فرق شاسع بين التدخل في وضع الآليات والآثار المتترتبة على المتغيرات الاقتصادية التي تحسب للمجتمع. والتطبيق المعاصر لهذه السياسة في الدول السائرة في طريق النمو.

ويمكن على سبيل الذكر لا الحصر التطرق إلى الأداتين التقليديتين للسياسة الاقتصادية وهما السياسة المالية والنقدية<sup>(1)</sup>، اللتان تعتبران من أهم أدوات صنع السياسة الاقتصادية للدول ولها تأثير مباشر في محمل النشاط الاقتصادي من خلال تأثيرها على حركة الصادرات والواردات<sup>(2)</sup>:

**السياسة المالية politique budgétaire** : تقوم الدولة بزيادة المصروفات العمومية من أجل تجديد النشاط الاقتصادي<sup>(3)</sup>. والسياسة المالية هي مجموعة من القواعد والأساليب والوسائل والإجراءات والتدابير، التي تتخذها الدولة لإدارة النشاط المالي لها بأكبر كفاءة ممكنة لتحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية. وقد تطور هذا المفهوم حسب الدور الذي كانت تلعبه الدولة في النشاط الاقتصادي، من دولة حارسة إلى دولة متدخلة، إلى دولة منتجة، ثم إلى دور الدولة في ظل العولمة<sup>(4)</sup>. فالسياسة المالية هي دراسة تحليلية للنشاط المالي للحكومة وما ينتج عنها من آثار على الاقتصاد القومي. ومن أدوات السياسة المالية الموازنة العامة والإإنفاق العام، الإيرادات العامة<sup>(5)</sup>.

(1)-Agnès Bénassy, Pierre Jacquet et autres, op.cit, p23.

(2)- حسن نافعة، مرجع سابق، ص347.

(3)-Ferdinand Bakoup, op.cit, p20.

(4)- لمزيد من المعلومات حول تطور أدوار الدولة راجع:

- عبد المطلب عبد الحميد، ص42، ص38.

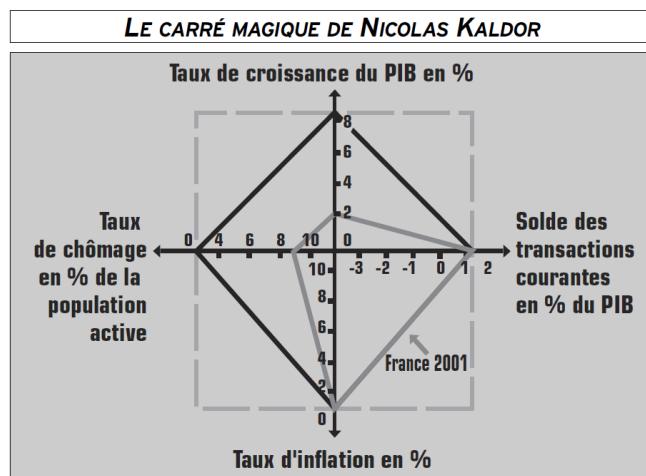
- Tayeb Said-Amer , l'Algérie face à son avenir, collection Ahl el-hikma, Alger, 2000, p91.

(5)-Jean Luc Albert, Luc Saidj, Cours Finances Publiques, 6ème édition, Dolloz, Paris, 2009, p238,240.

وبحسب روبرت موسغريف **Robert Musgrave** (1959) فإن ميزانية الدولة لها ثلاثة وظائف اقتصادية أساسية: الحفاظ على الاستقرار الظريفي، رصد الموارد وإعادة توزيع الإيرادات والمنافع<sup>(1)</sup>.

- **السياسة النقدية** **politique monétaire** ، والهدف من هذه السياسة هو العمل على حصر وتحديد الديون، أي التقليل منها، وتغيير معدلات الفوائد. **النقد** هي الأخرى تعتبر وسيلة تقليدية للسياسة الاقتصادية، فعلى سبيل المثال المساعدات عن طريق الهبات والقروض المقدمة للفاعل. فالدولة يمكنها أن توجه هذه الوسائل المالية اتجاه النشاط الأولي فالأولى<sup>(2)</sup>. فالسياسة النقدية هي مجموعة من القواعد والوسائل والأساليب والإجراءات والتدابير التي تقوم بها السلطة النقدية<sup>(\*)</sup> للتأثير والتحكم في عرض النقود بما يتلاءم مع النشاط الاقتصادي لتحقيق أهداف اقتصادية معينة، خلال فترة زمنية محددة.

لذلك ينطوي تعريف السياسة النقدية على استخدام عرض النقود لتحقيق أهداف اقتصادية معينة، فإذا كانت السلطة النقدية ترغب في زيادة الطلب الكلي لتحقيق مستويات مرتفعة من الدخل والعماله وهي في ذلك سياسة توسيعية، وإذا رغبت في تخفيض الطلب الكلي فإنها بذلك تكون سياسة انكمashية، وبالتالي تلأجأ إلى تخفيض عرض النقود، ويأتي ذلك من افتراض ميلتون فريدمان أن عرض النقود ومعدل نموه له تأثير قوي على الدخل النقدي<sup>(3)</sup>. ومثل كالدور يبين لنا كيفية عمل السياسة النقدية:



(1)- Raymond Barre et Jacques Fontanel, **Principe de politique économique**, office des publications universitaires, Ben-Aknoun, Alger, 1995, p 57.

(2)-Joëlle Bonenfant, Jean Lacroix, op.cit.

(\*)-السلطة النقدية يقصد بها البنك المركزي في أي دولة

(3)- عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص .90

وكل قاعدة عامة تحرص كل الدولة على الاحتفاظ لنفسها بالسيطرة التامة على هذه الأدوات وعدم التنازل عنها لجهة أخرى بأي شكل من الأشكال، من أجل بلورة سياسية اقتصادية قادرة على تحقيق تنمية اقتصادية. وتحتختلف قدرات الدول على رسم سياسة اقتصادية فعالة حسب قدرتها على التحكم والسيطرة على هذه الأدوات المختلفة للسياسة الاقتصادية<sup>(1)</sup>.

وفي الأخير فإن السياسة الاقتصادية المثالية، هي السياسة التي تصلح في الماضي والحاضر والمستقبل، فمن واجب الحكومة الدفاع وحماية ممتلكات الأفراد في حدود دولة القانون، والتي تسمح للأفراد بالعيش في حرية تحقيق أهدافهم المختلفة، وهذه هي حدود تدخل الدولة في وقتنا الحاضر<sup>(2)</sup>.

فالغالباً المطلوب من الحكومة مراقبة وتعديل الإنتاج، لزيادة أسعار بعض المنتجات والخدمات وتخفيف أسعار البعض الآخر، من أجل تثبيت الدخل، لتدعم القيام ببعض النشاطات، وفي المقابل المحافظة على البعض الآخر من الفشل والإفلاس، لتشجيع الاستيراد والتصدير.

#### المطلب الرابع: الفواعل في صنع السياسة الاقتصادية:

##### الفرع الأول: دور الاقتصادي في صنع السياسة الاقتصادية:

عندما يفكر الاقتصاديون والمحللون للشؤون العامة الآخرون في السياسة الاقتصادية، فإنهم غالباً يطرحون المسألة الأساسية باعتبارها مواجهة بين الأسواق والحكومات. فهناك من يعتقد بأن الأسواق تتزع إلى الإلحاد، وأن الحكومات تأتي بهدف تصحيح إخفاقات السوق، وهناك من يعتقد العكس بأن الحكومات هي المشكلة وليس الحل.

ومنه فإن الاقتصاديين هم مراقبون للعملية السياسية في صنع السياسة الاقتصادية، وعندما يدرسون كيفية عملها وعواقب تغيير أي سياسة، ينشرون نتائجهم، فهم بذلك يشاركون في العملية. كما أن حساباتهم ونتائجهم بخصوص العواقب الاقتصادية لقوانين أو قواعد سياسية شتى تصبح عنصراً في العملية<sup>(3)</sup>.

(1)–Ludwig von Mises, Economic Policy: Thoughts for Today and Tomorrow, third Edition, Chicago, 1995, p vii.

(2)– حسن نافعة، مرجع سابق، ص337

(3)– Ludwig von Mises, op.cit, p 5.

وهذا يثير مسألة أساسية، عندما نأخذ بعين الاعتبار تأثيرات المقتراحات السياسية المتعددة ونقدمها للجدل العام. فالاقتصاديون يقومون بتقديم التوصيات مبنية على أحكام اقتصادية، تاركين للآخرين أمر إقحام الاعتبارات السياسية<sup>(1)</sup>.

وفي ظل وجود التناقضات المحتملة بين الأهداف، فإن البحث عن مزيج أمثل من السياسات (Policy mix) ليس ممارسة تكنوقратية فحسب، ولكنه يعكس الخيارات السياسية وله دلالات اجتماعية. إذ أن السياسات الشاملة تحمل نتائج توزيعية قوية، وخصوصاً من ناحية توزيع الأصول والدخل والاختلاف في توفير السلع والخدمات العامة بين المجموعات المختلفة من السكان. وباختصار فإن صنع السياسة الاقتصادية، وخصوصاً سياسة الاقتصاد الكلي، ليست متعلقة فقط بالمجاميع الكلية في الاقتصاد، بل أيضاً بتوزيع الدخل والمكاسب والخسارة عبر الطبقات والفئات الاجتماعية المختلفة<sup>(2)</sup>.

يقوم التحليل الاقتصادي بدورين أساسيين في وضع السياسة الاقتصادية فهو أولاً: يحوي عدداً من الفروض يمكن فحص قدرتها على التنبؤ، وثانياً: يساعد في التوصل إلى أسلوب مناسب لمعالجة المشاكل الاقتصادية التطبيقية.

إن دور الاقتصادي ينحصر في مرحلة إعداد السياسة الاقتصادية، فمهمة ذات طابع استشاري قوامه حساب الاتجاهات العامة للمتغيرات الاقتصادية، والتنبؤ بما يمكن أن تتخذه من قيم في الفترات الزمنية المستقبلية. وعليه فهو يستخلص من دراسته هذه معلومات ونتائج نهائية عليه أن يقيّمها ويفصلها، ثم يقترح بناء عليها الأنواع المختلفة من السياسات الاقتصادية، التي يمكن للدولة إتباعها في ظل الظروف الاقتصادية القائمة والآثار التي يمكن أن تترتب على كل منها. ولأن أهداف السياسة الاقتصادية تكون عادة موضع التقييم السياسي كما هي موضع التقييم الاقتصادي، فإن الاقتصادي يقوم بدور هام على أنه لا يملك الكلمة الأخيرة في الحكم أو الاختيار، وإنما عليه فقط أن يحلل المكونات الاقتصادية للأهداف.

(1)-Ibid.

(2)-أفيناش ديكسيت، *صنع السياسة الاقتصادية: منظور علم تكاليف الصفقات*، ترجمة نادر إبريس النل، دار الكتاب الحديث للنشر والتوزيع، عمان الأردن ، طبعة أولى، 2009، ص 108.

(2)-سلوى علي سليمان، مرجع سابق، ص 28.

### السياسة العامة الاقتصادية مقاربة معرفية

**الفرع الثاني: دور السياسي في صنع السياسة الاقتصادية:** إن السياسة الاقتصادية التي تحدد أبعادها بالدور الذي تضطلع به الدولة في النشاط الاقتصادي، يتوقف نجاحها على مدى تحقيق الأهداف القومية من ما يملكه المجتمع من موارد اقتصادية محدودة، ودرجة الكفاءة في استخدام هذه الموارد، ويتطلب الاستخدام الكفاء للموارد الإمام بالكثير من المعلومات، وكل هذه الأمور تتطلب الاستعانة بخبرة العديد من المفكرين والباحثين سواء الاقتصاديين أو غير الاقتصاديين.

لكن القرارات المتعلقة بالسياسات الاقتصادية هي في نهاية الأمر مسائل سياسية، ومن ثم فهي تدخل دائرة اختصاص رجل السياسة ولا تتناسب مع إمكانيات المفكرين المتخصصين ومنهم الاقتصاديين، لأن التخصص في الاقتصاد كغيره من التخصصات الأخرى لا يؤهل الإنسان إلى إعطاء القرارات النهائية.

فلا يمكن معالجة المسائل الاقتصادية بمعزل عن اعتبارات أخرى للسياسة القومية. إذن فطالما أن المشاكل الاقتصادية التطبيقية تجمع بين الظواهر الاقتصادية وغير الاقتصادية، فإن مهمة اتخاذ القرارات المتعلقة بالسياسة الاقتصادية تخرج من يد الاقتصادي إلى يد رجل الدولة، وهذا الأخير بحكم اختصاصه واطلاعه لديه الكثير من المعلومات عن العوامل المتباعدة، مما يجعله أكثر مقدرة على الحكم على ما هو صالح للمجتمع ككل<sup>(1)</sup>. وهناك فاعلين آخرين غير مباشرين ويطلق عليهم اسم الفاعلين الجدد، ومنهم منظمة التجارة العالمية، البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، ذوي السلطة على الحكومات الوطنية، والشركات متعددة الجنسيات التي تمتلك القوة الاقتصادية ما يتجاوز قوة الكثير من الدول، وتجمعات المنظمات غير الحكومية، وغيرها مما يتجاوز الحدود القومية<sup>(2)</sup>.

في نهاية هذا البحث نستنتج أن السياسة الاقتصادية اكتسبت أهمية خاصة في العصر الحديث، عندما تبنت مؤسسات التمويل الدولية مقوله مفادها أن إتباع سياسة اقتصادية سليمة من شأنه أن يساهم بشكل كبير في إصلاح اقتصاديات الدول النامية، وبالتالي تحقق الاستقرار الاقتصادي والتغيرات الاقتصادية الهيكلية المطلوبة، والقدرة على تسديد الديون وغيرها من مؤشرات الأداء الاقتصادي الجيد<sup>(3)</sup>.

(1)- المرجع نفسه، ص30.

(2)- طابع أصيفا، سفين روجومارو، عبد الغفار أحمد، **العلومة والديمقراطية والتنمية في إفريقيا: التحديات والتوقعات**، مركز البحوث العربية للدراسات العربية والأفريقية والتنمية، القاهرة،(د، ت)، ص.8.

(3)- أحمد الكواز، مأرث التنمية بين السياسات الاقتصادية والعوامل الخارجية، العدد 21، سلسلة اجتماعات الخبراء، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2007، ص.12.

#### استنتاجات الفصل الأول:

يعتبر هذا الفصل بمثابة القاعدة والأساس اللذان ستنطلق منها لمعالجة الفصول اللاحقة، فقد تناولنا في هذا الفصل السياسة العامة التي اكتسبت وتكسب أهمية خاصة في حياة الأفراد العاديين والباحثين ومتخذى القرارات على حد سواء.

لقد أصبح علم السياسة العامة على وجه العموم والسياسة الاقتصادية على وجه الخصوص اليوم هو الشغل الشاغل لمعظم النقاشات السياسية إذ تعتبر الركيزة الأساسية في بناء علاقة متينة بين الحكومات ومجتمعاتها. فلا يمكن الحديث عن السياسات الاقتصادية وسياسة عامة واضحة المعالم ومحددة الأهداف في هذه الدول دون الانطلاق من معرفة حقيقة للموضوع من جانبه النظري.

كما خلصنا في نهاية هذا الفصل إلى أن السياسة العامة تهتم بدراسة كيف ولماذا تقوم الحكومة بفعل معين وبالتعرف على الأهداف التي تسعى لتحقيقها من وراء ذلك، حيث تقوم الدولة بتشكيل سياساتها وتنفيذها من خلال آليات وعمليات وهياكل رسمية وغير رسمية وبطرق مباشرة وغير مباشرة، وكذلك تعنى السياسة العامة بدراسة الطريقة التي نجحت فيها أسلوب عمل الحكومات في طريقة اتخاذ القرارات والهيئات التنظيمية والعمليات والنشاطات، وبالعوامل البيئية السياسية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية وما تتضمنه من قيم وانعكاسات على نوعية السياسات المتخذة.

كما أن السياسة العامة مرت في نشأتها بعدة نظريات حتى صقلت إلى ما هو معمول به الآن، وكذلك لها عدة أنواع، ونحن تطرقنا إلى الاقتصادي منها في المبحث الثاني وجدنا أن النظام الإسلامي أيضا له سياساته الاقتصادية الخاصة به وغير المعمول بها في الدول الإسلامية والعربية لأسباب عده، رغم أنها الأنجح.

كان هذا ما تم التطرق إليه في الفصل الأول، وبقي المحك الحقيقي وهو التطبيق، لأن هدفنا الأساسي من هذا البحث هو التعرف عن كثب عن السياسات الاقتصادية في دول المغرب العربي المراد دراستها. وهذا ما سيتم التطرق إليه في الفصول القادمة.



## الفصل الثاني: محددات التنمية الاقتصادية في المغرب العربي

"لفهم العالم لا بد من فهم الاقتصاد"

## الفصل الثاني: محددات التنمية الاقتصادية في المغرب العربي:

### مقدمة الفصل:

لا يكون النظام السياسي ذا مصداقية إلا إذا كان قادرا على تحمل مسؤولية تأمين الحاجات الأساسية والحقيقة للشعوب، وبما أن الحاجات الاقتصادية والاجتماعية متعلقة بتطور الشعوب<sup>(1)</sup>، فإنه من الضروري وقبل الحديث عن السياسات الاقتصادية في كل من الجزائر والمغرب وتونس لا بد من فحص الأبعاد الجيوسياسية(\*) من: موقع استراتيجي تتمتع به هذه الدول، والتركيبة البشرية التي قد تكون معاونة على التنمية الاقتصادية، أو العكس أي سببا في التدهور الاقتصادي نتيجة عدم الإلمام بكل الظروف والأسباب التي تؤدي إلى وضع سياسات اقتصادية رشيدة وعقلانية، وبالتالي الوصول في الأخير إلى التنمية الاقتصادية والرفاهية الاجتماعية.

سنتناول في هذا الفصل التنمية في المغرب العربي(\*) لأنه وفي وقتنا الحالي أصبح ينظر إلى السياسة العامة والتنمية كمفهومين متربطين -وهذا نوع من التجديد في السياسة العامة الذي تزامن مع ظهور مفهوم العولمة-، حيث أن م坦ة ونجاعة ومفعولية السياسة العامة تؤدي إلى نجاح عملية التنمية وتقوتها لما يعود بالفائدة على والرفا على المجتمع والدولة كل.

(1)-Abdelhamid Brahimy, Le Maghreb à la croisée des chemins : à l'ombre des transformations mondiales, The Center for Maghreb studies « Hoggar »,London, 1996, p100.

(\*)- سنستعمل في معظم البحث مصطلح المغرب العربي لقرقه عن المغرب الأقصى، لكن في الفصل الثالث سنستعمل أحياناً مصطلح شمال إفريقيا لأن الدول الغربية تبني هذه التسمية، إلا أن هذا الاعتماد لهذه المصطلحات لا يعني أنها تأسد على أيديولوجية معينة وإنما نبين أن هناك تعدد للمفاهيم حول تسمية المغرب العربي، وكل هذا يبيّن لنا ما للموقع الجغرافي من أهمية فهو الأساس في التسمية، فكل حسب أيديولوجيته ومنطلقاته الفكرية.

(\*\*)- تعدد الجغرافيا السياسية واحدة من الموضوعات الشائكة في الدراسات الجغرافية، لأنها تمثل خط النهاية مع صانع القرار السياسي والقائد العسكري في توجيه سياسة الدولة، وعلاقتها الخارجية، وتدبر الوحدات السياسية، وبقصد بها كل ما يقع تحت التقسيم السياسي، أي المساحات الأرضية التي تحتلها جماعات بشرية منظمة تنظيماً سياسياً. فيما أن وحدة الدراسة في "قضاء الجغرافيا السياسية" هي "الدولة"، فالدولة وفق هذا المنظور نوع من التنظيم الاجتماعي الذي يضمن أن صانع القرار (الذي يمثل الوحدة السياسية)، يعني علم الجغرافيا السياسية بدراسة تأثير الجغرافيا (الخصائص الطبيعية البشرية) في السياسة. وينتقل هذا المفهوم مع الجيوپلتيك "علم سياسة الأرض"، أي دراسة تأثير السلوك السياسي في تغيير الأبعاد الجغرافية للدولة. وهو المفهوم الذي ابتدعه المدرسة الألمانية منذ بدء القرن العشرين =

### المبحث الأول: الخصائص الجيوسياسية لمنطقة المغرب العربي:

إن الموارد الطبيعية المتاحة هي من بين أهم المؤشرات المساعدة على تبني سياسات اقتصادية مثلى. ومنه فإن التنمية الاقتصادية في المغرب العربي<sup>(\*)</sup> تتحدد في مثالٍ متوازي الأضلاع، يجمع بين توافر الثروات الطبيعية الالزامية والموارد البشرية إلى جانب وجود فئة متقدمة قادرة على الابتكار، كما أن دراسة الخصائص الرئيسية للتنمية الاقتصادية في دول المغرب العربي الثلاث تسمح لنا بفهم كيف وضعت السياسات الاقتصادية في هذه الدول ضمن أهداف محددة ومرتبة، وهذا ما سيتم معالجته في هذا المبحث.

يقول ألفريد ماهان **Alfred t. Mahan** الخبر الأمريكي في مجال الإستراتيجية سنة 1892، أن الخصائص الجيوسياسية والظروف التي يتمتع بها البحر المتوسط جعلته يلعب دوراً تجارياً وعسكرياً مهماً.

### المطلب الأول: ملامح عامة عن منطقة المغرب العربي (التعريف بها):

لقد ارتأينا وضع مجموعة من المحددات التي من خلالها يمكننا فهم الظروف المحيطة بالمغرب العربي والتي تساعده على فهم طبيعة التنمية الاقتصادية في المغرب العربي، من بينها الموقع الجغرافي والتكون البشري والأداء الاقتصادي.

### الفرع الأول: الموقع الجغرافي:

المغرب العربي منطقة تشكل الجناح الغربي للوطن العربي وتتألف من خمسة بلدان هي **الجزائر، المغرب، تونس، ليبيا وモوريتانيا**، وتعتبر الجزائر أكبر الدول العربية والقارية الإفريقية<sup>(1)</sup> وهذا بعد انفصال جنوب السودان في 9 يوليو 2011. أنشأت هذه الدول في 17 فيفري 1989 تكتلاً إقليمياً من خلال التوقيع على معااهدة إنشاء اتحاد المغرب العربي<sup>(\*)</sup>.

= وتطور فيما بين الحرين العالميين. تدرس الجغرافية السياسية الإمكانيات الجغرافية المتاحة للدولة، بينما الجيوسياسي تعنى بالبحث عن الاحتياجات التي تتطلبها هذه الدولة لتتمож حتى ولو كان وراء الحدود.

راجع في ذلك: عامر مصباح، **مجم مفاهيم العلوم السياسية والعلاقات الدولية**، ط1، المكتبة الجزائرية ببادواد، الجزائر، 2005، ص303.

(1)- عبد الوهاب الكيالي، **موسوعة العلوم السياسية**، الجزء الثاني، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ص 54.

(\*)- اتحاد المغرب العربي (UMA)، اتحاد المغرب العربي تأسس بتاريخ 17 فبراير/فيفرى 1989 م بمدينةمراكش بالمغرب، ويتألف من خمس دول تمثل في مجلتها الجزء الغربي من العالم العربي وهي : **الجزائر، المغرب، تونس، ليبيا وモوريتانيا**. وذلك من خلال التوقيع على ما سمي بمعاهدة إنشاء اتحاد المغرب العربي وقد ظهرت فكرة الاتحاد المغاربي قبل الاستقلال وتبلورت في أول مؤتمر للأحزاب المغاربية الذي عقد في مدينة طنجة بتاريخ 28-4/30-1958 والذى ضم ممثلين عن حزب الاستقلال المغربي والحزب المستوري التونسي وجبهة التحرير الوطني الجزائري. وبعد الاستقلال كانت هناك محاولات نحو فكرة تعاون وتكامل دول المغرب العربي، مثل إنشاء اللجنة الاستشارية للمغرب العربي عام 1964 لتشييط الروابط الاقتصادية بين دول المغرب العربي، وبين جربة الودودي بين ليبيا وتونس عام 1974 =

فال المغرب العربي وهو الحيز الجغرافي الذي يمتد من طرابلس شرقاً إلى الشواطئ الأطلantique، ومن البحر المتوسط إلى الصحراء الغربية. كما يحتل موقعها الجغرافي أهمية كبيرة لأنها تجمع في حدودها بين ثلاثة معاالم وعوالم مشتركة: العالم العربي، إفريقيا والمتوسط. كما تقاسم المغرب والجزائر وتونس وليبيا ساحلاً طويلاً في الشاطئ الغربي للبحر الأبيض المتوسط. في حين أن موريتانيا والمغرب لديهما حافة ساحل على المحيط الأطلسي. كما تجمع كل من الجزائر وموريتانيا وليبيا الساحل الجنوبي وحدود الصحراء فالصحراء تحت فيها حيزاً معتبراً من مساحتها (حوالى ثلث مساحتها بـ 6,3 مليون نسمة أكمل). من الناحية الشرقية، تجمع مدينة طرابلس الليبية بالعالم العربي عبر مصر.

فال المغرب العربي الكبير يقع شمال القارة الإفريقية، بين خطوط العرض 15° و37° شمالاً، وخطي الطول 17° و25° شرقاً، وتبلغ مساحته حوالى 4 ملايين كم<sup>2</sup> (مساحة دول المغرب العربي الثلاث مجتمعة) تبلغ مساحة الجزائر 2.381.741 كم<sup>2</sup>، وتبلغ مساحة المغرب 710.850 كم<sup>2</sup>، وتبلغ مساحة تونس 163.610 كم<sup>2</sup><sup>(1)</sup>. وهي أصغر دول المغرب العربي<sup>(2)</sup>.

يحد المغرب الكبير شمالاً البحر المتوسط، وجنوباً مالي والتلاد والنيجر والسنغال، وشرقاً مصر والسودان، وغرباً المحيط الأطلسي. تختلف الأشكال التضاريسية ببلدان المغرب العربي الكبير ما بين السهول والجبال والهضاب والصحراء، كما تتعرض المنطقة لتيارات مناخية مختلفة قادمة من المحيط الأطلسي ومن الصحراء الكبرى ومن القطب الشمالي<sup>(3)</sup>. (راجع الخريطة رقم 01).

فقد كان للموقع الجغرافي دوراً كبيراً في تشكيل هوية أصول المغرب العربي وكذلك أسس اهتمامها الإستراتيجية التي كان بعض منها ذات أهمية كبيرة قبل الاستقلال السياسي من الاستعمار الغربي. لكننا في هذه الدراسة سنلقي الضوء على ثلاثة دول وهي: الجزائر، المغرب، وتونس.

= عام 1974، ومعاهدة مستنفام بين ليبيا والجزائر، ومعاهدة الإخاء والوفاق بين الجزائر وتونس وموريتانيا عام 1983. وأخيراً اجتماع قادة المغرب العربي بمدينة زرالده في الجزائر يوم 10/6/1988، وإصدار بيان زرالده الذي أوضح رغبة القادة في إقامة الاتحاد المغاربي وتكون لجنة تضبط وسائل تحقيق وحدة المغرب العربي. أعلن عن قيام اتحاد المغرب العربي في 17/2/1989 بمدينة مراكش من قبل خمس دول هي: المغرب والجزائر وتونس وليبيا وموريتانيا.

(1)- African Development Bank, Economic and social statistics division, ADB statistics pocketbook, volume 14, published by the statistics department African Development Bank, Tunisia 2012, p 23, 89, 121.

(2)- عبد الوهاب الكيالي، موسوعة العلوم السياسية، الجزء الأول، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1990، ص 815.

(3)- Belkacem Iratni, NATO defense college “The strategic interests of the Maghreb states”, publications assistant: Maria Di Martino, rome, Italy, 2008, p12.

خريطة رقم: 01-أ: تموقع دول المغرب العربي داخل قارة إفريقيا.



Source : Melani Claire Cammet, **Globalisation and Business Political in Arab North Africa : Acomparative Perspective**, Cambridge University Press, New York, 2007.

خريطة رقم: 01-ب- توضح لنا أهمية الموقع الجغرافي لدول المغرب العربي في العالم



إن امتلاك المجال الجيوسياسي من الشروط الكبرى للتنمية الاقتصادية في المغرب العربي، ويمكنها أن تظهر عوامل لا يستهان بها بوصفها منطقة شاسعة وترتخر بالمواد الطبيعية والأولية التي لا تتوفّر لكثير من الدول، إن استطاع صناع القرار عقلنة تسييرها طبعاً<sup>(1)</sup>.

(1)- الهادي مقبول، طاهر حسين، *متطلبات التنمية في الجزائر المؤهلات والمعوقات*، ورقة قدمت في الندوة الدولية بالإسماعيلية بين يومي 24-26 سبتمبر، الإسماعيلية، مصر ، 1996، ص 344.

### الفرع الثاني: التكوين البشري :

طبعيا يمكن تقسيم المغرب العربي إلى منطقتين جغرافيتين مختلفتين: منطقة شمالية تضم أهم الجبال (الأطلس والريف) وأهم السهول. كما أنها تخضع لمناخ متوسطي (حار صيفاً ورطب بارد شتاء) وتعرف هذه المنطقة تركزاً للسكان، منطقة جنوبية تحمل مساحة أكبر وتخضع لمناخ صحراوي جاف مما يجعلها عبارة عن صحراء قاحلة مما يفسر قلة السكان بهذه الجهة إذ لا تتجاوز الكثافة السكانية في المتوسط 50 نسمة في الكيلومتر مربع.

ويتبادر عد السكان في بلدان المغرب العربي (تقحص الخريطة رقم 02 أدناه). وتعد الجزائر أكبر البلدان سكاناً بنسبة قدرت بـ 34 مليون نسمة سنة 2005، وـ 35.5 مليون نسمة سنة 2010 وتزايد عدد السكان في الجزائر ليصل إلى 36.0 مليون نسمة سنة 2011<sup>(2)</sup>، ويتوقع أن يصل عدد السكان فيها إلى 40 مليون نسمة سنة 2020<sup>(3)</sup>، يليها المغرب بنسبة 20 مليون نسمة سنة 2000، ليارتفاع العدد فيصل إلى نسبة 30.4% سنة 2005، وـ 32 مليون نسمة سنة 2010، ليستقر العدد في 32.3 مليون نسمة سنة 2011، ثم تونس بحوالي 10 ملايين نسمة سنة 2005 وقبلها سنة 2000 بنسبة 9.5 مليون نسمة وما نلاحظه في حالة تونس أن عدد السكان لم يرتفع كثيراً مقارنة بالمغرب والجزائر، وهذا راجع إلى إتباعها لسياسات تحديد النسل، ثم 10.5 مليون نسمة سنة 2010، ثم 10.6 مليون نسمة سنة 2011<sup>(4)</sup>.

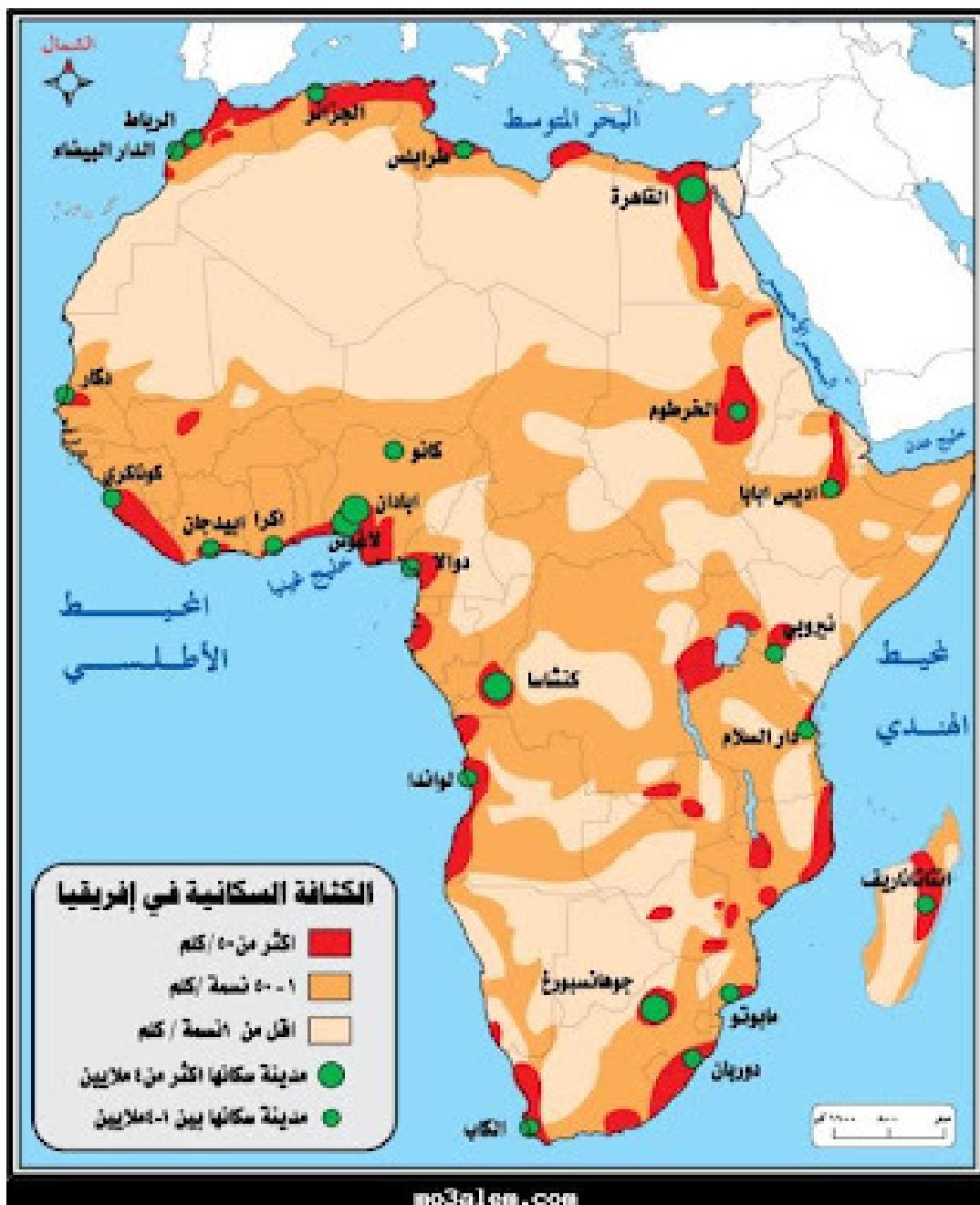
فالكثافة السكانية تعتبر مورداً من موارد الدولة مثل باقي الموارد الطبيعية الأخرى، لكن هذا بشرط أن يتم الاهتمام والعناية بها عناية كبيرة أكثر من أي مورد آخر، لأنها أساس ظهور كل الموارد الأخرى، فلا بد من توفير احتياجاته ومتطلباته ومواعيدها والموارد المتاحة، من خلال تعليميه أولاً تناسباً وفرص العمل الموجودة ومن ثم ضمان حياة أفضل له، بما يخدم طبعاً مصلحة الدولة واقتصادها، وهذا ما يسمى في علم الاقتصاد باقتصاد المعرفة.

(2)\_ African Development Bank, op.cit, p24.

(3)\_ Abdellatif Benchenhou, pour une meilleure croissance, Alpha Design, Algérie, 2008, p351.

(4)\_African Development Bank, op.cit, pp 90, 122.

## خرائط رقم 02: الكثافة السكانية في المغرب العربي



### الفرع الثالث: البنية الاقتصادية (الموارد المتاحة):

تنتشر بالمغرب العربي خمس مجالات مناخية: مجال متوسطي: شمال الجزائر، شمال تونس، شمال المغرب المطل على البحر المتوسط ، غرب المغرب المطل على المحيط الأطلسي، مجال شبه جاف: الداخل المغربي والجزائري والتونسي، مجال قاري متطرف: أعلى الجبال المغربية والجزائرية (الأطلس والريف)، مجال صحراوي جاف: الصحراء المغربية الشرقية والجنوبية، الصحراء الجزائرية في الوسط والجنوب، الجنوب التونسي. كما تلعب الظروف الطبيعية والبنية الجيولوجية دوراً أساسياً في توزيع الأهمية الاقتصادية بين دول المنطقة، حيث تزداد أهمية الفلاحة والسياحة والفوسفات في المغرب وتونس، في حين تتركز في الجزائر الثروات النفطية<sup>(1)</sup>. والخرطة رقم 03 تبين لنا الموارد الطاقوية في المغرب العربي.

فالجزائر، من أكبر منتجي الغاز الطبيعي، فحسب تقرير البنك الدولي فإن الجزائر تصنف في المرتبة السادسة في العالم من بين منتجي هذه المادة، والرابعة عالميا في إنتاج النفط في العالم<sup>(2)</sup>، ويعتمد اقتصادها بشكل كبير على تصدير النفط والغاز والصناعات البتروكيماوية التي تمثل بمجموعها 97% من صادرات البلاد، فاقتصاد الجزائر يتوقف على استقرار أسعار الهيدروكربونات (المواد النفطية). ويقدر نمو إجمالي الناتج المحلي والمواد غير الهيدروكربونية لعام 2011 بنسبة 2.5 في المائة و 4.9 في المائة على الترتيب<sup>(3)</sup>.

إضافة إلى الفلاحة التي ترتكز أساسا على زراعة الحمضيات والتمور والحبوب بدرجة أقل. أما المغرب فيملك 70 % من احتياطيات الفوسفات العالمي، ويعتمد اقتصاده أيضا على السياحة الأجنبية، وتصدير الحمضيات والبطاطا والخضروات والأسماك والنسيج.

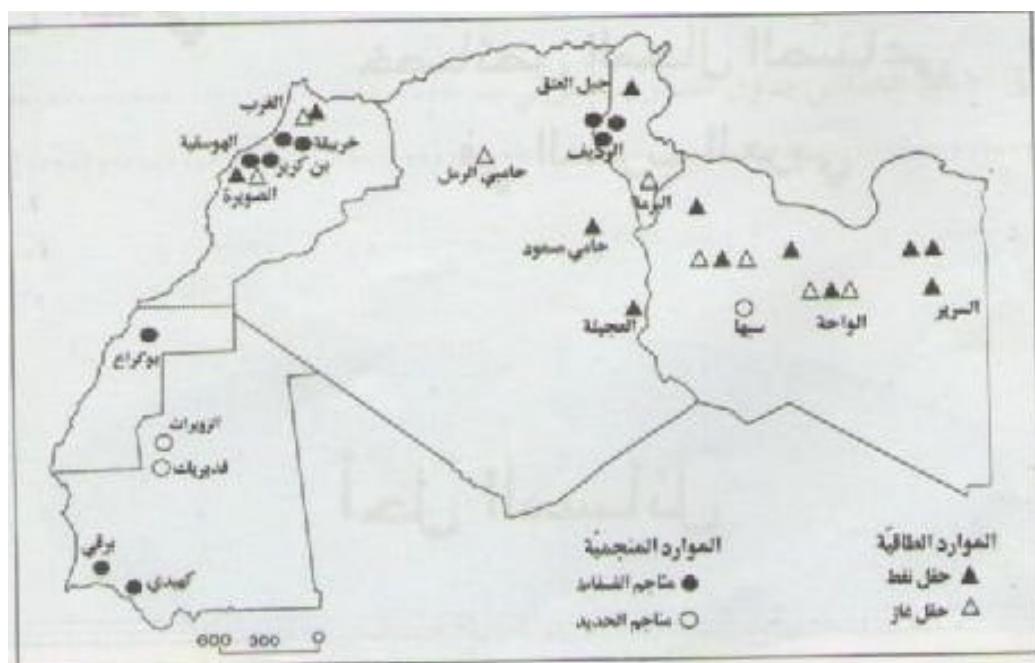
أما الاقتصاد التونسي فيعتمد على السياحة والزراعة، وبشكل قليل الصناعة مثل المناولة في صناعة الملابس لأبرز العلامات التجارية الأوروبية بالإضافة إلى الصناعات الميكانيكية كقطع غيار السيارات وأبرزها قطع لسيارات "مرسيدس" وغيرها وكذلك أجزاء من طائرات "إيرباص".

(1)- [http://www.tadouteskoura.blogspot.com/2009\\_10\\_10\\_archive.html](http://www.tadouteskoura.blogspot.com/2009_10_10_archive.html)

(2)- Le Groupe de la Banque Africaine de développement : en Afrique du Nord, la banque africaine de développement, Tunis, 2011, p 38.

(3)- <http://www.worldbank.org/ar/country/algeria/overview>

## خريطة رقم 03: الموارد الطاقوية في المغرب العربي:



وتشكل الصادرات التونسية من زيت الزيتون أهم صادراتها الفلاحية، حيث أن تونس ثالث مصدر لزيت الزيتون في العالم بعد إسبانيا وإيطاليا، كما أن صادرات تونس من التمور تمثل ثاني صادرات تونس الفلاحية.

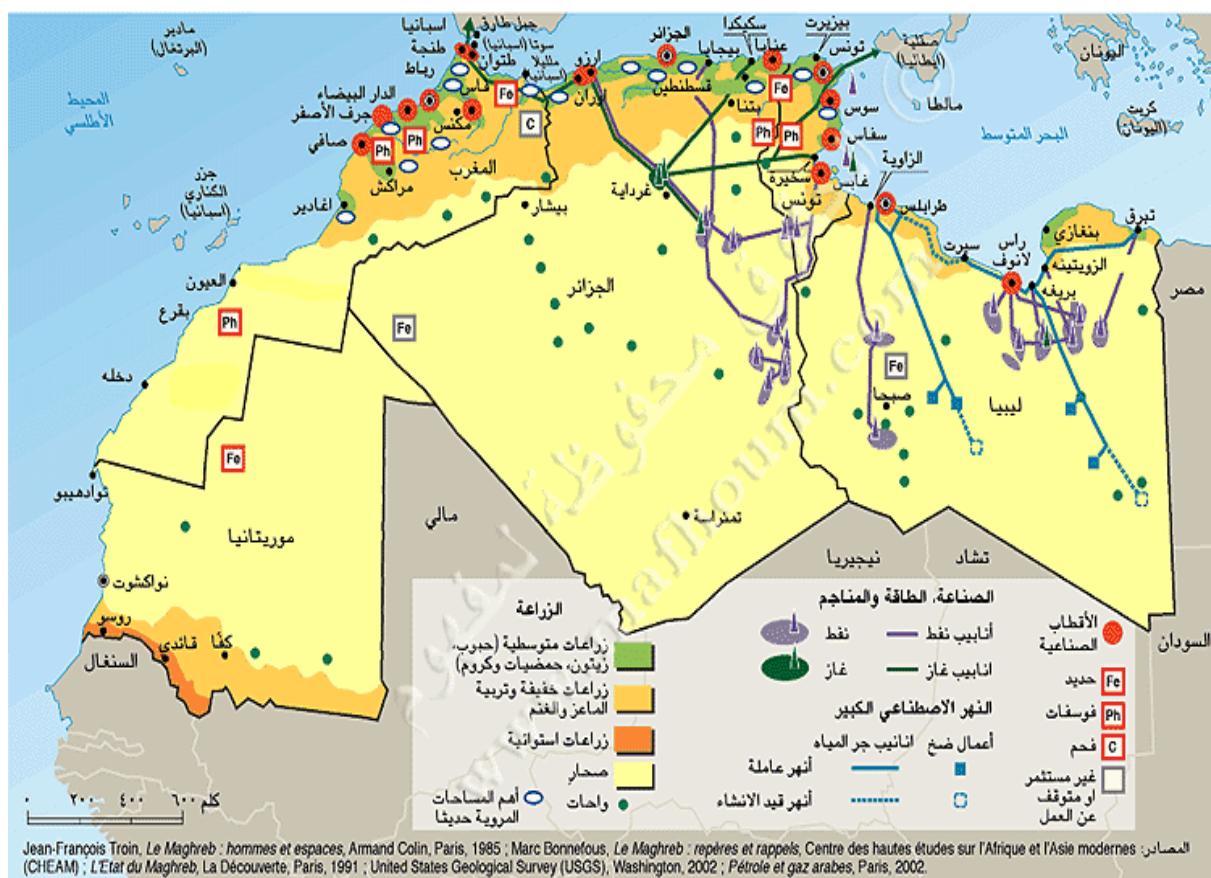
ويشبه الاقتصاد التونسي في بنائه الاقتصاد المغربي بعض الشيء خاصة من حيث أهمية السياحة، إلا أن الاقتصاد التونسي يعتمد أكثر على الصناعة فيما يعتمد الاقتصاد المغربي أكثر على الفلاحة. لكن من بين الدول الثلاث فإن الاقتصاد المغربي والجزائري هما الأكثر تشابها، وذلك بالعودة إلى المساحة وعدد السكان. والاقتصاد التونسي هو الأسرع نمواً والأكثر تنافسية في المغرب العربي ويصنف بانتظام من بين الاقتصاديات الثلاثة الأكثر تنافسية في القارة الإفريقية والمنطقة العربية (طبعاً هذه الإحصائيات قبل الثورة). والجدول التالي يبين لنا أهم الموارد الاقتصادية لدول المغرب العربي.

جدول رقم 01: الموارد الاقتصادية لبلدان المغرب العربي (الجزائر، المغرب، تونس)

تونس	المغرب	الجزائر	الموارد الاقتصادية
1.34	3.316	1.980	القمح (مليون طن)
3.71	0.02	44.00	البترول
1.75	0.04	139.50	غاز طبيعي (مليار متر مكعب)
7.120	0.628	142.880	الإنتاج الإجمالي للطاقة
8.339	21.459	0.877	الفوسفات (مليون طن)
0.182	0.006	1.645	الحديد (مليون طن)

تظهر أهمية الاقتصاد في الدول المغاربية من حيث تنوع موارده الطبيعية والاقتصادية، فرغم امتداد الصحاري في القسم الكبير من أراضيها فهي تتتوفر على مساحات مهمة من الأراضي الزراعية والرعوية، كما تخزن أراضيها ثروات طاقوية ومعدنية متنوعة تتوزع توزيعا غير متكافئا بين هذه الدول. تحكمت الثروات الباطنية المتوفرة في نوعية الصناعات المنتشرة بدول المغرب العربي، إذ ركز المغرب وتونس على الصناعات التحويلية والاستهلاكية، في حين تعتمد الجزائر على الصناعات التقيلة والبتروكيماوية. وبالتالي فإن الدول المغاربية تتتوفر على إمكانيات هائلة تساعد على التنمية الاقتصادية<sup>(1)</sup>، على الأقل من الجانب النظري.

## خرائط رقم 04: الموارد الطبيعية في المغرب العربي.



## المطلب الثاني: السمات الأساسية لاقتصاديات أقطار المغرب العربي:

يتناول هذا المطلب الملامح الأساسية لاقتصاديات منطقة المغرب العربي بناء على البيانات التالية:

## الفرع الأول: البعد الديموغرافي:

تشكل مساحة أقطار المغرب العربي الثلاثة حوالي 4 مليون كم<sup>2</sup>, أي حوالي 40% من إجمالي مساحة الوطن العربي. ويتربع على هذه المساحة عدد من السكان يقدر بحوالي 78.9 مليون نسمة أي حوالي 25% من سكان الدول العربية، ويمثل سكان الجزائر والمغرب حوالي 77% من سكان المغرب العربي، وتقدر الكثافة السكانية في المنطقة بحوالي 14 شخص لكل كم<sup>2</sup>, وتصل نسبة زيادة السكان في المتوسط إلى 1.7% سنوياً، تكون في أقل نسبة لها في تونس من 1 إلى 1.2%. ولا يوجد تفاوت كبير بين نسبة الإناث والذكور في هذه الأقطار.

يقدر عدد السكان الذين هم أقل من سن 20 سنة بحوالي 50% من إجمالي عدد السكان، ويعني هذا بأنها مجتمعات شابة وسيؤدي هذا إلى ارتفاع نسبة حجم القوة العاملة المنتجة مستقبلاً من جهة، كما يعني ارتفاع نسبة العمالة وضرورة مواجهة احتياجات هذه الشريحة من تسهيلات صحية وتعلمية واجتماعية.

تقدر القوة العاملة المنتجة بحوالي 32% من عدد السكان أي حوالي 27.2 مليون نسمة<sup>(1)</sup>. ومن المتوقع أن ترتفع هذه النسبة نتيجة ارتفاع مساهمة السكان خاصة العنصر النسائي لسوق العمل ودخول من هم أقل من 20 سنة لسوق العمل<sup>(2)</sup>. كما أن هذا الوجه الديموغرافي الذي يعكس الطبيعة الغالبة للشباب داخل سوق العمل له أثر كبير على الناحية الاقتصادية والاجتماعية وحتى السياسية<sup>(3)</sup>.

تنشر ظاهرة الهجرة إلى المدن الرئيسية في كافة أقطار المغرب العربي وإن كانت تظهر بصورة كبيرة في بعض الأقطار أكثر من الأخرى. وتشير الدراسات إلى أن سكان المدن يمثلون حوالي 65% من إجمالي السكان في كافة أقطار المغرب العربي.

فالسكان في دول المغرب العربي الثلاث لا يتوزعون بطريقة متساوية، ليس فقط بين مختلف البلدان المغاربية وإنما حتى داخل البلد الواحد، ويفسر هذا غياب سياسة جريئة وصحيحة للتهيئة العمرانية، وكذلك بالتحضر السريع وغير المنظم الذي يؤدي إلى النزوح الريفي<sup>(4)</sup>. وقد نتج النزوح الريفي عن غياب دمج الريف في الاقتصاد العصري، وعن انشغال السلطات العمومية عن المناطق الريفية، هذا النوع من السياسات يعمق الفوارق الجهوية داخل كل بلد على حساب الريف. كما أن هذا النوع من التهميش الاقتصادي في المناطق الريفية في هذه الدول بأي حال من الأحوال سيؤثر في التنمية الاقتصادية لهذه البلدان.

(1)- تم تصفح الموقع أدناه يوم 10\_06\_2009:

[http://www.tadouteskoura.blogspot.com/2009\\_10\\_10\\_archive.html](http://www.tadouteskoura.blogspot.com/2009_10_10_archive.html)

(2)- مصطفى الصالحين اليوني، التكامل الاقتصادي لأقطار المغرب العربي: التحديات والاستراتيجيات، مداخلة قدمت في منتدى المسilla بعنوان: *كيف تحقق التكامل والاندماج المغاربي؟ الاقتصادي، الاجتماعي، الثقافي؟* المسilla، الجزائر، 2010، عن موقع:

<http://www.Sidiamer.com/montadaf-102/topic-t35018.htm.pdf>

(3)- Abdelhamid Brahimi, ibid, p127

(4)- مصطفى الصالحين اليوني، مرجع سابق.

وعلى الرغم من ذلك تعتبر الموارد البشرية عنصراً أساسياً للتنمية في بلدان المغرب العربي، فبعض الدول تتوفر على عدد كبير من السكان مثل الجزائر والمغرب. وتكون أهمية الموارد البشرية بالبلدان المغاربية في كون السكان يعتبرون طاقة منتجة في مختلف القطاعات الاقتصادية، ويتوفرون على كفاءات علمية وتقنية كبيرة، كما يشكل عددهم الكبير سوقاً استهلاكية قد تساهم في الرواج الاقتصادي.

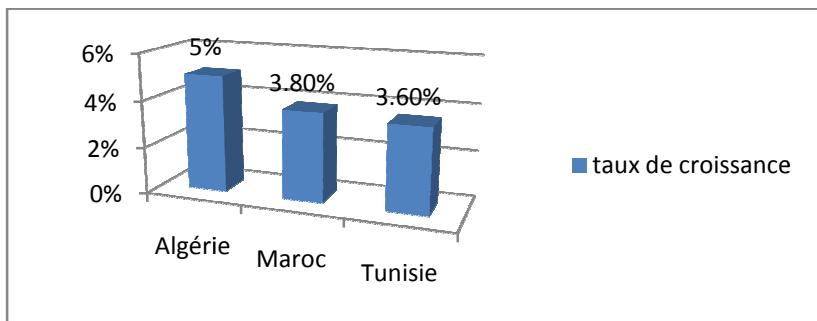
وقد كانت تونس السباقة في تحديد عدد السكان من خلال إتباع سياسات تحديد النسل، والرسم البياني أدناه يبين لنا انخفاض نسبة النمو في تونس مقارنة مع المغرب الجزائر سنة 2011 :

فكمما قلنا سابقاً، فإن الكثافة السكانية تعتبر مورداً من موارد الدولة مثل باقي الموارد الطبيعية الأخرى. لكن هذه الكثافة السكانية تصبح عبءاً إذا كانت غير متقدمة وغير منتجة، فمثلاً في المغرب حسب الإحصائيات فإن مغربي من بين اثنين أميٌّ، وتمس هذه الوضعية بطريقه مباشرة الاقتصاد من خلال أن هذه الفئة تصبح عبءاً على الدولة، يكلفها مبالغ طائلة، وكذلك على المستوى الاجتماعي، ورسمت هذه الوضعية خاصة الفترة الممتدة من 1989 إلى 1999، وهذا بسبب إهمال الدولة للوسط القروي، حيث أشارت الأرقام إلى أنه في تلك الفترة مثلث نسبة الأمية القروية 67% مقابل 33,7% من السكان الحضريين. لكن الدولة حاولت تدارك الوضعية من خلال القفزة الهائلة التي قامت بها فوصلت نسبة المتعلمين إلى 92% في الفترة 2002-2003، وقد مسّت السكان القرويين بنسبة 82,2%， وهذا حسب التقرير الوطني المتعلق بالألفية الثالثة للتنمية<sup>(1)</sup>.

لكن في المقابل نجد أن هذه الوضعية أقل حدة في الجزائر مقارنة بالمغرب ونکاد لا نلمسها في تونس، ويعود ذلك إلى سياسة تحديد النسل التي اتبعتها تونس إضافة إلى سياسة بناء مجتمع متقدّم التي عمل على وضعها وعمل على نجاحها بورقيبة.

(1) - محمد مؤقت وأخرون، التنمية الديمقراطية وال فعل الجمعوي بال المغرب: عناصر تحليل ومحاور التدخل، فضاء الجمعيات، المغرب، يوليو 2004، ص.36.

## رسم بياني رقم: 01: نسبة النمو السكاني في دول المغرب العربي.



المصدر: مجلة المغرب العربي الموحد 2011، ص 09.

## الفرع الثاني: السياسات الاقتصادية والأداء الاقتصادي:

يتم إعداد السياسات العمومية من طرف الأجهزة الحكومية، كل حسب اختصاصه. فوزارة الاقتصاد والمالية تلعب دوراً كبيراً في رسم السياسات الضريبية والجمالية، وكذلك في وضع برامج الخصخصة، فيما تتکفل الوزارات الأخرى بإعداد السياسات القطاعية في مجالات تدخلها.

في المغرب تعمل السلطات العمومية على إحداث هيئات للتشاور، قصد إشراك مختلف الفاعلين الاجتماعيين، في إعداد السياسات العمومية وتفعيتها وتنفيذها وتقييمها، وهذا ما نص عليه الفصل 13 من الدستور المغربي. وتترشد كل الأجهزة الحكومية في المملكة المغربية في رسم تلك السياسات بالتوجيهات الواردة في الخطب والرسائل الملكية وكذا في البرنامج الحكومي، ولازالت التوصيات الواردة في تقارير المؤسسات المالية الدولية (البنك الدولي وصندوق النقد الدولي) الخاصة بالمغرب تجد طريقها بنسبة كبيرة إلى التبلور عبر السياسات الحكومية في كل المجالات، بما فيها المجال الاقتصادي والمالي.

ويتم التصديق على السياسات العمومية عبر مراحل متعددة تبدأ بعرضها والموافقة عليها داخل مجلس الحكومة برئاسة الوزير الأول وهو ما نص عليه الفصل 92 من الدستور المغربي، ثم مجلس الوزراء الذي يترأسه الملك. ويتسنى للبرلمان الاطلاع على تلك السياسات والمصادقة عليها بمناسبة مناقشه لقانون مالية السنة ومختلف النصوص القانونية المتعلقة بالنشاط الحكومي<sup>(1)</sup>، وهو ما نص عليه الفصل 70<sup>(2)</sup>.

(1)- عبد اللطيف العطروز، مشروع الشفافية في الإيرادات: دراسة حالة المغرب، revenue watch institute

(2)- المملكة المغربية، الدستور المغربي.

أما في الجزائر فحسب المادة 84 المحددة في الدستور فإن الحكومة تقدم سنويا إلى المجلس الشعبي الوطني بيانا عن السياسة العامة، ويتعقب هذا البيان مناقشة عمل الحكومة، ويمكن أن تختتم هذه المناقشة بلائحة، كما يمكن أن يترتب على هذه المناقشة إيداع ملتمس رقابة يقوم به المجلس الشعبي الوطني طبقا لأحكام المواد 135، 136، 137.<sup>(1)</sup>

أما تونس فالرجوع إلى الدستور التونسي في فصله 41 فإن مهمة إعداد السياسات العمومية توكل إلى الحكومة. ووفقا للالفصل 109، تعرض وجوبا على المجلس الاقتصادي والاجتماعي مشاريع القوانين المتعلقة بالسياسة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لإبداء الرأي. ويبلغ رأي المجلس إلى مجلس الشعب وإلى رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة، وينشر الرأي المقدم من قبل المجلس للعموم. وللمجلس الاقتصادي والاجتماعي حق المبادرة التشريعية في المجالات المنصوص عليها، ويضبط القانون تركيبة المجلس وطرق عمله<sup>(2)</sup>.

كما تعتبر الرؤى الأيديولوجية هي أساس في الاختيار السياسي والاقتصادي، وقد تطورت بصورة كبيرة في هذه الدول بين فترة ما بعد الاستقلال وسنة 1995. فالفترة التي أعقبت الاستقلال في كل من الجزائر، المغرب وتونس تميزت بخيارات أساسين هما: الاشتراكية والرأسمالية (أو الليبرالية)، فقد ظهرت الاشتراكية في المغرب العربي خلال الستينيات كأيديولوجية في كل من:الجزائر، وتونس لكن كل حسب أساليبه المختلفة، ثم تحولنا إلى اقتصاد السوق في مرحلة لاحقة، بينما انتهج المغرب منذ استقلاله سياسة الانفتاح الاقتصادي (النظام الرأسمالي).

وفي الجزائر يمكن تقسيم المراحل التي مر بها الاقتصاد الجزائري إلى ثلاث مراحل أساسية: المرحلة الأولى ابتدأت من مرحلة ما بعد الاستقلال وبالضبط سنة 1968 واستمرت إلى غاية 1989، والمرحلة الثانية من سنة 1990 إلى غاية 1999، والمرحلة الثالثة من سنة 2000 إلى يومنا هذا. وفي المرحلة الأولى اتبعت الجزائر الخيار الاشتراكي، ثم تبنت فيما بعد الأيديولوجية الليبرالية في المراحل اللاحقة<sup>(3)</sup>.

(1)- الجريدة الرسمية رقم 76 المؤرخة في 8 ديسمبر 1996، الدستور الجزائري: معدل بـ: القانون رقم 03-02 المؤرخ في 10 أبريل 2002 الجريدة الرسمية رقم 25 المؤرخة في 14 أبريل 2002، والقانون رقم 19-08 المؤرخ في 15 نوفمبر 2008 الجريدة الرسمية رقم 63 المؤرخة في 16 نوفمبر 2008.

(2)- الجمهورية العربية التونسية، الدستور التونسي.

(3)-African Peer review mechanism, [Algeria country review report](#), n4, july 2007, p128.

فالاشتراكية الجزائرية بدأت في الجزائر سنة 1963 مع ظهور التسيير الذاتي<sup>(\*)</sup>، وقد كان يهدف هذا الخيار الاشتراكي كنموذج للتنمية في الجزائر إلى التطوير الاقتصادي والعدالة، من أجل القضاء على الاستغلال والظلم اللذين تعرض لهما الشعب الجزائري خلال الفترة الطويلة من الاستعمار. وقد أبقي على هذا النموذج في القطاع الفلاحي حتى بعد انقلاب 1965، لكنه ألغى في القطاع الصناعي<sup>(1)</sup>.

كما أن السبب الذي جعل الجزائر تختار هذا النموذج هو طموحها بغية بناء قاعدة صناعية ثقيلة والقضاء على التخلف الذي ورثته عن الفترة الاستعمارية، وعليه فقد طبقت الجزائر من أجل تمييذها النموذج الشائع خلال الستينيات والمعتمد على المؤسسات العمومية كأداة لتنفيذ هذا النموذج<sup>(2)</sup>. وتمثل أهم مظاهر الاشتراكية في الجزائر في مركزية النظام الاقتصادي في الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج، وفي آليات القرار التي تخص التوزيع القطاعي للاستثمارات وتمويلها وتنظيم إنتاج السلع والخدمات، بالإضافة إلى تسويق المنتجات الوطنية والمستوردة مع احتكار الواردات الممنوحة للشركات الوطنية<sup>(3)</sup>.

فهذا النوع من الاشتراكية كان السبب في ظهور طبقة من المسيرين التي تمتلك سلطة اقتصادية ضخمة بفضل مراقبة الدولة التي تمارسها الشركات العمومية والوزارات الاقتصادية<sup>(4)</sup>، وهو ما تسبب في بيروقراطية الاقتصاد وأدى إلى أزمة التسيير من قبل الدولة، وإلى الزيادة في النفقات واستمرارها، التبذير، الرشوة، العجز، إفلاس مالي للمؤسسات العمومية.

وقد كان هذا في أواخر السبعينيات وبداية الثمانينيات. وقد تكرس إفلاس نظام الدولة بالنتائج السيئة المسجلة في الاقتصاد الجزائري، بعد فترة الرفاهية المالية الناتجة عن ارتفاع أسعار النفط في السوق الدولية. وهذا ما جعل الطبقة الحاكمة تجعل من الإصلاحات مجرد هبة تمنح دون الأخذ بعين الاعتبار تضامن القاعدة وكتلتها<sup>(5)</sup>. وهنا بدأت مرحلة الخيار الليبرالي في الجزائر.

(\*)- إن نظام التسيير الذاتي في الجزائر هو نظام مستوحى من يوغوسلافيا، ونظام التسيير الذاتي هو نظام تم تبنيه للضرورة قصد مواجهة ردود الفعل التلقائية للعمال والفلاحين، والذين أخذوا على عاتفهم الدفاع عن وتسيير الممتلكات التي أصبحت غالبة بعد الرحيل المكثف للملك الأوروبيين.

(1)- Abdelhamid Brahimi,op.cit, p157.

(2)- مصطفى الكثيري، *مقارنة تقييمية لمحصلة تجربة الخوصصة في المغرب، الإصلاحات الاقتصادية وسياسات الخصوصة في البلدان العربية*، ط2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2005 .355ص

(3)-Jean paul sartre, *Du Maghreb*, 33ème année, revue les temps modernes,n° 375Bis, Paris,Octobre, 1977, p62.

(4)- Abdelhamid Brahimi, op.cit , p158.

(5)- Ibid, p159.

وقد وجدت الجزائر نفسها في وضعية اقتصادية حرجة، مع موازنة عامة فقيرة، متبوعة بانخفاض أسعار البترول سنة 1993، وهذه الأزمة خلقت وضعية مأساوية والتي أثرت بطريقة مباشرة على البلد، مما ألزم الجزائر تطبيق برامج التصحيح الهيكلية<sup>(1)</sup>، \_ وسنتحدث عنها بالتفصيل في الفصل الثالث\_.

وتلى الندوة التي أقيمت في الولايات المتحدة الأمريكية في 24 نوفمبر 1991 الخاصة بالمغرب العربي، أن الجزائر التي كانت تتمتع بدخل مالي كبير من البترول لغاية 1985 هي التي يعاني اقتصادها من تدهور متواصل كانت له انعكاسات سلبية على جميع المستويات. ومشكلة الجزائر حسبما يرى الخبراء تتمثل في صعوبة التحول من نظام اشتراكي مبني على احتكار الدولة لوسائل الإنتاج إلى نظام لبرالي تسوده المنافسة واقتصاد السوق. ثم إن مؤسسات الجزائر لا تستطيع أن تشغّل دون دعم مالي قوي من طرف الدولة، وخاصة أن الجزائر تعتمد على مصدر واحد للدخل وهو البترول، وعليه فإن عوامل متعددة مثل عدم وجود تنوع في مواردها الأولية وإهمالها للزراعة وانتشار البطالة قد أدت إلى إصابة الاقتصاد الجزائري بخل جزئي. ثم بدأت أوضاع الاقتصاد في الجزائر تتحسن تدريجياً منذ 1999.

أما بالنسبة إلى تونس والمغرب، فإن الأزمة الاقتصادية كانت لها انعكاسات سلبية على اقتصادهما لكن بشكل أقل من الجزائر وذلك بسبب اعتمادها على استيراد المواد الغذائية، وحصولهما على مساعدات سخية من أصدقائهما وكذلك وجود مؤسسات اقتصادية تعمل بصفة نظمية، ولديها مردود مالي وفوائد اقتصادية معتمدة.

وحسب الخبراء فإن الجزائر هي بلد غني لكن شعبه فقير، فمشكلتها تكمن في أنها لا تملك برنامجاً يغري أي مستثمر أجنبي ويشجعه على إعطاء دعم للاقتصاد الجزائري، ثم إن التونسيين والمغاربة الذين تمكنا من سن قوانين مغربية للاستثمارات الأجنبية عانوا مثل الجزائر من الكساد الاقتصادي في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا إلى شرق أوروبا. فالكساد الاقتصادي في الولايات المتحدة قد قلل من فرص تصدير بضائع دول المغرب العربي إلى أمريكا الشمالية<sup>(2)</sup>.

(1)-African Peer review mechanism, [Algeria country review report](#), op.cit, p138.

(2)- عمار بوجوش، [المغرب العربي وصعوبات التحول السياسي، الجزائر لا تمتلك برنامجاً اقتصادياً يغري المستثمر الأجنبي على المغامرة](#):

<http://www.mzabserver.com/downloads/bouhouche/b20111104.pdf>

أما الاختيار الأيديولوجي في المملكة المغربية فقد تأسس على أساس الوفاء للغرب وإتباع النموذج الليبرالي، واستقرت على إتباع سياسة اقتصاد السوق منذ الاستقلال. لكن تطور القطاع الخاص المغربي ليس نتيجة إتباع قواعد عمل السوق التي تعتمد على الشفافية مثلاً هو معنوم به في الدول المتقدمة، ولكن القطاع الخاص تطور فيما بعد في إطار من الفوضى، في الدول المتقدمة.

أما بالنسبة إلى تونس فقد انتهت الخيار الاشتراكي حتى 1969، ثم عادت عنه لتنهج الخيار الليبرالي إلى يومنا هذا. فمباشرة بعد الاستقلال سنة 1956 اختارت تونس، وكانت آنذاك في عهد بورقيبة الخيار الليبرالي، إلا أن توجيه الدولة التدريجي للاقتصاد التونسي في بداية السبعينيات أدى به إلى تغيير الاتجاه إلى درجة تغيير اسم الحزب الواحد إلى الحزب الاشتراكي الدستوري سنة 1964. وقامت بإنشاء التعاونيات الفلاحية والشركات الوطنية والوكالات العامة، وقد تكرست من خلال الاستعانة بأحمد بن صالح الأمين العام السابق للاتحاد العام للعمال التونسيين، وبعد ذهابه عاد بورقيبة من جديد إلى السياسة الليبرالية<sup>(1)</sup>. ولم تسمح العودة إلى الليبرالية بين عامي 1969 و1970 لتونس بحل مشاكلها في التنمية الاقتصادية -على الأقل قبل فترة من بداية الإصلاحات الاقتصادية-.

وعليه فإن التنمية الاقتصادية بدول المغرب العربي مرتبطة بتطوير العلاقات الاقتصادية مع دول مجموعة السوق الأوروبية المشتركة، وذلك لأن هذه الدول غير قادرة على منافسة بضائع ألمانيا وبريطانيا في القارة الأوروبية، ولا يمكن لتجارتها أن تزدهر إلا في أسواق دول المغرب العربي القريبة منها -هذا إذا وجدت لها فرصة لتسويقهـ.

فقد اتخذت هذه الدول أساليب متعددة لتحقيق النمو الاقتصادي، وهذه الأساليب المختلفة تتحضر أهدافها العامة في رفع مستوى المعيشة لدى المواطن في كل قطر عن طريق وضع البرامج للاستغلال الأمثل لموارد كل قطر على حدة، وبما أنها تتصف باعتمادها على مورد أو موردين في غالبية الأقطار (النفط والغاز بالنسبة للجزائر، والفوسفات والمعادن بالنسبة للمغرب، السياحة بالنسبة لتونس) فإن مجالات التنمية المتوازنة تظل محدودة في كل قطر، ولعل تونس تمثل استثناء من القاعدة السابقةـ.<sup>(2)</sup>

(1)-Abdelhamid Brahimi, op.cit, p 128, 159

(2)- عمار بوجوش، *المغرب العربي وصعوبات التحول السياسي، الجزائر لا تمتلك برنامجا اقتصاديا يغطي المستشر الأجنبي على الموقع*:

<http://www.mzabserver.com/downloads/bouhouche/b20111104.pdf>

من جهة أخرى تحاول كافة الأقطار في المغرب العربي تنشيط دور القطاع الخاص للقيام بدوره في عملية التنمية الاقتصادية بل إن الدول ارتأت خصخصة بعض المشروعات العامة في القطاعات الإنتاجية، إلا أن هذه الدول ما زالت تشرف على القطاعات الإستراتيجية كالنفط والغاز والفوسفات كذلك على معظم قطاعات البنية الأساسية كالمواصلات والاتصالات إلى درجة كبيرة على الرغم من ظهور بعض المتعاملين الخواص في الفترة الأخيرة.

وما يلاحظ على الاقتصاد في هذه الدول ضعف دور المؤسسات المالية، مما يحد من إقامة شركات كبرى محلية. وبالرغم من تواجد أسواق مالية لتبادل الأسهم والسنداles في بعض منها إلا أنها ما زالت في مراحل التطوير<sup>(1)</sup>.

وقد قامت كافة هذه الأقطار بإصدار تشريعات للاستثمار الأجنبي وذلك بهدف تقوية التكوين الرأسمالي لاقتصاديات أقطار المنطقة من جهة وبهدف نقل التقنية وتطبيقها في قطاعات معينة من جهة أخرى. وبصورة عامة فإن عملية استقطاب الاستثمار الأجنبي كانت موجهة للاستثمارات من خارج أقطار المنطقة إلا في حالات محدودة. وكان توافر الاحتياطيات النفطية هو العامل الرئيسي للاستثمار في قطاع النفط والغاز خاصة في الجزائر، كما أن الإمكانيات الطبيعية والموارد البشرية كانت من العوامل التي أدت إلى تواجد الاستثمار الأجنبي في قطاعات أخرى في كافة بلدان المغرب العربي.

يلاحظ أيضاً أن دول المنطقة قد تبنت سياسات متعددة لتحقيق التوزيع العادل للمداخل وكذلك سياسات اجتماعية لمحاربة الفقر ودعم ذوي المداخل المحدودة. وتضع كافة دول المنطقة السياسات المالية والنقدية والتجارية بناء على ظروف وأوضاع ومراحل نمو كل دولة. وقد قامت الأقطار بعد اتفاقيات ثنائية مع بعض الأطراف الخارجية وبصورة مستقلة (سنعود إلى التفصيل في هذه النقطة في الفصل الثالث).

وفي نهاية هذا العنصر يمكن أن نستخلص أن الاهتمام لم يعد محصوراً على تحديد مستويات النمو الاقتصادي وإنما امتد ليشمل وجوب تحسين مستويات الأداء الاقتصادي لمواجهة مختلف الأزمات.

(1) - مصطفى الصالحين الهوني، مرجع سابق.

## الفرع الثالث: البنية الاقتصادية:

1- الناتج المحلي الإجمالي: يعتبر الناتج المحلي الإجمالي أحد المؤشرات الاقتصادية التي نقيس بها مدى نمو وتطور وفاعلية اقتصاد الدول(\*)، وبالنسبة لمنطقة المغرب العربي فقد تم تقدير الناتج المحلي الإجمالي PNB بحوالي 177 بليون دولار لسنة 2005 حسب الأسعار الجارية وتختلف تقديرات PNB من قطر آخر، فالجزائر يقدر إنتاجها المحلي الإجمالي بحوالي 66 بليون دولار، أما المغرب فتشير التقديرات إلى حوالي 46 بليون دولار، أما بالنسبة إلى تونس فهي بحدود 23 بليون دولار.

2- قطاع الخدمات: بالنسبة لهذا القطاع فهو يساهم بحوالي 40% والصناعة بحوالي 35% أما الزراعة فتساهم بحوالي 22% من حجم PNB. أما تونس فهي تقترب من حال المغرب حيث يساهم قطاع الخدمات بالنسبة الأعلى 55% وتليه الصناعة بحوالي 32% ثم الزراعة في حدود 14%<sup>(1)</sup>. أما في الجزائر فقد شكل قطاع الخدمات وحده 32.3% من الدخل الوطني خلال 2004، ازداد مدخول هذا القطاع بنسبة 1.3% بين 1990-2002، وبـ 2.5% سنة 2002. وي تعرض حالياً لهيكلة، ويأتي في المرتبة الثانية بعد القطاع التجاري، ويعتبر كأحد أهم النشاطات الاقتصادية في الجزائر.

3- العلاقات الخارجية: ترتبط اقتصاديات أقطار المغرب العربي بالعلاقات الخارجية حيث تمثل الصادرات ما يزيد عن 60% من حجم PNB على مستوى متوسط أقطار المنطقة. وتسعمل كافة دول المغرب العربي المدروسة الدين الخارجي لكنها تختلف من دولة إلى أخرى. وفي حالة تونس فإن الدين الخارجي يقدر بحوالي 11.6 بليون أو حوالي 58% من PNB وكذلك الحال بالنسبة للمغرب والتي قدر سنة 2003 بـ 14.3 مليون دولار سنة 2003 حسب الأرقام المعلن عنها من طرف وزارة المالية، يقدر الدين الخارجي حالياً فيها بحوالي 20 بليون دولار أو حوالي 48% من حجم PNB. أما بالنسبة للجزائر فإن الدين الخارجي وصل فيما مضى إلى حوالي 20 بليون دولار إلا أنه يمثل حوالي 37% من PNB.

أما حالياً فقد تم تسديد كل ديون الجزائر قبل أوانها، وهذا ما تم التصريح به من قبل المصادر الرسمية حيث أدى مراد مدلسي، حين كان وزيراً للمالية الجزائري أن الجزائر سددت 16 مليار دولار من ديونها الخارجية ما بين العامين 2004 و 2006 وذلك في إطار الإستراتيجية التي وضعها الرئيس عبد العزيز

(\*) - وسنعود للتفصيل والتقدّم لهذه الفكرة فيما بعد لأن هناك بعض المفكرين من يقول بعكس ذلك.

(1) - مصطفى الصالحين اليوني، مرجع سابق.

**بوتغليقة** لوقف الاستدانة من الخارج والمشروع في الدفع المسبق للديون. واستندت خطة بوتفليقة إلى الاستفادة من ارتفاع عوائد البلاد من المحروقات وارتفاع احتياطات النقد الأجنبي إلى 68 مليار دولار. وأوضح مدلسي أن الجزائر انتهت من مسألة الدين الخارجية، مشيرا إلى أن هناك مفاوضات تكميلية مع ألمانيا - وهي آخر عضو في نادي باريس تفاوض معه الجزائر - لدفع الشطر الثاني من الدين المستحق والمقدر بأكثر من 300 مليون دولار حتى نوفمبر/تشرين الثاني المقبل.

وبحسب مراد مدلسي فبالإضافة إلى تسديد الديون اتجاه الدول، فقد تم تسديد القروض المتعددة الأطراف التي تقارب أربعة مليارات دولار تجاه هيئات مالية دولية وإقليمية. وقال إن إجمالي الديون التي تم تسديدها بما فيها الدين المستحقة لروسيا وبالنسبة لـ 4.737 مليارات دولار بلغت نحو 16 مليار دولار. كما أشار مدلسي إلى أن السداد المسبق للدين الخارجية سمح بتوفير ملياري دولار من الفوائد وعمولة خدمة الدين<sup>(1)</sup>.

يشار إلى أن احتياطي الجزائر من العملة الأجنبية ارتفع من 182 مليار دولار مع نهاية عام 2011 إلى 200 مليار مع نهاية يونيو الماضي<sup>(2)</sup>.

كما يجب التوجيه إلى أن الاقتصاد المغربي يعيش أزمة خانقة بكل المقاييس بسبب الأزمة الاقتصادية، فقد سجل الميزان التجاري عجزا بنسبة 24,1% برم الإحدى عشر شهرا الأولى من سنة 2011. أما بخصوص نسبة تغطية الواردات بال الصادرات فقد بلغت 48,2% مقابل 50% في نوفمبر 2010. وهو ما سيجعل العجز المالي يرتفع إلى أعلى مستوى له في تاريخ مبادرات المغرب التجارية الخارجية، أي ما يعادل نسبة عجز تعادل 24%.

(1)-الجزائر سددت 16 مليار دولار من ديونها منذ 2004، يوم 24-09-12 عن موقع:

<http://www.aljazeera.net/ebusiness/pages/36a28d0c-2550-4a6a-b20c-9f83021e9cbb>

(2)- وكالة السودان للانباء، عن موقع:

**استنتاجات البحث الأول:**

- مما سبق يمكن أن نستنتج أن البنية الاقتصادية تتصف باعتماد اقتصاديات أقطار المغرب العربي الثلاث على تصدير مادة أو مادتين من المواد الخام وهي اقتصاديات تابعة بدرجة كبيرة لاقتصاديات العالم المتقدم خاصة أوروبا، وتعاني كافة القطاعات الاقتصادية لهذه الأقطار بضعف الإنتاجية خاصة في قطاع الصناعة والزراعة.

- وفي نهاية هذا البحث، نستطيع القول أن نسب النمو الاقتصادي المسجلة هي نسب معتبرة لكن مرتبطة بقطاع واحد، فاستطاعت دول المغرب العربي، من تحقيق التوازنات الاقتصادية الكبرى، دون أن ننسى الرشادة الاقتصادية في اتخاذ القرارات، كما ننوه أن عودة الاستقرار السياسي بالنسبة للجزائر وتحسين الوضع الأمني كان له تأثيره الإيجابي على مسيرة التنمية الاقتصادية.

- لكن ورغم هذه النتائج الإيجابية والتي نستبشر بها خيرا، إلا أنها نسجل كما سبق وأن قلنا بعض العراقيل التي لولاها لحققتنا نتائج أفضل، وبهدف تحقيق الأفضل وددنا أن نقف عند هذه العراقيل لا للنقد والهدم بل للاستدراك وللبناء والترشيد، وهذه العراقيل تتمرکز في عدة قضايا منها في الفساد الاقتصادي، أولوية الاستيراد على الإنتاج القومي<sup>(1)</sup>.

(1) - سهيلة منصوران ، **الفساد الاقتصادي و إشكالية الحكم الرشيد و علاقتها بالنمو الاقتصادي: دراسة اقتصادية تحليلية حالة الجزائر**، مذكرة لنيل الماجستير، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، ص200.

**المبحث الثاني: التنمية الاقتصادية ومتطلباتها في المغرب العربي:**

قبل الانطلاق في الحديث عن التنمية الاقتصادية ومتطلباتها في المغرب العربي لا بد من تحديد مفهوم التنمية الاقتصادية وما يتعلق بها.

**مفهوم التنمية الاقتصادية:**

**أولاً: النمو:** يعد النمو الاقتصادي<sup>(\*)</sup> في مقدمة الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها كل الحكومات عند وضعها للسياسات الاقتصادية في كل دول العالم، و يمكن تعريفه على أنه " **الزيادة الحقيقية في الناتج القومي في حصة الفرد منه خلال فترة زمنية معينة**" ، كما يعني النمو الاقتصادي بتعبير آخر: "حدوث زيادة مستمرة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي مع مرور الزمن " وهو بصورة أوضح: "نتاج عملية تفاعل بين الموارد الاقتصادية المختلفة (الموارد البشرية، أرس المال، و الموارد الطبيعية)" ، كما يتم قياسه بناء على الزيادة الحاصلة في **الناتج الداخلي الخام PIB**، وذلك لأن النمو الاقتصادي هو فعل تراكمي لا يمكن رصده إلا بعد مرور فترة زمنية.

فاصطلاح النمو الاقتصادي يشير إلى إحداث زيادة في الدخول، وبالتالي زيادة في متوسط نصيب الفرد من الناتج والاستهلاك، بما يؤدي إلى رفع مستويات المعيشة. ويجب أن يحدث النمو دون حدوث مشاكل مثل: التضخم واحتلال ميزان المدفوعات<sup>(1)</sup>.

**ثانياً: التنمية:** أما مفهوم التنمية الاقتصادية ففي أبسط تعاريفها: "**هي الجانب المادي الذي تعمل الدولة على تنميته**". وبالتالي فإن القضاء على التخلف الاقتصادي في الدول النامية لا يمكن أن يتم بطريقة عفوية بل لا بد من اتخاذ بعض الإجراءات وإتباع بعض السياسات. وعلى هذا الأساس فإن التنمية الاقتصادية هي:

(\*)- في هذا الإطار نود أن ننوه أنه هناك فرق بين النمو والتنمية يتمثل في أن التنمية الاقتصادية تستوجب، حدوث تغير في هيكل توزيع الدخل، والإنتاج، وفي الخدمات المقدمة للأفراد بجانب التغير في كمية السلع والخدمات التي يحصل عليها الفرد في المتوسط، وهذا يعني أن التنمية الاقتصادية لا تتركز على التغير الكمي فقط وإنما تشمل التغير النوعي والهيكل.

(1)- منصورى الزين، **آليات تشجيع وتنمية الاستثمار كأداة لتمويل التنمية الاقتصادية**، رسالة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006، ص65.

"إجراءات وسياسات وتدابير متعمدة تتمثل في تغيير بنية وهيكل الاقتصاد الوطني، وتهدف إلى تحقيق زيادة سريعة ودائمة في متوسط الدخل الفرد الحقيقي<sup>(\*)</sup> عبر فترة زمنية معينة".

لكن مع التطورات الحديثة في الفكر التنموي، ظهرت أفكار دعت إلى توسيع مفهوم النمو بعيداً عن التركيز على العوامل المادية، وتشتمل على توسيع الحريات الحقيقية التي يتمتع بها البشر بما في ذلك الحريات السياسية.

ويعد أمريتا سن<sup>(\*)</sup> من أهم المنتقدين لنظرية الرفاه الاجتماعي النيوكلاسيكية التي ترى أن الرفاه يعتمد على المنفعة التي تترتب على استهلاك السلع والخدمات. وتتلخص الفكرة المحورية لسن، في أنه "يمكن النظر إلى التنمية على أنها عملية توسيع الحريات الحقيقة التي يتمتع بها البشر"، ويتعارض مثل هذا المنظور الذي يركز على حريات الإنسان مع المقاربات الضيقية للتنمية كتلك التي تعتبر التنمية على أنها نمو الناتج المحلي الإجمالي، أو أنها زيادة متوسط الدخل الفردي، أو أنها التقدم التقني والتحديث الاجتماعي<sup>(1)</sup>.

ويستند مفهوم التنمية عند سان كعملية لتوسيع خيارات البشر، على الحريات الحقيقة التي يتمتع بها الناس كهدف للرفاه الاجتماعي. هذا وقد عرف هذا البديل الجديد لنقاش الرفاه بمقارنة "الاستطاعة"، بمعنى الحريات الحقيقة المتاحة للناس التي تجعل في استطاعتهم القيام بمختلف الأفعال التي من شأنها تمكينهم من تحقيق نوع من الحياة التي يرغبون في تحقيقها، وتتراوح الاستطاعة بين تحقيق أهداف أولية وأساسية كأن يتمتع الفرد بتغذية ملائمة، إلى تحقيق أهداف راقية كالمشاركة الفعالة في حياة المجتمع السياسية والاجتماعية واحترام الذات. ومن ثم فإن مفهوم الاستطاعة يتطابق مع الحرية الحقيقة المتاحة للفرد لممارسة مختلف أساليب الحياة.

(\*) - إن زيادة الدخل الوطني لا تدل في حد ذاتها على حدوث التنمية وإنما يلزم لذلك أن يزيد متوسط دخل الفرد فقد يحدث أن يزيد الدخل الوطني بنسبة معينة (3%) مثلاً ويزيد عدد السكان بنفس النسبة ففي هذه الحالة لا يطرأ أي تغيير على متوسط دخل الفرد على اعتبار أنه خارج قسمة الدخل الوطني على عدد السكان لذلك لا يمكن القول أن هناك تنمية اقتصادية إلا إذا زاد الدخل الوطني بنسبة أكبر من نسبة زيادة السكان بحيث يترتب على ذلك زيادة في متوسط دخل الفرد.

(\*) - أمريتا سن هو مفكر اقتصادي هندي الجنسية حائز على جائزة نوبل للعلوم الاقتصادية لسنة 1998 نتيجة دراسته المتعلقة بالتنمية.

(1) - علي عبد القادر علي، التطورات الحديثة في الفكر التنموي والأهداف الدولية للتنمية، ندوة حول الأهداف الدولية للتنمية وصياغة السياسات الاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية، المعهد العربي للتخطيط، تونس، فيفري 2003، ص 31-32.

ومنذ قيام الثورة الصناعية حتى اليوم حققت العديد من الدول تقدما اقتصاديا واجتماعيا هائلا، هذا التقدم الاقتصادي هو ما يطلق عليه "النمو الاقتصادي"<sup>(1)</sup>، وهذا لا يعني أن النمو الاقتصادي يعني ترك التقدم الاقتصادي والاجتماعي للظروف العفوية دون اتخاذ التدابير، وإنما يجب وضع سياسات اقتصادية وبرامج تعمد إلى تحقيق هذا النمو. فالنمو الذي يحدث دون اتخاذ احتياطات وتدابير، تعتبره العديد من الأزمات والمشاكل. وعليه لا بد من الاختيار بين أفضل البدائل المتاحة لصانعي القرار في السياسات الاقتصادية، بما يحقق الأهداف الموضوعة. وقد استقر الفكر الاقتصادي في مجال تناوله لظاهرة النمو الاقتصادي على ضرورة توافر مجموعة من السياسات يمكن تقسيمها إلى سياسات جانب العرض، وسياسات جانب الطلب<sup>(\*)</sup>. هذا من جهة، إذا كانت المدرسة القيمية الإستراتيجية تركز على الجوانب القيمية والعسكرية في تحديد مفهوم الأمن، فإن المدرسة الاقتصادية الإستراتيجية تتأرجح بين اتجاهين رئисيين:

الاتجاه الأول: يركز على الأمن الخاص بالموارد الحيوية ذات الطبيعة الإستراتيجية، وبذلك ترتبط الوظيفة الاقتصادية بظاهرة الحرب وقد ظهر هذا الاتجاه جليا بعد أزمة الطاقة عقب حرب أكتوبر 1973 حيث أصبح تأمين الموارد الحيوية جزءا لا يتجزأ من نظرية الأمن القومي بالمفهوم الغربي بالخصوص، فمثلا يعرف روزنو Rosnou الأمن بأنه : " غياب التهديد بالحرمان الشديد من الرفاهية الاقتصادية ".

الاتجاه الثاني: يركز على التنمية الاقتصادية<sup>(\*\*)</sup> بوصفها جوهر الأمن، ذلك التخلف الاقتصادي عادة ما ينجر عنه عدم الاستقرار السياسي وبالتالي تهديد الأمن القومي للدول والمجتمعات حتى ورد ذلك في محافل حقوق الإنسان حيث أضحى الحق في التنمية أهم حقوق الإنسان والشعوب<sup>(2)</sup>.

(1)- منصوري الزين، مرجع سابق، ص 56.

(\*)- وتتمثل سياسات جانب العرض في تلك السياسات التي تهدف إلى تحفيز جانب العرض من خلال: خفض معدلات الضرائب، تشجيع التعليم و التدريب لرفع مستويات المهارة وزيادة الإنفاق، أما سياسات جانب الطلب فهي تلك السياسات التي تهدف إلى زيادة الطلب الكلي الفعال ، باستخدام العديد من الوسائل، ويأتي في مقدمتها: خفض معدلات الضرائب على الدخل لزيادة الدخل المتاح، وبالتالي زيادة الطلب الكلي، زيادة معدلات الإنفاق الحكومي، خفض معدلات الفائدة لتشجيع الاقتراض و الإنفاق الكلي.

(\*\*) وللتعمية الاقتصادية محددات أساسية تتمثل في السكان، القرى العاملة، رأس المال، التنظيم.

(2)- جمعة أحمد سوسي، **المغرب العربي: التحديات الداخلية والتهديدات الخارجية**، رسالة ماجستير في العلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام الجزائر، الجزائر 2004-2005، ص 70.

ومع ذلك يوجد شبه إجماع لدى المفكرين على أنه ثمة اتفاق عام حول العلاقة بين الأمن والاقتصاد، ولكن خير ما نسترشد به هنا بقوله تعالى:

"لَيَالِفَ قُرْيَاشَ إِلَيْهِمْ رَحْلَةُ الشَّتَاءِ وَالصِّيفِ فَلِيَكُبُدُوا رَبُّ هَذَا الْبَيْتِ الَّذِي أَطْعَمَهُمْ مِنْ جَوْعٍ وَآمَنَهُمْ مِنْ خَوفٍ"<sup>(1)</sup>.

حيث قدم الله تعالى الطعام الذي هو رمز لتلبية الحاجيات، كسبب أساسي يترتب عليه الأمن، أما إذا أردنا أن نفكر في كلمة خوف ككلمة مضادة للأمن، فسوف نجد أن الأمن يتعلق تعلقاً كبيراً بالناحية الاقتصادية.

ونجد في مقدمة التحديات الاقتصادية التي تواجه منطقة المغرب العربي مشكلة الأمن الغذائي، الذي يعرف بأنه قدرة الدولة على توفير الاحتياجات الأساسية من الغذاء، وضمان حد أوفر من تلك الاحتياجات بانتظام.

إن أزمة الغذاء في المغرب العربي وصلت إلى حد حرج بحيث بانت تهدد فيه أمن واستقرار المنطقة سياسياً واقتصادياً واجتماعياً، فأدى التفاوت بين معدل نمو الإنتاج الزراعي في المنطقة والطلب على السلع الزراعية إلى تزايد حدة الفجوة الغذائية.

إن دول المغرب العربي تعتمد اعتماداً كبيراً على الاستيراد في تجارتها الخارجية الخاصة بالغذاء، مما يؤدي إلى انكشاف خطير لاقتصادها بالخارج، مما ينتج عنه تبعية غذائية - وهذا ما سنفصل فيه في المبحث الثاني من الفصل الثالث -.

كما تشير التقديرات إلى أن الناتج الزراعي عرف انخفاضاً محسوساً في كل من الجزائر والمغرب ما بين 1990 و 2000 ونسبة النمو فيها<sup>(2)</sup>.

(1) - سورة قريش.

(2) - جمعة أحمد سويسى، مرجع سابق، ص 72.

### **المطلب الأول: مؤشرات التنمية الاقتصادية في دول المغرب العربي:**

تهدف معظم الدول إلى تبني سياسات اقتصادية تصل من خلالها إلى التنمية الاقتصادية، وبلغ التمية المستدامة التي أصبحت تعني تعظيم المكاسب الصافية من التنمية الاقتصادية، مع ضمان المحافظة على الخدمات ونوعية الموارد الطبيعية عبر الزمن.

فأما المغرب فقد تبنى الخيار الرأسمالي منذ حصوله على الاستقلال أي خيار اقتصاد السوق، وقد كان لهذه الخيارات نتائج على أرض الواقع، حيث طبق المغرب فيما بين عامي 1983 و 1988 برنامج التصحيح الهيكلي والقطاعي بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، وشخص برنامج التصحيح الهيكلي المشكلة الأساسية في الاختلال الخارجي، وما يترتب عليه من مديونية خارجية، وحدد هدف إعادة التوازن إلى ميزان المدفوعات مع مطلع 1988<sup>(1)</sup>.

أما السياسات فقد تضمنت خفض عجز الموارنة، وخفض عدد الموظفين لدى الإدارة العمومية، وخفض معدل الاستثمار بهدف التحكم في الطلب الكلي، وأكّد البرنامج على أولوية خفض الاستثمار العام في إطار سياسة التقشف، واستهدف خفض عجز الموارنة إلى 4% من الناتج الإجمالي المحلي، بعد أن كان 9% عام 1980<sup>(2)</sup>.

وقد ظل العجز في الموارنة العامة في حدود 5,6% عام 1988، بينما سجل فقط 2,2% عام 1992، وارتفع إلى 3,5% عام 1993. وانخفض معدل التضخم إلى 4,5% عام 1993، بينما ارتفع إلى 5,1% عام 1994 وإلى 6,3% عام 1995.

أما ميزان المدفوعات، فقد ظل سالبا طيلة الفترة الممتدة ما بين 1980 و 1991، ولم يعرف تحسنا إلا عام 1992 نتيجة تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة، كما كان لتضاعف تحويلات المهاجرين في الخارج أثر كبير على ميزان المدفوعات، مما أدى إلى زيادة في الاحتياطات الدولية التي أصبحت تكفي

(1)-Jean Paul Sartre, op.cit. p 64.

(2)- عبد العزيز شرابي، *برنامج التصحيح الهيكلي وإشكالية التشغيل في البلدان العربية، الإصلاحات الاقتصادية وسياسات الخوصصة في البلدان العربية: بحوث الندوة النظرية التينظمها المركز الوطني للدراسات و التحاليل الخاصة بالتخريط - الجزائر، ط2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2005، ص 83-82.*

لتغطية الاستيراد لمدة 5 شهور عام 1993، بعد أن كانت تكفي فقط لتغطية مدة شهر ونصف عام 1987، بينما عرف معدل النمو الاقتصادي بعد عام 1988 تراجعاً بسبب الجفاف وتناقص الإنتاج الفلاحي، وحسب تقارير البنك العالمي، فإن متوسط معدل النمو السنوي خلال الفترة الممتدة ما بين 1980 و 1990 قد بلغ 4%.

كما شهد اقتصاد المغرب نمواً بنسبة 6.1% وهذا ما أقرته الحكومة في 5-11-2009 وتقول أن هذا الارتفاع يعود إلى استقرار الطلب الأجنبي على السلع والخدمات المغربية، وذلك بعد ركود شهد الاقتصاد في وقت سابق من العام، وقد صرحت المندوبيبة السامية للتخطيط في المغرب أن تحسيناً طفيفاً طرأ على النشاط الصناعي واقتصر هذا التحسن على صناعات الأغذية والكيماويات والمعادن. لكن الأزمة العالمية وضعفت نهاية مفاجئة لهذا التطور مما أدى إلى انخفاض الاستثمارات الأجنبية المباشرة بنسبة 36%.<sup>(1)</sup>

وفي الجانب الآخر هناك شبه إجماع للدراسات والإحصاءات المنشورة، ترى أنه ورغم الظروف الاقتصادية العالمية الصعبة، فإن الاقتصاد التونسي حقق تقدماً وارقاًعاً لنسبة النمو الاقتصادي تقدر بـ 0.6 من النقاط، فالسياسات التي وضعتها تونس تتحدى التقلبات الاقتصادية العالمية، كما تعمل على المحافظة على التوازنات الداخلية والخارجية<sup>(2)</sup>. (قبل حدوث الثورة)

فقد سجلت نتائج إيجابية على صعيد استرجاع التوازنات الكلية واسترجاع النمو، فقد عرف معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي تحسناً ملحوظاً، بلغ في الفترة الممتدة ما بين 1990 و 1994 حوالي 11,7% كمتوسط سنوي، كما سجل نمواً حقيقياً عام 1995 يقدر بـ 4%. وقد عرفت معدلات التضخم تراجعاً من 7,2% عام 1987 إلى 6% عام 1993، وإلى 4,5% عام 1994. كما تراجعت نسبة العجز في الميزانية العامة إلى 1,9% من PNB عام 1994، وإلى 1,5% فقط عام 1995.

وقد ظل الميزان التجاري يسجل نتائج سالبة طيلة الفترة الممتدة ما بين 1990 و 1994، حيث بلغ العجز حوالي 267 مليون دينار تونسي عام 1994، وهو ما يمثل 1,7% من الناتج المحلي

(1)- جريدة العرب، اقتصاد المغرب شهد نمواً بنسبة 6,1% ، الخميس 5-11-2009، ص12.

(2)- رضا الشكندالي، قراءة في الميزان الاقتصادي بتونس 2011: عودة الانتعاش، مجلة المغرب الموحد، العدد العاشر، تونس، جانفي 2011، ص21.

الإجمالي للسنة عينها، كما بلغ 690 دينار عام 1995، وهو ما يساوي 4% من الناتج المحلي الإجمالي، ويرجع هذا العجز إلى زيادة الواردات من السلع الغذائية والتجهيزات، وتباطؤ إيرادات المحاصيل الزراعية والسياحية. أما الاستثمارات فقد شهدت ارتفاعاً لكن أقل مقارنة بما هي عليه في المغرب<sup>(1)</sup>. وحسب الترتيب العالمي لـ PNUD، فإن الوضعية الاقتصادية والتنمية البشرية بال المغرب تراجعت بانتقالها من الرتبة 117 عالمياً حسب مؤشر التنمية البشرية (IDH) سنة 1995 إلى المرتبة 123 سنة 1999، لتصعد قليلاً إلى الرتبة 126 سنة 2002، لتنزل ثانية إلى المرتبة 126 عالمياً سنة 2003<sup>(2)</sup>.

أما الجزائر فكما قلنا آنفاً، هي إحدى الدول التي بنت غداة استقلالها الخيار الاشتراكي للتنمية في ظل نظام سياسي قائم على الأحادية الحزبية، أي خيار الاقتصاد الموجه. وقد كانت الإستراتيجية التنموية المتبناة والمستوحاة من نظرية الصناعات المصنعة لجิرار دوبينيس، قائمة على ضرورة الاستثمار في الصناعات الثقيلة التي تعتبر الصناعات الكفيلة بخلق آثار الجذب على الصناعات والقطاعات الأخرى.

وقد كان الخيار الاشتراكي يضفي على التنمية بعداً اجتماعياً أولوياً، حيث نص ميثاق 1976 على أن: "..غاية الاشتراكية هي أن تضمن لكل مواطن نمطاً من الاستهلاك يتجاوز ومقاييس الحياة الكريمة من مسكن وغذاء ولباس وصحة وتعليم.." . كما أكد ذات الميثاق على أن "القضاء على البطالة من أولويات الاشتراكية.." .<sup>(3)</sup>

فقد ركزت الجزائر في جهودها التنموية على قطاع المحروقات، حيث تم استخدام الإيرادات المحصلة في إنشاء صناعة ثقيلة تعمل نظرياً على تلبية حاجات السوق الداخلية، وتخلق نسيج صناعي فرعي. كما أن الأزمة الاقتصادية التي تجلت في منتصف الثمانينيات أدت إلى تغيير الأوضاع والخيارات المتبناة. لقد أدى انخفاض أسعار البترول في منتصف الثمانينيات إلى انخفاض مداخيل الجزائر من المحروقات بنسبة 40% ، في حين أنها تمثل 98% من صادرات الجزائر<sup>(4)</sup>.

(1)- المرجع نفسه، ص.83

(2) محمد مؤقت وأخرون، مرجع سابق، ص.35.

(3)- لمياء زكري، فضيلة عكاش، آثار الانفتاح الاقتصادي على مسار الإصلاحات السياسية بالجزائر، مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني حول التحولات السياسية وأشكالية التنمية في الجزائر، واقع وتحديات، جامعة حسينية بن بوعلي الشلف، ديسمبر 2008.

(4)- جمال منصر، مرجع سابق.

وقد كان هذا الانخفاض بمثابة المؤشر الذي أظهر اختلال الإستراتيجية التنموية التي تعتمد في تمويلها على مصدر وحيد هو الريع البترولي، بالإضافة إلى نفائص أخرى متعلقة أساساً بسوء التسيير والمركزية الشديدة في اتخاذ القرارات. فالمؤسسات العمومية كانت تعتبر أداة لتحقيق الإستراتيجية التنموية، بعيداً عن مفهوم المؤسسة الاقتصادية التي تسعى لتحقيق الرشادة الاقتصادية<sup>(1)</sup>.

ورغم القيام ببعض الإصلاحات التي بدأت تكرس التراجع عن الخيار الاشتراكي، بتقليل تدخل الدولة في الاقتصاد، حيث تم حل تعاونيات التسيير الذاتي وإقرار استقلالية المؤسسات حيث يصبح للمؤسسة شخصية معنوية مستقلة، لها استقلال مالي تحدد وتنظم علاقاتها التجارية بذاتها.

غير أن هذه الإصلاحات لم تؤد للنتائج المرجوة منها **فالديونية الجزائرية** تفاقمت بحوالي 53% في المرحلة بين 1986 و 1994 حيث بلغت 29.5 مليار دولار، فأصبحت الجزائر في حالة عدم التمكن من الدفع، مما اضطرها لطلب إعادة جدولة ديونها، وعقد اتفاقات مع صندوق النقد الدولي FMI، كان أولها اتفاق استعداد ائماني stand-by سنة 1994، اتبع باتفاق ثانٍ من نوع تسهيلات التمويل الموسعة سنة 1995، وفرض صندوق النقد الدولي على الجزائر تطبيق مجموعة من الإجراءات تهدف لإعادة التوازنات المالية الكبرى ودمج البلاد في اقتصاد السوق العالمي، بالإضافة إلى خلق احتياطي من العملة الصعبة بهدف التمكن من إرجاع الديون في مرحلة أولى وتحريك عجلة الاقتصاد وعودة الاستثمارات في مرحلة ثانية<sup>(2)</sup>، والذي استمر مدة سنة.

وبعدها برنامج التصحيح الهيكلي الذي امتد من أبريل 1994 إلى مارس 1998، وقد تمكنت الجزائر خلال هذه المدة القصيرة نوعاً ما من تحسين أهم مؤشرات الاقتصاد الكلي، إذ سجل معدل النمو الاقتصادي 4% خلال السنتين 1995 و 1996، مقارنة مع الفترة السابقة التي ظل فيها سالباً على طول المدة من 1978 إلى 1991، وذلك على الرغم مما كان يعرفه قطاع الصناعة من تدهور في الإنتاج نتيجة النقص في التموين بالمواد اللازمة المستوردة وحل العديد من المؤسسات العمومية.

(1)- رضا الشكداли، مرجع سابق، ص 85.

(2)- جمال منصر، مرجع سابق.

أما بخصوص إيرادات الموازنة العامة فقد ارتفعت بـ 37,3 % عام 1996 مقارنة بعام 1995، بفضل فعالية تحصيل الضرائب ومكافحة التهرب الجمركي. وانخفضت نسبة العجز في الموازنة العامة من 4,4 % من الناتج المحلي الإجمالي PNB سنة 1994 إلى 1,5 % عام 1995، وانخفض معدل التضخم من 30 % عام 1994 إلى 22,5 % أي أكثر من 7 % عام 1995 وإلى 18,7 % عام 1996<sup>(1)</sup>.

وقد بلغ عجز الموازنة في الجزائر نسبة 4 في المائة من إجمالي الناتج المحلي في عام 2011، وهو العجز المالي الثالث على التوالي خلال أكثر من عشر سنوات. إلا أنها تمتلك احتياطيات نقد أجنبى كبيرة تقدر بحوالي 181,5 مليار دولار أمريكي في عام 2011 لتمويل عجزها وسياساتها المالية العامة التوسعية<sup>(2)</sup>.

كما سجل ميزان المدفوعات تحسنا سمح بمضاعفة احتياطيات الصرف، حيث بلغت مع نهاية عام 1996 ، 4,23 مليار دولار وهو ما يعادل 4,5 أشهر من استيراد السلع، ويعود ذلك إلى ارتفاع أسعار المحروقات في السوق الدولية، وكذلك الزيادة في الإنتاج الوطني من المحروقات.

أما تدفقات الاستثمار الأجنبي فقد كانت هزيلة مقارنة بتونس والمغرب، واقتصرت على قطاع المحروقات في جنوب البلاد<sup>(3)</sup>.

وإذا أتينا لسلط الضوء على الحركية التنموية في الجزائر منذ 1999 إلى غاية يومنا هذا، إلى جانب وضع مؤشرات التنمية التي تحصلنا عليها ضمن خصوصية البيئة الجزائرية الداخلية والإقليمية، ومن خلال النظر إلى خصوصية الجزائر وإن صح القول خصوصية التجربة التنموية والاقتصادية للجزائر منذ 1999 نجد أن هناك بعض الاختلالات الواضحة إذا ما أسقطنا هذه المركبات على التجربة الجزائرية،

(1)- عبد العزيز شرابي، مرجع سابق ص 85.

(2)- <http://www.worldbank.org/ar/country/algeria/overview>

(3)- عبد العزيز شرابي، مرجع سابق، ص 85.

فلم تعد التنمية حلم أو هدف بل أصبحت ضرورة ملحة خاصة بعدها أقرتها الأمم المتحدة، إلى جانب ازدياد "الإنكشافية" في العالم بحيث أصبح لأي شخص من الدول النامية أن يرى كيف يعيش نظيره في الدول المتقدمة وهذا ما يحتم على الدول النامية الخوض في غمار التنمية كمسار لا مفر منه، هذا إلى جانب موجات التحول الديمقراطي التي تلزم على الأنظمة التقيد بمجموعة من الشروط التي تدخل في سياق مرتکرات الحكم الراشد.

في مجيء الرئيس عبد العزيز بوتفليقة الذي وضع تصوراً من أجل تعزيز دور الاقتصاد الوطني، خاصة بعد الفترة التي عاشتها الجزائر في ظروف الإرهاب الذي خلف خسائر في الأرواح والاقتصاد والبني التحتية، بحيث أوقف مسار التنمية لمدة تزيد عن 10 سنوات في الوقت الذي كان يسير فيه العالم بسرعة كبيرة نحو تحقيق معدلات نمو كبيرة وتحقيق قفزات تنموية على جميع المستويات. وقد حقق الكثير من الإنجازات، واستطاع أن يصل بالجزائر إلى بر الأمان، الأمني والسياسي والاقتصادي إلى حد ما.

كما كان إلى جانب برنامج رئيس الجمهورية ظروف دولية وأخرى داخلية ساعدت في هذا التوجه وبناء مقاربات تنموية وفق هذه المعطيات، بداية من القوانين التي أعلن عنها الرئيس والتي تدخل في إطار تحقيق السلم والأمن في البلاد من الوئام المدني إلى المصالحة الوطنية، إلى جانب أحداث 11 سبتمبر 2001 التي عرفتحقيقة الإرهاب وما كان يجري في الجزائر بالإضافة إلى ارتفاع أسعار البترول في العالم التي ساعدت في تدعيم الموقف المالي للجزائر وكذا إعطاء ارتياح كبير في رسم خطط تنموية، وإن أخطأ في جزء لكن أصابت في جزء آخر<sup>(١)</sup>.

وبحسب المنظورات الاقتصادية الإفريقية لسنة 2011 (*Perspectives Economiques de l'Afrique*<sup>(\*)</sup>) سجلت الجزائر معدل نمو لـ PNB قدره 3.5% لسنة 2010، مقابل 2.4% سنة 2009 و2008، ويعود ذلك إلى القطاع الهيدركربوني، وبالضبط إلى ارتفاع أسعار البترول سنة 2010، والذي قدر سعر البرميل حينئذ بـ 73 دولار.

(١)- جدو فؤاد، التنمية المستدامة بين متطلبات الحكم الراشد وخصوصية الجزائر، مداخلة مقدمة في منتدى التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر: الواقع وتحديات، جامعة محمد خير بن سكرة، الجزائر، يومي 7-8 أبريل 2008.

(\*) *Perspectives Economiques de l'Afrique* 2011 est un rapport produit conjointement par la Banque africaine de développement et le centre du développement de l'OCDE qui analyse les perspectives économiques de pays africains.

كما يمكن إرجاع هذا النمو في الناتج المحلي الإجمالي PNB، إلى الارتفاع في الاستثمارات. ففي الجزائر كما سبق الإشارة إلى ذلك في نقاط سابقة، تتعلق التنمية بنسبة كبيرة بالريع البترولي، ففي سنة 2010، مثل هذا القطاع فعليا 45% من نسبة PNB.

كما سجل نفس المصدر سنة 2011 معدل تضخم يقدر بـ 9.1%， ويعتبر هذا المعدل منخفضا مقارنة بسنة 2009 التي سجلت نسبة تقدر بـ 4.9%， وسنة 2008 والتي سجلت نسبة 5.7%， وحتى رغم هذا الانخفاض في معدل التضخم، لم يمنع من ارتفاع الأسعار، وحسب التوقعات فإن معدل التضخم سيستقر بين 4.6% و 4.7% في السنوات المالية اللاحقة<sup>(1)</sup>.

وعلى الرغم من تحقيق نتائج إيجابية نسبيا في كل من دول مركز المغرب العربي في مجال التوازنات الكلية، وأيضا في مجال تحقيق معدلات إيجابية للتنمية، إلا أن ذلك يبقى غير كاف، بالنظر إلى التذبذبات التي اتسمت بها هذه النتائج من سنة إلى أخرى، بسبب التأثير الشديد بالعوامل الطبيعية والبيئة الخارجية - وسنأتي إلى تفصيل ذلك في مباحث لاحقة من هذا الفصل -، إضافة إلى ضعف الترابط والتكميل للفروع الاقتصادية داخل الدول، مما يجعل اقتصاديات هذه الدول عرضة للصدمات الخارجية، وأيضا تركيز الصادرات على منتج واحد أو بضعة منتجات<sup>(2)</sup>.

كما أن معدلات النمو الإيجابية التي تم مناقشتها في هذا العنصر عادة ما يتم المبالغة فيها، من أجل إثبات نجاح الإصلاحات، والتي تحمل العديد من علامات الاستفهام عندما نقارنها مع الواقع المعاش. حيث تعود الأسباب الرئيسية في تحسين معدلات النمو إلى التسهيلات المالية الممنوحة في شكل قروض جديدة، وإعادة جدولة الديون الخارجية، مما يؤدي إلى تزايد رصيد الدين الخارجي، وبالتالي فإن معدلات النمو الإيجابية المسجلة ليست نتيجة للزيادة في الاستثمار أو تحسين حقيقي في الأداء الاقتصادي.

(1)- Le Groupe de la Banque Africaine de développement : Rapport sur l'Afrique du Nord, la banque africaine de développement, Tunis, 2011, p74.

(2)- عبد العزيز شرابي، مرجع سابق ص 86

أما المعطيات الاقتصادية الحالية لبلدان المغرب العربي، فهي تشير إلى أن الاقتصاديات المغاربية تمر بفترة حساسة جداً تبرزها الأوضاع الحالية، وما نتج عنها من مظاهرات وثورات وغضب شعبي. وقد أظهرت لنا المؤشرات أعلاه والمحددات الاقتصادية لهذه الدول الضغوط السكانية على الاقتصاديات الوطنية حيث تتراوح نسبة النمو السكاني ما بين 1.08% محتلة الجزائر بمرتبة 85 عالمياً ثم المغرب بنسبة 1.20% محتلة المركز 111، وفي الأخير تونس بنسبة 1.08% محتلة بذلك المركز 123 عالمياً وذلك في إحصائيات 2005-2010 بنسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي قدرت بـ 13.73% و 13.08% و 12.27% على الترتيب. والجدول التالي يبين ذلك<sup>(1)</sup>:

#### الجدول رقم: 02: معدل النمو السكاني من نسبة الناتج المحلي الإجمالي:

Pays	Taux de croissance d'abitant	PNB
Algérie	1.54%	13.73%
Maroc	1.20%	12.27%
Tunisie	1.08%	13.08%

Source : [www.wikipedia.org](http://www.wikipedia.org)

ويرجع العديد من الباحثين هذا التخلف إلى نسبة النمو السكاني الكبير في مقابل النمو الناتج المحلي الضئيل، لكن في نظري كباحثة لا أرى أن النمو السكاني الكبير يعتبر العائق الأساسي والوحيد أمام عجلة التنمية. فالصين مثلاً تعتبر أكبر الدول من حيث عدد السكان لكنها الآن تتفاوت الـGDP، وهذا لأن الاستغلال الأمثل للموارد البشرية يمكن أن يضاف إلى سجل المميزات بالنسبة للتنمية، خاصة وأن الشريحة الأكبر في دول المغرب العربي هي فئة الشباب، فلماذا لا نستعملها في تسريع عملية التنمية، وليس في إهارها وتهميشه.

من خلال ما تم عرضه يمكننا أن نستنتج أن مقارنة الحالة الجزائرية توحى بوجود عدد من نقاط التشابه القوية مع الحالة التونسية، على عكس الحالة المغربية التي رغم التشابهات معها في بعض النقاط إلا أنها تبقى حالة خاصة أو مغايرة مقارنة مع الحالة الجزائرية والتونسية، ففي الحالتين آلت السلطة إلى الحزب الذي حقق التحرير، ووظف شرعيته لإنجاح مشروع بناء المجتمع، وفي كلتا الحالتين تحملت الدولة مسؤولية دفع عملية التنمية، واعتبرت نفسها مسؤولة عن القضاء على التخلف وتحقيق الرفاه الاجتماعي، وفي كلتا الحالتين بدأت الدولة تحد من تدخلها الاقتصادي المباشر واتخاذ إجراءات تحريرية، وكان سبب هذا الانسحاب الأزمة الاقتصادية التي أدت إلى نقصان موارد الدولة، وقد أدى تراجع الدولة الحامية إلى حصول انفجارات.

إلا أن مواطن الالقاء هذه لا تستوعب خصوصية التطور الذي عرفته كل من الجزائر وتونس سواء من جانب الأهمية النسبية لأسس الشرعية المختلفة أو طابع المؤسسة السياسية أو حجم تدخل الدولة أو أهمية الموارد التي أتيحت لها نمط التراكم المهيمن، أو الحدود التي حددت تدخل الدولة<sup>(1)</sup>.

فقبل ثورة يناير اعتبرت تونس نموذجا يحتذ به مقارنة مع الدول المجاورة، وقد نجحت في بلوغ معدل نمو اقتصادي وصل إلى حوالي 5 % خلال العقد الماضي، متباوzaة الجزائر والمغرب، وبلدان أخرى ذات دخل أقل من المتوسط، وأبقي التوازنات الاقتصادية الداخلية والخارجية تحت السيطرة، نتيجة لسياساتها الناجحة في مجال تنظيم الأسرة، مما أدى إلى انخفاض معدل النمو السكاني. ونتيجة لذلك حققت تونس نموا في نصيب الفرد في الناتج المحلي الإجمالي تزيد عن 3% سنويا خلال العقد الماضي، وهو أداء متميز نسبيا بالمقارنة مع معظم الدول العربية. بلغ نصيب الفرد من الدخل والذي وصل إلى 2713 دولار سنة 2005، و3720 بنهائية 2010<sup>(2)</sup>.

لكنها الآن أمام تحدي كبير وهو إعادة التوازنات الكلية، وتحسين الأوضاع الاقتصادية والمعيشية، بعد الخسارة الكبيرة التي ضربت اقتصادها بعد الثورة، وخاصة مع تدهور القطاع السياحي الذي يعتبر عصب الاقتصاد التونسي.

(1)- عبد الطيف الهرماسي، الدولة والتنمية في المغرب العربي -تونس أنمونجا-، سراس للنشر، تونس، 1993، ص 227.

(2)- حسن عاشي، التحديات الاقتصادية في تونس، أوراق كارينغي، مركز كارينغي للشرق الأوسط، مؤسسة كارينغي للسلام الدولي، ديسمبر 2011، عن موقع:

ويمكن استنتاج ثلات نقاط أساسية حول التنمية في دول المغرب العربي:

**أولاً:** عدم انتظام شديد في وتيرة النمو، إذ يمكن الانتقال من سنة إلى أخرى من القعر إلى القمة، كما لا حظنا وجود تدبيبات في الأرقام التي تحصلنا عليها، وتجد هذه التغيرات الكثيرة والمستمرة تفسيرها في استمرار التبعية البنوية للاقتصاد اتجاه قطاع واحد في كل دولة، فالجزائر النفط وتونس السياحة والمغرب الفلاحة.

**ثانياً:** تباطؤ شديد للنمو خلال عقد التسعينيات مقارنة مع عقد السبعينيات، هذا الانخفاض يتتساب مع شبه ركود في الدخل الفردي، ويعود إلى ضعف أداء القطاعات الأخرى غير التي تعتمدها كل دولة على أنه القطاع الأساسي، وتباطؤ النشاط الاقتصادي العام.

**ثالثاً:** تراجع نمو الناتج الداخلي الخام، وتفاقم نسبة البطالة.

وعلى هذا الأساس حاولت حكومات هذه الدول وضع حد لهذه الوضعيات من خلال رسم مجموعة من الإستراتيجيات والتي سنأتي إلى التفصيل فيها في المطلب الثالث:

### المطلب الثالث: إستراتيجيات التنمية الاقتصادية في دول المغرب العربي:

إذا أردنا أن نحقق تنمية حقيقة في المغرب العربي على جميع المستويات، وخاصة منها الاقتصادية لابد من وضع تصور وإستراتيجية<sup>(\*)</sup> واضحة المعالم والأبعاد، تراعي جملة من الخصائص وهي:

- 1- طبيعة المجتمع المغربي الذي يعرف تنوعاً من حيث التركيبة البشرية والجغرافية.
- 2- الظروف السياسية السائدة (ففي الجزائر تزامنت بداية مرحلة التحول إلى اقتصاد السوق بإفرازات مرحلة الأزمة الوطنية وما خلفه الإرهاب، إضافة إلى ترشيد المؤسسات السياسية والاقتصادية، أما في تونس فقد زاحم المشروع القومي مشروع بناء وتنمية الدولة المحلية، وهذا من خلال الصراع السياسي بين مختلف القوى السياسية كما أن مشروع التنمية في تونس لم ينجح رغم الإحصاءات الواردة من المنظمات العالمية ويظهر هذا في الثورة الأخيرة التي جاءت نتيجة الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية المتردية. أما في المغرب فعلى الرغم من الاستقرار لا بد من الإشارة إلى طبيعة النظام الملكي وسلبياته، إضافة إلى أن استنذاف المغرب لقواه في عدد من المشاكل الحدودية مع بعض الدول.

(\*)- الإستراتيجية: هي تخطيط بعيد المدى الذي يتضمن تحقيق أهداف إستراتيجية من خلال مسار إستراتيجي، راجع في ذلك:

-Jean-Marie MATHEY, Comprendre la stratégie, édition ECONOMICA, Paris, 1995.

- 3 موقع دول المغرب العربي الثلاث من أوروبا وتزايد ظاهرة الهجرة السرية.
- 4 التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي وتداعياته على هذه الدول وخاصة الجزائر.
- 5 طبيعة المناطق الحدودية.
- 6 عدم وجود مؤسسات اقتصادية فعالة ومنافسة.
- 7 عدم وجود برامج اقتصادية داعمة للمؤسسات الوطنية.
- 8 الفساد المنتشر في المؤسسات الإدارية وكذا البيروقراطية.
- 9 عدم فعالية المؤسسات الرقابية.

فلا يمكن صياغة إستراتيجية واضحة المعالم ومحددة الأهداف دون معرفة حقيقة لحجم الإمكانيات المتاحة. وبعد تطرقنا للإمكانيات المتاحة في المغرب العربي في هذا الفصل، لابد من وضع إستراتيجية تقوم على العناصر التالية من أجل تحقيق تنمية حقيقية:

- 1 إصلاح المنظومة البنكية والمالية في هذه الدول من أجل مراعاة التطورات الحاصلة وكذا الرفع من مردودية الاقتصاديات الوطنية وتسهيل المعاملات المالية للمواطن.
- 2 الاعتماد على **مقاربة الحكومة الإلكترونية** من أجل تسهيل تقديم خدمات نوعية في إطار شفاف واضح وريح ل الوقت والجهد والمال، وكذا يحسن من علاقة المواطن بالإدارة وبالتالي القضاء على البيروقراطية.
- 3 لا بد من وضع مؤسسات مرافقة لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل دمجها في الاقتصاد الوطني وتحسين تنافسيتها والرفع من قيمة صادرتها.
- 4 لا بد من توجيه تكوين العنصر البشري في إطار احتياجات السوق الوطنية أي وضع دراسة استشرافية للاقتصاديات الوطنية في كل من الجزائر تونس والمغرب من أجل رسم خطوط أولية للاحتجاجات المادية والبشرية، وبالتالي تفعيل تكوين وفق هذه الإستراتيجية وبهذا تكون قد خضنا نسبة البطالة بشكل حقيقي.
- 5 مراعاة خصوصية كل منطقة وهذا من خلال دعم اللامركزية في التسيير في إطار تفعيل رقابة وأداء المجالس المحلية وإعطاء مجال أكبر لمشاركة المواطن في تسيير شؤونه وحياته والإطلاع عليها عبر المجالس المحلية.

- 6- ضرورة تدعيم وتسهيل عمليات التصدير للمؤسسات، من خلال خلق أسواق جديدة على غرار الأسواق الإفريقية والأمريكية والערבية.
- 7- تفعيل دور المجتمع المدني في حشد وتأطير القدرات البشرية والمادية من أجل تحقيق التنمية.
- 8- وضع مؤسسات رقابية على تسيير الصفقات المالية والعمومية، من خلال مراجعة القوانين الموجهة لدعم الاستثمار في إطار دعم ومراعاة خصوصية الاقتصاد الوطني لكل دولة.
- 9- لا بد من رسم إستراتيجية صناعية وزراعية تراعي احتياجات كل دولة على الصعيد القريب والمتوسط والبعيد لضمان مستقبل الأجيال.
- 10- تعزيز استثمار الأموال في الخارج في القطاعات الإستراتيجية الخاصة بكل دولة حسب خصوصياتها على غرار قطاع الطاقة في الجزائر بالاعتماد على الطاقة البديلة والزراعة والصناعة الإلكترونية والغذائية، والسياحة والزراعة بالنسبة لتونس، وأيضا الزراعة والسياحة بالنسبة للمغرب<sup>(1)</sup>.

ويمكن على سبيل المثال لا الحصر ذكر بعض الاستراتيجيات التي تنتهجها الدول من أجل تحقيق التنمية، والتي تدرج ضمن استراتيجيات دعم النمو في البلدان الثلاثة التي شملتها هذه الدراسة في إطار توجهات محلية تتعلق بدعم النمو من خلال مخططات تنمية وبالتالي رجوع البلدان الثلاثة إلى صيغة العمل بالمخيط الاقتصادي على غرار ما كان سائدا في الأنظمة التي عرفتها سابقا في التخطيط المركزي، كما يندرج النمو كذلك في توجهات المؤسسات المالية من خلال إستراتيجية التعاون مع البنك الدولي.

#### **الفرع الأول: إستراتيجية النمو المحلي:**

إن إستراتيجية النمو الاقتصادي في الجزائر حاليا تدرج على المستوى الداخلي في الدعم الذي توليه الدولة لهذه العملية من خلال البرامج الطموحة، برنامج الإنعاش وبرنامج دعم النمو وهي برامج تسعى إلى دعم النمو خارج الميزانية، وفي إطار إستراتيجية النمو الاقتصادي خارج الميزانية العامة، وبعد سنتين من انتهاء برنامج الإصلاحات الهيكلية التي وعدت بتحقيق الإنعاش في إطار برنامج الجيل الأول عادت الجزائر من جديد كبقية الدول التي تناولتها الدراسة (تونس والمغرب) إلى صيغة العمل، ثم برنامج دعم النمو بالتلطيط من خلال برنامج الإنعاش الوطني خلال 2005-2009.

(1)- فؤاد جدو، مرجع سابق.

وبالتالي فهو عبارة عن مشروع حكومي ذو طبيعة اقتصادية يعمل على دعم النشاطات المنتجة للثروة والقيمة المضافة الموفرة لمناصب العمل، وتدعم الخدمات العمومية في مجال الري والنقل والمنشآت القاعدية وتحقيق التنمية المحلية، ومن ثم فإن هذا البرنامج يعمل على تدارك التأخر المسجل على مدار عشرة سنوات من الأزمة، وإلى تخفيف تكلفة الإصلاحات المنجزة، والمساهمة في إعطاء دفع جديد للاقتصاد واستدامة النتائج المحققة على مستوى التوازنات الكلية، ومن ثم فإن الهدف هو إعادة تشغيل الطلب الكلي الذي تراجع بفعل عدة سنوات متتالية من تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية.

كما كانت تونس تخطط في السنوات القادمة ( حتى 2016 ) لمشروع تنمية وهو مخطط كانت تقوم بتنفيذه في فترة المخطط الحادي عشر (منذ 2007 ) من تكريس الاندماج الاقتصادي ضمن المحيط العالمي، وبالتالي تسريع نسق النمو للاستجابة لتحديات التشغيل، وقد تمكنت السياسات المتخذة في حالة تونس من تحقيق نتائج إيجابية نسبيا انعكست على نمو الاقتصاد على الأقل من خلال الإحصاءات المقدمة في المؤشرات الدولية، وخاصة خلال العشرية الأخيرة، معتمدة على الانفتاح الاقتصادي والمحافظة على التوازنات الاقتصادية والاجتماعية واعتمدت على معادلة مفادها السيطرة السياسية المطلقة والنمو الاقتصادي المتواصل يساوى الاستقرار الاقتصادي. وقد أعطت هذه القناعة نتائجها حتى فترة ما قبل الثورة، رغم الصعوبات والتقلبات الظرفية الداخلية والخارجية.

إن معالم هذا التحول اتضحت من خلال إرساء قواعد السوق والانفتاح على الخارج، وبالتالي أثبتت لتوع الاقتصاد وتتأهيله اعتمادا على الإصلاحات الواسعة والعميقة. كما أن إجراءات تنمية الاقتصاد جاءت ضمن رؤية اقتصادية اختارت الاعتماد من جديد على مجموعة من الخطط التنموية وعلى مراحل كان آخرها المخطط العاشر الذي يغطي الفترة 2000-2006، وقد تمكنت السياسة الاقتصادية في تونس خلال هذه الفترة من المحافظة على نسق نمو مرتفع بتجديد العناية بقطاع الفلاحة، وتحسين القدرة التنافسية وعززت دور قطاع الخدمات في مجالات تكنولوجيا الاتصال والسياحة والنقل، كما أعطت عدة حواجز لجعل تونس مركزا استراتيجيا للاستثمار، وهو يسمح لنا بالقول أن معدلات النمو المحققة خلال الخمسة والعشرين سنة الماضية عرفت طابعا متزايدا.

يتضح لنا أن الاتجاه نحو الارقاح في معدل نمو الاقتصاد في تونس، تحقق في ظل الظروف المتسنة بتكييف جهود الاستثمار، وتحسين مناخ الأعمال بفضل الإجراءات المتخذة التي ساهمت في تحسين

القدرة التنافسية للاقتصاد، رغم الظروف غير المساعدة على المستوى الدولي (ارتفاع أسعار النفط، انتهاء العمل بالاتفاق متعدد الألياف).

أما فيما يخص المغرب، فبعد تجربة مع برامج الإصلاحات من نوع الجيل الأول بكل نتائجها وانعكاساتها واقتصر أوجه التحسن على إطار الاقتصاد الكلي عادت المغرب مثل البلدان الأخرى محور الدراسة إلى صيغة العمل بالخطيط باعتماده خطة خماسية تغطي الفترة 2000 - 2004، بعد أن تخلت عن هذا الأسلوب لمدة عقد كامل، وتعتبر ثامن خطة يعتمدتها المغرب منذ الاستقلال. وقد جاءت لدعم نمو الاقتصاد وإقامة مشاريع تنموية خلال السنوات الخمس المولالية، وتهدف هذه الخطة إلى تحقيق جملة من الأهداف منها تحقيق معدل نمو لا يقل عن 5% لتحسين مستوى معيشة الأفراد بنسبة 2.4% في المتوسط بدلاً من 01% خلال العقد الماضي، إضافة إلى رفع معدل الادخار إلى 27.2% مقابل 23.3% من الناتج الوطني ومعدل الاستثمار بمعدل 28%， العمل على رفع الدخل الفردي إلى 1600 دولار بدلاً من 1300 دولار وقت إعداد الخطة. كما تهدف الخطة إلى تحقيق العديد من الأهداف تتعلق بتوفير 70 ألف منصب عمل، وجدب 1.4 مليار دولار في شكل استثمار وعلى الرغم من أهمية هذه الخطة التي رصد لها 150 مليار درهم (15 مليار دولار) لتحسين الاقتصاد وإنعاش النمو إلا أنها لم تلق القبول المطلوب من طرف البنك الدولي الذي أكد أن الاقتصاد المغربي يحتاج إلى نمو اقتصادي يتراوح بين 6-8% حتى يستطيع تجاوز الصعوبات والاختلالات، وخاصة على المستوى الاجتماعي، واعتبر معدل النمو الاقتصادي المحقق طوال العشرية السابقة والذي بقي في حدود 1.9% لا يساعد على تحقيق وتيرة نمو عالية تستفيد منها الفئات الضعيفة، في الوقت الذي تعرف فيه زيادة السكان نسبة 1.8%， مما يجعل من صافي النمو الاقتصادي المحقق ضعيف. وقد أكدت دراسة أخرى أنه إذا بقيت معدلات النمو في حدودها الحالية فإن ذلك سيكون له آثار على الجانب الاجتماعي وخاصة البطالة التي كان من المقدر أن ترتفع إلى 13.2% سنة 2009.

#### **الفرع الثاني: إستراتيجية التعاون مع البنك الدولي**

ترتبط الجزائر بإستراتيجية للتعاون مع البنك الدولي، وفي هذا المجال تركز على ثلاثة مجالات وهي تحقيق الاستقرار المالي للموازنة من خلال تدابير جديدة لعائدات النفط، وتحسين مناخ الأعمال والاستثمار ومشاركة القطاع الخاص، وتحسين استفادات السكان من الخدمات بما يمكن من المشاركة في اقتصاد

السوق، ومنذ سنة 2003 اعتمد البنك الدولي على خطة عمل بشأن الجزائر بهدف تشجيع النمو الاقتصادي خلال الفترة 2004/2006 بما يضمن توفير مناصب العمل خارج المحروقات للاستفادة من قوة العمل المتزايدة، وتقادي التوترات الاجتماعية، إن هذه الإستراتيجية تهدف إلى التعاون بين الجزائر والبنك الدولي للوصول إلى أداء أحسن للاقتصاد، ورفع معدل النمو الاقتصادي ودعم قدراته التنافسية والمؤسسية، وهذه الإستراتيجية جاءت للرد على التحديات الإنمائية التي تواجه الجزائر، فهو يعمل على التعاون والمساعدة في وضع وتنفيذ إستراتيجية محسنة من أجل تقديم الخدمات في مجالات عديدة (الإمداد بالمياه، الإسكان، والخدمات البيئية، التنمية البشرية) تهدف إلى الوفاء باحتياجات السكان، كما يعمل البنك الدولي من خلال هذه الإستراتيجية على إزالة العقبات التي تقف في سبيل تحقيق النمو الاقتصادي الذي يقوده القطاع الخاص وخاصة ما يتصل بعقبات بيئة الأعمال التجارية، والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والقطاع المالي، وتدعم البنية الأساسية للاقتصاد الجزائري وكلها عوامل ضرورية لنمو الاقتصاد، وتعمل مؤسسة التمويل الدولية التابعة للبنك على تكميل هذه المساعدة في مجال تطوير القطاعات السابقة، وبالتالي تهدف هذه الإستراتيجية إلى دعم أداء الاقتصاد، ورفع معدلات النمو الاقتصادي.

كل هذه العوامل يجب تدعيمها في المستقبل وستساعد على إزالة الكثير من أوجه القصور الحالية، وينبغي أن تستند التصورات في هذا المجال على نظرية ورؤية اقتصادية واضحة تأخذ بعين الاعتبار التحديات الداخلية والخارجية، ولا تغفل البنية الهيكلية للاقتصاد الجزائري.

أما تونس فإن البنك الدولي يقدم المساعدة للحكومة التونسية لتنفيذ إستراتيجية لتحقيق النمو ورفع التحديات التي يعرفها الاقتصاد التونسي من خلال سلسلة من الأنشطة مثل نقل المعرفة والخدمات الافتراضية، ويتسم ذلك مع إستراتيجية قطرية خاصة بتونس وتأكد على القدرة التنافسية على المستوى الدولي وعكس الأهداف الرئيسية التي اعتمتها الحكومة، وهي قدرة الصادرات على المنافسة من أجل تشجيع النمو الاقتصادي وامتدت إلى غاية 2008 وقامت على دعم تونس والإعداد لمواجهة التحديات الناشئة مرتكزة على ثلاثة أهداف رئيسية:

**دعم التنمية على المدى الطويل** وذلك من خلال تنمية الموارد البشرية وإدارة الموارد الطبيعية، ونظرا لأهمية البنية التحتية في تونس فإن الإستراتيجية تركز على أهمية الاستثمار في التعليم والصحة وموارد المياه والتنمية الريفية، **دعم الإصلاحات الاقتصادية**، والهدف من ذلك هو تدعيم وتعزيز قدرة الاقتصاد على

المنافسة، ودعم قدرته على التوظيف، وتقليل التكاليف الانتقالية لعملية التحول، وتركز على أهمية الإصلاح المالي، وتطوير مناخ الأعمال وتدعم أداء القطاع الخاص، ويحتل دمج الاقتصاد التونسي في المحيط العالمي مكانة خاصة، ودعم المؤسسات المحلية والعمل على تعبئة تمويل خارجي من مصادر عامة وخاصة في مجال تنمية الصادرات والاتصالات والمعلومات والتعليم عن بعد، وتحسين الخدمات الاجتماعية للاقتصاد التونسي من منظور الحاكمة الجيدة.

ورغم ما تحقق من مكاسب فإن تونس تتطلع إلى ترسیخ مقومات اقتصاد صاعد واللحاق بمصاف الدول المتقدمة من خلال التركيز على جملة من العناصر منها إرساء قواعد مجتمع المعرفة باعتباره توجها نحو تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية، تحسين مستوى الدخل للاقتراب من مستويات الدول المتقدمة مع تعزيز دور الطبقة المتوسطة والقضاء على الإقصاء والتهميش، والاندماج في الاقتصاد العالمي وتشجيع المبادرة الخاصة، وتحسين كفاءة الأعوان الاقتصاديين، وإعداد الاقتصاد التونسي لتحديات العولمة وتشجيع الانخراط في الاقتصاد العالمي<sup>(1)</sup>.

كما وافق البنك بعد الثورة على قرض بقيمة 500 مليون دولار لتونس، إضافة إلى 700 مليون دولار تم جمعها من شركاء تتمية آخرين وجميعها تهدف لمساعدة الحكومة الانتقالية على تنفيذ برنامجها للإصلاح مع التركيز على الإدارة الرشيدة والاحتواء الاقتصادي والاجتماعي<sup>(2)</sup>.

وفي الأخير يمكن القول أن النتائج التي حققتها الاقتصاد التونسي تبدو مرضية على المدى القصير ، خاصة بعد انتعاش الاقتصاد في فترة ما بعد الإصلاحات ولكن التحدي في المدى الطويل يبقى مرهونا بمدى تعزيز مسار تحول الاقتصاد وتحسين الإنتاجية وتوفير مناخ ملائم للاستثمار الخاص الذي يبقى أحد الأولويات لتحقيق نسبة عالية من النمو .

(1)- حاكمي بوحفص، الإصلاحات والنمو الاقتصادي في شمال إفريقيا: دراسة مقارنة بين الجزائر، المغرب، تونس، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السابع، كلية الاقتصاد جامعة وهران، الجزائر، 2009،

عن موقع:

[http://www.univ-chlef.dz/renaf/Articles\\_Renaf\\_N\\_07/Article\\_01.pdf](http://www.univ-chlef.dz/renaf/Articles_Renaf_N_07/Article_01.pdf)

(2)- أربن هول، الثورة القادمة في تونس: الحكومة المفتوحة، البنك الدولي 2012، تم تصفح الموقع يوم: 25\_07\_2012، عن موقع:

<http://www.albankaldawli.org/ar/news/2012/04/17/tunisia-next-revolution-open-government>

إن المعطيات المتوفرة لنا من خلال هذه الدراسة أعطت القناعة بأنه رغم ما يتم نشره في التقارير الدولية للتنمية حول مؤشرات التنمية في تونس وأنها أصبحت تعتبر حالة يحتذ بها لما حققه من نجاح، حيث أثبتت هذه التجربة التعاطي للسلطات العامة مع الملف التنموي بطريقة مكنت هذا البلد الصغير محدود الإمكانيات (مقارنة بالدول المجاورة) من تجنب الهزات والصدمات التي عرفتها دول أخرى مجاورة، وتؤكد المعطيات وتبين عناصر هذا النجاح من حيث تراجع الفقر، واتساع دائرة الطبقة الوسطى، وارتفاع نسبة النمو، لكن الثورة الأخيرة قلبت كل الموازين وأثبتت أوجه القصور في سياسات المؤسسات الدولية والإحصاءات المشكوك في مصداقيتها (تقوم هذه المؤسسات التابعة طبعاً للدول الكبرى بتقديم إحصاءات مغلوطة من أجل إثبات أن الرأسمالية والديمقراطية والحكم الراشد تؤدي إلى التنمية) والانتقادات الموجهة إليها.

وفيما يخص المغرب، ورداً على إستراتيجية النمو المعتمدة فيه، اقترح البنك العالمي إستراتيجية للوصول بالمغرب إلى معدل نمو يفوق 6% من خلال مجموعة من الإجراءات، تتعلق بمواصلة الإصلاحات الاقتصادية وتسريع وتيرة تحرير التجارة، ومراجعة سعر الصرف الذي يتسبب ارتفاعه في تراجع القدرة التنافسية للسلع المغربية داخل الأسواق الأوروبية بعد انخفاض سعر الأورو مقابل الدولار، وزيادة حجم الصادرات مع تحسين الجودة المحلية من خلال اندماج أكبر في التجارة الدولية.

ومنذ 2005 فإن البنك الدولي يتعاون مع المغرب في إطار إستراتيجية امتدت إلى سنة 2009 تهدف إلى تعزيز النمو الاقتصادي، وإيجاد المزيد من فرص العمل في القطاع الخاص وتنماشى هذه الإستراتيجية مع تحقيق محاور التنمية في المغرب، معتمدة على تحقيق أربعة أهداف هي تعزيز هدف النمو الاقتصادي من خلال العلاقة بين نتائج الفقر ومناصب الشغل، وفي هذا الإطار يجب التركيز على استقرار الاقتصاد الكلي الهدف لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام ومساندة تنمية قطاع الخدمات وخاصة ما يتصل بأنشطة تكنولوجيا المعلومات، وفي هذه الإستراتيجية تحتل برامج الإصلاحات الواسعة النطاق المرتبطة بالحوافز الزراعية وتحفيز بيئة الأعمال نفس الأهمية.

بالإضافة إلى تعزيز التنمية البشرية، واستخدام مورد المياه بشكل استراتيجي وفعال، وتحسين الإدارة العامة وتحسين استفادة الفقراء والفئات الضعيفة من الخدمات الأساسية ذات الجودة، يهدف ضمان

استدامة الإجراءات التنموية السابقة على المدى الطويل، وتشمل الحكامة نطاقاً واسعاً من القضايا المركزية إلى إدارة الميزانية وإصلاح الخدمة المدنية وتدعم المجتمع المدني.

وعلى الرغم من كل ما سبق يمكن القول بأن الاقتصاد المغربي بقي بعيداً عن الوصول إلى تحقيق هدف توظيف جميع إمكانياته خلال الخمسين سنة الماضية، حيث اتسم النمو الاقتصادي بالفتور منذ 1956، وبضعف تطور الدخل الفردي بسبب ارتكاز الاقتصاد على الفلاحة التي تبقى رهن التقلبات المناخية.

أما القطاعات الأخرى فلم تستطع تحقيق مستوى كافٍ من النمو، ويرجع ذلك إلى عدم استقرار الاقتصاد الكلي **Macroéconomique** لمدة طويلة رغم الإصلاحات المتخذة، ونظراً لتنوع الاقتصاد المغربي مقارنة بالجزائر فهو مضطر لتحسين إدارته قطاعاته الرئيسية الواعدة بالنموا، وخاصة الزراعة والصناعة والسياحة وضرورة تعزيز صادرات الفوسفات وتحسين حجم عامله في الخارج، والرهان على كسب الاستثمار الأجنبي.

وفي الأخير ولتحقيق النمو الاقتصادي القابل للاستمرار يبقى الاقتصاد في المغرب مطالب بإيجاد الموارد لتغطية عجز الموازنة ومواجهة المستجدات، خاصة ما يتعلق بارتفاع فاتورة النفط التي أثرت كثيراً على الاقتصاد في المغرب، وأحدثت الكثير من الاختلالات في السنوات الأخيرة، زيادة على تحرير الاقتصاد وما ترتب عنه من تفكك العائدات الجمركية وهو ما يؤثر سلباً على الاقتصاد ويدفع إلى ضرورة تعويض هذا العجز عن طريق مصادر تمويل جديدة مثل حالة الجزائر، خاصة وأن المغرب يملك مؤهلات وفرص كثيرة وهامة في مجال الاستثمار<sup>(1)</sup>.

وقد قدم البنك الدولي أيضاً للمغرب قرضاً من أجل تنفيذ مشروع منشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة وبالنسبة الصغر، الذي تمت الموافقة عليه، والذي يبلغ حجمه 50 مليون دولار، والذي يعمل على تعزيز قدرة شركات الأعمال المغربية على الحصول على موارد تمويلية. وسيساند المشروع الذي تم إعداده مع مؤسسة التمويل الدولية، توفير ضمانات ائتمان جزئية لتقديم قروض للمنشآت الصغيرة والمتوسطة وبالنسبة الصغر.

(1) \_\_\_\_\_، بيان صحفي، يعزز من آثار النتائج قرض من البنك الدولي للمغرب على الفقراء، ويساند منشآت الأعمال الصغرى، تم تصفح الموقع يوم 25\_07\_2012، عن موقع:

<http://www.albankaldawli.org/ar/news/2012/06/28/new-world-bank-lending-morocco-raises-bar-results-poor-supports-smaller-private-enterprises>

وعن ذلك يقول تيمور عبد العزيز، وهو قائد فريق عمل هذا المشروع في البنك الدولي: "بإمكان نظم ضمانات الائتمان الجزئية المصممة جيداً أن تكون فعالة في الوصول إلى الفئات المحرومة مثل الشركات الناشئة والشركات الصغيرة وأصحاب المشاريع الريادية من النساء...هذا المشروع يستهدف أصحاب المشاريع الريادية الذين مازالوا محروميين من الخدمات في النظام المالي المغربي".

وتعد منشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة وبالغة الصغر العمود الفقري للاقتصاد المغربي، إذ تشكل أكثر من 90 في المائة من الشركات المغربية وتستأثر بحصة كبيرة من قوة العمل<sup>(1)</sup>.

من خلال ما سبق من دراسة استراتيجيات التنمية المعتمول بها في البلدان الثلاثة يمكن القول أن النمو المحقق في حالة الجزائر لم يستطع احتواء البطالة والفقر.

كما أن النمو المحقق في حالة الجزائر يحركه القطاع العمومي ويستفيد من الطفرة النفطية دون العوامل الأخرى (الاستهلاك، الاستثمار، الصادرات). عكس المغرب وتونس، الاقتصاد الجزائري قليل الاستيعاب وليس له القدرة على التوظيف، على الرغم من أنه عرف عودة النمو إلا أن القطاعات الرئيسية عرفت الانكماش في الوقت الذي يتحول فيه الاقتصاد في المغرب وتونس إلى اقتصاد إنتاجي متعدد، ونظراً لاعتبار النفط في الاقتصاد الجزائري يجعل الميزانية خاضعة لتقلبات الأسعار واعتباره دائماً المصدر الوحيد لتقليل التوترات والذي لا غنى عنه لحل تناقضات وإكراهات الاقتصاد، كما تبين من هذه الدراسة أن الطفرة النفطية هي المسؤولة عن عرقلة النمو وبالتالي فإن الاعتماد على النفط في تمويل الميزانية يمثل 52% من الميزانية، و 97% من إيرادات الصادرات.

(1) - حاكمي بوحفص، مرجع سابق.

### **الفرع الثالث: العلاقات الثنائية كآلية للتنمية الاقتصادية:**

تعتبر دول المغرب العربي من الدول المفتوحة على العالم الخارجي بسبب موقعها الاستراتيجي كما رأينا ذلك، إضافة إلى ما تمثله نسبة التجارة الخارجية في مجمل ناتجها المحلي الإجمالي، لذلك تعتبر العلاقات الثنائية بين دولها من أهم ما يعول عليه في تمويل الخطط التنموية الاقتصادية والاجتماعية، حيث تتوقف حالة الموازنة العامة على حالة أسواق الصادرات في هذه الدول.

وكما رأينا سابقاً في تحليلاً لطبيعة اقتصاديات دول المغرب العربي فإنها تعتمد على مادة أو مادتين أوليتين قابلة للنفاذ وخاصة النفط، مما جعل هذه الاقتصاديات تتأثر إلى حد كبير بالتغييرات التي تحصل في السوق الدولية وبذلك أصبح لزاماً على هذه الدول أن تعمل على تنوع اقتصادها بالشكل الذي يعكس ايجابياً على تنوع مصادر الدخل القومي فيها.

لذلك ينبغي التركيز على تدعيم التجارة الثنائية فيما بين دول المغرب العربي، من أجل خلق قاعدة إنتاجية متعددة يدعمها توافر المواد الأولية، وتوافر الإرادة السياسية أيضاً<sup>(1)</sup>.

رغم الدعوات المتكررة خلال الأعوام الأخيرة حول ضرورة إعادة تنشيط الاتحاد المغربي، إلا أن التحديات الأمنية التي أفرزتها المتغيرات في تونس ولibia على وجه الخصوص، لم تسمح باتخاذ أي خطوات أو اتجاهات لتحقيق ذلك. فقد عرفت المنطقة تدهوراً أمنياً متزايداً إثر سقوط النظام الليبي، وعمليات تهريب الأسلحة عبر حدود بعض الدول المغاربية وإلى مناطق الجوار الإفريقي<sup>(2)</sup>.

ورغم إدراك الدول المغاربية لحجم المخاطر والتهديدات الأمنية التي تشهدها المنطقة، إلا أن تباين وجهات النظر بين دول المنطقة واستمرار الخلاف الجزائري المغربي، وعدم تقبل الجزائر حتى الآن لطبيعة المتغيرات التي تشهدها Libya، أدى إلى تراجع الحديث عن إعادة تنشيط الاتحاد المغاربي والتركيز على

(1) - عيسى أحمد القاسي، التكامل الاقتصادي بين دول المغرب العربي -واقعه، مقوماته، معوقاته، الندوة العلمية الدولية حول، **التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية-الأوروبية**، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 8-9 ماي 2004.

(2) - الأمين العام لاتحاد المغرب العربي ينتقد ضعف التجارة الثنائية بين دوله، مرجع سابق.

التعاون الثنائي لمواجهة التداعيات الأمنية والتهديدات الإرهابية والجريمة المنظمة، وهو ما يحظى بدعم أمريكي وأوروبي، وهو الأمر الذي يسمح بعلاقات بين دول من المنطقة ودول جوار أفريقي مع تنسيق أوروبي وأمريكي على حساب أي تعاون جماعي مغاربي. وهو الأمر الذي يرجح أن يكون التعاون الأمني المرتبط بالتطورات في المنطقة المرجح بين الدول المغاربية وعلى حساب أية مجالات للتعاون السياسي أو الاقتصادي، وبالتالي سيؤثر بصورة مباشرة على التنمية الاقتصادية في هذه الدول.

وتشير البيانات عن التجارة البينية لدول المغرب العربي إلى تضاعل حجم الصادرات البينية، حيث انخفضت بشكل كبير. كذلك يلاحظ تدني مساهمة الصادرات البينية لكل دولة من دول المغرب العربي.

فأما نسبة التجارة البينية لكل دولة إلى إجمالي صادراتها خلال الفترة 1995-2000، فقد تراوحت بين 5-7.4 في تونس، 11-2.3 في الجزائر، 2.4-5.7 في المغرب. إن حجم المبادلات في اتجاه:

- الجزائر المغرب فتتمثل في المواشي، البيض، القهوة، القمح، البترول ومشتقاته، محركات الري ومكبات الهواء.

- المغرب - الجزائر فتنقل الخضر والفواكه، قطع الغيار، الذهب، الألبسة، الجلد.

- الجزائر - تونس فتنقل السلع الغذائية المدعمة، محركات الري وقطع الغيار.

- تونس - الجزائر فتنقل المنتوجات الخضر والفواكه، والتوابل.

إلا أن هذا وحده لا يكفي، فقد انتقد الأمين العام لاتحاد المغرب شوري اتحاد المغرب العربي "سعید مقدم"، ضعف التجارة بين دول الإتحاد الخمسة (الجزائر، وتونس، والمغرب، وモوریتانيا، وليبيا) مؤكدا أنها لم تتجاوز 3% في أحسن الأحوال. وقال "مقدم" بمحاضرة ألقاها في معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية بالعاصمة الجزائرية في 17-02-2013 أن المبادلات التجارية بين دول الإتحاد ودول الشمال بلغت 65%， بينما التجارة البينية بين دول الإتحاد فيما بينها لم تتجاوز في أحسن الأحوال 3%.<sup>(1)</sup>

(1) ———، الأمين العام لاتحاد المغرب العربي ينتقد ضعف التجارة البينية بين دوله، تم تصفح الموقع يوم: 20-02-2013 على:  
<http://www.alqudsalarabi.info/index.asp?fname=today%5C18x47.htm&arc=data%5C2013%5C02%5C02-18%5C18x47.htm>

ودعا إلى إعداد آليات جديدة للنهوض بالإتحاد المحمد منذ العام 1994 بسبب الخلافات بين الجزائر والمغرب حول الصحراء الغربية والحدود البرية المغلقة بينهما. وأضاف أن من بين أهداف الإتحاد تعزيز مجال التجارة البينية بين دول الإتحاد، معتبراً أن اتحاد المغرب العربي لم يحقق أهدافه بعد 24 عاماً من تأسيسه إذ من بين 38 اتفاقيات وقعت ضمن الإتحاد لم تنفذ منها سوى 6 اتفاقيات.

وشدد مقدم على أنه في ظل التحولات السياسية التي تشهدها المنطقة منذ العام 2011 فإن هذا الوضع يقتضي تنمية اقتصادية وتوسيع مجال التبادل بين دول الإتحاد لأنها من أهم السبل لتسهيل الحوار بين دوله. واعتبر أن الأهداف الشاملة للإتحاد ستتحقق بإعداد برامج شاملة تنفيذية وقطاعية وبانخراط رجال الأعمال والذكور في المنطقة.

من ناحية أخرى لابد من الإسراع في عقد قمة مغاربية بأقرب الآجال للنظر في الاقتراحات المقدمة لتفعيل الإتحاد. كما أنه من الضرورة بمكان إعادة النظر في بعض بنود معاهدة إنشاء الإتحاد وإعادة هيكلته من حيث الأجهزة والمؤسسات وتزويدها بصلاحيات قانونية تمكنها من اتخاذ القرارات.

وبالعودة إلى مؤشرات التعاون فقد بلغت قيمة المبادرات التجارية للجزائر مع دول إتحاد المغرب العربي 2.16 مليار دولار أمريكي عام 2011، بينما كانت في حدود 1.82 مليار دولار عام 2010. وبعد المغرب أول زبون للجزائر خلال العام 2011 بقيمة تفوق 936 مليون دولار، تأتي بعده تونس بـ 531.1 مليون دولار.

وفيما يخص الواردات فإن أهم بلد مغربي ممون للجزائر هي تونس بـ 428.9 مليون دولار، ثم المغرب بـ 240.3 مليون دولار. وسجل الميزان التجاري للجزائر مع دول المغرب العربي فائضاً بقيمة 802 مليون دولار في 2011 أي بارتفاع بنسبة 8.82% مقارنة بعام 2010.<sup>(1)</sup>

---

(1) - المرجع نفسه.

**استنتاجات البحث الثاني:** تبين من خلال الدراسة أن هناك مجموعة من الدروس يجب التوقف عندها: تبين أن هناك علاقة سببية في اتجاهين بين الإصلاحات وأداء النمو، أن الإصلاحات الاقتصادية لامناص عنها ولا بديل عند تفريذها ضمن سياسات داعمة مثل إستراتيجية النمو ذات التوجه التصديرى التي يقودها القطاع الخاص، تمثل عنصر رئيسي في إمكانية النمو رغم الآثار السلبية قصيرة الأجل، وأنها ستؤدي إلى نمو في المدى الطويل، غير أن معارضي هذه البرامج يرون أن وصفاتها غير متطابقة من الناحية النظرية وتؤدي في بداية الأمر إلى اندماج سلبي للبلدان كمستهلكين وليس كمنتجين، تتوقف هذه العلاقة على عوامل كثيرة داخلية وخارجية (الحالة الاقتصادية والمالية، استجابة السياسات الاقتصادية، التأييد الشعبي المناسب)، كما أن الإصلاحات رغم أهميتها تبدو غير ملائمة وضارة بالنمو على المدى القصير (تكلفة الإصلاحات، محدودية النتائج، انكماش القطاعات، تدهور الجوانب الاجتماعية) وتعتبر محفزة للنمو في المدى الطويل (استدامة النمو).

ورغم تنفيذ الإصلاحات المتفقة مع إجماع واشنطن إلا أن المنافع التنموية لم تتحقق، في الوقت الذي ما تزال هذه البلدان تعاني من العديد الصعوبات وأصبحت الإصلاحات صعبة ومكلفة ولم يؤثر التأخير في حالة الجزائر في أدائها مقارنة بما حققه المغرب وتونس، ولعل بعض الدول قد تأثرت سلبياً من جراء الانفتاح الكبير الناتج عن الإصلاحات الاقتصادية وعدم قدرة تونس على منافسة الصين والهند في المنتوجات. ولعل أوجه النجاح في حالة الجزائر ترتبط بمؤشرات كثيرة منها وصول حجم الاحتياطيات الأجنبية إلى ما يعادل 5 أشهر من الواردات، وتحسين مؤشرات الدين حتى وإن كانت تجربة الجزائر مختلفة كون النتائج المحققة حدثت بفعل تطورات النفط لارتباط الاقتصاد بمادة واحدة وهو ما يجعل التحليل أكثر صعوبة في حالة الجزائر في كون هذه النتائج غير ثابتة، وإنما هي ظاهرة تسمى بالمرض الهولندي (\*). وهو ما يجعل التحدي أكبر في توسيع الصادرات خارج المحروقات، وتشجيع الإنتاج الوطني وإعادة بعثه من جديد في قطاع الصناعة المتضررة بفعل الوفرة النفطية التي تقلص الواردات الغذائية.

(\*) إن مصطلح المرض الهولندي ظهر في القاموس الاقتصادي منذ 36 عاماً وتحديداً في مجلس الأikonomist البريطاني سنة 1977 والمقصود به هو حالة الكسل والتراخي التي أصابت هولندا في النصف الأول من القرن العشرين بعد اكتشاف النفط في بحر الشمال، وترافق مع انتشار نمط المجتمع الاستهلاكي ومظاهر البذخ وتراجع ثقافة الإنتاج والعمل وتوجيه الاستثمارات والعائدات النفطية إلى قطاعات خدمية وليس إنتاجية.

كما أن النتائج المحققة في مجال النمو في حالة الجزائر تجعل التحليل أكثر صعوبة، وأن ما تحقق في ظل الإصلاحات في المنطقة يتراقص مع إمكانية الموارد الطبيعية المتوفرة 2.5% من احتياطيات النفط، و 4% من احتياطيات الغاز، وأكثر من 50% من الفوسفات بالإضافة إلى الإمكانيات الزراعية الهامة.

ما يمكن أن نستنتجه أن البلدان الثلاثة لم تستطع خلق شروط التنمية المستدامة بسبب الخيارات الاقتصادية التي تبنتها قبل الإصلاحات لتنتهي في ثمانينات ق 20 إلى تبني التقويم الهيكلي بایعاز من المؤسسات المالية، وتبين أن الإصلاحات رغم أهميتها إلا أنها أدت إلى تعميق تبعيتها التقنية والتجارية زيادة إلى أن هذه الخيارات أدت إلى منطق تغليب المصالح القطرية على حساب الأهداف الكبرى للمنطقة مؤدية إلى وجود قطاعات تقوم بدور الوكيل للشركات الأجنبية، وهذا لا يمكن بلدان المنطقة من بناء اقتصاد ذاتي ومتطور وتكوين سوق داخلية، كما أن هذا النوع من التنمية يكرس التبعية الخارجية.

وبالتالي فإن النتائج غير ثابتة لارتباط هذه الدول بمادة واحدة أو بضعة مواد، ولم تستفد بصورة كافية من ميزة المورد الطبيعي في دعم النمو القطاعي.

ليس هناك ما يثبت أن التأخر في الإصلاحات يرهن الاقتصاد وأن التقدم يجلب المنافع بسبب ما تعانيه تونس مثلاً من منافسة جراء عملية الانفتاح نتيجة منافسة الهند والصين. يمكن القول انطلاقاً من هذا البحث أن البلدان الثلاثة بحاجة إلى البحث عن مقاربات جديدة لصياغة السياسات التنموية في الوقت الراهن، والسبب في ذلك يعود إلى النتائج التي أسفر عنها تطبيق نوعية معينة من السياسات التي تستند إلى إجماع واشنطن الذي جسد الليبرالية في برامج محددة للإصلاحات الاقتصادية، وأن العلاقة بين هذه الإصلاحات والنمو الاقتصادي تتوقف على عوامل كثيرة داخلية وخارجية كان لها دور كبير في إحداث النمو واستدامته نذكر منها الظروف الاقتصادية والمالية للبلد المعنى بالإصلاحات، وقدرة السياسات الاقتصادية على توفير المزيج والتسلسل المناسب في إطار إجراءات الإصلاح.

بعد عرض هذه الاستراتيجيات يمكن القول أنه لا توجد دولة في العالم تتبع إستراتيجية معينة بشكل مستمر وبدون تأهيل أو إعداد أو تقويم، ولا وجود أيضاً لحالات ولا لتجربة تحت السيطرة في العالم الحقيقي، ومع ذلك فإن بعض الدول اقتربت من كونها تشكل نموذجاً أساسياً لإستراتيجية معينة، ودراسة حالاتهم بعناية يشكل فائدة كبيرة، وهذا صحيح حتى لو انتقلت الدولة من إستراتيجية إلى أخرى. فإن تحليل أسباب تغير التوجه قد يخبرنا عن ميزات ومساوئ سياسة معينة.

وحتى مع أحسن الظروف فإن الحقيقة لن تتحدث عن نفسها لعدة أسباب أولاً: لأنه لا توجد حقائق كافية، وثانياً: مهما كانت الحقائق فإنه يمكن تفسيرها دائماً بعدة طرق، وثالثاً: إن فشل إستراتيجية في تحقيق النتائج المطلوبة قد يعكس ليس فقط خللاً في الإستراتيجية للنظرية المتبعة بل فشلاً في تطبيق الإستراتيجية بشكل كامل وصارم، ورابعاً: قد يهيمن على أداء الاقتصاد الأحداث الخارجية والتي لا يمكن توقعها أو الرد عليها، ولذلك قد يتأثر الأداء بتطور الإستراتيجية المتبعة مهما كان أثر هذه الإستراتيجية في تحقيق التنمية الشاملة<sup>(1)</sup>.

وفي الأخير من خلال المعلومات التي أطلعنا عليها في بحثنا هذا سواء ذكرت أم لا، ما نلاحظه حقاً أنه لا توجد استراتيجيات واضحة لدى صناع القرار في دول المغرب العربي، ولا يستطيعون إظهار هذه الاستراتيجيات إن كانت موجودة من أجل إدارة عمليات الطلب من جهة، ومحاولة تحقيق الأهداف المختلفة من ناحية أخرى<sup>(2)</sup>.

كما أن دول المغرب العربي غير قادرة على توجيه استراتيجياتها في الطريق الصحيح، وليس هذا وحسب فحتى العقيدة التي يتبعها صناع القرار والتي من المفروض أنها تقود الخيارات الإستراتيجية إلى التنمية وبرر الأمان الاقتصادي، نجد أنها غير متطابقة مع الأهداف المرغوبة<sup>(3)</sup>.

إلا أن كل هذه الاستراتيجيات المتبعة لا تمنع من وجود بعض المعوقات والمشاكل التي تقف في طريق تحقيق هذه الإستراتيجيات والأهداف، وهذا ما سيتم معالجته في المبحث المولاي من هذا الفصل:

(1)- المرجع نفسه.

(2)- زريقين عبود، جباري شوقي، مشكلة اختيار استراتيجيات التنمية البديلة بين الحاضر والمستقبل، مداخلة قدمت في الملتقى الوطني حول: التحولات السياسية إشكالية التنمية في الجزائر: واقع وتحديات،

يومي 16 - 17 ديسمبر 2008

(3)- Imad Mansour, [South Africa and the Arab Spring: opportunities to match diplomacy goals and strategies](#), Center Of Economic Studies Ifri, Luxemburg, Belgique, 2012, on:

<http://www.IFRI.org>

### **المبحث الثالث: المشاكل والتحديات التي تواجه اقتصادات دول المغرب العربي**

**مقدمة:** سنتناول في هذا المبحث أهم التحديات التي تقف عائقاً في طريق تحقيق سياسات رشيدة.

**المطلب الأول: التحديات الداخلية:** تواجه الدول المغاربية تحديات مختلفة تعوق عمليات التنمية

والتقدم الاقتصادي وتمثل هذه التحديات في تحديات داخلية وخارجية متعددة، ومن بين التحديات:

#### **الفرع الأول: التحديات على المستوى السياسي:**

تبقي التحديات غير الاقتصادية وعلى رأسها التحدي السياسي أهم عائق أمام تحقيق التنمية في دول المغرب العربي، فبالإضافة إلى العوائق المؤسساتية، تعد ضعف الإدارة السياسية والتسيير من بين الحواجز التي تقف أمام التنمية الاقتصادية. كما أن التحدي السياسي أهم ما أخر عجلة التنمية الاقتصادية، عائق آخر يتعلّق بإعطاء أسبقية للسياسة على الاقتصاد.

تأتي في طليعة التحديات السياسية التي تعيشها منطقة المغرب العربي أزمة الديمقراطية، فالمسألة الديمقراطية في المنطقة تعيش محنّة وأزمة خانقة، فلا حقوق إنسان محترمة ولا مؤسسات سياسية منتخبة بطريقة نزيهة، ولا أحزاب سياسية ذات كفاءة ورؤية، ولا منظمات نقابية مهيئة للدفاع عن الحقوق المشروعة للمواطنين البسطاء. لأن عدم توفر الاستقرار السياسي يشكل عائقاً أمام عملية التنمية.

وقد تنوّعت عناوين محاولات بناء الشرعية من إنجاز مشروع تنموي، إلى النضال من أجل الوحدة القومية. وفي الواقع أن هناك عدداً من هذه الدول نجح نجاحاً نسبياً ولفترة ما في تحصيل قدر من الشرعية، وفي تمديد حالة ما من الرضا الجمعي بسلطته. لكن مع عدم تحقيق الأهداف المنشودة في كل مرة وعدم الوصول إلى التنمية المرغوبة، تزايد الوعي الشعبي وكشفت أقنعة الأنظمة الفاسدة وبدأ المواطنون يبحثون عن حقوقهم بجدية فسقطت العديد من الأنظمة ومنها النظام التونسي على سبيل المثال، لأن اتخاذ القرارات الاقتصادية التنموية يتطلّب استقراراً سياسياً في الدولة حتى تتمكن من خلق جو ملائم للخروج من المشاكل والنهوض نحو التنمية.

كما يجب الإشارة إلى مشكلة الحركات المتطرفة التي تواجه بلدان المغرب العربي، ويرجع السبب في ظهورها إلى عوامل اقتصادية واجتماعية وسياسية، فتفشي البطالة في المنطقة وفشل الأنظمة في تحقيق

الحد الأدنى من المعيشة للمواطن، ساهم بشكل كبير في ظهور هذه الحركات التي أخذت الطابع الديني المتطرف، والتي لا شك تهدد أمن دول المغرب العربي، كما سبق وأن حدث في الجزائر<sup>(1)</sup>.

#### الفرع الثاني: على المستوى الاقتصادي والاجتماعي:

على العموم يمكن إيجاز أهم التحديات الاجتماعية التي تعاني منها منطقة المغرب العربي في مشكل الأمية فالتعليم هو أساس التنمية التي تصبو الوصول إليها كل المجتمعات. كما أن انخفاض مخصصات التعليم والبحث العلمي في منطقة المغرب العربي، فإنه يؤدي إلى تخلف الأوضاع الثقافية والعلمية التي تعتبر الركيزة الأساسية لعملية التنمية والوصول بالأمن الاقتصادي إلى أفضل صورة<sup>(2)</sup>.

وتعتبر البطالة تحديا اجتماعيا آخر يواجه دول المغرب العربي، حيث تتزايد معدلات البطالة بين الشباب الجدد الداخلين إلى سوق العمل، والذين يمثلون نسبة 40 % في تونس والجزائر، إضافة إلى ضغوطات المؤسسات المالية الدولية على بعض دول المغرب العربي التي تتبنى برامج إصلاح اقتصادي للقبول ببرامج التخصيص وما يتربّط عليها من فقدان العديد من الوظائف، الأمر الذي يضيف أعباء جديدة على الاقتصاد المغاربي الذي يعني أصلا من نسبة بطالة عالية، مما يولد نتائج سياسية واجتماعية سلبية<sup>(3)</sup>. كما تعاني دول المنطقة من ارتفاع مؤشر الفقر ونسبة الإعاقة وانتشار الأمية مع ضعف التغطية الصحية بالإضافة لمشكل البطالة<sup>(4)</sup>. وعدم عدالة توزيع الدخل القومي بين عناصره المكونة له.

إن ما رأينا من مظاهر الاختلال القطاعي والجهوي لا يمثل إلا جانبا من انعكاسات روابط التبعية على التشكيلة الاقتصادية، فمفعول هذه الروابط يمتد إلى إعاقة التراكم الداخلي الموسع وفرض نمط من التكنولوجيا لا يتلاءم مع الحاجيات الوطنية، ويبقي البلد أسيرة إستراتيجية الاحتكارات العالمية والبلدان الصناعية، وإلى تعميق التبعية وسيطرة نموذج دخيل. وفي الأخير إلى إخضاع مجتمعات بأكملها إلى صيرورة من التنمية والتطور لا يمكن مراقبتها أو التحكم فيها<sup>(5)</sup>.

(1)- جمعة أحمد سوسي، مرجع سابق ذكره، ص: 83، 89.

(2)- مصطفى الصالحين الهوني: مرجع سابق.

(3)- جمعة أحمد سوسي، مرجع سابق، ص: 94.

(4)- مصطفى الصالحين الهوني، مرجع سابق.

(5)- عبد اللطيف الهرماسي، *الدولة والتنمية في المغرب العربي -تونسنموذجا-*، سراس للنشر، تونس، 1993، ص: 123.

- الاقتصاد المزدوج (وجود الثانية الاقتصادية): قطاع محلي ووطني في العديد من البلدان النامية.

- ضيق الأسواق المحلية للبلدان النامية.

- عدم كفاية الهياكل الأساسية للإنتاج (طرق، مباني، طاقة).

- قلة الادخار، إلى جانب ضعف الحافز على الاستثمار.

مجمل القول أن دول المغرب العربي تشهد تحديات اقتصادية عويصة أمام استراتيجياتها الإنمائية المتواضعة، تستدعي حولاً جزيرة لتحقيق نموها الاقتصادي ورقها الاجتماعي<sup>(1)</sup>. كما تعاني البلدان المغاربية من انتشار التصحر وقلة الموارد المائية بسبب انتشار الجفاف.

**الفرع الثالث: على المستوى النفسي:** إن قبول أو رفض التجديدات التي تطرأ على المجتمعات يعتمد على العوامل النفسية بشكل كبير واختلاف الأفراد وقبول أو رفض أي جديد يعتمد على الحالة النفسية التي من خلالها يتم التصور لهذا التجديد وبناء القناعات النفسية لدى الأفراد والجماعات. فمن عوامل نجاح أي مشروع تتموي وجود الثقة لدى المواطنين بالمسؤولين عن هذا المشروع، وأن الأهداف التي تهدف إليها هي في صالح المواطن. فمتى اهترت تلك الثقة أو انعدمت تأثر ذلك المشروع بشكل عام<sup>(2)</sup>.

**المطلب الثاني: التحديات الخارجية:** كما تصطدم دول المغرب العربي بعدة تحديات خارجية:

**الفرع الأول: على المستوى الاقتصادي:** إن تدول الاقتصاد قد يحرر الاقتصاديات، لكنه لا يؤدي بالضرورة إلى التنمية الاقتصادية المرجوة، وإنما يخلق تفاوتات طبقية جديدة في هذه الدول<sup>(3)</sup>. كما يشكل استمرار المديونية للبنوك والمؤسسات المالية العالمية والتبعية الاقتصادية للدول الصناعية عائقاً أمام

(1)- عبد الفتاح العموص، المتوسطية والشرق أوسطية وتحديات التنمية في البلدان المغاربية، ورقة قدمت في ندوة تحت عنوان متطلبات التنمية في الشرق الأوسط (المشرق والمغرب) في ظل المستجدات المحلية والعالمية، معهد التخطيط القومي ومؤسسة فريدريش ناومان، الإسماعيلية، مصر 1996، ص 66.

(2)- شناوي ليندة، تأثير سياسات الاصلاح الاقتصادية في البناء الاجتماعي للمجتمع: دراسة تحليلية، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه في علم الاجتماع، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2010، ص 110.

(3)- كييش عبد الكريم نحو نظام عالمي جديد، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 17، دار الهدى للنشر والتوزيع، قسنطينة، الجزائر، جوان 2002، ص 222.

مواجهة التكتلات الجهوية والتصدي لخطر العولمة خاصة وأن الميزان التجاري لهذه الدول يعاني من عجز دائم نظراً لطبيعة صادرات وواردات المنطقة<sup>(1)</sup>.

وتشكل التبعية في مجال تمويل التنمية مصدراً رئيسياً ومظهراً أساسياً للتنمية المختلفة<sup>(2)</sup>. كما أن الطبيعة التافسية للهيأكـل الإنتاجـية التي تقوم على إنتاج الدول المغاربية الثلاث لنفس المنتجـات الزراعـية وبكمـيات كبيرة، وهذا ما يعود بالتأثير السـلبي على التنمية الاقتصادية وعلى التـطور الاقتصادي في هذه الدول.

وأهم تحدي خارجي تواجهـه دول المغرب العربي هو التـبعـة الاقتصادية لـلـغـرب فـدوـلـ الـمـغـرـبـ العـرـبـيـ تستوردـ المـوـادـ الـغـذـائـيـ بـكـمـيـاتـ كـبـيرـةـ مـثـلـ القـمـحـ .

كما أن هناك عـوـاـمـلـ أـخـرـىـ تـؤـثـرـ عـلـىـ سـيـاسـةـ التـنـمـيـةـ فـيـ هـذـهـ دـوـلـ وـذـلـكـ مـثـلـ التـنـافـسـ الـذـيـ بـدـأـ يـظـهـرـ بـيـنـ الـاقـصـادـ الـأـمـرـيـكـيـ وـالـاقـصـادـ الـأـورـوبـيـ،ـ عـلـىـ مـوـارـدـ الـمـنـطـقـةـ كـمـاـ وـجـودـ الـأـمـوـالـ لـيـكـفـيـ وـهـدـهـ لـتـحـقـيقـ الـنـهـضـةـ الـاقـصـادـيـةـ فـيـ أـيـ بـلـدـ،ـ فـلـاـ بـدـ مـنـ توـفـرـ الـخـبـرـةـ الـعـلـمـيـةـ،ـ الـمـوـادـ الـأـوـلـيـةـ<sup>(3)</sup>.

إن البحث عن الأمـنـ الـغـذـائـيـ مـشـروـطـ بـضـرـورةـ الـاسـتعـجالـ فـيـ إـسـتـرـاتـيـجـيـةـ حـقـيقـيـةـ لـلـتـنـمـيـةـ وـخـاصـةـ التـنـمـيـةـ الـفـلاـحـيـةـ،ـ لـأـنـ الـمـسـلـلـةـ تـنـسـ دـوـامـ الـأـمـةـ باـعـتـبارـهـ كـيـاـنـاـ يـتـخـذـ قـرـارـاتـهـ فـيـ مـجاـلـاتـ التـنـظـيمـ الـاقـصـادـيـ وـالـاجـتمـاعـيـ وـنـمـطـ التـنـمـيـةـ.ـ كـمـاـ الـمـدـيـونـيـةـ الـخـارـجـيـةـ تمـثـلـ أـكـبـرـ عـانـقـ لـسـيـاسـاتـ التـنـمـيـةـ فـيـ دـوـلـ الـمـغـرـبـ وـالـعـرـبـيـ .

(1)- مصطفى الصالحين الهوني، مرجع سابق.

(2)- عبد اللطيف الهرماسي، المرجع نفسه.

(3)- عمار بوجوش، عـوـاـمـلـ التـلـفـ الـسـيـاسـيـ وـالـقـصـادـيـ فـيـ الـعـالـمـ الـثـالـثـ. عن موقع:

<http://www.mzabserver.com/downloads/bouhouche/b20111104.pdf>

**الفرع الثاني: على المستوى الاجتماعي:**

يشكل تنامي الهجرة الخارجية سواء كانت قانونية أو سرية تحدياً حقيقياً يعرقل نمو دول مركز المغرب العربي، حيث يؤدي إلى هجرة الأدمغة واستنزاف الطاقات القادرة على العمل، وجعل المنطقة موطن استقطاب وعبور لكل الطامعين في الهجرة السرية من دول الساحل الإفريقي<sup>(1)</sup>.

وتأتي اتفاقية الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي والتي دخلت حيز التنفيذ منذ سبتمبر 2005 في هذا الإطار. حيث يمثل جوهر الاتفاقية في تحرير المبادلات التجارية باتجاه تكوين منطقة تبادل حرّ أفق 2017، بين الجزائر من جهة ودول الاتحاد الأوروبي الـ25 من جهة أخرى<sup>(2)</sup>.

**الفرع الثالث: التحديات على المستوى السياسي:**

إذا أردنا أن نفهم لماذا لا تتجه السياسات المغاربية على أرض الواقع، نلاحظ أن القوى الحية في هذه الدول لا تمتلك رؤية بعيدة المدى ولا برنامج واضح ولا الكفاءة المهنية في وضع السياسات وتسيير المؤسسات بطريقة فعالة، والأهم من كل ذلك أنه لا يمتلكون شيء أساسي وهو الأمانة.

إن هذه التعقيدات في وضع السياسات، تدفعنا لأن نتساءل هل هناك تيار يحاول كسر الإمكانيات الوطنية لهذه الدول بغضون دفع الدول نحو مخرج واحد وقناة واحدة، وهي اللجوء للرأسمال الأجنبي<sup>(3)</sup>.

يضاف إلى تلك الضغوطات الخارجية التي تهدف لفتح المجال السياسي تناسباً والانفتاح الاقتصادي. في ظل العولمة الاقتصادية، وتبعية الدول النامية للدول المتقدمة في توفير المنتجات والسلع ورؤوس الأموال، تتجه هذه الدول أكثر نحو تحرير مبادلاتها التجارية وفتح أسواقها الداخلية أمام واردات الدول المتقدمة التي تبحث عن أسواق جديدة لتصريف منتجاتها وإنعاش نشاطاتها .

(1)- لمياء زكري، فضيلة عكاش، مرجع سابق الذكر.

(2)- سنأتي للتفصيل في هذا الإطار في الفصل الثالث.

(3)- عمار بوحوش، *الإصلاحات الاقتصادية والتغيرات الصنعية في الجزائر*، تم تصفح الموقع يوم: 14-06-2012. عن:

<http://www.mzabserver.com/downloads/bouhouche/b20111104.pdf>

إن الصراع القائم حول من يحكم ومن يقرر السياسات العامة هو جوهر الخلافات والصراعات التي نراها على الساحة. كما أن التنمية في هذه الدول وخاصة الجزائر لن تتم ما دام الصراع قائماً على أمور سطحية وتأفهمة، والمتعلقة بمن "يحكم"، والتي من المفروض أن أي صراع مجيء أو خلاف يكون حول السياسات المدرورة والمقرحة والاختيار بين البديل الأفضل من قبل المختصين، فلا يجب أن ننسى أننا نعيش في عصر العولمة والشراكة والأسواق المفتوحة، والتعامل مع مؤسسات عالمية مثل الاتحاد الأوروبي وغيرها، وكلها تتعامل مع هذه الدول على أساس برامج مسيطرة من طرف خبرائها وباحتياها ومنظريها، ولا يمكن أن تحد عنها، أما نحن فلا نملك رؤية واضحة لقضايايانا، أو قد تكون الخطط موجودة في أذهان قادتنا ولكنها غير مبلورة ولا يمكن أن تكون فعالة لأنها غير مصممة من طرف المختصين الذين لا تهمهم الشعارات والتباكي بـإلقاء الخطب، وإيهام الناس أن كل شيء على ما يرام، في حين أن محتوى السياسات فارغ وليس لدينا الاستراتيجيات المضادة لمواجهة من نتعامل معهم<sup>(1)</sup>.

يمثل الواقع الدولي الجديد الأيديولوجية المرتبطة بالديمقراطية السياسية، ويفيد وجود علاقة دائمة بين السوق الحرة والتنمية والديمقراطية. لأن اقتصاد السوق يفترض خلق التنمية التي بدورها تخلق الأوضاع السياسية والتي تساهم في استقرار البلاد.

إن هذه الفرضيات ليست دائماً صحيحة، فإذا رجعنا إلى دراسة بعض الأمثلة عن دول العالم نجد أن اليابان مثلاً خرج عن هذه القاعدة فحقق تطويراً اقتصادياً وتكنولوجياً كبيراً، في وقت سبق التطور السياسي<sup>(2)</sup>.

(1)- عمار بوحوش، نظراً للخلل في السياسات العامة، هل يمكن الفصل بين السياسيين والمتخصصين؟.

<http://www.mzabserver.com/downloads/bouhouche/b20111104.pdf>

(2)- كبيش عبد الكريم، مرجع سابق، ص220.

## خاتمة الفصل الثاني:

ما يمكن أن نستتتجه في نهاية هذا الفصل، وهو أنه ورغم التشابهات التي وجدها بين هذه الدول سواء من حيث موقعها الجيوسياسي، أو من حيث التاريخ الاستعماري المتشابه، وأيضا فيما بعد من خلال انتهاج نفس النموذج الغربي (اقتصاد السوق)، إلا أن ما لاحظناه أن كل تجربة تنمية في كل من المغرب وتونس والجزائر لها مميزاتها وخصوصياتها، وهذا راجع إلى الظروف السياسية الداخلية والخارجية لكل بلد، وأيضا إلى إمكانيات كل دولة.

النقطة الثانية التي يمكن الوصول إليها وهي أن إستراتيجيات التنمية لدول مركز المغرب العربي المستوحاة من النموذج النظري الغربي بينت إما على الأولوية المطلقة للزراعة كما حصل في المغرب، أو على أولوية تكاد تكون مقتصرة على النفط كما في الجزائر حيث أدى تهميش الزراعة إلى تقاضم التبعية الغذائية للغرب، أو على السياحة كما هو معروف في تونس.

وقد كانت هذه الدول ضحية التقليد الأعمى واستيراد نماذج اقتصادية حملت مناقشات نظرية عميقة: الزراعة أو الصناعة، الصناعة الثقيلة أو الصناعة الخفيفة، السياسة التعويضية للواردات أو سياسة تنمية الصادرات، عوض تصور إستراتيجيات التنمية القائمة على الواقع المحلية وإرضاء الحاجات الأساسية لشعوبها<sup>(1)</sup>.

كما خلصنا إلى أن دول مركز المغرب العربي تعاني من تعطل اقتصadiاتها، ويعود هذا التعرّف في الاقتصاد المغربي إلى مجموع من العوامل الاقتصادية وغير الاقتصادية، وأيضا إلى عوامل داخلية وأخرى خارجية.

وأهم ما خلصنا إليه في هذا الفصل هو غياب مرجعية التخطيط والإستراتيجية الشاملة للتنمية، الشيء الذي لا يمكن للباحثين والرأي العام والمواطن وحتى الحكومات من اكتساب رؤية واضحة على الإنجازات ومدى تفيذهما الفعلي والاختلالات التي قد تتضمنها.

(1)-Abdelhamid brahimi, op.cit, p165.

كما أن الإطار العام المعتمد في وضع السياسات لا يسمح بصياغة تصور استشرافي للسياسات الاقتصادية في هذه المنطقة على المدى البعيد<sup>(1)</sup>. فالتحولات العميقة التي يعرفها العالم تستوجب تطوير الحاكمة المالية الجيدة للسياسات.

وبالرغم من الجهود المبذولة خلال العقود الثلاثة السابقة من قبل أقطار المغرب العربي لتحقيق معدلات كبيرة للتنمية، فإنها لم تستطع أن تتحقق أهدافها المنفردة، إذ مازالت اقتصadiاتها تعتمد على تصدير المواد الخام باستثناء تونس، و يؤدي ذلك بطبيعة الحال إلى اعتبار اقتصadiاتها تابعة وعرضة لمتغيرات دولية ليست في نطاق سيطرتها.

إن مستوى الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات زيادته السنوية يعطي دلالات ومؤشرات على ضعف الكفاءة والإنتاجية سواء بالنسبة لليد العاملة أو رأس المال، أو لعملية المزج والتتنظيم الازمة لدفع حركة التنمية المستدامة.

تصف مكونات النواحي المحلية لأقطار المغرب العربي بعدم فعالية القطاع الصناعي، وهو المحرك الأساسي لعملية التنمية الاقتصادية بل إن طبيعة هذا القطاع تتوقف عند العمليات الاستخراجية فمثلاً لم تتطور الصناعات اللاحقة للنفط والغاز في الجزائر، وكذلك الحال بالنسبة للفوسفات بالنسبة لتونس والمغرب، كذلك تعاني كافة الدول من ضعف المكونات التقنية في الإنتاج والذي يؤدي إلى خلق قيمة مضافة عالية.

من الملاحظ أن هناك إمكانات متاحة لتطوير القطاع الزراعي في المغرب والجزائر، والصيد البحري في كافة أقطار المغرب العربي إلا أن الفجوة الغذائية تظهر بوضوح في الكميات المستوردة من الحبوب واللحوم وبقية المواد الغذائية لهذه الدول.

---

(1)- محمد حركات، آية ملامح لميزانية المغربي 2011 في خضم الأزمة والأفق المغاربي، *مجلة المغرب الموحد*، العدد العاشر، تونس، جانفي 2011، ص17.

يقتصر القطاع الخاص في أقطار المغرب العربي على بعض الأنشطة الصغيرة والهامشية، بل إنه يعمد إلى تعميق التبعية الاقتصادية للخارج عن طريق أساليب التوكيلات للشركات الأجنبية مما يعيق خلق كيانات مغاربية كبيرة سواء على المستوى القطري أو مستوى المنطقة ومن الملاحظ ضعف الميل للأدخار لدى الأفراد وذلك بسبب عدم التشجيع اللازم وعدم وجود قنوات فاعلة لتحويل المدخرات إلى استثمارات تصب في الاقتصاد الوطني.

تعاني اقتصاديات أقطار هذه المنطقة من مشكلات هيكلية كالبطالة الظاهرة، كذلك معدلات التضخم المرتفعة مما يسبب في ضعف دخول الأفراد بالإضافة إلى عدم معالجة مشكلات توزيع الدخول بتبني السياسات الملائمة لذلك.

لقد حاولت دول المغرب العربي إقامة البنية الأساسية المادية، وقد تكون قد حققت بعض النجاحات في هذا المجال كالطرق والمطارات إلا أن ذلك يحتاج إلى تطوير مستقبلي مرتبط بالتطور والنمو في القطاعات الإنتاجية والخدمية في اقتصاديات هذه الأقطار<sup>(1)</sup>.

ما يمكن أن نستنتجه أيضاً مما سبق بخصوص الجزائر، أنها عرفت الكثير من التغيرات على مستوى البنية السياسية وما رافقها من تغيرات في الهيكلة الاقتصادية، حيث كان لكل مرحلة زمنية سياساتها التنموية التي اعتمدت على أساس عقيدة سياسية وظروف محلية وإقليمية ودولية، فالجزائر عرفت الاشتراكية في عهد الرئيس هواري بومدين ثم بدأت تخطو خطوات نحو الانفتاح الاقتصادي في عهد الرئيس شاذلي بن جدي، ولكن الحركة التنموية توقفت بشكل شبه كلي بعد دخول الجزائر في سنوات الإرهاب الذي أثر بشكل كبير على هذه الحركية ، لكن بعد مجيء الرئيس الحالي عبد العزيز بوتفليقة تم الاعتماد على مقاربات جديدة في التنمية الاقتصادية من منظور ليبرالي من أجل بناء اقتصاد يقوم على اقتصاد السوق وهذا ما حدث منذ 1999<sup>(2)</sup>.

(1)-Abdelhamid Brahimi, op.cit, p165.

(2) \_\_\_\_\_، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 16، السنة الثانية، ديسمبر 2004، عن موقع:

وفي الأخير يمكن القول أن المحاولات العديدة للسياسة العامة في المغرب العربي بوجه عام، شهدت عجزا في العديد من المجالات وخاصة المجال الذي تطرقنا إليه ألا وهو التنمية الاقتصادية، إذ رغم ما تقوله الأرقام لم تتحقق التنمية المنشودة لسبب عدم ملائمة السياسات العامة للمتطلبات الحقيقية من جهة وعدم مراعاة القدرات المحلية والقيم، إنأخذنا بعين الاعتبار المنطق الذاتي والقدرة المحلية للمجتمعات كأهم عنصرين لنجاح التنمية، لكن بجانب ذلك لا يمكن إغفال المستوى المتحصل عليه حاليا في مختلف المجالات بفضل إصلاح بعض السياسات من طرف الحكومات<sup>(1)</sup>.

إن الهدف الرئيسي، ليس متوسط دخل الفرد وما تحققه الدول من تنمية وإنما المعيار الرئيسي هو الاستقلال من التبعية للخارج، استقلالا حضاريا وسياسيا واقتصاديا<sup>(2)</sup>، وهذا ما نريد التوصل إليه من خلال معالجتنا للفصل الثالث.

(1)- باري عبد اللطيف، السياسات العامة وتحقيق التنمية في التجربة المالزية والأنقى الجزائري، جامعة محمد خير، بسكرة.

(2)- عادل حسين، التنمية الاجتماعية بالغرب؟ أم بالإسلام؟، (د.د.ن)، (د.س.ن)، ص 47.

## الفصل الثالث:

السياسات الاقتصادية في  
ظل مشاريع الدعم  
الخارجي

"التنمية أداة للاستقلال الاقتصادي وليس للتبغية"

### الفصل الثالث: السياسات الاقتصادية في المغرب العربي في ظل مشاريع الدعم الخارجي:

#### مقدمة الفصل:

لقد تعرضت الكثير من اقتصاديات الدول النامية خلال سنوات الثمانينيات والتسعينيات من القرن العشرين إلى العديد من الصعوبات الاقتصادية الهيكلية المزمنة، والتي كانت عبارة عن احتلال شديد في موازين المدفوعات وارتفاع معدلات التضخم وبطء النمو وارتفاع معدلات البطالة. ويعود انلاق هذه الاقتصاديات نحو المستويات المتدنية من الأداء الاقتصادي إلى أسباب داخلية، متعلقة بطريقة إدارة الحكومات لدوليب هذه الاقتصاديات (ضعف المؤسسات والسياسات)، أو إلى أسباب خارجية تعود أساساً إلى الصدمات الخارجية المتعلقة بتدحرج معدلات التبادل، ارتفاع أسعار الفائدة العالمية. وقد أدى تنامز هذين العنصرين إلى ظهور معطلة ثالثة لم تكن أقل فتكاً بهذه الاقتصاديات، وهي أزمة المديونية الخارجية<sup>(1)</sup>، كما تكمن أسباب هذه الوضعية في الخيارات الاقتصادية التي تم تبنيها بعد الاستقلال. وترتبط هذه الخيارات بتصور للتنمية هيمن طويلاً ولم يستطع خلق شروط تنمية مستدامة<sup>(2)</sup>، لذا تم تعديل هذه الخيارات من طرف الممولين الدوليين (البنك العالمي، صندوق النقد الدولي).

لمواجهة هذه التحديات حاولت دول المغرب العربي بذل جهود حثيثة لتمكين المجتمع من تأمين مستوى حياة أفضل لأفراده. واستجابة لهذه الوضعية وبناء على تجربة المؤسسات المالية الدولية في دعم استقرار اقتصاديات الدول وتحفيزها على النمو، وضع كل من صندوق النقد الدولي FMI و البنك الدولي BM برنامجاً تصحيحاً للاقتصاديات التي تعاني من الأزمات، وحمل تسمية **برنامج التصحيح الهيكلي** BM<sup>(3)</sup>. ويقول صندوق النقد الدولي أن الاختلالات التي لاحظها في اقتصاديات دول المغرب العربي ليست إلا محصلة تراكمات لسياسات اقتصادية خاطئة أصلاً<sup>(4)</sup>.

(1) Benzarour Choukri, **Macroeconomic policies for structural adjustment policies**, Algiers university, Munich personal RePEc archive, 2001, Online at: <http://mpra.ub.uni-muenchen.de/14980/>

(2)-ميشال أبيدال وأخرين، التجربة الاقتصادية في تونس: رياضة مغاربية واعتراف دولي، من كتاب بن علي الطريق الثالث، إعداد وشرف على قاسم ومختار الدبابي، دار العرب العالمية للصحافة والنشر، لندن 2009، ص .65

(3)-Benzarour Choukri, op .cit.

(4)- محمد مصطفى العبد الله، التصحيحات الهيكلية والتحول إلى اقتصاد السوق في البلدان العربية، بحوث الندوة الفكرية التي نظمها المركز الوطني للدراسات والتحاليل الخاصة بالخطيط الجزائري، بعنوان: **الإصلاحات الاقتصادية وسياسات الخوصصة في البلدان العربية**، 2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2005، ص.39.

لذا سنحاول في هذا الفصل تناول سياسات الإصلاح الاقتصادي، وكيف أثرت أو ساهمت في تدخل الدول الكبرى في صنع السياسات الاقتصادية داخل دول المغرب العربي الثلاث المعنية. وقد أخذنا ثلاثة عينات أساسية من الدول الكبرى في هذا المجال، ويتعلق الأمر بكل من الاتحاد الأوروبي متمثلا في فرنسا، والولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها أكبر دولة مؤثرة في النظام الدولي، إضافة إلى أنها أصبحت تزاحم الاتحاد الأوروبي في علاقاته مع هذه الدول وتبادلاته التجارية فيها، ولا ننسى أيضا الصين التي لا يجب أن نغفل عن دورها والتي وعلى الرغم من عائق المسافة بينها وبين هذه الدول وأيضا المدة الزمنية القصيرة فيما يخص هذه العلاقة التي تعتبر لا زالت جنинية إلا أنها خطت خطوات كبيرة وسريعة. وهذا ما سنناقشه في هذا الفصل ونعرف أسبابه وتداعياته.

## المبحث الأول: سياسات الإصلاح في دول المغرب العربي:

## مقدمة:

قبل التطرق إلى سياسات الإصلاح الاقتصادي في دول المغرب العربي لابد أولاً من الإشارة إلى مفهومها. فسياسات الاستقرار الاقتصادي -أو ما تسميه دول المغرب العربي سياسات الإصلاح الهيكلية- تحمل أهمية كبيرة في المدارس الاقتصادية لما لها من تأثير على النشاط الاقتصادي. وقد ازدادت هذه الأهمية بعد الأزمة الاقتصادية الكبرى 1929-1933، التي عصفت بالمنظومة الرأسمالية والتي تساقطت معها المسلمات الكلاسيكية، كاستحالة وجود بطاله دائمة وآلية عمل اليد الخفية والدور الحيادي للدولة وسيادة قانون ساي Say's Law في الأسواق.

وقد آلت هذه الظروف إلى ظهور المدرسة الكينزية لتنتشل الرأسمالية من هذه الأزمة لتلاقي رواجاً بين الاقتصاديين. وقد أعطت الكينزية دوراً كبيراً للسياسة المالية المرنة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي وذلك عن طريق عوامل الاستقرار الذاتية. وفي عقد السبعينيات من القرن الماضي حدث تحول كبير في قبول فاعلية السياسة المالية بعد أن نشر كل من آننا شوارتز و ميلتون فريدمان Anna J. Schwartz و M. Friedman كتابهما عن التاريخ النقدي للولايات المتحدة United States في عام 1963، الذي بينوا من خلاله أن سبب الأزمة الاقتصادية الكبرى يعود إلى عوامل نقدية وليس كما اعتقد كينز تعود إلى نقص الاستثمار وما يتبع ذلك.

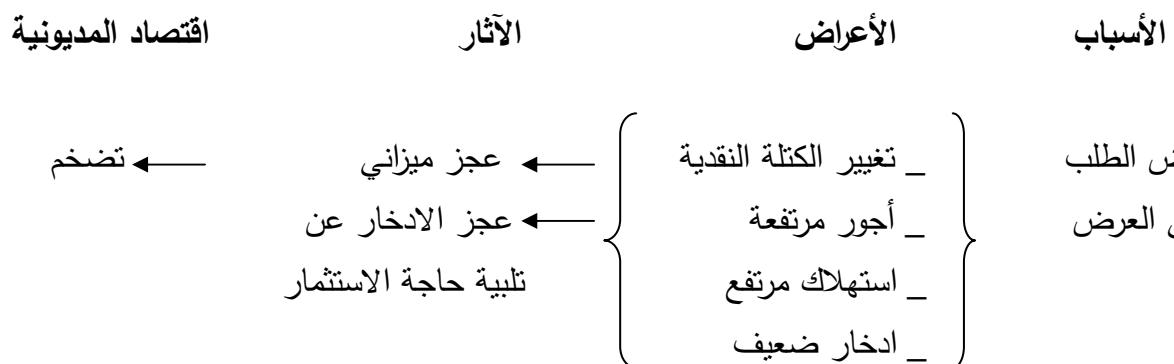
واعتقد فريدمان أن السياسة المالية عقيدة في تأثيرها على النشاط الاقتصادي ورأى أن إتباع سياسة نقدية تعتمد على سياسة النمو النقدي الثابت كفيلة بتحقيق الاستقرار الاقتصادي، لذا قد دار جدل واسع بين الكنزيين والنقديين حول جدوى أو فاعلية أي من السياسيين في تأثيرهما على النشاط الاقتصادي. ويرى بعض الاقتصاديين بعدم جدوى كل من السياسيين النقدية والمالية لذا فهم يدافعون عن السياسة الداخلية والتي تصمم للحد من ارتفاعات الأسعار والأجور. ويدافع آخرون عن سياسة سعر الصرف في تحقيق الأهداف الاقتصادية الكلية المتمثلة بتحقيق التوازن الداخلي والخارجي.

ومما ورد أعلاه وعلى الرغم من أهمية سياسات الاستقرار الاقتصادي، إلا أنه لم يكن هناك اتفاق بين الاقتصاديين على أي من تلك السياسات هي الأكثر فاعلية. ويعود هذا الاختلاف إلى اختلاف المدارس

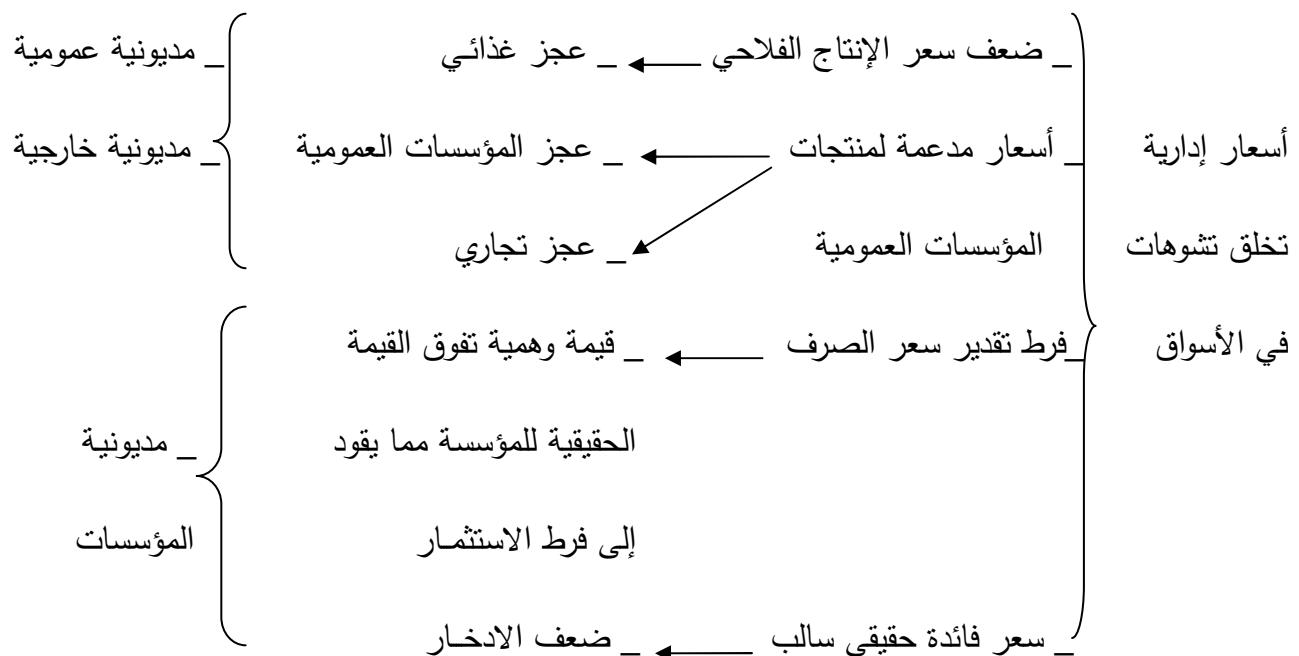
الفكرية للباحثين، إذ أن لكل مدرسة آراءها وتصوراتها وحججها الخاصة حول السياسات الواجب إتباعها لتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

وتفسر المؤسسات الدولية الاختلالات المالية الداخلية والخارجية بأنها تشوهات في السياسة الاقتصادية في مواجهة الصدمات الداخلية والخارجية، أو أنها تأخر عن مواجهتها، ويمكن تلخيص أسباب الاختلال في الشكلين رقم 01 و 02:

الشكل رقم 01:



الشكل رقم 02:



: المصدر:

Benzarour Choukri: Macroeconomic policies for structural adjustment policies

لقد سبق في الفصل السابق وأن قلنا أن الاقتصاد في الدول المغاربية قد عانى -خصوصا في عقد الثمانينيات- من العديد المشاكل المختلفة منها السياسي ومنها الاقتصادي ومنها المؤسسي وغيرها من العقبات، والتي وقفت أمام تقدمه في مجال التنمية الاقتصادية، وتشكل هذه المشاكل ضغوطات تعوق التقدم الاقتصادي، مما يؤدي إلى زيادة الاعتماد على الخارج للحصول على المعونات من الاحتياجات للمواد الأساسية وبالتالي زيادة التبعية إلى الخارج، وكل تلك المشاكل والضغوطات أدت بدول المغرب العربي إلى تبني مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية التي تهدف إلى تصحيح البرامج الاقتصادية المتبناة أو السياسات الاقتصادية التي كانت موضوعة، وبالتالي أدت هذه الإصلاحات إلى إعادة توجيه الاقتصاديات الوطنية إلى سياسات التحرير.

وقد تبنت الدول المغاربية برامج إصلاحية كثيفة من أجل إعادة النظر وتعديل سياساتها الاقتصادية. فإلى غاية الثمانينيات جمعت خاصية مشتركة البلدان المغاربية، المتمثلة في سيطرة الدولة على الاقتصاد. ومنذ نهاية الثمانينيات اتجهت هذه الدول نحو حركية عامة وهي الانفتاح والتحرير الاقتصادي بوتيرة تختلف من دولة إلى أخرى، حيث طبق كل من المغرب وتونس برامج التصحيح الهيكلية خلال سنوات 1983 و 1986 برعاية صندوق النقد الدولي، أما الجزائر فقد ساهم الالاستقرار السياسي في انحراف سياق ومسار التحرير الاقتصادي إلى حوالي عشر سنوات، حيث لم تعتمد برامج التصحيح الهيكلية إلا سنة 1994<sup>(1)</sup>.

ومنه فإن السلطات العمومية بدأت منذ التسعينيات -على العموم- بتطبيق هذه الإصلاحات على نطاق واسع، مما يعني أنه تراجع عن السياسات الاقتصادية التي كانت سائدة لمدة ثلاثة عقود والتي ركزت على أهمية القطاع العام في عملية التنمية وإتباع سياسات حمائية<sup>(2)</sup>.

(1)- محمد عباس محزمي، نحو تنسيق ضريبي في إطار التكامل الاقتصادي المغاربي، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر، 2005،

ص.50

(2)- بطاير علي، سياسات التحرير والإصلاح الاقتصادي في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الأول، الجزائر، 2008، ص180.

وبناء على هذا حصلت كل من دول المغرب العربي الثلاث على الدعم الدولي لسياساتها الإصلاحية من خلال موافقة كل من FMI و BM بابرام مجموعة من الاتفاقيات في مجالات متعددة منها المالية والزراعية والصناعية وغيرها، وقد ارتأينا أن نختار مجموعة من السياسات وهي السياسة الزراعية والسياسة الصناعية وسياسة التشغيل، لما لها من تأثير مباشر على المجتمع، ثم نحاول معرفة فيما بعد ما إذا كانت هذه السياسات المتبعة ناجحة وأدت غرضها أم أنها مجرد برامج على ورق، وإحصاءات وهمية من أجل تجميل نموذج ما في وجه العالم<sup>(1)</sup>. وقد قامت هذه السلطات العمومية بإصدار قوانين لإخضاع الشركات لقوى السوق وظروف المنافسة وبما يسمح ببيع بعض وحداته للقطاع الخاص.

لقد بدأت الإصلاحات الاقتصادية في المنطقة بصفة مبكرة في تونس والمغرب وبطريقة واسعة النطاق لضبط الأوضاع الاقتصادية الكلية في إطار برامج يدعمها صندوق النقد الدولي، فقد بدأ البلدان في وقت مبكر نسبياً وقطعاً شوطاً أطول مقارنة بالجزائر، حيث عقد المغرب تسع اتفاقيات مع صندوق النقد الدولي ما بين الفترتين 1980 و 1993، بينما عقدت تونس اتفاق الاستعداد الائتماني سنة 1986 وتلاه اتفاق لمدة أربع سنوات، وعلى الرغم من تأخر الجزائر، حيث بدأت الإصلاحات بصفة علنية وسريعة سنة 1994. تبين من خلال تجربة الإصلاحات أن البلدان التي تبنّتها في مختلف المناطق، ظهرت عاجزة عن التغلب على مشاكلها، وأن هذه المشاكل عبارة عن نتائج فعلية لعملية الانتقال إلى اقتصاد السوق.

فال المغرب اعتمد خيار الخوصصة كإحدى توجهات الإصلاحات الاقتصادية ذات الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والمالية، والواقع أن مسلسل الخوصصة بالمغرب قد انطلق من قبل مع نهج سياسات خوصصة مقنعة وغير معلن عنها همت على الخصوص بتقوية أراضي فلاحية ملك للدولة على الخواص.

ولم يأت خيار الخوصصة بالمغرب في سياق تصور واضح المعالم والأهداف محدد الوسائل والأدوات، بقدر ما أملته على السلطات العمومية ظروف الضائق المالية التي اكتسحت حجماً كبيراً نسبياً، مع تنامي المديونية الخارجية وتفاقم مستوى العجز في الموازنة. وقد ترتب على الاختيار الضطراري ترجيح الهاجس المالي على الاهتمامات الاقتصادية<sup>(1)</sup>.

(1)- مصطفى الكثيري، حسن صبار، مقاربة تقييمية لحقيقة تجربة الخوصصة بالمغرب، ندوة حول الإصلاحات الاقتصادية وسياسات الخوصصة في البلدان العربية، المركز الوطني للدراسات والتحاليل الخاصة بالخطيط الجزائري، 29، 28 أفريل 1997.

إن الإصلاحات في المغرب انحدرت إلى صنفين، الأول يتعلق بعلاقة الفرد بالمجتمع والحكومة في الدولة، وهو وبالتالي يتضمن تطبيق مبادئ حقوق الإنسان، والتنمية الإنسانية التي سترسخ عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية. والجزء الثاني من الإصلاحات تعلق بهيكلة ووظيفة الحكومة نفسها وهذه الأخيرة تتضمن الإصلاحات الاقتصادية، البرلمانية والقضائية.

ويجب الإشارة إلى أن هذه الإصلاحات لم تبدأ مع محمد السادس، فلم يكن أول من قاد إليها، بل سبقه والده حسن الثاني إلى العملية حيث أجبر المغرب سنة 1980 إلى قبول برنامج FMI للإصلاح الاقتصادي نتيجة الوضعية الاقتصادية المتأزمة التي كان المغرب يتخبط فيها<sup>(1)</sup>. وقد التزم المغرب لعدة سنوات بإصلاحات هيكلية واسعة في عدة قطاعات، منها ما تعلق بالقطاع الزراعي، تمثل في إصلاحات إدارية ومالية طموحة، ومنها ما تعلق بإصلاحات أخرى هامة متعلقة بالتحرير التجاري<sup>(2)</sup>.

أما تونس فقد تحول في وقت وجيز برنامج التعديل الهيكلي الذي انطلق في البداية لمحاباة اختلال التوازنات العامة التي عرفها الاقتصاد التونسي، إلى برنامج إصلاحي واسع ومتنوع الأبعاد يتضمن إصلاحات ما فتئت تندلع وتتعزز وهي تتعلق أساساً بـ: مراجعة نظام تشجيع الاستثمار، تحرير الأسعار وإصدار قانون المنافسة، تحرير الواردات، إصلاح النظام الجبائي والمالي، إصلاح نظام البحث والتربية والتكوين، إقرار برنامج الخوصصة<sup>(3)</sup>. وقد انتهت هذه الإصلاحات بثورة كان سببها عدم العدالة الاجتماعية وعدم توفير مناصب الشغل.

أما الفترة القادمة من الإصلاحات الاقتصادية في تونس، فستسعى إلى توفير الشروط المثلثى لرفع مختلف التحديات المطروحة ومواصلة مسيرة البناء والتنمية لتحقيق التطلعات الوطنية الكبرى التي جاءت من أجلها الثورة، والدخول بتونس إلى مرحلة متقدمة في مسارها التنموي، بناء على رؤية إستراتيجية متطرفة للاقتصاد ومقاربة جديدة للتنمية الجهوية قوامها العدالة الاجتماعية. ومنه فإن الإستراتيجية الخمسية للتنمية ستركز على تنفيذ جيل جديد من الإصلاحات الاقتصادية من خلال تطوير هيكلة الاقتصاد، وتعزيز الاندماج في الأسواق العالمية وتطوير الشراكة، وتطوير منظومة التمويل<sup>(4)</sup>.

(1)- Haim MALAKA & Join B. ALTERMAN , ***Arab Reform and Foreign Aid: Lessons From Morocco***, The CSIS Press (center for strategic and international studies), Washington, 2006, p,p 45,46

(2) - ———,50 ans de développement humain et perspectives pour 2025, op.cit.

(3) - مصطفى الكثيري، مرجع سابق.

(4) - وزارة التنمية البشرية والخطيط، ***استراتيجية تونس الجديدة***، تونس، ماي 2012، ص 06.

تعتبر الحكومة التونسية أن تشطيط عجلة الاقتصاد وتحقيق نسبة نمو كفيلة بإيجاد الوظائف اللازمة لامتصاص البطالة، يتطلبان تنفيذ برنامج إصلاح اقتصادي على مرحلتين: مرحلة الإنعاش خلال 2012، تليها مرحلة الانطلاق بدءاً من 2013. وخلال مرحلة الإنعاش، تركّز الحكومة على الزيادة في الإنفاق، ودعم التنمية المنطقية، وتعزيز التشغيل عبر خلق وظائف حكومية<sup>(1)</sup>.

**المرحلة الأولى: مرحلة الإنعاش الاقتصادي: أقرت فيها الحكومة التونسية:**

- 1- الزيادة في نفقات التنمية: من خلال الرفع غير المسبوق في الاستثمارات المخصصة لها بنسبة 34% مقارنة بسنة 2011 التي كانت 23%， وتعديل هيكلة النفقات بتخصيص ربعها للتنمية.
- 2- دعم التنمية الجهوية: من خلال الزيادة بـ 1000 مليون دينار تونسي مقارنة بقانون المالية الأصلي لسنة 2012، خصصت حصرياً للمشاريع والاستثمارات في الجهات الداخلية بما يسهم في تقليص التفاوت الجهوي.
- 3- تعزيز برنامج التشغيل والتكوين: من خلال القيام بمجهود إضافي بانتداب 25000 موظف في القطاع العمومي، واستبدال برنامج "أمل" ببرنامج "التشجيع على العمل" حيث يتمتع العاطلون عن العمل بمنحة شهرية لمدة سنتين شرط التزامهم بمتابعة برنامج محمد في تطوير المهارات الفنية لمدة عامين في مركز التكوين.

وتلتزم السياسة الاقتصادية للحكومة بالتحكم في التوازنات المالية العمومية على المدى المتوسط من خلال إتباع سياسة إنعاش اقتصادي ضرفي لمدة سنة من نوع "تحرك وقف" Go and stop، بحيث تخفض نسبة العجز بعد ذلك تدريجياً إلى مستوى أقل من 3% من الناتج المحلي الإجمالي ونسبة المديونية في حدود 40% في حدود 2016.

المرحلة الثانية: مرحلة الانطلاق: ويتم ذلك من خلال التأسيس لمنوال جديد للتنمية يرتكز على الرفع في حصة القطاعات الوعادة في هيكلة الإنتاج المحلي الإجمالي والقائمة على التجديد والابتكار وذات القيمة المضافة المالية والقدرة التشغيلية الهامة لأصحاب الشهادات على غرار تكنولوجيا الاتصال والمعلومات والصناعات الغذائية والطاقات المتجددة والخدمات. كما يستند المنوال الجديد على التطور المتوقع لقطاع

(1) - الحسن العاشي، الاقتصاد التونسي: أداء باهت ووعود حكومية صعبة المنال، أوراق كارينغي، على الموقع:

الخدمات وعلى انتعاشة القطاع السياحي بفضل الآفاق الوعدة لتطوير نشاطه وتنوعه. ويترافق هذا المنوال مع التحكم في التوازنات المالية الداخلية والخارجية، من ذلك حصر نسب العجز الجاري وعجز الميزانية والمديونية من الناتج المحلي الإجمالي ونسبة التضخم في حدود معقولة.

ويستوجب منوال التنمية الجديدة توفير مناخ ملائم لدفع الاستثمار إلى إصلاحات هيكلية في العديد من المجالات والقوانين. الملحق رقم 02 يبين لنا الإجراءات المتخذة لتعافي الاقتصاد التونسي.

أما في الجزائر فإن عملية التنمية تميزت منذ سنوات الثمانينيات بسلسلة من الاختلالات الاقتصادية المتصلة بالاستخدام الأدنى لقدرات الإنتاج، بضعف إنتاجية العمل، بمعدل النمو، بالتضخم، بالبطالة، بعجز الميزانية، بعجز ميزان المدفوعات وبمشاكل الدين. هذا الطريق المسدود لم يتلق ردة فعل مناسبة من طرف السلطات العمومية، التي ركزت على إعادة ترتيب متغيرات الاقتصاد الكلي الخاضعة لمضامين جديدة<sup>(1)</sup>.

وعليه فقد انتبه القائمون على رسم السياسات الاقتصادية فيما بعد إلى الاختلالات المتعددة في الاقتصاد الوطني وإلى المخاطر الكامنة وراء الاستمرار في الاعتماد على عائدات المحروقات لتلبية حاجيات البلاد الإنتاجية والاستهلاكية، وسطر برنامج للإصلاح الاقتصادي يهدف إلى إعادة تغيير أشكال التنظيم الاقتصادي للقطاع العمومي وفسح المجال للقطاع الخاص والتحول التدريجي نحو الانفتاح الاقتصادي، كما استهدفت السياسة الاقتصادية الجديدة إعادة الاعتبار لقطاعات ظلت مهملة في الفترة السابقة<sup>(2)</sup>. وقد مررت الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر بثلاث مراحل أساسية:

المرحلة الأولى: مرحلة التعديل الهيكلي في إطار الديمقراطية، أو ما يسمى مرحلة محاولة الإصلاح من سنة 1988 إلى سنة 1991<sup>(3)</sup>.

(1)- Riadh BOURICHE, Réformes économiques en Algérie : 1989-2009, Participation au séminaire intitulé « l'Avenir de l'Etat national dans le cadre de la mondialisation et la société de l'information », organisé par le département des sciences politiques de l'Université de Ouargla, le 05 et 06 mai 2009.

(2)- مصطفى الكثيري، حسن صبار، مقاربة تقييمية لحقيقة تجربة الخصصة بالمغرب، ندوة حول الإصلاحات الاقتصادية وسياسات الخصخصة في البلدان العربية، المركز الوطني للدراسات والتحاليل الخاصة بالخطاب الجزائري، 28-29 أفريل 1997.

(3)- Riadh BOURICHE, Réformes économiques en Algérie : 1989-2009, op.cit.

المرحلة الثانية: مرحلة انقطاع الإصلاحات وابداع التعديلات أو ما يسمى مرحلة الإصلاحات في إطار حالة الطوارئ وامتدت من 1992 إلى 1993.

المرحلة الثالثة: مرحلة العودة إلى إصلاحات الاستقرار أو ما يسمى مرحلة البدء في التعديلات الهيكلية المشروطة وامتدت من 1994 إلى 1995/98.

وتعتبر سنة 1999 منعطفاً للسياسة الاقتصادية الجزائرية. فقد تميزت السنوات من 1988 إلى غاية 1994 بالأزمة التي مرت بها الجزائر، ثم بدأت الوضعية في الاستقرار مع خطة التعديل الهيكلـي (1994-1998)، والسياسة الاقتصادية في هذه الفترة تدور حول عدة محاور:

- القطاع الخاص: متابعة إصلاحات السوق مع ترقية دور هذا القطاع في الاقتصاد، وخلق محـيط ملائم للاستثمار، الهدف من خصوصـة معظم المؤسسـات العمومـية.

- الانفتاح التجاري: الهدف من هذا المحور هو تشجيع المنافسة وجلب المستثمـرين الأجانـب.

- تنظيم وتصحيح هيـكلـي للـعـدـالـةـ، التـعـلـيمـ وـالـإـدـارـةـ.

- إصلاح القطاع المالي، إصلاح نظام التعريفـات الجـمـرـكـيـةـ.

بطولـة العـشـرـيـةـ 1999-2009ـ، خـطـتـ الجـزاـئـرـ خـطـوـةـ كـبـرـىـ نحوـ الدـخـولـ فيـ اقـتـصـادـ السـوقــ. وـقـدـ استـعـانـتـ الجـزاـئـرـ مـنـذـ 2003ـ بـأـدـوـاـتـ تـنـظـيـمـيـةـ قـانـونـيـةـ، تـسـمـحـ لـلـاقـتـصـادـ بـأنـ يـكـونـ مـأـطـرـاـ بـقـوـاعـدـ قـانـونـيـةـ مـحدـدـةـ. وـفـيـ نفسـ الـوقـتـ فـإـنـ البرـنـامـجـ المـكـمـلـ المـدـعـمـ لـلـنـمـوـ (PCSC)، ويـغـطـيـ الفـرـقـةـ ماـ بـيـنـ 2005-2009ـ وـالـذـيـ يـسـمـحـ بـالتـأـثـيرـ عـلـىـ الـطـلـبـ الإـجمـالـيـ بـنـسـبـةـ حـوـالـيـ 155ـ مـلـيـارـ دـولـارـ<sup>(1)</sup>.

وـمـاـ يـمـكـنـ الـاهـتـدـاءـ إـلـيـهـ أـنـ الإـصـلـاحـاتـ فـيـ نـهـاـيـةـ الـأـمـرـ لاـ يـمـكـنـ اـعـتـبارـهاـ إـطـارـاـ وـفـضـاءـ جـدـيـداـ وـبـدـيـلاـ عـنـ مـكـانـةـ الـقـطـاعـ الـعـامـ وـأـدـوـارـهـ فـيـ إـسـنـادـ وـقـعـيلـ التـنـمـيـةـ، فـلـلـدـوـلـةـ مـهـامـ مـتـمـيـزةـ سـيـاسـيـاـ وـاـقـتـصـادـيـاـ وـاجـتمـاعـيـاـ فـيـ ظـلـ إـسـتـرـاتـيـجـيـةـ لـلـتـنـمـيـةـ الـمـتـكـامـلـةـ وـالـمـنـسـجـمـةـ الـتـيـ تـجـمـعـ بـيـنـ الـقـطـاعـ الـعـامـ وـالـقـطـاعـ الـخـاصـ، وـمـنـ ثـمـ فـإـنـ أـيـ تـصـوـرـ لـسـيـاسـاتـ اـقـتـصـاديـةـ هـادـفـةـ وـفـاعـلـةـ يـبـنـيـ عـلـىـ تـوزـيعـ الـأـدـوـارـ وـتـوـضـيـحـ قـوـاعـدـ الـعـمـلـ بـيـنـ كـلـ مـنـ الـقـطـاعـيـنـ. وـفـيـ نـهـاـيـةـ هـذـاـ الـعـنـصـرـ يـمـكـنـ أـنـ نـسـتـنـجـ أـنـ الـجـزاـئـرـ اـسـتـطـاعـتـ التـملـصـ مـنـ التـبعـيـةـ لـلـمـؤـسـسـاتـ

(1)-Ibid.

الدولية من خلال تسديد كل ديونها، وقبل الفترة المحددة أيضاً، عكس تونس والمغرب اللتان لا تزالان في هذه الوضعية. لكن بالانتهاء من التبعية لهذه المؤسسات الدولية، بدأت تبعية أخرى، وهي تبعية من نوع الشراكة مع الدول الغربية

#### المطلب الأول: السياسة الزراعية:

بعد القطاع الزراعي العصب الحساس في اقتصadiات أي دولة، باعتباره القطاع الذي يؤثر ويتأثر بالقطاعات الأخرى بدرجة كبيرة، لذلك تحظى التنمية الزراعية مكانة متقدمة في سلم أولويات السياسات الاقتصادية نظراً لأهمية الزراعة كمصدر أساسى للغذاء والمواد الأولية وكقطاع يستوعب نسبة عالية من العمالة.

كما تعتبر الزراعة أداة حيوية للتنمية وهدفها تخفيض نسبة الفقر، رغم أنها ليست وحدها كفيلة بالنهوض بالتنمية الاقتصادية وتقليل عدد الفقراء. وتعمل الزراعة على ثلاثة عوالم: عالم اقتصاده قائم على الزراعة، وعالم اقتصاده سائر على نحو التحول إلى نظام السوق، وعالم اقتصاده قائم على المناطق الحضرية، وتحتاج برامج الزراعة في كل هذه العوالم. ففي البلدان القائم اقتصادها على الزراعة تعتبر الزراعة والصناعة المصاحبة لها جوهرية بالنسبة لتحقيق النمو وتقليل الفقر الجماعي وتخفيف انعدام الأمن الغذائي، فاستخدام الزراعة كأساس لتحقيق النمو الاقتصادي في البلدان القائم اقتصادها على الزراعة يتطلب ثورة في مجال إنتاجية زراعة الحيازات الصغيرة.

وفي البلدان القائم اقتصادها على المناطق الحضرية (وهي تضم معظم بلدان أمريكا اللاتينية والكثير من بلدان مناطق أوروبا وأسيا الوسطى)، يمكن أن تساعد الزراعة في تقليل النسبة المتبقية من الفقر في المناطق الريفية إذا أصبح أصحاب الحيازات الصغيرة من موردي المنتجات الزراعية المباشرين إلى الأسواق الحديثة للمواد الغذائية، لكن خلق فرص العمل الجيدة في مجالات الزراعة والصناعات الزراعية يتم من خلال تنمية الأقاليم وإدخال أسواق الخدمات البيئية<sup>(1)</sup>.

أما في البلدان التي يقوم اقتصادها على طريق التحول (وهي دول تضم دول شمال إفريقيا إضافة إلى دول جنوب وشرق آسيا)، يعتبر التباين المتزايد في الدخل واستمرار الفقر المدقع في المناطق الريفية

(1) - البنك الدولي، الزراعة من أجل التنمية، تقرير التنمية في العالم 2008.

مصدرا من مصادر التوترات الاجتماعية والسياسية، ومن غير الممكن معالجة المشكلة على نحو مستمر من خلال حماية الزراعة بما يؤدي إلى زيادة أسعار المواد الغذائية، أو من خلال الإعانات المالية.

ويمكن لقطاع الزراعة التسويق مع القطاعات الأخرى من أجل زيادة: معدلات النمو، وتقليص الفقر، وتحقيق الاستدامة البيئية. كما أن الزراعة تسهم في تحقيق التنمية باعتبارها نشاطا اقتصاديا يمكنها أن تتيح للقطاع الخاص فرص الاستثمار، وكمحفز رئيسي للصناعات المرتبطة بالزراعة وللاقتصاد الريفي غير الزراعي، وسبلا من سبل كسب الرزق، ومصدرا للخدمات البيئية مما يجعل هذا القطاع أداة فريدة للتنمية. إن تنفيذ برامج الزراعة تثير تحديين في مجال تنفيذها: الأول هو إدارة اعتبارات الاقتصاد السياسي لسياسات الزراعة بغية التغلب على تحيز السياسات وقلة الاستثمار، والثاني هو تدعيم نظام إدارة تنفيذ سياسات الزراعة<sup>(1)</sup>.

وقد تناولت مبادئ **كوالالمبور التوجيهية** في جزئها الثالث السياسات الاقتصادية المتعلقة بالزراعة، التي تهدف إلى المساهمة في تطبيق مزيد من التنمية فيما يتعلق بالقانون والسياسة الاقتصادية المتعلقة بالزراعة. ويوضح هذا الجزء تحت عنوان: "الالتزامات حقوق الإنسان وأدوات السياسة الاقتصادية في الزراعة" باعتبارها سياسات عامة، تؤدي إلى نتائج إيجابية أو سلبية على الزراعة اعتمادا على الأدوات التي يتم اختيارها، والطريقة التي يتم تصميمها، والطريقة التي يتم تطبيقها، وطريقة تنفيذها ورصدها مع مرور الوقت. وقد تناولت هذه المبادئ أيضا التزامات الدولة، التي رأت أنها يجب أن تكون النقطة المركزية التي تكون مرجعا من أجل تقرير ما هو المزيج الصحيح، ونوعه وكثافته في أدوات السياسة الاقتصادية في الزراعة، وبوصف أدوات السياسة الاقتصادية التي تؤثر على الزراعة والتي تحمل ارتباطا وثيقا على قدرة البلد على الوفاء بالتزاماتها<sup>(2)</sup>.

وتتجسد السياسات الزراعية في مجموعة متكاملة من الإجراءات والتشريعات التي تتخذها السلطات العامة في الدولة وتساهم فيها بعض الهيئات الخاصة بغية تحقيق أهداف محددة تتضمنها الخطط التنموية الزراعية. هذه الأهداف غالبا ما ترمي إلى تشجيع زيادة الإنتاج لتحقيق الأمن الغذائي، وزيادة العائد من

(1) المرجع نفسه.

(2) - للمزيد انظر : **مبادئ كوالالمبور التوجيهية لحقوق الإنسان في السياسة الاقتصادية**، على الموقع :

[http://www.escrnet.org/actions\\_more/actions\\_more\\_show.htm?doc\\_id=1516206](http://www.escrnet.org/actions_more/actions_more_show.htm?doc_id=1516206)

ال الصادرات وتكثيف الجهد لتضييق الهوة بين الطلب على الغذاء وإنتاجه. وهذه الأهداف تتطلب من الدولة أيضاً مساعدة المزارعين للتغلب على جملة المعوقات، كما تتطلب من الدولة أيضاً موازنة بين مجموعة من الأهداف المختلفة. وقد مررت السياسات الزراعية في دول المغرب العربي في تطورها بمراحل مختلفة، اتسمت بمظاهر تتعلق بالأنظمة الأيديولوجية المهيمنة في كل فترة. ويمكن التمييز بين سياسات زراعية ذات طابع اشتراكي وسياسات زراعية ذات طابع ليبرالي<sup>(1)</sup>.

وبالعودة إلى الإصلاح الاقتصادي في المجال الزراعي في دول المغرب العربي، فقد لوحظ فشل السياسات المختلفة المنتهجة منذ الاستقلال، والتي كانت تهدف إلى تطور هذا القطاع وجعله نموذجاً للتحديث والعصرنة، فقد استفاد القطاع العام الحكومي والتعاوني من عدة امتيازات في مجال التموين بالوسائل والعتاد، كما حصل على كل التسهيلات في المجالات المالية، إلا أن النتائج المحققة إلى بداية الثمانينيات كانت هزيلة. وعليه حاولت دول المغرب العربي تطبيق الإصلاح في المجال الزراعي<sup>(2)</sup>.

وفي المغرب، تعتبر الفترة من 1993 هي الفترة التي ابتدأت فيها PAS والاستقرار الاقتصادي المعتمدة من قبل الحكومة المغربية، وهي الفترة التي استغل فيها استقلال اقتصادها الكلي من أجل مواصلة الانفتاح والتحرير الاقتصادي.

إن برامج التصحيح الهيكلي الزراعي في المملكة المغربية خلال الفترة الممتدة من 1985-1993 تجسدت من خلال مجموعة من البرامج والقروض التصحيح في القطاع الزراعي منها **Programme à l'Ajustement du Secteur Agricole (PASA 1,2)** و **l'Amélioration de la Grande Irrigation (PAGI 1,2)** و **Programme à l'Investissement dans le Secteur Agricole (PISA 1,2)**. هذه البرامج تعكس في مجملها: تخفيض التدخل المالي للدولة، تحرير هيكل الإنتاج والتبادل، التخصيص للموارد بما يتطلبه السوق<sup>(3)</sup>.

(1)- المرجع نفسه.

(2)- خليل حسين، مرجع سابق، ص 333.

(3)-\_\_\_\_\_, **50 ans de développement humain et perspectives POUR 2025**, rapport général, Comité Directeur du rapport, FORMAT PDF SUR : [www.kenitra.ma/...](http://www.kenitra.ma/.../)

وقد عرفت فترة ما بعد الإصلاح ازدهاراً لاستراتيجيات المكرسة للمجال الزراعي، والتي تهدف للوصول إلى الأمان الغذائي عوض الاكتفاء الذاتي. وأيضاً فإن مشروع القانون لتجهيز التحديد الزراعي يعهد إلى توجيه السياسة الزراعية إلى أربعة أهداف: أن تؤدي هذه السياسات الزراعية إلى الأمان الغذائي، إلى الاندماج في السوق الوطني والعالمي، تنمية وتأمين إيرادات المزارعين، حفظ الموارد الطبيعية<sup>(1)</sup>.

هذه التوجيهات كانت لابد وأن تعمم على كل القطاعات الإنتاجية من أجل إتمام الأهداف المشتركة. وهذه العملية نتجت عنها منذ 1994 نتائج ملموسة. وأيضاً، برنامج التنمية الاقتصادية والاجتماعي 2000-2004 (الإطار الزراعي)، إستراتيجية التنمية الزراعية المغربية على المدى الطويل. وهذه الاستراتيجيات هدفها تشجيع التنمية الاقتصادية من خلال النقدم في الإنتاج الزراعي وتتنوع النشاطات في الوسط الريفي. فنتائج الإحصاءات الزراعية لسنة 1996-1997 تبين أن 43% من سكان الريف يستثمرون تدريجياً في الأراضي القابلة للحياة. كما تمت إستراتيجية للتنمية الريفية إلى غاية 2020.

إن نسبة الزراعة من الناتج المحلي تقدر بحوالي 15% وهذه النسبة قليلة، فالعديد من الدلائل تبين لنا خيبة الأمل، والتي تترجم من خلال النتائج الضعيفة للقطاع الزراعي، إن هدف ضمان الاكتفاء الذاتي لم يبلغ متناوله، فقد كان إنتاج الحبوب بحوالي 293 كلغ/النسمة، بينما تراجع إلى 203 كلغ على النسمة سنة 2000، وحسب بعض الملاحظين فإن الوضع يزداد سوء مع التبعية الغذائية للخارج. لكن هذا القطاع بدأ تدريجياً في التطور، فهو قطاع هام بالنسبة للاقتصاد المغربي فقد ساهم بتشغيل ما نسبته 40% من الأيدي العاملة النشطة سنة 2005، وقد تضاعف الناتج المحلي الزراعي رغم التقلب المرتبط بالجفاف.

كما تمت إصلاحات هامة للمنتجات الزراعية فمثلاً النمو السنوي للإنتاج الزراعي الإجمالي ارتفع بنسبة 7% أثناء الفترة 1985-1991. والأكيد أن بعض السلع الغذائية تساعد على تغطية الحاجات من الإنتاج الوطني، وقد بلغت هذه التغطية نسبة 100% للحوم والفواكه والخضروات، 62% من الحبوب. والجدولان أدناه يبيبان لنا الصادرات والواردات في المغرب بالنسبة للقطاع الزراعي من 2008 إلى 2010

(1)-\_\_\_\_\_. **50 ans de développement humain et perspectives POUR 2025**, rapport général, Comité Directeur du rapport, FORMAT PDF SUR : [www.kenitra.ma/.../](http://www.kenitra.ma/.../)

**Tableau n° 03 : Principaux produits importés (en milliards DH)**

Année	2008	2009	2010
Produits alimentaires	40,4	30,9	<b>34,8</b>
Céréales	17,3	8,8	<b>10,9</b>
Huiles alimentaires	6,1	4,9	<b>4,6</b>
Sucre	2,2	3,4	<b>3,3</b>
Lait et dérivés	2,2	1,5	<b>2,1</b>

**Tableau n° 04 : principaux produits exportés (en milliards DH)**

Année	2008	2009	2010
Exportations agricoles en valeur dont	15,2	13,9	<b>15,8</b>
Agrumes	3,2	2,5	<b>2,8</b>
Légumes	2,0	2,2	<b>1,9</b>
Fruits	1,7	1,6	<b>1,5</b>
Conserves de légumes	1,5	1,3	<b>1,5</b>

**Source : Ministère de l'Agriculture et de la Pêche Maritime, L'Agriculture Marocaine en chiffres, 2010**

وتشير آخر توقعات النمو الاقتصادي في المغرب خلال سنة 2012، أنه لن يتجاوز 2.5%， بسبب الظروف المناخية السيئة التي تحتازها، والتي أثرت سلباً في القطاع الزراعي.

ولا يزال القطاع الزراعي في المغرب، الذي يمثل 15% من الناتج المحلي الإجمالي و40% من الوظائف، متقلباً للغاية ومرتبطاً ارتباطاً شديداً بالظروف المناخية. فنسبة 15% فقط من الأراضي في المملكة مروية، فيما تعتمد النسبة الباقية على مياه الأمطار. ويُخصص نحو ثلاثة أرباع الأراضي الصالحة للزراعة لزراعة الحبوب، كما أن غالبية المزارعين يملكون مساحات محدودة لا تكفي للاستثمار في التقنيات الحديثة. فسبعة من أصل 10 مزارعين لا يملكون أكثر من 2.1 هكتار من الأراضي في المتوسط، ويتعرضون إلى موجات جفاف متكررة، في ظل عدم استفادتهم من أي آليات مناسبة للحماية.

وللترابع المتوقع لمساهمة القطاع الزراعي في مستوى النمو في المغرب تبعات متعددة اقتصادياً واجتماعياً. فالجفاف يؤثّر مباشرة في مستوى إنتاج الحبوب التي تُعدّ المكون الأساسي في النظام الغذائي للأسر المغربية. بيد أن اللجوء إلى استيراد كميات ضخمة من الحبوب لتغطية الطلب الاستهلاكي المحلي سيؤدي إلى تفاقم العجز التجاري، الذي وصل إلى مستويات قياسية خلال السنوات الأخيرة، وإلى استنفار احتياط العملة الصعبة الذي لم يعد كافياً لتغطية أكثر من خمسة أشهر من الواردات.

تتحمّل السياسة الزراعية للحكومات السابقة طبعاً جزءاً من مسؤولية الآثار السلبية التي يسببها الجفاف لدخل المزارعين وللاقتصاد الوطني عموماً. فالحكومات المتعاقبة اقتصرت منذ عقود على تنفيذ برامج متسرعة ومكلفة بهدف التخفيف من وطأة الجفاف على المزارعين المتضررين، من دون سنّ أي سياسة ناجعة تهدف إلى تقليص هشاشة القطاع الزراعي ودرجة انكشافه بسبب توالي مواسم ندرة الأمطار. وعلى رغم أن الجفاف في المغرب يعد ظاهرة بنوية تحتاج إلى رؤية وتحيط، دأب المسؤولون على التعامل مع هذه الظاهرة وكأنها حالٌ ظرفية واستثنائية.

وتمنح الحكومة المغربية عدداً من الحوافز بغضّ تحسين الأراضي الزراعية، وشراء المعدات الزراعية، وتقديم قيمة مضافة للمنتجات الزراعية. وتنحّي إعانت تصدير الفواكه والخضار والزهور ونباتات الزينة المصدرة عن طريق الجو. وبلغت الإعانت الزراعية في الموازنة العامة للدولة ما يعادل 200 مليون دولار. ومع ذلك، لا يصل معظم هذه الحوافز إلى الفقراء، بل يستفيد منه في الغالب المزارعون الأثرياء، علماً أن الأرباح الزراعية معفاة من الضرائب كلها منذ ثمانينيات القرن العشرين وحتى عام 2013.

إذا كانت الحكومة تسعى جادة إلى رفع معدلات النمو الاقتصادي في شكل مستدام، فعليها أن تضع سياسة زراعية طموحة، في إطار نظرة شاملة تراعي مصالح المزارعين الصغار، وتعمل على تطوير مشاريعهم في المدى المتوسط والبعيد، في إطار إستراتيجية تقارب التقليبات المناخية والندرة المطردة للمياه على أنها بنوية ودائمة، لا ظرفية استثنائية.

(1) - الحسن عاشي، الجفاف في المغرب بفرض مراجعة السياسة الزراعية، مركز كارنيجي للشرق الأوسط، تم تصفح الرابط في: 20 جويلية 2012 على:

<http://arabic.carnegieendowment.org/publications/?fa=47559>

أما الجزائر فلم يتتطور القطاع الزراعي فيها لإحداث طلب المنتجات الصناعية، بل تراجعت الزراعة خاصة في مجال التسبيير الذاتي، وأصبحت الجزائر مستورداً رئيسياً للمواد الغذائية، وأدى تراجع الطلب على الإنتاج الصناعي مع الحماية الجمركية والوضع الاحتکاري لتنتج الصناعة إنتاجاً أقل من طاقتها وبتكلفة عالية<sup>(1)</sup>.

وقد تراجعت الإنتاجية في الثمانينيات، وأصبحت الجزائر تستورد حوالي ثلث حاجاتها من المواد الغذائية. وقد بدأت محاولات الإصلاح الاقتصادي في عام 1992م، وفتحت الجزائر الأبواب أمام الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ووّقعت أكثر من 40 عقداً.

وك رد فعل للآثار والصدمات الناجمة عن السياسات أو الإصلاحات المتعاقبة نظمت مشاورات وطنية واسعة ضمت ممثلي عدد كبير من فاعلي القطاع وخبراء جامعيين، بعرض إعادة تشخيص القطاع طيلة الـ 30 سنة الفارطة، مع اقتراح مقاربة جديدة لتنمية الاقتصاد الفلاحي، خاصة تلك المتعلقة بإشكالية العقار الفلاحي ليتم سنة 1996 إنشاء الديوان الوطني للأراضي الفلاحية والذي لم يتم تنشيطه على أرض الميدان إلى سنة 2011<sup>(2)</sup>.

وبحسب ملحق بيان السياسة العامة لسنة 2010 فإن القطاع حقق موسمما استثنائياً سنة 2009 مقارنة بموسم 2008. فقد سجل النمو الزراعي 4.9% لسنوي 2005 و 2006 على التوالي و 5.3% سنة 2008، و 20% سنة 2009. كما ارتفعت نسبة المساحة الصالحة للزراعة بـ 300.000 هكتار بين سنوي 2005 و 2008. وقد تميزت سنة 2009 بإنجاز تدابير هامة من قبل رئيس الجمهورية من أجل تجديد فلاحي وريفي حقيقي، منها مسح ديون الفلاحين لما يقارب 40 مليار دينار، وضع برنامج عمومي للدعم على مدى الفترة الخمسية.

وقد تمخضت عن الإجراءات التي أقرها الرئيس عبد العزيز بوتفليقة نتائج معتبرة من خلال الإنتاج الذي تم تحصيله<sup>(3)</sup>، فقد بدأت الجزائر في الآونة الأخيرة تحقق استقراراً نسبياً في استيرادها لهذه المنتجات الفلاحية، وهذا ما أكد عليه نور الدين كحال المدير العام للديوان المهني للحبوب، حيث ذكر بأن الجزائر

(1)- <http://www.docodesk.com>

(2)- وزارة الفلاحة الجزائرية

(3)- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مصالح الوزير الأول، ملحق بيان السياسة العامة أكتوبر 2010، ص37.

تمتلك كميات من القمح الصلب والشعير تفي باحتياجاتها حتى نهاية عام 2010 ولذا ستنسورد القمح اللين فقط. وأضاف أن محصول الحبوب المحلي سنة 2010 سيكون بين 5.6 و 5.8 ملايين طن. وهذا أعلى من التوقع السابق الذي توقع بأن يصل المحصول إلى 5.5 ملايين طن.

وفي العام الماضي بلغت واردات الجزائر من الحبوب 7.42 مليون طن مسجلة أكبر مستوى منذ أن استقلت البلاد عن فرنسا في عام 1962، ما أدى بفرنسا إلى إعلان حالة من الطوارئ نتيجة انخفاض صادراتها من الحبوب إلى الجزائر بنسبة 34%. وترجع تلك الواردات المرتفعة إلى ضعف المحصول المحلي وأيضاً إلى فلق المسؤولين من امتداد ثورات الربيع العربي، حيث أرادوا التأكد من وجود مخزونات كافية لتقادي ارتفاع أسعار الخبز وما قد ينتج عنه من اضطرابات اجتماعية<sup>(1)</sup>.

أما فيما يخص السياسة الزراعية في تونس، فإن هذا القطاع يحتل مكانة هامة في الاقتصاد التونسي إذ يؤمن أكثر من 12% من الناتج الداخلي الخام، ويساهم بصفة فعالة في إحداث مواطن الشغل وفي توازن ميزان المدفوعات من خلال الصادرات إضافة إلى دوره الأساسي في تأمين الأمن الغذائي للبلاد. فالاستثمارات الفلاحية تمثل 10% من جملة الاستثمارات في الاقتصاد التونسي، ويساهم القطاع الخاص بحوالي 57% من جملة الاستثمارات في القطاع الفلاحي، كما تمثل الاستثمارات الفلاحية نسبة 21% من الناتج الداخلي الخام PIB للقطاع الفلاحي.

وقد قال الباحث منور العباسى أن الأراضي الفلاحية تمثل قرابة 72% من المساحة الإجمالية. كما يضيف أن هناك نوعان من الزراعة في تونس: زراعة اجتماعية غير قادرة على إعالة الأسر التي تمتلكها، وزراعة اقتصادية مرتبطة بالسوق ولها أهداف ربحية<sup>(2)</sup>. وترتكز إستراتيجية التنمية في قطاع الفلاحة والصيد البحري في تونس على المحاور التالية:

- تدعيم الأمن الغذائي.

(1)-إيمان كيموش، فرنسا تعلن الطوارئ بسبب قرارات وزارة الفلاحة الجزائرية، جريدة الفجر اليومية، 29-06-2012

(2)-الجمهورية التونسية، وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري، مؤشرات اقتصادية على الموقع:

[http://www.agriportail.tn/ar/index.php?option=com\\_content&task=view&id=21&Itemid=48](http://www.agriportail.tn/ar/index.php?option=com_content&task=view&id=21&Itemid=48)

- تحسين القدرة التنافسية للقطاع.
- النهوض بال الصادرات.
- مواصلة تعبئة الموارد الطبيعية وإحكام استغلالها.
- تدعيم الخدمات الفلاحية منها بالأساس البحث والإرشاد والتكوين المهني الفلاحي.
- تدعيم تدخلات الهيأكل المهنية والنهوض بالمناطق الريفية وتحسين ظروف العيش بها والرفع في دخل الفلاحين<sup>(1)</sup>.

وبحسب منظمة التغذية FAO فإن إنتاج الحبوب أهم المنتجات الزراعية في تونس رغم أنه لا يحقق نسبة 50% من الاحتياجات المحلية. وقد تذهب مؤشرات مساهمة القطاع الفلاحي في الاقتصاد التونسي بين 17% ثم إلى 15، ونزلت في التسعينيات إلى 13% وفي العشر سنوات الأخيرة نزلت إلى 9% حتى وصلت في وقت قريب إلى 7%<sup>(2)</sup>.

لقد أصبحت السياسة الفلاحية المعتمدة حاليا في تونس غير قادرة على مواجهة الظرف الاقتصادي الجديد، الذي يتميز بتنقل الأسواق الدولية بالإضافة إلى انعكاسات التغيرات المناخية. ويقتضي هذا الوضع تحبين الإستراتيجيات الفلاحية حتى توكل تحديات المرحلة، ذلك ما خلصت إليه دراسة تم تقديمها بتونس في إطار ورشة عمل نظمتها وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري بالتعاون مع الوكالة الفرنسية للتنمية، حول موضوع "التحيين الاستشاري للسياسة الفلاحية: التوجهات الجديدة لرفع تحديات المرحلة".

#### المطلب الثاني: السياسات الصناعية:

تعرف السياسة الصناعية على أنها مجموعة من الأدوات التي تستخدمها الحكومة، مثل التعريفة الجمركية وغير الجمركية، والدعم، وسعر الصرف، والائتمان الصناعي، وأسعار الفائدة، للتأثير على القرارات الصناعية والسلوك الصناعي، وحماية الصناعات الناشئة.

لقد حرصت الكثير من البلدان النامية، وضمنها الدول المغاربية، خاصة بعد الحصول على الاستقلال، على انتهاج التصنيع باعتباره أقصر الطرق لتعظيم معدلات النمو، وإعادة توزيع الدخل، وقد تم تبني

(1)- المرجع نفسه.

(2)-——، قطاع الفلاحة في تونس: تراجع كبير في المردود وانخفاض ملحوظ في المساهمة الاقتصادية، منظمة التغذية العالمية على موقع: <http://neareast.fao.org/Pages/NewsDetails.aspx?lang=AR&Cat=0&I=0&DId=0&CId=TN&CMSId=5000923&id=2401790>

نوعين من السياسات إما إحلال المنتجات المحلية محل المستوردة (سياسة إحلال الواردات) أو تشجيع الصادرات الصناعية (سياسة تشجيع الصادرات)، أو كلاهما. فال الأولى تتضمن إنشاء صناعات محلية لإنتاج منتجات كانت تستورد سابقاً.

ويتم ذلك من خلال إيجاد حواجز جمركية وغير جمركية مقابل استيراد السلع الأجنبية المماثلة، وقد اعتبرت الصناعات الاستهلاكية كصناعات مرشحة بالمقام الأول لتطبيق هذه السياسة، وذلك لعدم تعقدها تكنولوجيا، ولتوافر الطلب المحلي على منتجاتها، على أمل أن يتم إحلال الصناعات المتعلقة بالسلع الوسيطية والرأسمالية لاحقاً.

أما الثانية فهي ظل التشوّهات الاقتصادية التي من المحتمل أن ترافق تطبيق سياسة إحلال الواردات، وفي ظل النتائج غير المشجعة التي رافقت التجارب العلمية لها، وفي ظل الالتزامات العضوية في المنظمات الدولية، فقد انتهت العديد من الدول النامية، وبتشجيع من برامج الإصلاح الاقتصادي، سياسة صناعية أخرى تقوم على استهداف السوق العالمي بدلاً من السوق المحلي، إلا أنه رغم ذلك يجب أن لا يتبارى إلى الذهن بأن سياسة تشجيع الصادرات هي مرادفة لسياسة التحرير الخارجية، فإذا ما أخذنا تجارب الدول المصنعة حديثاً، نجد أن سياسات تشجيع الصادرات قد تعاملت مع العديد من أشكال التشوّهات بدورها مع سياسات تحرير التجارة<sup>(1)</sup>.

ويعتقد المدافعون عن هذه السياسة بأنها تؤدي إلى تحقيق نمو أفضل من سياسة إحلال الواردات، لأنها توفر حواجز متشابهة للمبيعات الصناعية المحلية ولأغراض التصدير، وبالتالي تؤدي إلى تحصيص الموارد بناء على الميزة النسبية، بالإضافة إلى أنها تقود إلى المزيد من استخدام الطاقة الإنتاجية، وتساعد كذلك على توفير المزيد من فرص العمل<sup>(2)</sup>.

وفي ظل الاختفاء التدريجي لخصوصيات السياسات الاقتصادية عموماً، والصناعية خصوصاً، لم يعد من المستحسن التركيز على خصوصيات واضحة المعالم للسياسة الصناعية لهذه البلدان. فنظام الحصص لم

(1)- خليل حسين، مرجع سابق، ص287.

(2)- أحمد الكواز، السياسات الصناعية، المعهد العربي للتخطيط - الكويت، مارس 2002، عن موقع:

<http://www.arab-api.org/devbrdg/brdg103.htm>

يعد يمثل أداة لهذه السياسة، وأنظمة الحماية الجمركية وأشكال الدعم المقدم للقطاع الخاص لا بد أن تخضع بدورها لقواعد الاستفادة منها المقررة في بعض اتفاقيات منظمة التجارة العالمية **OMC** التي ستعيد تشكيل هذه السياسات على مستوى دولي.

وفي المغرب تخلت الحكومة المغربية عن التخطيط الاقتصادي الشامل وتبنت منهجية جديدة ترتكز على التخطيط الاستراتيجي القطاعي، بحيث تم وضع استراتيجيات متوسطة وطويلة المدى بالنسبة للقطاعات الوعدة التي يتمتع فيها المغرب بمميزات تنافسية، لتأمين الاستغلال الأمثل للموارد الوطنية، وبعد اعتماده في بداية الاستقلال على سياسة إحلال الواردات، توجه المغرب نحو تشجيع الصادرات والانفتاح الاقتصادي عبر تقليص الحاجز الجمركي وهكذا تم وضع مخطط انتشاري الخاص ببعض فروع الصناعة والخدمات.

وقد ورث المغرب هيكل صناعي، يركز على الصناعات المعدنية، الميكانيكية والإلكترونية والصناعات الغذائية والنسيج. فالسياسة الزراعية في المغرب كانت عبارة عن سياسات تدخلية للدولة قبل بداية الإصلاحات أي في بداية سنوات الثمانينيات. لكن مع بداية 1993 بدأت الدولة بعملية بيع للمؤسسات العمومية بهدف توسيع حقل القطاع الخاص في المجال الصناعي.

تحتل الصناعة الكيماوية المرتبة الأولى ضمن أنواع الصناعات بالمغرب، حيث تمثل 36% من نسبة الإنتاج نيلها الصناعات الغذائية 33% ثم صناعة النسيج والجلد، وتعتبر مدينة الدار البيضاء أهم مركز صناعي بالمغرب، حيث تتوارد بها معظم أنواع الصناعات وتسجل أعلى من المعدل الوطني، بينما تأتي مجموعة من المدن مثل طنجة والرباط وفاس في المرتبة الثانية بنسب متساوية. وذلك بفضل وجود سوق استهلاكية كبيرة بهذه المناطق. وتتعدد المؤشرات الدالة على تطور القطاع الصناعي المغربي، حيث ازدادت نسبة الإنتاج وقيمة الاستثمارات، كما تطور معدل الصادرات وتضاعف عدد المستخدمين في القطاع الصناعي.

أما تونس فيساهم القطاع الصناعي بنسبة 17% من الناتج المحلي الخام، حيث عمدت تونس في شراكة مع EU إلى تأهيل مقاولاتها ونسيجها الصناعي، بحيث تتمكن من التحكم وتعزيز التكنولوجيا المعلوماتية

وتحسين الخدمات ومنتجاتها، لاسيما في مجال النسيج والجلد والصناعة الغذائية والميكانيكية والإلكترونية والمواد الكيميائية<sup>(1)</sup>. كما تتكثف الجهود في تونس من أجل إنجاح برامج التأهيل والتحديث الصناعي عبر تشجيع الاستثمارات المتجددة والتطوير التكنولوجي ودعم أنظمة الجودة، وذلك بهدف تعزيز الأقطاب التنموية والمراكز الصناعية والتكنولوجية على مختلف الجهات<sup>(2)</sup>.

وبالنسبة للجزائر وبعد عدة سنوات من ركود القطاع الصناعي نتيجة فشل إستراتيجيات الصناعات التصنيعية التي تبنتها الجزائر بعد الاستقلال، وعدم قدرتها على تحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة، وضعت الجزائر إستراتيجية جديدة لإنشاء الصناعة الوطنية مقتربة من صندوق النقد الدولي. فهدف الإستراتيجية الجديدة يكمن في تنمية صناعة وطنية قادرة على توسيع هيكل الصادرات ليتخلص الاقتصاد الوطني من تبعيته للمحروقات، لأن تصدير المحروقات أو الموارد الطبيعية لم يعد يشكل عامل حاسما في كسب القدرة التنافسية على الصعيد الدولي<sup>(3)</sup>. فقد تضررت الصناعة في الجزائر أكثر من غيرها من القطاعات خلال العشرية السوداء التي مر بها الاقتصاد الوطني.

وتتميز الصناعة الجزائرية اليوم بهيمنة الصناعات الخفيفة وعلى وجه الخصوص الصناعات الفلاحية الغذائية بنسبة أهم، ثم تليها صناعة الحديد والصلب، الميكانيكية والإلكترونية بنسبة أقل. وتمثل الصناعة الفلاحية نسبة 55% من الإنتاج الصناعي الوطني، أما فروع الصناعات المعدنية الحديدية والإلكترونية والكهربائية فهي تشكل 11% من الإنتاج الكلي. ويمكن توضيح معدل نمو القطاع الصناعي في الجزائر من 2000 إلى 2006 في الجدول التالي:

**الجدول رقم 05: معدل نمو القطاع الصناعي في الجزائر من 2000-2006**

السنوات	معدل النمو %	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000
	0.3-	1.6	0,4	1.1	1.1	0.3-	1.7	

(1)-ميشال أبيدال وآخرون، مرجع سابق، ص.75.

(2)-وزارة التنمية البشرية والتخطيط، استراتيجية التنمية لتونس الجديدة، تونس، ماي 2012، ص.8.

(3)-قرش نصيرة، أبعاد وتوجهات إستراتيجيات إنشاء الصناعة في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 5، ص، ص88، 90 .

إن الأرقام المبنية أعلاه تبين مدى ركود القطاع الصناعي العمومي خلال السنوات 2000-2005 والعجز الذي سجله خلال سنة 2006 وهذا بالمقارنة مع الإمكانيات المالية المسخرة. وهي صورة تتناقض مع الأهداف والطموحات الكبيرة التي تسعى الجزائر إلى تجسيدها، وبالخصوص على المستوى الخارجي عن طريق الرفع من صادراتها خارج المحروقات. وقد حاولت الجزائر النهوض بهذا القطاع، من خلال وضع سياسة إنشاء الصناعة من خلال ترقية الاستثمار الذي يعتبر قضية هامة وبارزة ضمن أولويات صانعي السياسات، إذ يعتبر الاستثمار الأجنبي أحد المنافذ الرئيسية لإنجاح سياسة إنشاء الصناعي والتنمية في الأجل الطويل<sup>(1)</sup>.

لقد أكد وزير الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار السابق محمد بن مرادي، أن تطور الصناعة في الجزائر يرتبط بقدرة القطاع على رفع تحديات كبرى وهي: إعادة تأهيل تكنولوجيات المؤسسات ووضع ميكانيزمات للتشاور بين القطاعات والسعى إلى تثمين الموارد الأولية الوطنية وتصنيعها. كما تطرق في هذا الإطار إلى الإستراتيجية التي تنتهجها الدولة من أجل إعادة بعث الصناعة، والتي تتمثل خاصة في دعم مجموعة من المؤسسات الوطنية التي تنشط في قطاعات ذات قيمة إضافية كبيرة لتصبح حافزاً لتطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ما سبق يمكن أن نقول أن الصناعة في دول المغرب العربي تتميز بـ:

- 1- قدرات إنتاجية هائلة غير مستغلة بشكل كلي.
- 2- عدم كفاءة ونجاعة تقنيات التسيير وإدارة الأعمال.
- 3- إنتاج لا يتماشى وقواعد التنافسية.
- 4- عدم التنوع في الصادرات.
- 5- ضعف هيكل الاقتصاد الوطني تكنولوجيا خاصة الجزائر والمغرب.

**المطلب الثالث: سياسة التشغيل:**

لقد كانت ولا تزال البطالة من أبرز المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية التي تواجه الدول، نظراً لما تشكله من تحدي كبير لها خلال سعيها لتحقيق عمليات إئتمانية اقتصادية وصولاً لتحقيق تنمية مستدامة وشاملة. والتشغيل في بلدان المغرب العربي أصبح معيناً أكثر من أي وقت مضى، وأمسى الإشكالية

(1)- قوريش نصيرة، المرجع نفسه، ص 98.

الكبير في هذه الدول وسبب قيام الثورات والإضرابات. ويعتبر أخطر رهان اقتصادي واجتماعي ينتظر هذه الدول، نتيجة الانخفاض الحاد في الطلب على الأيدي العاملة من جهة والتزايد الكبير لحجم القوة العاملة الناجم عن النمو الديموغرافي العالي من جهة ثانية، والتقصير من قبل الدول في إيجاد حلول جذرية لهذه المشكلة من جهة ثالثة -والشكل رقم: 04 أدناه يبين لنا العوامل المؤثرة في سوق العمل-. وبعد عقد السبعينيات الذي تميز باستقرار على أسواق العمل، سجلت سنوات الثمانينيات تراجعاً معتدلاً، فلم تتجاوز معدلات البطالة نسبة 10% مجتمعة. لكن مع نهاية الثمانينيات وبالضبط ابتداء من 1987 تزايد ظاهرة البطالة بصورة سريعة، حيث بلغت نسبة 15% في تونس والمغرب وزادت بنسبة 5% نتيجة الأزمة الاقتصادية التي تعرضت لها دول المغرب العربي<sup>(1)</sup>.

### الشكل رقم 03: العوامل المؤثرة في سوق العمل.



Source :Thomas I. Palley, AFTER THE BUST : The Outlook for Macroeconomics and Macroeconomic Policy, Public Policy Brief, n° 97, The Levy Economics Institute of Bard College, Washington, 2009, p10.

كما أن تزايد مستوى المديونية الخارجية المترافق بتدحرج التبادل التجاري أثرت كثيراً على الدخول القومية وعقدت من أوضاع موازين المدفوعات. والانتقال إلى اقتصاد السوق، وإتباع برامج التصحيح الهيكلية المعدة من طرف FMI، وبروز الشركات متعددة الجنسيات وانتقال رؤوس الأموال والأفراد، واستعمال التكنولوجيا أدى إلى مزاحمة الشباب لمراكز العمل، وقد حاولت حكومات دول المغرب العربي وضع حد لهذه المشكلة من خلال:

- تحفيز خلق مؤسسات صغيرة ومتوسطة من قبل الجماعات المحلية والقطاع الخاص.
- توسيع التكوين المهني من خلال ترقية عقود التكوين مع المؤسسات العامة والخاصة.

(1)- بوطالب قويتر، مرجع سابق.

(2)-Thomas I. Palley, AFTER THE BUST : The Outlook for Macroeconomics and Macroeconomic Policy, Public Policy Brief, n° 97, The Levy Economics Institute of Bard College, Washington, 2009, p10.

- إقامة صناديق التضامن من أجل خلق مناصب شغل للشباب تحفيز خلق تعاونيات وجمعيات منتجة للسلع والخدمات.

- تبني إطار تأسيسي جديد يمكن من مرونة التشغيل ولامركزية إدارته على مستوى الجماعات المحلية، والجدول التالي يبين لنا النمو الديموغرافي وتزايد حجم القوى العاملة:

**جدول رقم 06: حجم القوى العاملة بالموازاة والنمو الديموغرافي.**

*2025	2010	2000	1993	1990	1988	البلدان
52	35.5	33	27.08	25.01	23.66	الجزائر
48	32	20	26.06	24.47	23.40	المغرب
14	10.5	9.5	8.57	8.07	7.77	تونس
						المجموع

المصدر: بوطالب قويدر عن: التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 1991 وسنتي 2000 و 2010 عن بنك التنمية الإفريقي.

وقد بدأت كل من الجزائر والمغرب اعتماد سياسة تحديد النسل اقتداء بالتجربة التونسية الرائدة لخفض معدلات النمو السكاني، لكن حتى تونس لم تشفع لها سياساتها في تحديد النسل من التخلص من أزمة التشغيل حيث كان سبب قيام الثورة هو عدم وجود مناصب الشغل للمتزوجين الجدد من الجامعات والشباب.

فأما الجزائر فإن عمليات التنمية التي كانت متتبعة حتى نصف سنوات الثمانينيات مكنت من تطور معتبر للعملة، لكن ابتداء من سنة 1985 انعكس هذا التطور وبدأ ارتفاع نسبة البطالة، وقد أسهمت في هذا التدهور عمليات إعادة هيكلة القطاع العام، التي ترتب عنها مراجعة أعداد العمال، وتسرحهم من مناصب الشغل التي كانت توفرها لهم الشركات العمومية قبل إعلان إفلاسها.

إن من بين التحديات التي تواجهها هذه الجزائر في هذا المجال، هي العمل غير المنظم أو ما يعرف بـ L'Economie Informelle الذي يعتبر البديل الحتمي للعديد من الشباب القادم إلى سوق العمل، أمام ضعف وندرة فرص العمل في المؤسسات المنظمة. هذا النوع من العمل الذي يشكل بؤر استغلال فاحش للعديد من الشباب الذي عادة ما يكون الأكثر عرضة لهذا الاستغلال، سواء في مجال ظروف العمل، أو في الأجر، أو مختلف الحقوق الفردية والجماعية للعامل، في غياب أو ضعف الهيئات الرقابية<sup>(1)</sup>.

(\*) - تقديرات البنك الدولي 2008.

(1) - مصطفى مقيدش، الجزائر بين اقتصاد الريع والاقتصاد الصاعد، دار دحلب للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2001.

وتحاول الجزائر تعزيز دور الدولة في الرقابة على القطاع الاقتصادي الموازي (أو ما يعرف بالنشاط غير الرسمي، أو الاقتصاد غير المهيكل) على اعتبار أنه يحتل مكانة فعلية كبيرة في السوق، ومصدر هام لتوفير مناصب العمل، وذلك بالعمل على جعله يتكيف مع الإجراءات القانونية الاقتصادية والاجتماعية بصفة خاصة، حيث يلاحظ عليه ممارسة نوع من الاستغلال لقدرات اليد العاملة في ظروف غير مناسبة، وبأجور زهيدة مستغلًا تزايد نسبة البطالة خاصة لدى الشباب الباحث عن العمل<sup>(1)</sup>.

كما أن سياسة السوق المفتوحة التي طبقت في الجزائر كانت لها أضرار على الطبقة العاملة إذ ترددت صيغ التعاقد ورفاقتها وضعيات لإنها علاقات العمل، الأمر الذي وسع من دائرة البطالة والتي وصلت إلى حدود 30 % سنة 1999، إلا أن الوكالات المستحدثة لتدعم الشغل أثبتت قدرتها النسبية في التقليل من البطالة حيث قدرت الإحصائيات ما يقارب 4 ملايين منصب عمل بين دائمة ومؤقتة، ومن أجل بلوغ توازن معقول في خلق مناصب شغل، فإنه من الضروري إعطاء أهمية إضافية للفروع المتواجدة في الجنوب والهضاب العليا.

إن رغبة الحكومة الجزائرية في معالجة مشكلة البطالة في هذه المرحلة أكبر من أي وقت مضى في ظل ما يسمى (الربيع العربي)، الذي خيم على العديد من الدول العربية. إن هذه التحولات كما يبدو عطلت ما كانت تصبو أن تقوم به الجزائر في معالجة مشكلة البطالة على الأقل جزئيا في هذه المرحلة بعد أن استطاعت تجاوز ضغط الديون الخارجية<sup>(2)</sup>.

خلال سنة 2003 تحسن التشغيل وتراجعت نسبياً البطالة، حيث ارتبط عدد مناصب الشغل المنشأة في هذه السنة أساساً بالنفقات العامة وسيماً برنامج الإنعاش الاقتصادي والمخطط الوطني لتطوير الفلاحة وأجهزة تشغيل الشباب، فتم إنشاء حوالي 800.000 منصب شغل، وبلغ عدد المناصب التي تم إنشاؤها في إطار

(1)- غالم عبد الله، حمزة فيشوش، إجراءات وتدابير لدعم سياسة التشغيل في الجزائر: المساهمات وأوجه القصور، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي حول استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، يومي 15-16 نوفمبر 2011، جامعة المسيلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، مخبر الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية في الجزائر.

(2)- عبد الكري姆 جابر شنجر العيساوي، البطالة في الجزائر في ظل السياسات الاقتصادية التقليدية الدروس والحلول، مداخلة قدمت في الملتقى الدولي حول استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة القادسية، كلية الإدارة والاقتصاد، العراق، 2011.

## السياسة الاقتصادية في المغرب العربي

السياسات العمومية خلال السادس الأول من سنة 2004 حوالي 537930 منصب شغل توزعت كالتالي: أجهزة التشغيل 348676 منصب، مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي 98700 منصب والبرنامج الوطني للتنمية الريفية وال فلاحة 90554 منصب<sup>(1)</sup>.

وتواصل الجزائر دعم تنمية وتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة لديها في محاولة لحفز خلق فرص عمل إضافية ونمو القطاع الخاص. ووفقاً للبيانات الرسمية، فقد انخفضت البطالة لتصل إلى نسبة 10% سنة 2010 من 10.2% سنة 2009، إلا أن البطالة في صفوف الشباب لا تزال مرتفعة بنسبة 21% وفقاً لما كان عليه الوضع في عام 2010. علاوة على ذلك، فإن عدم توافق المهن مع احتياجات سوق العمل وسياسات سوق العمل الجامدة يجعلان من الصعب على القوى العاملة الشابة والمتربيدة العثور على فرص العمل. وفي إطار الخطة الخمسية للتنمية 2009-2014، من المتوقع توفير حتى مليوني فرصة عمل جديدة من خلال أعمال الإنشاءات الخاصة بالمنازل والمنشآت العامة<sup>(2)</sup>.

وبالرغم من أهمية مساهمة المحروقات في الناتج المحلي الخام، فإن قطاع الطاقة والمناجم مجتمعاً لا يساهم في التشغيل إلا بنسبة 3% من إجمالي الأيدي العاملة، وهذا راجع لكون القطاع يعتمد في الأساس على تكنولوجيات رأس المال، مما يجعل قدرته على استيعاب الأيدي العاملة محدودة<sup>(3)</sup>.

أما في تونس فقد بدأ تدهور سوق العمل سنة 1988 إثر بروز الأزمة الاقتصادية وما ترتب عنها من مشاكل تمويلية. فرغم التقدم الذي حققه تونس في تطبيق الإصلاحات الاقتصادية، لم تستطع تقليل البطالة ولا توقف نموها، فقد بلغت نسبة البطالة الرسمية سنة 1991 نسبة 19.1% حسب تقرير البنك الدولي. ولم تتمكن تونس من رفع القيود المرتبطة بسوق العمل<sup>(4)</sup>.

(1)-بلقاسم رحالي، دراسة تحليلية قياسية لأثر الاستثمار العمومي على البطالة في الجزائر خلال الفترة 1970-2010، مداخلة قدمت في الملتقى الدولي حول استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، 15 - 16 نوفمبر 2011، جامعة المسيلة كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، مخبر الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية في الجزائر.

(2)- للمزيد تصفح الرابط:

<http://www.worldbank.org/ar/country/algeria/overview>

(3)- عبو عمر، عبو هودة، جهود الجزائر في الألفية الثالثة لتحقيق التنمية المستدامة، مداخلة قدمت في الملتقى الوطني حول: التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر: واقع وتحديات، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر، 2008.

(4)- بوطالب قويدر، مرجع سابق، ص 236.

ولم تتمكن معظم الإستراتيجيات الموضوعة ضمن المخطط السادس (1987-1991) من القضاء على هذا المشكل. وقد أدى النموذج الاقتصادي التونسي إلى سيادة أنماط بائسة من التشغيل، لاسيما نمط التشغيل بالعقود ذات المدد المحدودة **le travail précaire** كما يسميه الفرنسيون، حيث تؤكد التقارير التونسية أن ما يفوق 50% من العاملين في قطاع السياحة يخضعون لهذا النمط من التشغيل، حيث تكون الأجور متدنية جداً، إضافة إلى غياب الضمانات الاجتماعية<sup>(1)</sup>. وكان المخطط الحادي عشر 2007-2011 يهدف إلى خلق 412.000 منصب شغل، مما يجعله يؤمن حوالي 93.6% من الطلبات المضافة في سوق الشغل، وأن يقلص نسبة 1% من البطالة، كما توخي هذا المخطط أن يدمج أكثر من 39.000 حامل للشهادات العليا في سوق العمل<sup>(2)</sup>.

ورغم أن البنك الدولي قد كشف أن الاقتصاد التونسي يتوقع نمواً يتجاوز 3.8%， ما يبعث على التفاؤل في قدرتها على استيعاب بطالة حاملي الشهادات العليا التي تعد أكبر تحدٍ يتعين على تونس رفعه على المدى القصير، نقلت وكالة الأنباء الحكومية "تونس إفريقيا للأنباء" عن توجاس برناتي، المسؤول في قسم الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في صندوق النقد الدولي أنه ورغم تواصل عدم استقرار الظرف الدولي، خاصة في منطقة اليورو الشريك الرئيسي لتونس ومنفذها التجاري فإن الاقتصاد التونسي قادر على تحسين أدائه وتحقيق معدل نمو إيجابي<sup>(3)</sup>. إلا أن الواقع أتى عكس ذلك فالثورة الأخيرة بينت أن التوقعات التي كان يضعها صندوق النقد الدولي خطأ التقدير، وجاءت النتائج مخيبة للمجتمع التونسي. رغم أن هناك أسباب(\*) أدت إلى الثورة ورثها النظام التونسي عهد الدولة الحسينية التي حكمت في الفترة 1705 إلى فترة الاحتلال، وقد استفحلت الأزمة في الحقبة الاستعمارية، وتعمقت بعد الاستقلال<sup>(4)</sup>.

(1)- توفيق المديني، الثورة التونسية أمام المعضلة الاقتصادية، **جريدة المستقبل**، الشركة العربية المتحدة للصحافة، 17 أيار 2011

(2)- ميشال أبيدال، وأخرون، مرجع سابق، ص74.

(3)- مركز الكاشف للمتابعة والدراسات الإستراتيجية، **التحدي الصيني**، متابعة شهرية لأخر مستجدات التحدي الصيني على الساحة الدولية، عن: جريدة أخبار الساعة، العدد 4368، الخميس 17 يونيو 2010، ص15، تم تصفح الموقع يوم: 16-06-2012 عن الرابط: [www.alkashif.org](http://www.alkashif.org)

(\*)- وهناك أسباب أخرى ظرفية تمثلت في الاحتجاجات التي انطلقت من ولاية سidi بووزيد نتيجة إحراق بوعزيزي لنفسه، ثم شملت جهات داخلية عديدة، وليس هذا وحسب فهناك عوامل خارجية التي اعتبرها مباشرةً لحدث هذه الاحتجاجات سواءً في تونس أو في الدول الأخرى، وهي العامل الخارجي، ففي تونس يمكن إرجاعه أخطاء الخارجية التونسية مع بعض العواصم التي تعتبر مؤثرة في صنع القرار في تونس، لاسيما باريس وواشنطن. ومن أبرزها تصعيد بن علي اللهجة مع واشنطن بعد أن دعت الخارجية الأمريكية السفير التونسي في الو.م.أ. للفت نظره إلى خطورة ارتفاع عدد الضحايا بين المتظاهرين.

(4)- كمال بن يونس، التهميش الشامل: عوامل اندلاع الثورة ضد نظام بن علي في تونس، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 184، المجلد 46، أبريل 2011، ص58، 61.

في المقابل يعتبر اقتصاد تونس متنوعاً نسبياً، مع تزايد أهمية قطاع الخدمات، مع ذلك وعلى الرغم من نموها الاقتصادي وأدائها على مستوى الاقتصاد الكلي، تعد تونس حالة معقدة، فقد كان النظام لفترة قادراً على توفير المكاسب الاقتصادية والاجتماعية لشريحة واسعة من السكان، في مقابل شرعيته واستقراره السياسي، ومع ذلك فشلت الصفة السلطوية، في ظل تزايد عجز الاقتصاد عن خلق فرص عمل للوافدين الجدد على سوق العمل من ذوي الشهادات العليا، وزيادة التفاوت في الدخل والفارق المناطقي، وهو ما أدى إلى تآكل شرعية النظام<sup>(1)</sup>.

وعلى غرار تونس وبدرجة أقلالجزائر عرف سوق العمل في المملكة المغربية خلال الثمانينيات تدهوراً محسوساً مع تزايد نسبة البطالة التي تجاوزت نسبة 10.8%， وقد كان هذا التدهور ناجماً عن سياسات وإجراءات تحسين الوضع المالي، مما نجم عنها تدهور كبير في سوق العمل<sup>(2)</sup>. وحسب تقرير المندوبية السامية للتخطيط بالمغرب لسنة 2004، فإن نسبة البطالة بلغت 12,5% في مقابل 11,9% خلال سنة 2003، ويفسر المحللين هذا الارتفاع في نسبة البطالة إلى التدفق الجزئي للنساء إلى سوق العمل<sup>(3)</sup>. وقد قام المغرب بوضع قانون سنة 2004 يقوم بتنظيم العمل يعني بتحسين علاقات العمل ومرؤنة سوق العمل، ويقوم هذا القانون على تحقيق المساواة بين النساء والرجال في الحصول على فرص العمل<sup>(4)</sup>.

كما أن البطالة طويلة الأجل بلغت نسبتها 71,5% عام 1999 و 62,8% عام 2010 و أخيراً 66% عام 2011. أما نسبة الذين يبحثون عن عمل منذ خمس سنوات أو أكثر فقد ارتفعت من 21,1% إلى 25%， بينما يمثل من لم يسبق لهم أن اشتغلوا أبداً نصف عدد العاطلين منذ فترة طويلة.

وتبقى الهشاشة هي السمة الرئيسية لحالة الشغل في المغرب، فخلال سنة 2010 كان 66,7% لا يتوفرون على عقدة شغل مكتوبة و 25,1% فقط لهم عقدة مكتوبة وغير محدودة الأجل. وفي ميادين الزراعة والبناء يطغى غياب عقدة الشغل بنسبة تتجاوز 90%.<sup>(5)</sup>

(1)- حسن عاشي، التحديات الاقتصادية في تونس، أوراق كارينغي، مركز كارينغي للشرق الأوسط، مؤسسة كارينغي للسلام الدولي، ديسمبر 2011، عن موقع:

<http://www.CarnegieEndowment.org>

(2)- بوطالب قويدر، مرجع سابق ص 236.

(3)- محمد مؤقت وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 37.

(4)-INSTRUMENT EUROPÉEN DE VOISINAGE ET DE PARTENARIAT, MAROC DOCUMENT DE STRATÉGIE 2007 – 2013

(5)- <http://www.pflp.ps/news.php?id=3017>

فأكثر من مليون شخص من العاطلين عن العمل، غالبيتهم يعيشون بطاله طويلة الأمد (أكثر من ثلاثة سنوات)، ونصفهم لم يعمل قط ولا يتتوفر على أي دعم مالي (هذا دون الحديث عن التصغير المفتعل للأرقام والذي ذكرناه في البداية). أما ما يتعلق بمناصب الشغل خلال السنتين الأخيرتين، فالأخبار سيئة حسب جريدة **L'économiste** الإيكonomiste، حيث لن تتمكن الصناعة والبناء والفلاحة من الحفاظ على مناصب الشغل فيها.

خلال الدورة الثانية من هذه السنة، ست فقد جميع القطاعات، باستثناء الخدمات العديد من مناصب الشغل. وتضيف أن الاقتصاد سيفقد 58.000 منصب شغل في المجال القروي، و26.000 منصب شغل في المدن، أي ما مجموعه 84.000 منصب شغل. وتشير نفس الصحيفة إلى أن مناصب الشغل في قطاع الخدمات في أغلبها هشة.

**جدول رقم 07: تطور معدل البطالة، في دول المغرب العربي من 1999 إلى 2010 (%)**

10	2009	2008	2007	06	05	2004	2001	2000	1999	
13	14.7	14.2	14	14.3	—	—	9.4	15.6	15.6	<u>TUN</u>
8.9	9.1	—	—	—	11	—	—	17.8		<u>MAR</u>
10	10.2	11.3	11.8	12.3	15.3	17.7	28.4	30	29.2	<b>ALG</b>

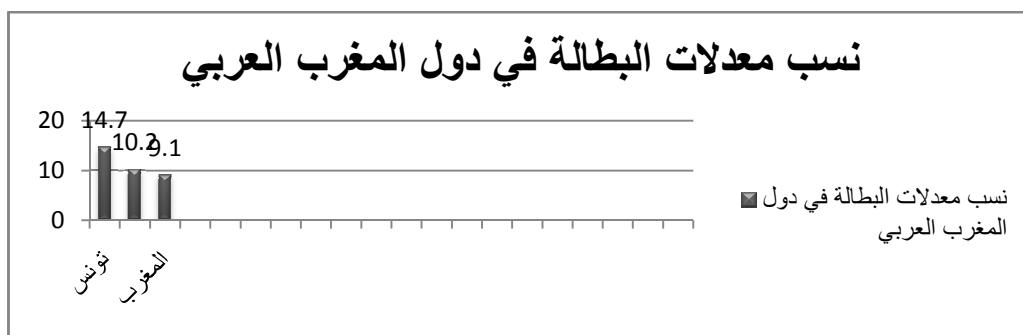
**المصدر:** تقرير صندوق النقد الدولي عن الجزائر، رقم 11/39، 11 مارس 2011، التقرير العربي الموحد  
أعداد متفرقة.

إن معدل النمو الذي سجلته الجزائر لم يكن كافيا لکبح الارتفاع في معدل البطالة<sup>(1)</sup>. ولكنه ليس بالسوء الذي سجلته تونس الذي انتهى بها في نهاية المطاف إلى الثورة، وأقل منهما المغرب.

إن مختلف دول المغرب العربي تبنت برامج تصحيح اقتصادي من أجل الانتعاش الاقتصادي، وقد اختلفت النتائج من بلد إلى آخر، لكن في ميدان الشغل بقيت جد بعيدة عن الطموحات خاصة بالنسبة إلى تونس والمغرب اللذان قطعنَا أشواطا طويلا في تنفيذ السياسات والإجراءات التي تتضمنها هذه البرامج، وهذا الوضع يلزم علينا طرح التساؤل حول جوهر الإصلاحات الذي يدور حول تشجيع المبادرة الحرة وتوسيع القطاع الخاص على حساب القطاع العام حتى يقوم بالدور الأساسي في الإنتاج والتشغيل، لكن ولحد الآن لم يحدث ذلك مما يفرض إعادة التفكير في دور الدولة في الحياة الاقتصادية.

وبالتالي فإن محاور السياسة الاقتصادية تبدو لنا غير متماسكة، بحيث يظهر الانزعالات والتحديات القطاعية أكثر حدة وأكثر إبعادا، وتبدو ظروف إعادة الانطلاق للاقتصاد متأثرة بعدة عوائق مرتبطة بالوضع العام للنشاط الاقتصادي من جهة والانطلاق في الإصلاحات الاقتصادية بدون توفير بدائل، كلها استقرت عن النتائج<sup>(2)</sup>. والرسم البياني التالي لسنة 2012 فيه مقارنة لآخر مستجدات حول البطالة في هذه الدول.

رسم بياني رقم 02: معدلات البطالة في دول المغرب العربي.



(1)———، Note économique, [Investissements chinois et création d'emplois en Algérie et en Égypte](#), Banque Africaine de développement, consulté le : 01-08-2012, En ligne sur : [www.afdb.org](http://www.afdb.org)

(2) حاكمي بوحفص، [الاقتصاد الجزائري الإصلاح النمو والانتعاش](#)، 08 فيفري 2010 عن موقع:

**خاتمة واستنتاجات البحث الأول:**

ما يمكن أن نستنتج في نهاية هذا المبحث، وهو في ظل تحول السياسات الاقتصادية الوطنية إلى سياسات اندماجية في العولمة الرأسمالية فإن التنمية تفرغ من أي مفهوم لسيادة الدولة لتجعله في آخر الأمر رهينة لاعتبارات السوق العالمية والقائمين عليها. ويأتي تخلي المؤسسات الدولية عن تسمية البلدان النامية أو السائرة في طريق النمو، واستبدالها بالأسواق الصاعدة كإشارة واضحة إلى اعتبار السوق هي العنصر الأساسي في تصورها للتنمية<sup>(1)</sup>. ونستنتج:

- تمكنت السياسات المتبعة في حالة تونس من تحقيق نتائج إيجابية انعكست على نمو الاقتصاد، وخاصة خلال العشرية الأخيرة المعتمدة على الانفتاح الاقتصادي والمحافظة على التوازنات الاقتصادية معتمدة في ذلك على معادلة مفادها السيطرة السياسية المطلقة والنمو الاقتصادي المتواصل يساوي الاستقرار الاقتصادي. وقد تمكنت السياسة الاقتصادية في تونس خلال هذه الفترة من المحافظة على نسق نمو مرتفع نوعاً ما مقارنة بنظيرتها الجزائر والمغرب.
- بعد الأزمة متعددة الجوانب التي مرت بها الجزائر التي قادتها إلى: بروز الجزائر بصورة الدولة الرخوة، عجز السياسات الاقتصادية على الانتقال بالاقتصاد الوطني من منطق الاقتصاد الريعي إلى منطق الاقتصاد الإنتاجي، بروز الخطاب التطبيقي للسياسات الاقتصادية الجديدة في إطار العولمة.
- المغرب يعتبر حالة متوسطة بين الحالتين السابقتين لأنه ورغم أنه لم يحقق نتائج مبهرة، إلا أنه أيضاً لم يكن حالة شاذة

وقد اتضح لنا من خلال هذا المبحث أن هناك علاقة سببية في اتجاهين بين الإصلاحات والنمو الاقتصادي، أن الإصلاحات الاقتصادية لا مناص عنها ولا بديل عن تفيذها ضمن سياسات داعمة.

كما أن الإصلاحات الاقتصادية رغم أهميتها تبدو غير ملائمة وضارة بالنمو على المدى البعيد. ورغم تتنفيذ الإصلاحات المتفقة، إلا أن المنافع التنموية لم تتحقق في الوقت الذي ما تزال البلدان تعاني من الصعوبات وأصبحت الإصلاحات صعبة ومكلفة.

---

(1) -ليندة شنافي، مرجع سابق، ص 129.

## السياسة الاقتصادية في المغرب العربي

ومنه فإن دول المغرب العربي لم تستطع خلق شروط التنمية، وتبيّن أن الإصلاحات رغم أهميتها إلا أنها أدت إلى تعميق تبعيتها التقنية والتجارية، مؤدية إلى وجود قطاعات تقوم بدور الوكيل للشركات الأجنبية، وهذا لا يمكن بلدان المنطقة من بناء اقتصاد ذاتي ومتطور وتكوين سوق داخلية.

ومن خلال ما سبق، تبيّن أن دول المغرب العربي تعرضت لظاهرة ما يسمى بصنع الدولة الهشة، بطريقة يتم بواسطتها عرقلة جهود الإصلاحات الاقتصادية، حيث نشأت سلطات شرعية غير قادرة على اتخاذ القرارات الاقتصادية والتي لا تسجم مع السلطات العليا، وتضخم السلطات غير الرسمية والتي هي المؤسسات وهيئات متشابهة الأهداف ومتعارضة الاختصاصات، وكل هذا ينعكس على عدم الاستقرار الاقتصادي الضروري للإصلاحات. كما تبيّن أن الاختلاف في النتائج يعود إلى الاختلاف في الظروف المبدئية للإصلاحات<sup>(1)</sup>.

إن سياسات التحرير الاقتصادي تثير الكثير من التحديات الخطيرة، كما تفتح الباب لبعض الفرص، لكن فرص تحقيق تنمية لا توقف على إصلاح سياساتها وبنائها الداخلي فقط، وإنما على حدوث تغيرات جوهرية في علاقاتها مع اقتصادات بلدان المركز. ولن تحصل دول المغرب العربي على فرصة للتنمية إلا إذا حدثت تغييرات واقعية في إطار الاقتصاد العالمي، وكذلك في استراتيجيات التعاون للتنمية.<sup>(2)</sup>

ويمكن القول أن دول المغرب العربي بحاجة إلى البحث عن مقاربات جديدة لصياغة سياسات تنموية، لأن العلاقة بين الإصلاحات والنمو الاقتصادي تتوقف على عوامل كثيرة داخلية وخارجية لها دور كبير في إحداث النمو واستدامته<sup>(3)</sup>. وما تزال دول المغرب العربي تحت رحمة ورهانات خارجية أثرت على ماضيه وستحدد مستقبله.

(1) - حاكمي بوحفص، الإصلاحات والنمو الاقتصادي في شمال إفريقيا: دراسة مقارنة بين الجزائر، المغرب، تونس مرجع سابق، ص 14، 23.

(2) - طابع آصيف، سفرين روجومارو، عبد الغفار أحمد، العلومة والديمقراطية والتنمية في إفريقيا: التحديات والتوقعات، مركز البحث العربي للدراسات العربية والأفريقية والتونسيق، القاهرة، (د،ت)، ص 13.

(3) - حاكمي بوحفص، الإصلاحات والنمو الاقتصادي في شمال إفريقيا: دراسة مقارنة بين الجزائر، المغرب، تونس، المرجع سابق، ص 14، 23.

المبحث الثاني: السياسة الاقتصادية في ظل مشاريع الدعم الخارجي:

توظئة:

تستخدم دول المركز شبكة من الآليات الاقتصادية والمالية لحفظ مكانة محورية في الاقتصاديات الوطنية لدول المحيط مثل التبعية التجارية، الديون والتبعية التكنولوجية وسيطرتها بفضل شركاتها على القطاعات الإنتاجية الإستراتيجية. ويؤكد سيزيمانسكي أن مستوى نشاط الشركات العالمية في دول المحيط يؤكد درجة تغلغلها الاقتصادي وتأثيرها السياسي، وذلك من خلال أشكال الهيمنة الاقتصادية<sup>(1)</sup>:

1- فكلما زادت نسبة النشاطات الاقتصادية التي تحكم فيها الشركات الأجنبية، كلما فقدت الدولة مقاليد القرار الاقتصادي والمالي، مما يفتح المجال لاستدانة بحكم ضعف الموارد المحلية القابلة للتبعية.

2- كلما كانت نسبة الاستثمارات الأجنبية تابعة لدولة مركز واحدة، كلما قلت دولة المحيط من إحكام سيادتها الاقتصادية وطنيا. أما إذا كان مصدر الاستثمارات الأجنبية من دول مركز عديدة كان بإمكانها الخروج من التبعية المرضية Functional Pathological Dependence إلى التبعية الوظيفية Dependence لرؤوس الأموال الأجنبية مع ازدياد احتمالات نزوح رؤوس الأموال للخارج .

3- كلما كانت الاستثمارات الأجنبية في القطاعات الاقتصادية الإستراتيجية الأكثر حساسية، كلما زادت هشاشة الدولة-المحيط خاصة إذا كان أصل استثمارات من دولة مركز واحدة.

4- كلما كان مستوى امتلاك الشركات الأجنبية لأسهم الشركات الاقتصادية النشطة في الميادين الإستراتيجية الحساسة، كلما ارتفعت قدراتها القرارية، وكلما زادت احتمالات توجيهها للخيارات الاقتصادية وحتى السياسية للبلد خاصة إذا كانت هذه الاستثمارات ذات أصل وطني واحد.

كما يمكن للدولة المركز أن تمارس تأثيرا فعالا إذا تمكنت من السيطرة على تجارتها الخارجية خاصة إذا كانت المصدر الأول لواردات الدولة-المحيط. فالدول الكبرى تستخدم إستراتيجيات غير تماضية -non-symmetrical stratégies، بحكم التباين الفادح في مستويات النمو وفي ضعف مستويات الاعتماد

(1) سالم برقوق، الإستراتيجية الفرنسية في المغرب العربي، طاكسيج كوم للدراسات والنشر والتوزيع، الجزائر، 2010، ص 29.

المتبادل بين دول المحيط والمراكز وتبعد الدول المختلفة على الدول الصناعية كأسواق وكمصادر تموينية نوعياً وكيفياً لاقتصادياتها، في حين أن اقتصادات الدول المركز هي أكثر مرونة، تنوعاً ونجاعة.

ومما يزيد ضعف المناعة الاقتصادية لدول-المحيط في التعاملات التجارية العالمية هو تمحور اقتصادياتها على عدد قليل من الموارد المعدنية وبنائها لعلاقات تجارية خارجية في الغالب حول الدولة المستعمرة السابقة. فكلما زاد مستوى التمركز المادي أو المعاملاتي، كلما زادت احتمالات التبعية الهيكلية للدولة-المركز المهيمنة تجاريًا. فـ“إمكـان الدولة-المركز في هذه الحالة التأثير السياسي والاقتصادي على الدولة-المحيط التابعـة، باـستخدام هذا الاختـلال العـضـوي بـالإضاـفة إـلـى الآـليـات الأـيدـيـولـوجـيـة والـعـسـكـرـيـة للـهيـمنـة الإـمـبرـيـالـيـة لـتـلـخـق حـرـكـة ثـانـيـة أو كـلـيـة تـضـمـن اـسـتـمرـار هـذـا الاختـلاف لـصالـحـهـا.”

أما بودنهايمـر Bodenheimer فـ“ترى أن التبعـية الاقتصادية لـدولـ الـغـربـيـة مـحدـدة بـتطـور وـتوـسـع اـقـتصـادـيـات أـخـرى وـالـتـي يـرـتـبـط اـقـتصـادـ الدـوـلـ الـمـتـلـخـفـةـ بـهـا بـصـفـةـ عـضـوـيـةـ.”

ويؤكد منظري التبعـية أنـ الدـوـلـ النـامـيـةـ الـحاـصـلـةـ عـلـىـ الـمـاسـعـادـاتـ الـاـقـتصـادـيـةـ منـ عـدـدـ قـلـيلـ مـنـ الدـوـلـ الـمـتـقـدـمـةـ، سـوـفـ تـؤـثـرـ سـلـبـاـ عـلـيـهاـ بـحـكـمـ الشـرـوـطـ الـلـصـيقـةـ بـهـاـ مـعـ كـلـ التـأـثـيرـاتـ السـيـاسـيـةـ، وـالـاجـتمـاعـيـةـ النـاتـجـةـ عـنـ ذـلـكـ. فـ“ماـهـلـرـ يـعـقـدـ أـنـ الـمـاسـعـادـةـ هـيـ جـزـءـ مـنـ شـبـكـةـ التـبـعـيـةـ، وـكـعـدـةـ تـقـويـ العـلـاقـاتـ الـوـظـيـفـيـةـ الـأـخـرىـ خـاصـةـ وـأـنـهـاـ تـعـقـمـ مـنـ التـبـعـيـةـ التـجـارـيـةـ فـيـ حـالـةـ مـاـ إـذـاـ كـانـتـ مـشـروـطـةـ بـالـاستـيرـادـ مـنـ الدـوـلـ الـمـانـحةـ وـتـفـصـيلـ الشـرـكـاتـ الـمـسـتـمـرـةـ الـقـادـمـةـ مـنـهـاـ أـيـضـاـ”<sup>(1)</sup>.

(1) المرجع نفسه، ص، ص، ص 34، 30، 38.

**المبحث الثاني: الشراكات مع الدول الأجنبية ودورها في تحديد توجهات السياسة الاقتصادية في دول المغرب العربي.**

مقدمة المبحث الثاني:

يضاف إلى عدد من الإصلاحات الداخلية، الضغوطات الخارجية التي تهدف لفتح المجال السياسي تناسباً والافتتاح الاقتصادي.

لقد عملت العولمة على تحويل أو إعادة تنظيم العلاقات الاقتصادية الدولية عبر العالم، فقد تميز العالم في فترة العولمة بنوع من التعقيد والتدخل في نشاطات الدول واستقلاليتها، مع وجود عدد هائل من الفواعل التي تؤثر في صنع السياسات الاقتصادية<sup>(1)</sup>، والتي أصبحت الدول فيها تربط أهدافها بمدى حصولها على الموارد، وإمكانية ترويج منتجاتها في الأسواق وغيرها.

يمكن القول أن العقد الأخير من القرن العشرين شهد انبعاثاً لديناميكيات التكتل الإقليمي في العلاقات الدولية، وقد أدت نهاية الحرب الباردة إلى خلق بيئة معايدة على زيادة معدلات تفاعل أنماط التكتلات الإقليمية، ومن هنا يمكن القول أن الاتحادات الإقليمية أصبحت من السمات الرئيسية للنظام الدولي الراهن<sup>(2)</sup>.

وأصبحت دول المغرب العربي يوماً بعد يوم ضمن اهتمامات المجتمع الدولي في الأعوام الأخيرة، وبفضل الموارد الطبيعية التي ترخر بها المنطقة، ونتيجة إلى الأهمية الإستراتيجية لها، تتعرض منطقة المغرب العربي إلى العديد من الضغوطات خصوصاً في وجود تناقض بين كل من الولايات المتحدة الأمريكية والصين والاتحاد الأوروبي. فقد كانت لفترة طويلة منطقة مهمشة لا يعرف عنها إلا الفقر والتخلف، ووجود الصراعات البيئية بما أنها متواجدة داخل القارة الإفريقية<sup>(3)</sup>.

فقد كانت القارة الإفريقية عموماً ودول المغرب العربي على وجه الخصوص محل المنافسة بين القوى الدولية الكبرى، وتشكل دول شمال المغرب العربي واحدة من أكثر دول المنطقة جاذبية لمختلف الدول

(1)-Raymond Saner, Lichia Yiu, International Economic Diplomacy: Mutation in Post-Moder Times, published by: Birgit Leiteritz, p01.

(2)-السيد يسین، البحر الأبيض المتوسط باعتباره منطقة استراتيجية، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، الإسكندرية، ديسمبر 2006.

(3)- Daniel Mockli, importance stratégique croissante de l'Afrique, journal de politique de sécurité, Centre des études sécuritaire (css), ETH Zurich, n38, 3 ème année, juillet 2008.

المصنعة، بما لديها من إمكانيات نفطية ضخمة وموارد طبيعية أخرى لها نفس الأهمية يجعلها محطة اهتمام العديد من الدول الغربية، حيث يرى مراقبون دوليون أن هذه المنطقة مرشحة لأن تكون جبهة حرب باردة جديدة سلاحها هو الموارد الطبيعية، بين الأقطاب المتنافسة في الاقتصاد العالمي لعصر العولمة.

وفي هذا العصر وتزايد الاهتمام بالكتلتين العالميتين والتحالفات من أجل مواجهة تحديات العولمة الاقتصادية وتطبيقاً لمبدأ حرية الأسواق، وتباعية الدول النامية للدول المتقدمة في توفير المنتجات والسلع ورؤوس الأموال، تتجه هذه الدول أكثر فأكثر نحو تحرير مبادلاتها التجارية وفتح أسواقها الداخلية أمام واردات الدول المتقدمة التي تبحث عن أسواق جديدة لتصريف منتجاتها وإنعاش نشاطاتها. كان لزاماً على كل من المغرب وتونس والجزائر الدخول في شراكات مع عدد من الدول الغربية من أجل حماية اقتصادها من الزوال والاندثار هذا من جهة، من جهة أخرى من أجل الاستفادة من تجارب الدول الأخرى في السياسات الاقتصادية وتحسين الوضع المعيشي للمجتمع فيها<sup>(1)</sup>.

وفي ظل هذه الشراكات بين دول المغرب العربي والدول الكبرى، تزايدت منذ السنوات الأخيرة الاهتمامات عند الأوساط الاقتصادية والسياسية المختلفة الرسمية وغير الرسمية من أصحاب قرار وباحثين في المغرب العربي حول مستقبل العلاقات السياسية والاقتصادية والثقافية، لكننا في بحثنا هذا سنحاول دراسة أثر هذه الشراكات على صنع السياسات الاقتصادية في دول المغرب العربي.

فهل كان دخول دول المغرب العربي الثلاث في شراكات مع الدول الغربية له الأثر الإيجابي وتحقق من ورائه ما كان منشوداً أم أن هذه الخطوة جريئة وغير محسوبة، وستؤدي بالدول الكبرى إلى التدخل في صنع السياسات الاقتصادية لهذه الدول المغاربية، وهذا ما سنأتي إلى مناقشته في هذا المبحث.

(1) -السيد بيسين، مرجع سابق.

وقبل المضي قدما في الحديث المشاريع والشراكات مع دول مختارة، سوف نتطرق أولا إلى وصف الوضعية الخارجية للاقتصاديات المغاربية العالمية، فرغم اختلاف أوجه النمو للاقتصاديات المغاربية، فإنها تسجل نفس المميزات على المستوى العالمي ومنها:

- اندماج محدود في الاقتصاد العالمي.
- تخصص دولي قائمه على الثروات الطبيعية التي تزخر بها المنطقة (المحروقات، المناجم، الفلاحية).
- وضعية اقتصادية مستقرة نسبياً، لكن لا تسمح بنمو كاف.
- تبعية اقتصادية شديدة نحو الخارج، تبقي تطورات الوضعية الاقتصادية والمالية لدول المغرب العربي مرتبطة بالظروف الدولية التي تطبع السوق البترولية في حالة الجزائر، وال الصادرات الزراعية والمنسوجات بما في ذلك الظرف السياحي الدولي فيما يخص المغرب وتونس<sup>(1)</sup>.

#### المطلب الأول: الشراكة مع أوروبا-فرنسا وتأثيرها على وضع السياسات الاقتصادية:

يشكل المغرب العربي كمجال جيوسياسي، اقتصادي، لغويا أحد الأطر الإقليمية الأكثر حساسية في المنظور الإستراتيجي الأوروبي- الفرنسي. وتكمن هذه الحساسية ليس فقط بالنظر إلى القرب الجغرافي أو التاريخ الاستعماري للمغرب وتونس والجزائر، ولكن أيضاً لما تضطلع به هذه المنطقة من أهمية في التصور الفرنسي الكلي للتوزيع العالمي للمصادر والقوة، مما يمكن فرنسا من الارتفاع في السلم العالمي للقوة. كما تعتبر أوروبا أهم فاعل مؤثر على عمليات صنع القرار في دول المغرب العربي، نظراً للقرب الجغرافي وللعلاقة التاريخية.

وقد شهدت الآونة الأخيرة استقراراً نسبياً في رؤية فرنسا لهذه المنطقة، ويمكن إرجاع الاستقرار في التوجهات الإستراتيجية الفرنسية سواء في الخطاب الرسمي أو العلمي، إلى المحددات والمصالح الاقتصادية والتجارية المتزايدة في هذه المنطقة<sup>(2)</sup>.

فقد أدت تصفية الاستعمار في دول المغرب العربي إلى بروز حاجة ملحة للتفكير في إستراتيجية جديدة لاحتواء هذه الدول، واستثمارها في تحقيق الأهداف العالمية لفرنسا من ضمان للموارد الأولية الإنتاجية أو الإستراتيجية واحتكار الأسواق المحلية لهذه الدول كمنافسة تجارية مريحة بحكم العلاقات التاريخية بين

(1)- محمد عباس محزzi، نحو تنسيق ضريبي في إطار التكامل الاقتصادي المغاربي، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005، ص.50.

(2)- سالم برقوق، مرجع سابق، ص.03.

فرنسا وهذه البلدان. وإذا أتينا إلى متابعة مسار هذه العلاقات نجد العديد من الاتفاقيات الثنائية<sup>(1)</sup>. ومنها:

**1- المنتدى العربي المتوسطي :مباحثات 5+5 The West Mediterranean Forum :**

وقد بادرت فرنسا بهذه الاتفاقية سنة 1990. وهو يتكون من خمس دول أوروبية: فرنسا وإيطاليا ومالطا والبرتغال وأسبانيا. وخمس دول عربية من ينتمون للاتحاد المغاربي. والغرض من هذا التكيل هو تأسيس منتدى للأمن في المتوسط مبنيا على بنية مرننة للحوار، والتشاور والتعاون.

**2 \_ منتدى البحر المتوسط :** نشأ هذا المنتدى سنة 1994 بمبادرة من مصر وفرنسا. وقد أسس ليكون أداة للتعاون. المنتدى يضم 11 دولة هي: الجزائر، مصر، فرنسا، اليونان، إيطاليا، مالطا، المغرب، البرتغال، أسبانيا، تونس، وتركيا. وقد شكلت جماعات عمل لمناقشة موضوعات سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية.

**3 \_ مجلس البحر المتوسط (C.M) :** بادرت بتأسيسه مالطا وذلك في ندوة عقدت في تونس سنة 1992. وقد أريد منه أن يحاكي نموذج مجلس أوروبا. وعضوية هذا المجلس تضم الاتحاد المغاربي، وجامعة الدول العربية والإتحاد الأوروبي<sup>(2)</sup>. بلغت نسبة ما طرح من قضايا اقتصادية ضمن ما تم طرحة من قضايا حوالي 48.3%， في الوقت الذي بلغت فيه نسبة القضايا السياسية والأمنية حوالي 45.5% تقريبا، أما نسبة القضايا الاجتماعية فقد كانت 4.6%. ولم تقف المبادرات الأوروبية عند مبادرة برشلونة (1995) وإنما هناك مبادرات أخرى طرحتها أوروبا هي بمثابة امتداد لتلك المبادرة، من أهمها، سياسة الجوار الأوروبي الجديد، والاتحاد من أجل المتوسط.

**4- سياسة الجوار الأوروبي الجديد :la politique européenne de bon voisinage**

صدرت هذه السياسة من خلال الوثيقة الرسمية التي نشرتها المفوضية الأوروبية في مارس 2003 تحت عنوان "أوروبا الموسعة والجوار": إطار جديد للعلاقات مع الشرق والجنوب" وقد سميت هذه السياسة لاحقاً بـ "سياسة الجوار الأوروبي الجديد" حيث استهدفت بدرجة أساسية تعزيز وتطوير علاقات أوروبا مع دول

(1)- المرجع نفسه، ص 79.

(2)- السيد يسین، مرجع سابق.

(3)- محمد عبدالقادر محمد خير، *الأبعاد الاقتصادية للمشاريع السياسية الغربية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا 1993 - 2004*، دراسات إفريقية، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية والسياسية جامعة إفريقيا العالمية، (د.س.ن)، (د.ب.ن)، ص 107-133.

جنوب المتوسط وبعض دول أوروبا الشرقية وتحديدا روسيا وأوكرانيا وروسيا البيضاء، باعتبارها تمثل مجالا حيويا لأوروبا.

لقد تضمنت سياسة الجوار الأوروبي الجديد أفكارا تستهدف تعزيز التعاون الأوروبي مع دول الجوار المعنية في مختلف المجالات السياسية والأمنية والاقتصادية، على أساس أن الجوار الجغرافي يتيح فرصا أكبر للتعاون. وقد أكدت الوثيقة الرسمية التي تضمنت هذه السياسية على وجوب قيام الإتحاد الأوروبي بالعمل على دعم علاقاته مع دول الجوار، على أن يتم التركيز خلال العقد القادم على الآتي<sup>(1)</sup>:

- أ- العمل مع الشركاء (دول الجوار) لتقليل الفقر وخلق منطقة رخاء مشتركة قائمة على تكامل اقتصادي أكمل، وعلاقات ثقافية وسياسية معززة، وتكثيف التعاون عبر الحدود، والمسؤولية المشتركة لمنع النزاعات بين الإتحاد وجيرانه.
- ب- ربط عروض الإتحاد الأوروبي لمزايا وعلاقات تفضيلية لدول الجوار بمدى التقدم الذي يحرزه الشركاء في المجالين السياسي والاقتصادي.

إن تركيز سياسة الجوار الأوروبي الجديد على النقطتين أعلاه تشير بوضوح إلى أهمية بعد الاقتصادي في إطار هذه السياسة. ويتتأكد بعد الاقتصادي لهذه السياسة بصورة أوضح بالنظر إلى الشق الاقتصادي الذي تضمنته وثيقة المفوضية الأوروبية الخاصة لسياسة الجوار الأوروبي الجديد، فقد اشتمل ذلك الشق على عدة عناصر، هي:

- 1- التكامل الإقليمي والتجارة يمثلان هدفا رئيسيا لسياسة الأوروبية اتجاه المتوسط لتأثيرهما الإيجابي على الاستقرار السياسي والاقتصادي الإقليمي، والذي يؤدي بدوره إلى خلق سوق متوسطي أوسع.
- 2- أهمية أن يتم تنفيذ اتفاقات المشاركة مع دول جنوب البحر الأبيض المتوسط إلى جميع السلع وإلى قطاع الخدمات.
- 3- ضرورة زيادة الاستثمارات في منطقة المتوسط والاهتمام ب مجالات التعليم والصحة والتدريب.
- 4- توسيع السوق الداخلي، وإيجاد معايير مشتركة بهدف تسهيل نفاذ سلع دول الجوار، والاستفادة من السوق الأوروبي الداخلي الأوسع، وخلق مناخ ملائم للنمو الاقتصادي.
- 5- أن حرية التجارة هي المفتاح الأساسي لتكامل السوق. ولهذا، واتساقا مع إعلان برشلونة لعام 1995، فإن اتفاقات التجارة الحرة الموجودة بالفعل مع دول المتوسط يجب أن تغطي مجالات السلع والخدمات.

(1) السيد بسين، مرجع سابق.

6- إنشاء وسائل تمويل جديدة مثل البنك الأوروبي المتوسطي من أجل تنمية القطاع الخاص. غير أن هذه الاتفاقية لم تقتصر على الجانب الاقتصادي، بل تتضمن أيضاً جانباً سياسياً، ترتكز من خلاله أساساً على ضرورة احترام المبادئ الديمقراطية والحريات السياسية، وهذا ما نصت عليه الاتفاقية في ديباجتها حيث أكدت على أن تكون الشراكة من وسائل تكريس الديمقراطية والحريات السياسية والدفاع عن حقوق الإنسان<sup>(1)</sup>. كما يتجلّى ذلك من خلال عدة مشاريع أورومتوسطية تقدمت بها وتدفع بها الاتجاه، من بينها:

6- مشروع ميدا للديمقراطية MEDA Democratie : الذي يتضمن تقديم مساعدات تقدر ب 10 مليون أورو سنوياً لصالح تنظيم ملتقيات ودورس حول حقوق الإنسان في المدارس، وتكوين ضباط الشرطة والقضاة والمحامين بغية بناء ثقافة احترام حقوق الإنسان بالدول النامية المتوسطية<sup>(2)</sup>.

وتأتي اتفاقية الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي والتي دخلت حيز التنفيذ منذ سبتمبر 2005 في هذا الإطار. حيث يتمثل جوهر الاتفاقية في تحرير المبادلات التجارية باتجاه تكوين منطقة تبادل حرّ أفق 2017، بين الجزائر من جهة و دول الاتحاد الأوروبي الـ25 من جهة أخرى.

وقد أطلق الاتحاد الأوروبي منذ شهر سبتمبر 2011 برنامجاً جديداً أطلق عليه اسم SPRING ليُرد بصفة إيجابية على التغيرات الحاصلة في تونس، كما أن هذا البرنامج يتيح مساندة الإصلاحات الديمقراطية والنمو الاقتصادي على امتداد المسار الانتقالية لشركائه بجنوب المتوسط ومنهم تونس وتقول كاثرين أشتون الممثلة السامية للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية وللسياسة الأمنية :

"التزمت تونس بالديمقراطية، وتلتقي تونس والاتحاد الأوروبي أكثر من أي وقت مضى في قيم الكرامة والإنسانية والحرية والديمقراطية والمساواة ودولة القانون واحترام حقوق الإنسان"<sup>(3)</sup>

(1)- محمد عبد القادر محمد خير، مرجع سابق، ص134.

(2)- لمياء زكري، فضيلة عكاش، آثار الانفتاح الاقتصادي على مسار الإصلاحات السياسية بالجزائر، مداخلة قدمت في الملتقى الوطني حول التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر، واقع وتحديات، بقسم العلوم السياسية وال العلاقات الدولية، جامعة مولود معمري، تizi وزو، الجزائر 16-17 ديسمبر 2008.

(3)- أديريوس كوتسيرويتز، أوروبا بعثة الاتحاد الأوروبي بتونس، نشرية بعثة الاتحاد الأوروبي بتونس حول المرحلة الانتقالية في تونس ودعم الاتحاد الأوروبي، جانفي 2012. لمزيد المعلومات راجعوا الرابط [http://ec.europa.eu/europeaid/where/neighbourhood/index\\_fr.htm](http://ec.europa.eu/europeaid/where/neighbourhood/index_fr.htm)

## وتضييف:

" وأمام هذا الالتزام الواضح والقوى للتونسيين بهذا المسار الانتقالـي، قرر الإتحاد الأوروبي أن يكون رده بزيادة المساعدات المالية... كما اختار الإتحاد الأوروبي مساعدة المناطق الداخلية التونسية التي طالما عانت من التهميش".

إن هدف فرنسا من اشتراطها فتح المجال السياسي والدفاع عن الديمقراطية وحقوق الإنسان، هو محاولة ضمان حد أقصى من الاستقرار السياسي بتلك البلدان بشكل يسمح لها بممارسة نشاطاتها الاقتصادية والاستثمار بتلك البلدان في ظروف هادئة ومواتية دون أن تكون مصالحهم مهددة.

ونظرا لحاجة الدول النامية وتبنيتها اقتصاديا، ستكون مجبرة على السعي لتحقيق هذه الشروط ولو شكليا في مرحلة أولى. فمثلا، تمثل المبادرات التجارية بين الجزائر والإتحاد الأوروبي حوالي 70 % من التجارة الخارجية الجزائرية، بمعنى أن معظم واردات الجزائر تأتي من الإتحاد الأوروبي كما أن معظم صادراتها تتوجه إلى دول الإتحاد الأوروبي. في حين أن التعاملات التجارية للإتحاد الأوروبي مع الجزائر لا تتجاوز 3% من مجموع مبادراته التجارية. وهذا دليل على مدى تبعية الجزائر للإتحاد الذي يفرض عليها شروطه، والتي من بينها الإسراع في الإصلاحات السياسية.

من خلال هذا التصريح المترجم في شكل مساعدات، نلاحظ نوايا الإتحاد الأوروبي-فرنسا الذي من مصلحته أن تقع نفس الأحداث في كل دول المغرب العربي وخصوصا الجزائر التي تعد عصب المنطقة. فهو يقوم بمساعدة تونس لجزئها على الفوضى وإن كانت ثورة تونس في نظري مشروعة نوعا ما لكن ليس إلى درجة تدخل الغير في حل مشاكلها الداخلية- من أجل تحريض الشعوب في الدول الأخرى على الثوران.

لأنها من خلال بعثتها هذه أيضا قامت بالتصريح، أنها ستسهل انتقال التونسيين إلى أوروبا، حيث فتح الإتحاد الأوروبي في عام 2011 حوارا مع السلطات الفرنسية لإبرام "اتفاقية الحركة والهجرة" التي تهدف إلى تيسير الهجرة إلى دولة القانون. وهي نقطة ضعف الشباب في هذه الدول والتي تمثل الشريحة الكبرى في المجتمع، التي تكمن في الهجرة الشرعية وغير الشرعية إلى أوروبا، وهي بفعلها هذا تقوم بإغراء هذه الشريحة من أجل القيام بالفوضى داخل دولهم، وبالتالي تمنح لها الفرصة من أجل التدخل في هذه الدول بطريقة شرعية وهي إحلال النظام الديمقراطي، بما أنها دولة جوار، يمسها ما يمسهم.

فمنذ زمن قريب جداً كان على رجل قانون، يطبق الديمقراطية وأن تونس دولة ديمقراطية تحترم حقوق الإنسان وتطبق الديمقراطية بحذافيرها وكما أملتها عليها الدول الكبرى والمؤسسات الدولية، مثل البنك وصندوق الدوليين، فما الذي تغير بين ليلة وضحاها؟ هل التقارير الدولية كانت تتحدث عن تونس أخرى غير التي نعرفها؟ أم أن الخلل يكمن في مصداقية وديمقراطية المؤسسات الدولية ودول القانون والديمقراطية؟

ومنه فالشراكة الأوروبية-الفرنسية اتجاه دول المغرب العربي تهدف لخلق جو امتيازي Preferential status لها في هذه الدول من العلاقات الخارجية، والاحتفاظ لنفسها بمكانة مهيمنة في تسخير واستغلال المجالات الاقتصادية لهذه الدول. أي أنها تريد أن تستبدل إستراتيجية الهيمنة المباشرة بإستراتيجية التحكم غير المباشر، بتطوير آليات تشاور غير متكافئة قائمة على التعامل الظيفي مع كل حالة بصفة تمكناها من استخدام آليات التهديد أو الاستهلاك لتحقيق أعلى المستويات النفعية Utilitarian Levers في سلم العقلانية الفرنسية.

هذا يؤكد أن فرنسا لا تريد تغيير علاقاتها العضوية مع مستعمراتها السابقة في المغرب العربي، وإنما أرادت أن تكيف طبيعة و هيكل تفاعلاتها مع الدول في ظل سياسات الدول الكبرى القائمة على استقطاب الدول الحديثة الاستقلال لفرنسا مع رغبة فرنسا لأن تخلق لنفسها مكانة متميزة في هذا العالم<sup>(1)</sup>. وإلا فبماذا تبرر فرنسا فرض منطق الهجرة الانتقائي، الذي تهدف من خلاله إلى استنزاف أفضل العقول بأبخس الشروط، فضلاً عن الانزعاج من دخول هؤلاء الوافدين حلبة النشاط السياسي لديها<sup>(2)</sup>.

تستعمل فرنسا مصطلح التعاون في علاقاتها مع دول المغرب العربي. فيعرف غودينيك Gonidec التعاون، من المنظور الفرنسي على أنه: "نموذج تقاعلي في العلاقات الدولية تتحول حول تنفيذ سياسة عبر فترة زمنية محددة، والرغبة في جعل التفاعلات بين الدول أكثر سلمية وحميمية بتطوير آليات وظيفية دائمة دون المساس بسيادة واستقلال الدول المتفاعلة.

(1)- سالم بررقو، مرجع سابق، ص، 79، 80.

(2)- سمير أمين وآخرون، العلاقات العربية الأوروبية: قراءة عربية نقدية، مركز البحث العربية والإفريقية، القاهرة، ص 149.

يقدم لنا هذا التعريف إطاراً تحليلياً لفهم العلاقات الخاصة بين فرنسا ودول المغرب العربي، كما تمكنا من القيام بقراءة لهذه التفاعلات الامتيازية. فنظراً للطبيعة النفعية وغير البريئة، فهي كثيرة من الأحيان تستعمل كلمات المساعدات والتأطير التقني كمرادفات للتعاون، لكن الفرق بين التعاون والمساعدة مرتبطة بدرجة التنسيق والمشاركة بين الدول المتقاعلة ومستوياتها بأنها النسبة من حيث التنمية الاقتصادية، عندما تستطيع الدولة الغنية تقديم منح مالية Grants للدول الفقيرة عندها يمكننا الحديث عن المساعدة، ولكن عندما تكون تفاعلات نفعية تفاعلية وإن كانت غير متكافئة، يمكننا عندئذ الحديث عن التعاون. من هنا يمكن القول أن مصطلح التعاون ليس في محله وصعب التطبيق على أرض الواقع في علاقات بين فواعل غير متكافئة إلا إذا تخلصت الدولة المتختلفة من عقدة الإحباط وعقلية الضعف المحتاج إلى المساعدة المؤثرة نفسياً على هذه التفاعلات.

والعلاقات الفرنسية المغاربية ذات مستويات متباعدة على مستوى التوزيع العالمي للقوة سواء بشكله الكلي أو بأبعاده الوظيفية. وفي هذا الصدد يقول جان مارسيل جانيتي Jean Marcel Jeanneney أنه: إذا كانت عمليات التعاون تشمل المساعدة، فإنه لا يمكن أن نصف عمليات منح المساعدات بالتعاون، فالمساعدة لا تشكل بتاتاً عملاً تعاونياً.

كما أن الاستثمار الأجنبي لا يدخل في إطار المساعدة لأنها أدوات تعاون والتي بمقدورها أن تؤثر فعلياً وبصفة ناجحة على الكفاءات الطبيعية والبشرية للدول المتقاعلة في إطار تعاوني مع دولة متقدمة، بحكم ما تستفيد منه الإطارات المحلية من الرصيد الوظيفي.

وتهدف سياسة التعاون الفرنسي اتجاه المغرب العربي إلى هدفين أساسيين الأول ظاهره خيري وتطوعي philantropic، قائم على مساعدة المستعمرات السابقة على البقاء، أما الثاني فيهدف لنرقة الصورة العالمية لفرنسا ولحفظها على مناطق نفوذها التقليدية كركيزة لتحقيق الأهداف الكلية لها. ويقول جانيتي أحد منظري فلسفة التعاون الفرنسية في هذا السياق:

"....سياسة التعاون تبقى أحد العناصر الأساسية وتزداد أهميتها ومحوريتها يوماً بعد يوم. فالتهديد بواسطة الأسلحة الذي كان الأداة الأساسية في العلاقات الدولية لعقود وقرن، يشكل استثناء في العصر النووي، فالدول التي تريد أن تحقق أهدافها ومصالحها، أو أن تدافع وتوسع من مناظيرها الإستراتيجية والأيديولوجية، عليها أن تلجأ أكثر من أي وقت مضى للأساليب الاقتصادية، التقنية والثقافية...."

وقد اتفقت كل التقارير والوثائق الرسمية الفرنسية حول التعاون ومحورية المصالح الاقتصادية في مسعى التعاون الفرنسي مع الدول المغاربية. ويعتبر **Gronidec** أنه في كثير من الأحيان تغلب المصالح الاقتصادية على الاعتبارات السياسية في تحديد الخيارات الوظيفية الخاصة بسياسة التعاون، لأن الرأي العام الفرنسي كما قال **Hessel** لا يمكنه تقبل صرف أموال طائلة في إطار التعاون مع الخارج دون وجود فوائد ملموسة على النمو الاقتصادي في فرنسا<sup>(1)</sup>.

ومن جهة أخرى فثانية التعاون مقابل الاستقلال أصبح غير عملي، لأنه بإمكان الدول النامية أن تتوجه للدول الصناعية الأخرى التي توفر لها شروطاً أحسن من تلك المقدمة من فرنسا. وكان لزاماً على فرنسا أن تراعي مصالحها الاقتصادية وأن لا تغالي في التغاضي عن مصالح دول المغرب العربي التي تتعاون معها، لأن التعاون كما يقول **بيلكوك** جالب لفوائد مشتركة وإن كانت لا توزع بالضرورة بالتساوي.

وأقرت كل الوثائق الرسمية حول التعاون على ضرورة تكثيف فرنسا لتفاعلاتها التجارية مع دول المغرب العربي، لكي تكون مثالاً للجودة الاقتصادية والنوعية الإبداعية لمنتجاتها. كما أن ترقية هذه الأسواق الخاصة بفرنسا في مستعمراتها السابقة سيعطي حركة أوسع للاقتصاد الفرنسي ويرفع من مستواها المقارن بين الدول الصناعية الكبرى. كما أن هذا التوأمة التجاري المميز في المغرب العربي سيكون له بالضرورة تأثيرات على القناعات الاستهلاكية المشتركة للمغاربة.

فالمنظور الفرنسي للتعاون الاقتصادي مع دول المغرب العربي يعتبر إذن استبدالاً للعلاقات الاستعمارية والاستغلالية السابقة، كما أنها تشكل الضمانة الفعلية لاستمرار العلاقات غير المتوازنة بين فرنسا ودول المغرب العربي كما يقول **أنتوني بيناي Antonie Pinay** : "لا يجب اتخاذ أي إجراء لمنح الاستقلال لدول المغرب العربي قبل أن تؤسس أطراف و مجالات وآليات الاعتماد المتبادل مع فرنسا".

لهذا ركزت فرنسا على مبدأ العلاقة التبادلية استقلال-تعاون بوضع القواعد التأسيسية لعلاقات تبعية بصفة تعاقدية كما يظهر ذلك جلياً في تصريح وزير سابق للخارجية الفرنسية **Michel Débré** :

**« On donne l'indépendance à condition que (ce nouvel état) une fois indépendant accord de coopération .. ? il s'engage à respecter les ya deux systèmes et qui entrent en vigueur simultanément : indépendance et accords de l'un ne va pas sans l'autre » .**

(1)- المرجع نفسه، ص، ص 82، 101.

وهذا الارتباط العلائقاني والتعاقدى المتشابك هو مجرد محاولات واعية لاستمرار المرحلة الاستعمارية أو كما يقول **John Strachey** أن هذا الاستقلال هو الارتباط التبعي الاستغلالى من نوع جديد. وهذا يعني أن فرنسا أرادت من خلال الهيكلية التعاقدية التي سنتها مع دول المغرب العربي عند استقلالها هو الحفاظ على الاستعمار. فقد كانت أولى المحاولات لتكوين شبكة التبعية المالية لدول المغرب العربي من خلال إدماجها في منطقة الفرنك الفرنسي، وذلك باستخدام هذه العملة كمرجعية قياس وتقييم نقدى.

كما تشكل هذه التبعية المالية إطاراً مسهلاً لبروز الحاجة للتفضيل الفعلى للمتاجرة مع فرنسا بشكل تخلف، وذلك من أجل تشويه التركيبة الاقتصادية المغاربية وربطها بشكل تبعي مع فرنسا. كما أن هذه الأنماط النقدية ذات الصفة التبعية تعوق قدرات الدول المغاربية في فرض الرقابة على وضع قيود على الدول أو شروط تنظيمية لعمليات تحويل الأموال للخارج. فلن تسمح هذه العلاقات القائمة على التبعية ببروز نمو وطني في دول المغرب العربي موجه لتلبية الحاجات المحلية، بل تابعاً مالياً وحتى مادياً وتقنولوجياً لفرنسا. وهذا ما سوف يجعل هذه الاقتصاديات تتحمل أيضاً عبء الأسعار الباهضة كلما استوردت من الأسواق الفرنسية أو الأوروبية، مما سوف يقوى من جهة أخرى الاقتصاد الفرنسي ويحافظ وبالتالي على المؤسسات الاقتصادية بها.

إضافة لهذا الخيار التبعي لفرنسا، أرادت القيادات الفرنسية خلق مجالات هيمنة جديدة عن طريق سياسات المساعدات المالية الهدافلة لتغلغل رؤوس الأموال الفرنسية في التركيبات الاقتصادية المغاربية بصفة تربطها بالاقتصاد الفرنسي<sup>(1)</sup>.

إن الأطراف المتوسطية ترسم للمستقبل إستراتيجيات التحرك، بما أن دول الاتحاد الأوروبي تشهد انخفاضاً في السكان في حين يتعرض سكان المغرب إلى ارتفاع في نسبة السكان، هذا يؤدي إلى وجود حراك سكاني بدأ التصدي له بتحضير ترسانة من الإجراءات القانونية والأمنية متمثلة في الاتفاقيات المتالية للشراكة بين دول المغرب العربي والإتحاد الأوروبي، تحت اسم الجيل الثالث من التعاون، ولا يجب أن نغفل على أن هيكل المبادرات المغاربية مع أوروبا لا تعبر إلا على المغلوبية<sup>(2)</sup>.

(1)- المرجع نفسه، ص.ص، 121، 125.

(2)- الهادي مقبول، طاهر حسين وآخرون، العولمة وانعكاساتها على العالم العربي: الرهانات والاتفاق، ورقة قدمت في الندوة الدولية التي نظمت من 24 إلى 26 سبتمبر، بعنوان: منظّمات التنمية الشرق الأسود(المشرق والمغرب) في ظل المستجدات المحلية والعالمية، الإسماعيلية، مصر، 1996، ص.184.

**المطلب الثاني: التواجد الأمريكي ودوره في التأثير على صنع السياسات الاقتصادية في دول المغرب****العربي:**

قبل الحديث عن دور الولايات المتحدة الأمريكية في التأثير على صنع السياسات الاقتصادية في المغرب العربي، لا بد من توضيح بعض النقاط فيما يخص سياسة الولايات المتحدة الأمريكية بصفة عامة في تعاملها مع العالم الخارجي. هناك نقطتين أساسيتين يجب التنويه إليهما، الأولى: أن هناك ما يسمى بالثوابت التي تعتمدتها الولايات المتحدة الأمريكية أو الخطوط التي ترسم الطريق للحزب الذي يتولى الحكم سواء أكانوا جمهوريين أو ديمقراطيين، وما إستراتيجيتها الدفاع والاقتصاد ومادام موضوعنا السياسات الاقتصادية فإننا سنتطرق إلى الشق الثاني من اهتمامات الولايات المتحدة الأمريكية المتمثل في الاقتصاد.

والثانية: فإن الولايات المتحدة الأمريكية وخصوصا بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 أخذت سياساتها تعكس النزوع الجامح إلى احتلال موقع مركز القرار العالمي، ومن ثم حكم العالم والتحكم بمصيره إلى حد كبير، ومنها التدخل في شؤون الدول الداخلية. مما يميز سياستها هو الاعتماد على القوة لتحقيق مصالحها (سواء كانت القوة التقليدية، أو القوة الناعمة كما وصفها جوزيف ناي).

فيصف نعوم تشومسكي هذه السياسة بقوله: "أن الولايات المتحدة الأمريكية مازالت هي نفسها قبل سقوط الإتحاد السوفيتي وبعده، عسكرية وظالمه ذات سياسة لبرالية زائفة في فيتنام سابقا وفي الشرق الأوسط حاليا"<sup>(1)</sup>. من جهة أخرى نجد أن أحد أعمدة النظام الأمريكي سابق بول كينيدي Paul Kennedy يصف هذه القوة أو السياسة بأنها قوة اقتصادية.

ولدراسة سياسة الولايات المتحدة الأمريكية اتجاه العالم الخارجي لا بد من الإشارة إلى وجود مدرستين أساسيين من خلالها يمكن فهم تحركاتها:

(1)- انظر: شاهر إسماعيل الشاهر ، أولويات السياسة الخارجية الأمريكية بعد أحداث 11 أيلول 2001، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، وزارة الثقافة، دمشق، 2009،

1- مدرسة المحافظين: ويدعمها كتاب يرون أن الولايات الأمريكية قد تحولت إلى إمبريالية ويدعون إلى تكريسها ودعمها، وأن الدول الأخرى الحليفة وغير الحليفة هم مجرد أتباع عليهم أن يدفعوا الجزية، ويأتي على رأس أتباع المدرسة روبرت كاغان ولوبيام كرستول<sup>(1)</sup>، وأيضا زبيغينيو بريجينسكي Zbigniew Brezinski<sup>(\*)</sup>، الذي يقول في كتابه "رقة الشطرين الكبير" والذي نال اهتمام العديد من الدارسين في العلوم السياسية وحتى صناع القرار، أنه ومع نهاية القرن العشرين، تحول الولايات المتحدة الأمريكية دور القوة العظمى والوحيدة في العالم، فليس ثمة دولة أخرى تمتلك قوة عسكرية واقتصادية مماثلة لها، أو تمتلك صالح تمتد عبر العالم مثلها<sup>(2)</sup>.

ويضيف بريجينسكي في كتابه هذا بالقول: "أن الدينامية الاقتصادية الأمريكية تؤمن الشروط الضرورية لممارسة السيطرة أو السيادة العالمية. ففي البداية، وفور انتهاء الحرب العالمية الثانية، وقف الاقتصاد الأمريكي بشكل متميز عن كل الاقتصاديات الأخرى، وبعد الحرب الباردة وعلى الرغم من بروز منافسين لها مثل أوروبا واليابان إلا أنها حافظت على مكانتها، وأصبحت الدولة الوحيدة التي يمكنها الوصول الفعال إلى كافة أنحاء العالم، وبالتالي فإن أمريكا تحتل مراكز عليا في المجالات الحساسة ومنها المجال الاقتصادي الذي تبقى فيه ذات قدرة تحرك رئيسية في النمو العالمي، حتى لو واجهت تحديات في بعض الأحيان<sup>(3)</sup>.

حتى وإن كان الساسة أو الشعوب غير مرغمين بالقوة بإتباع الولايات المتحدة الأمريكية فهي طوعا تقلدتها تقليداً أعمى، فنجد أن هناك سيطرة ثقافية، وهي إحدى سمات القوة الأمريكية، وهذه الثقافة تمثل إغراء مغناطيسيًا، في المأكل والمشرب والملابس واللغة وطريقة العيش كل، ووصل الحد في القليد حسب بريجينسكي إلى الساسة التي تشبه طريقتهم الأسلوب الأمريكي.

(1)- شاهر إسماعيل الشاهر، مرجع سابق، ص 08.

(\*)- زبيغينيو بريجينسكي هو مفكر أمريكي عمل مستشارا للأمن القومي لدى الرئيس الأمريكي جيمي كارتر بين عامي 1977-1981 وعمل مستشارا في مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية.

(2)- زبيغينيو بريجينسكي، *رقة الشطرين الكبير: السيطرة الأمريكية وما يترب عليها جيواستراتيجيا*، طبعة ثانية، مركز الدراسات العسكرية، 1999، ص 03.

(3)- المرجع نفسه، ص 25.

وقد كان الإغراء وتأثير النظام السياسي الأمريكي، نتيجة وترافقا مع الجاذبية المتزايدة للنموذج الاقتصادي الأمريكي الذي يعتمد على المقاولة والالتزامات والذي يشدد على التجارة الحرة العالمية وعلى التنافس غير المقيد. وعليه فحسبه هناك دعوة عالمية إلى تقليد النموذج الأمريكي الأكثر تنافساً حتى الأقل شفقة، إذا ما أرادت هذه الدول ألا تخلف، فهي أمر ضروري للنجاح الاقتصادي<sup>(1)</sup>. وبالتالي إتباع الفكرة التي مفادها أن الديمقراطية السياسية والتطوير الاقتصادي يتحدا معاً، وأن السعي إلى النجاح الفردي يعزز الحرية ويولد الغنى.

وفضلاً عن ذلك يجب الأخذ بعين الاعتبار، وكجزء من النظام الأمريكي الشبكة العالمية للتنظيمات المتخصصة وخاصة المؤسسات المالية الدولية مثل صندوق النقد الدولي FMI والبنك الدولي WB ، اللذان يمكن القول أنهما يمثلان المصالح العالمية، لكن في الواقع تتم السيطرة عليهما وإلى حد كبير من قبل أمريكا، ويمكن التدليل على ذلك من خلال أنهما أصلاً جاءا تحت طائل المبادرة الأمريكية التي تعود إلى مؤتمر بريتون وودز Bretton Woods (\*) عام 1944.

2- مدرسة البراليين: من المنادين بهذه المدرسة هنري لويس Henry Lewis ، وقد كتب كتاباً بعنوان "القرن الأمريكي الجديد The New American Century" تنبأ فيه بسيطرة أمريكا على العالم، ودعا ألا تكون الولايات المتحدة الأمريكية الدولة الأقوى فقط، بل من الأفضل أن تشاطر الآخرين مركز القيادة. وللهذا نجدها دائمة البحث عن مناطق نفوذ جديدة سواء بالتدخل المباشر في الدول باسم إحلال السلم العالمي أو من خلال عقد شراكات مع الدول الأخرى باسم المساعدات وتنمية هذه الدول من أجل استغلال خيراتها ودول المغرب العربي واحدة من هذه الدول التي راحت ضحية لهذه السيطرة.

وقد بلغت درجة التحكم في العالم أن أجبرته على خوض حربها لما أسمته بالحرب على الإرهاب بعد

(1)- انظر زيفيني بوبيجينسكي، ص، ص 27، 28.

(\*)- بريتون وودز (Bretton Woods) هو مؤتمر يهدف إلى إيجاد نوع من الثبات في السياسات النقدية وأسعار الصرف بين دول العالم عبر وضع البنية التحتية لتنقل رؤوس الأموال بين الدول كأساس لتسهيل التجارة العالمية، وخرجت حينها وبعدها المؤسسات الدولية (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والأمم المتحدة والاتفاقية العامة للتعرفة الجمركية والتجارة "الغات") لتدعم التوجه العام السياسي والاقتصادي للتفاقيه. وقد برزت هيئة الولايات المتحدة وسيطرتها على أعماله، إذ اعتمد المؤتمر في مقرراته اعتماداً أساسياً خطط الأميركي "هوايت" التي تعكس وجهة النظر والمصلحة الأميركيتين واستبعد مشروع كينز الذي يمثل مصلحة بريطانية.

## السياسة الاقتصادية في المغرب العربي

أحداث 11 سبتمبر 2001، وأيضا إجباره على القبول بمقولة "محور الشر"، فمن لا يتبع أمريكا ويخضع لقراراتها وقواعدها وأيديولوجياتها فهو ضدها وبالتالي تصنيفه في قائمة محور الشر ودخوله ضد العالم أجمع في حرب، وبالطبع يدخل كل هذا في إطار الحكم الراشد<sup>(\*)</sup> والديمقراطية اللذين هما شرطين أساسيين لمنح المساعدات المالية والاقتصادية إلى الدول النامية وهذا يستلزم التدخل في توجيه السياسات الاقتصادية ومراقبتها إن كانت تتماشى وتتوافق مع المصالح الأمريكية.

وبالعودة إلى الحديث سبب اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بالمغرب العربي يعود بالدرجة الأولى إلى اهتمام أمريكا بتحقيق وحماية مصالحها عبر العالم، خصوصا وأن منطقة المغرب العربي تمثل منطقة حيوية لهذا الغرض، وتتمثل أهمية المنطقة بالنسبة لأمريكا تقع في منطقة حساسة للاستراتيجيات العسكرية لها، بحيث يمر منها خمس التجارة الدولية، ويبحر فيه باستمرار الأسطول السادس الأمريكي، قريبة من قاعدة روتا في "قادش".

الأمر الذي يسمح للولايات المتحدة الأمريكية بتحقيق عدة مكاسب من أهمها: بسط سيطرتها في المنطقة المتوسط عبر بوابته الجنوبية، المنطقة الشرق أوسطية عبر بوابتها الغربية

صحيح أن الملاحظ لتأثير السياسة الخارجية الأمريكية في المغرب العربي يلاحظ أن هناك استقلالية نوعا ما للقرارات السياسية الجزائرية، أو إن صح التعبير جرأة القرارات الخارجية الجزائرية مقابل الدول المغربية (تونس والمغرب)، وهذا راجع إلى قوة الدبلوماسية الجزائرية من جهة وطبيعة البيئة الجزائرية، وما تمتلكه من موارد (النفط) وقدرات تمكنها من لعب دور فعال والتفرد بقراراتها السياسية من جهة أخرى، إلا أن الوضع يختلف إن تحدثنا عن الجانب الاقتصادي فالتبغية والديون التي كانت متراكمة على الجزائر سواء من الدول الغربية أو من المنظمات المالية الدولية، كانت تقيد استقلاليتها بالفقد بقراراتها الاقتصادية، لكن ومع دفع الجزائر لكل ديونها المتراكمة نجد أنها حققت نوعا من التحرر من التبغية، وهذا دائما مقارنة مع تونس والمغرب، إضافة إلى أن هذا يبقى أمرا نسبيا ومرتبطا بالظروف والأوضاع المحيطة.

(\*)- الحكم الراشد هو مصطلح انتشر في العشرينية الأخيرة ويتحدد باعتباره عملية تنسيق لفاعلين في مجموعات اجتماعية أو مؤسسات داخل وخارج الحكومة، للوصول إلى الأهداف الحقيقة

المناقشة والمحددة جماعيا في بيئة مجرأة وغير أكيدة، وهو في الاقتصاد يعني التنسيق لتعظيم فعالية الشركة. راجع في ذلك:

Riadh Bouriche, la gouvernance économique en question, quotidien d'Oran, 10-04-2008

-تاجي عبد النور، دور منظمات المجتمع المدني في تحقيق الحكم الرشيد في الجزائر: دراسة حالة الأحزاب السياسية، مجلة المفكـر، العدد الثالث، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة

محمد بن حضر بسكرة، ص، ص 107 - 114.

أما المغرب وتونس، فبالنسبة للمغرب فبحكم الولاء للغرب وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية<sup>(\*)</sup>، فهي تعاني من تبعية شديدة لها، ويمكن القول أنها لا تستطيع القيام بأي خطوة دون الرجوع إليها، ومن الصعب التخلص من هذه التبعية على المدى القريب، على أقل تقدير ما دام الملك يتحكم بزمام الأمور، فمنطق النظام السياسي المغربي، الذي هو منطق الهيمنة على المجتمع وهو في نفس الوقت مبذر وغير منتج، انتهازي أكثر منه إستراتيجي، في خدمة التبعية أكثر من خدمة الاستقلالية السياسية والاقتصادية.

حيث صرخ السيناتور ريتشارد لوجار **Richard Lugar** رئيس مجلس السيناتور للعلاقات الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية بأن للمغرب دور مهم يلعبه في إستراتيجية الـG.أ. في المنطقة، فهي تنظر للمغرب على أنه ورقة رابحة، فإذا ما ساعدت على تطبيق الإصلاحات في المغرب فستتضمن لنفسها فيما بعد النجاح بالاستقرار في المنطقة، خصوصا وأن الأخيرة تعتبر نقطة انتشار بالنسبة للـG.أ.، وستتحقق الأولوية التي كانت تسعى من أجلها في المنطقة على حساب أوروبا وحتى لمجموعة الثمانية **G8**.

وأما تونس فالملاحظ لعلاقتها خاصة مع الولايات المتحدة الأمريكية، فإنه يشعر بأنها الحمل الوديع المطبع الذي لا يتسبب بالمشاكل في المنطقة، يطبق وصفات الدول الكبرى بحذافيرها دون زيادة أو نقصان وفي المقابل يحصل على إطراء ودعم الدول الكبرى.

وفيما يتعلق بعلاقة الولايات المتحدة الأمريكية بالمغرب العربي الاقتصادية، قبل أحداث 11 سبتمبر، فإن التقارير الإستراتيجية السنوية للبيت الأبيض تشير إلى أن العلاقة بين أمريكا ودول المغرب العربي الثلاثة كان من المقرر أن تعزز، وذلك من خلال الإعلان الذي صرخ به البيت الأبيض سنة 2000:

"إن الولايات المتحدة الأمريكية تهتم باستقرار ونجاح المغرب العربي، هذه المنطقة التي عرفت العديد من التغيرات المهمة. ونحن نتمنى، تقوية علاقتنا مع المغرب، تونس والجزائر، ونحن نشجع الإصلاحات الاقتصادية والسياسية"<sup>(1)</sup>.

(\*) - حيث تعود علاقات المغرب مع الولايات المتحدة الأمريكية إلى 1777، حيث اعترف المغرب بوجود أمريكا، راجع في ذلك: لعجال محمد الأمين، إستراتيجية الاتحاد الأوروبي تجاه دول المغرب العربي، ص 235.

(1)- kassim bouhou, [le maghreb dans son environnement régional et international : stratégie et présence économique des Etat- Unis au Maghreb](#), Centre des Etudes économique IFRI, Bruxelles, Belgique, 2010, p06.

إلا أن التواجد الأمريكي في المنطقة تعزز، من خلال مبادرة ستيفوارت إيزنستات *Stuart Eizenstat* والتي تهدف بالدرجة الأولى إلى تقليص العوائق الإقليمية، وتوجيه الاستثمارات الأمريكية نحو منطقة ليس لهم فيها نفوذ وسيطرة كبيرين، وبعد ترك المجال لفترة طويلة للشريك التاريخي -أوروبا-. وقد حاولت واشنطن إعطاء طابع عن علاقتها أنها ستتواجد من أجل مساعدة دول المغرب على الدخول والتأقلم مع الاقتصاد العالمي، في ظل العولمة والذي يتميز بالسرعة والانفتاح.

فهي تدعي أنها دخلت إلى المغرب العربي، من أجل تحقيق هدفين أساسيين يخدم كل منهما الآخر ولا يمكن وجود أحدهما دون الآخر، أو تحقيق واحد على حساب الآخر. فقد حتمت إدارة بوش على هذه الدول من أجل الحصول على المساعدات المالية، إتباع نموذج الحكم الراشد، وذلك بعد أحداث 11 سبتمبر وسياساتها لمحاربة الإرهاب، فضرورة الانفتاح السياسي وتغيير نموذج الحكم في هذه الدول كان الشرط الأول للأمريكا نحو دول المغرب العربي، وكان هذا هو الهدف السياسي للولايات المتحدة الأمريكية. كما أن المجال الاقتصادي لقي اهتماماً خاصاً، فهو يتوافق مع إعلان الإصلاحات، مادام التقدم يفيد الحكومات مثلما يفيد الولايات المتحدة الأمريكية، هذا ما يفسر لنا ضرورة ربط وإتباع الانفتاح الاقتصادي بالانفتاح السياسي. فهدف الولايات المتحدة الأمريكية من هذه الشروط هو تهيئة الجو الملائم للاستثمارات الأمريكية في منطقة المغرب العربي، وخلق جو أكثر استقراراً للتبادل التجاري.

وقد دخلت هذه المبادرة حيز التنفيذ في 1 جانفي 2006، عندما وقعت اتفاقية بين أمريكا والمغرب. إن النقطة الهامة في IDE الأمريكية في المغرب العربي في الفترة الممتدة بين 2003-2008، تتعلق بالمشاريع الصناعية (الخارجة عن الصناعات المهيروكربونية)، فالاستثمارات الأمريكية تتجه خاصة نحو الطاقة وتمثل حوالي نسبة 12.5 بالمائة من الاستثمارات خصوصاً في الجزائر وتونس.

من ناحية أخرى تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية أن ما يعيق العلاقات بين الطرفين (الولايات المتحدة من جهة ودول المغرب العربي من جهة أخرى) هو ضعف الانفتاح وارتفاع نسبة الضرائب والحواجز الجمركية على السلع المستوردة والتي تعتبر أعلى نسب في العالم، على الرغم من أنه تم تخفيضها في العشر سنوات الأخيرة. وربما تعتبر هذه نقطة إيجابية في صالح دول المغرب العربي ما دام أنها في موقف الضعيف، فهي تسمح بعدم التدخل الكبير للأمريكا في السياسات الاقتصادية لهذه الدول.

وبحسب تقرير **FEMISE** ، قام المغرب بتحفيض نسبة التعريفة الجمركية الأقصى التي كانت تمثل نسبة 65% في الفترة الممتدة من 1993 إلى 2003، (راجع الملحق رقم: ) في المقابل لم تخض لا الجزائر ولا تونس من تعريفتيهما الجمركية إلا ما نسبته 20%. إن السوق الأمريكي ليس له منفذ حقيقي يتعامل به مع دول المنطقة، باستثناء الجزائر التي تمثل نسبة التبادل بينهما نسبة 30%， فالصادرات الجزائرية باتجاه أمريكا عرفت ارتفاعا هاما سنة 2004، مقارنة مع سنة 1990 التي بلغ مستواها الإجمالي 9%. أما في المغرب فإن نصيبها من الصادرات الموقعة باتفاقية ثنائية مع الولايات المتحدة الأمريكية دخلت كما سبق القول حيز التنفيذ سنة 2006، ولم تتعدى نسبتها 5%.

أما تونس ففي سنة 2008 احتلت المرتبة الـ 93 عالميا في ترتيب الأسواق المرحبة بالنسبة للمنتجات والخدمات الأمريكية. وأبدى الرئيس التونسي رغبته الاقتصادية في التعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية منذ سنة 1995، كما ثمنت أمريكا دورها على النجاحات والجهود التي حققتها الإصلاحات الاقتصادية في تونس، للخروج من دائرة الدول المتخلفة وتحقيق التنمية الاقتصادية. ويضيف البيت الأبيض أن الشعب التونسي يعي جيدا ويثق في قدرته وإمكانياته، وهو عازم على السير بخطى ثابتة نحو تحقيق Washington Hدفه والالتحاق بالدول المتقدمة. وذلك من خلال تواجد الرئيس التونسي في Quarterly بقوله:

**succeeded in raising itself from « Tunisia has, by undertaking a large number of reforms, an emergent level of underdeveloped countries to the already-enviable the ranks of the undeniably ambitious, but realistically so, for they economy. The people of Tunisia are themselves. They are therefore their abilities and potential and have confidence in know this objective and join the ranks of developed nations. » determined to go beyond**

كما صرّح روبيت باليترو **Robert H. Pelletreau** من غرفة الممثلين، أن النجاح الاقتصادي التونسي سيصبح المرأة للذين يحصلون على المساعدات كأداة لانفتاح السوق على العالم الخارجي والتحرير (اللبرالية) كوسيلة لإنجاز التقدم الديمقراطي. فحسب باليترو فإن نجاح التونسيين اليوم يعود إلى المساعدات الأمريكية بالأمس وذلك بقوله:

**« Tunisia is a testament to the success that assistance programs can achieve. After 40 years and some \$1.5 billion in funding for economic and social programs, Tunisia has in a sense graduated from US assistance and is now in the enviable position of being able to offer assistance and training to lesser developed countries31. »**

ونستنتج من هذا التصريح شيء آخر في السياسة الأمريكية ليس بالشيء الجديد، لكننا في كل مرة نتجاهله أو لا نلقي له البال الكبير، وهو أن الولايات المتحدة الأمريكية تتسب إلى نفسها أي تطور وأي نجاح يحدث في هذه الدول، وتدعي أنه نتيجة نموذجها البرالي المثالي وللإصلاحات التي سطرتها، والتي تعتبر بمثابة المعجزة والهبة التي نزلت على هذه الدول من أمريكا طبعاً، حتى ولو كان نتيجة للصدفة، وأن أي فشل هو بالطبع يعود إلى طبيعة هذه الدول المتختلفة الذي يعتبر التخلف هو حالتها الطبيعية، وأن أمريكا بريئة منه، ولا يعود إلى ضعف أو نقص في نموذجها البرالي، وهذا ما حدث مؤخراً ما بعد الثورة التونسية.

المهم، فقد تم إنشاء غرفة تجارية أمريكية-تونسية américano-tunisienne مقرها بتونس حالياً، أثبتت فاعليتها ونجاحها في تنمية الدولة، واستفادت المستثمرين الأمريكيين من جدارة ومعرفة الفاعلين الخواص التونسيين.

ورغم ذلك فالتحرير الاقتصادي ليس تماماً بالمستوى المطلوب، وعلى الولايات المتحدة الأمريكية أن تشدد من تأثيرها في هذه العملية، وهذا ما صرّح به ذات المصدر بقوله:

**« We will remain supportive of Tunisian's commitment to enlarge the private sector's role in its economic modernization program. Our housing loan guarantee reflects the maturity of our bilateral economic relationship and the transition Tunisia has made toward an alliance based more on trade and investment than foreign aid. »**

ومن خلال هذا التصريح يمكننا إثبات، أو إن صح التعبير التأكيد لأن الأمر لا يحتاج إلى إثبات فهو واضح للعيان (وحتى للعميان لدرجة أنها أصبحت تصرّح به كلما سنت لها الفرصة دون تردد)، فليس هناك من ينفي هذا التدخل للولايات المتحدة الأمريكية في رسم وصنع وحتى كيفية تتنفيذ السياسات الاقتصادية لهذه الدول وحتى القرارات السياسية، ولهذا فإن الولايات المتحدة تتدخل فعلاً في صنع السياسات الاقتصادية في اقتصاديات دول المغرب العربي. فهي تتبع سياسة إغلاق اللعبة على الجميع، حتى على دول تعتبرها صديقة مثل فرنسا.

كما أن الولايات المتحدة الأمريكية حاولت جهدها من أجل إثارة المشاكل في الدول العربية عامة وتتدخل في إطار هذه الخطة دول المغرب العربي، وقد كان لها ذلك، فاستعملت مفاهيم مثل حقوق الإنسان والمرأة والديمقراطية والإصلاحات وغيرها من القضايا لتحميل الشعوب على السلطات وهو ما حدث في تونس واتهام النظام بتوجيهه أموال التنمية للصناعات العسكرية، وكاد أن يحصل في الجزائر والمغرب.

وقد نجحت هذه السياسات في خلق الفوضى، وتحول الصراع إلى صراع بين الشعوب والحكام (سياسة فرق تسد) عندما كان الكره موجهاً إلى أمريكا. وتقوم الولايات المتحدة الأمريكية بدور المنفذ والتوسط لحل المشاكل الداخلية لهذه الدول عندما فشلت الأنظمة في حلها من خلال تقديم المساعدات وفرض الحلول التي تراها هي مناسبة، مقابل التبعية والولاء بعيداً عن التدخلات العسكرية التي كلفتها سابقاً الكثير من الخسائر المالية والبشرية<sup>(1)</sup>.

فأمريكا تعرف حق المعرفة أن الاستقرار سبيل وأول الركائز نحو تحقيق التنمية الاقتصادية، والتنمية على جميع المستويات، ولهذا قامت بكل ذلك من أجل قطع أي بصيص أمل أو فرصة نحو تحقيق التنمية، فكلما ترى أن هذه الدول في الطريق الصحيح نحو التنمية تقوم بخلق مشكل يعود بهذه المنطقة إلى نقطة الصفر.

وبهذا تكون الولايات المتحدة الأمريكية قد ضربت عصفورين بحجر واحد، فمن ناحية حافظت على ميزانها التجاري من الخسائر ومن ناحية أخرى تظهر الوجه الطيب للرأي العام العالمي، ومن ناحية أخرى الحصول على منافذ للخيرات وأسواق لتصرف منتجاتها، وبالتالي أكبر ربح دون خسائر، وهذا بالفعل ما يحدث في أمريكا الآن في عهدة الرئيس أوباما، فقد عانت أمريكا من تهور قرارات الرئيس السابق جورج بوش الابن، ودخوله في حروب غير قانونية وغير عادلة أنهكت اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية وخلفت صورة سيئة عن أمريكا في الداخل والخارج، وبهذا جاءت سياسات أوباما للعمل على النهوض بهاتين الأولويتين، فمهما تغير الثوب واللب يبقى واحداً سواء كان من الديمقراطيين أو الجمهوريين، أبيضاً أو أسوداً، لكن كل هذا ليس على حساب المصالح والأهداف الأمريكية، وهذا ما تحدث عنه الباحث الأمريكي ومدير مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية الأمريكية جون ألترمان في محاضرته التي ألقاها في مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية الجزائري<sup>(2)</sup>.

(1)- جون أزيزنيتو، الأمريكان والبريطانيون يستمدون الدول العربية الإسلامية، ملحق العالم الاستراتيجي، مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية، العدد 08، الجزائر، جانفي 2009، ص .20

(2)- جون ألترمان، أمريكا ما بعد بوش: تغير الثوب واللب واحد، ملحق العالم الاستراتيجي، العدد 08، مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية، الجزائر، جانفي، 2009، ص 21.

لكن في الواقع نحن لا نلوم أمريكا على أنها كانت لها استراتيجيات واضحة المعالم، وأنها تحسب جيداً الربح والخسارة قبل الدخول أو اتخاذ أي قرار اتجاه المنطقة، وأنها تعرف جيداً ماذا تريد وما لا تريده، وأنها توظف أوراقها الرابحة التي هي "نحن" في خدمة مصالحها وأهدافها، لكن العيب يقع علينا نحن وعلى ولاءّ أمرانا الذين سلمناهم أمرنا والذين ليس لهم لا استراتيجيات ولا أهداف ولا رؤى والأكثر من ذلك ليس لهم مبادئ يسيرون عليها، فأمريكا تعرف حق المعرفة السبب والهدف المرغوب في الدخول في أي شراكة مع هذه الدول، لكن أنظمتنا نحن بمجرد أن ينزل لسان الولايات المتحدة الأمريكية بأنها تفكر أو تنوي أنها ستتدخل في شراكة، نجد أنهم يسلموها لها أمرهم، دونما أي تفكير حول ماذا نريد نحن من هذه الشراكات وما هي الغنائم التي ستعود علينا منها.

وتعتبر تونس الشراكة مع أوروبا لها ميزات وعوائد أكثر من شراكتها مع الولايات المتحدة الأمريكية، ولهذا سنلاحظ فيما بعد من خلال الجدول والرسم البياني أن تونس تعتبر الأقل استيراداً وتعاملاً مع أمريكا مقارنة بالمغرب والجزائر، - ومن ناحية أخرى لأن الموارد في تونس أقل الجزائري والمغرب-، وذلك من أجل النهوض بقطاعها الخاص، وتحريك صادراتها، والدليل على ذلك توقيعها لاتفاقية الشراكة مع الإتحاد الأوروبي في 17 جويلية 1995، والشراكة الأورو-متوسطية في برشلونة في نوفمبر 1995 وهو حدثان مهمان في الحياة الاقتصادية التونسية لأنهما من جهة يعطيان أسلوب المساعدات بالاستثمارات الأوروبية وخاصة الفرنسية، ومن جهة أخرى للسماح بتنمية الصادرات التونسية نحو أوروبا.

إن النموذج التونسي الناجح - قبل الثورة طبعاً - أعطى عنها صورة إيجابية لدى شركائهما الغربيين (الأوروبيين)، إلا أن الانغلاق السياسي الذي اعتمدته بن علي كان سبباً في جعلهم يعيدون النظر في هذا النموذج، في بيئة تعرف العديد من الأزمات واللااستقرار.

فليس من صالحها أن تبقى هذه الدول في تخلفها الاقتصادي، وفي ظل العولمة فإن الجميع يستطيع أن يرى أو أن يسمع ما يحصل في العالم، وهذه الشعوب يغريها ما يعيش الغربيين في دولهم، وعليه سيحاولون العيش نفس الطريقة لكنهم لا يستطيعون لأن ما يروه ليس متوفراً في دولهم، وبالتالي

(1) - نفس المرجع السابق.

سيحاولون الهجرة بطرق شرعية أو غير شرعية، ولهذا ترى الدول الكبرى أنه من صالحها أن تساعد هذه الدول المغاربية على توفير التنمية لها داخل دولها، على أن تتحمل هي أعبائهم وهمجيتهم، مقابل طبعاً فرض شروط على دول المنطقة الالتزام بها، وتعود على الدول الغربية بالفائدة.

وقد استفادت تونس ليس فقط من مساندة الكونغرس، ولكن أيضاً البيناتاغون الذي يعتبر بمثابة جماعة ضغط بالنسبة للدولة والبيت الأبيض من أجل تلطيف وإنفاس الانتقادات الموجهة للنظام المتسلط لبني علي، وقد ورد على لسان أمين الدفاع الأمريكي دونالد رامسفيلد Donald Rumsfeld في فيفري 2006.

من هنا نلاحظ أن أمريكا رغم أنها تنادي بالديمقراطية وحقوق الإنسان وأن الانفتاح الاقتصادي والسياسي متوازيان، إلا أنها تغض الطرف عن الدول والحكومات التي تجد أنها تخدم مصالحها، وتعتبرها دولاً صالحة وأنها تسير في الطريق الصحيح للديمقراطية والمثال السابق خير دليل.

وفي نفس المقام أبدى رامسفيلد احترامه للدور المحوري الذي لعبته تونس في مكافحة الإسلاميين، وقد أثني على اعتدال الأفكار في هذا البلد، وامتدح التقدم الاقتصادي والاجتماعي المحقق في تونس، حتى ولو أنه أشار ضمنياً إلى أن الحرية السياسية والاقتصادية لابد أن تسير الند للند، فكل منهما يتبع الآخر من أجل استقرار طويل الأجل. ثلاث سنوات لاحقة أي في سنة 2009، كان خطاب الأمين العام للدولة كولين باول Colin Powell شديد اللهجة نوعاً ما عندما انتقد بصرامة انتهاك حقوق الإنسان.

وعلى غرار المغرب، تعتبر تونس نقطة إرساء لبعض الشركات الأمريكية بغية البحث عن أسواق جديدة لتسويق منتجاتها.

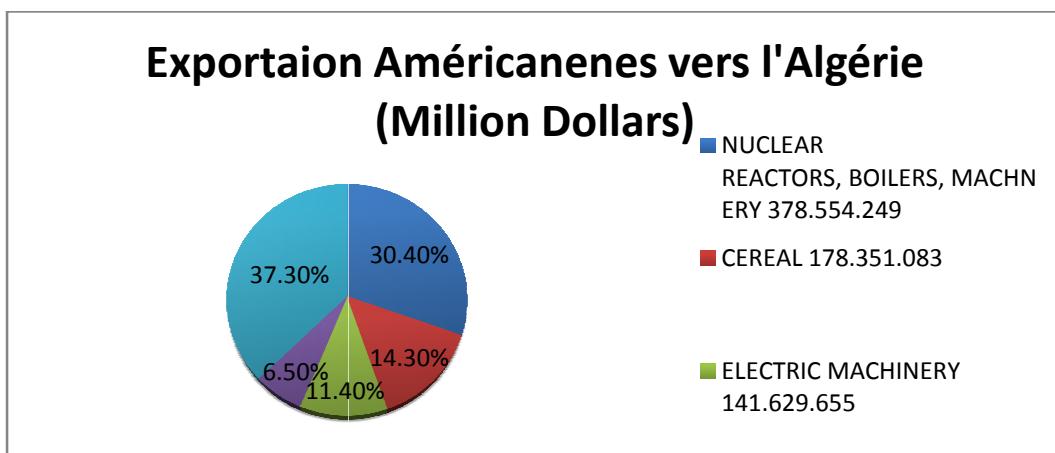
إن الجماعة الصناعية الأمريكية، تضع دول المغرب العربي في منافسة، من خلال اعتبارها موقع متغير، كما أن عمليات التحرير موجهة لخلق جو مناسب لاستقبال IDE والتي تحولت فيما بعد إلى تبعية هذه الدول للسوق، وبالتالي لمن يتحكم فيه، وهو الشركات العالمية وبالطبع هذه الشركات تحكمها الولايات المتحدة الأمريكية، ما يستلزم الخضوع التلقائي لها ولقواعدها. والجدول التالي يبين لنا نسبة التبادل التجاري للولايات المتحدة الأمريكية اتجاه المغرب العربي:

**جدول رقم 08 : نسبة التبادل التجاري للولايات المتحدة الأمريكية اتجاه المغرب العربي من 2004 إلى 2008 (النسب بملايين الدولارات).**

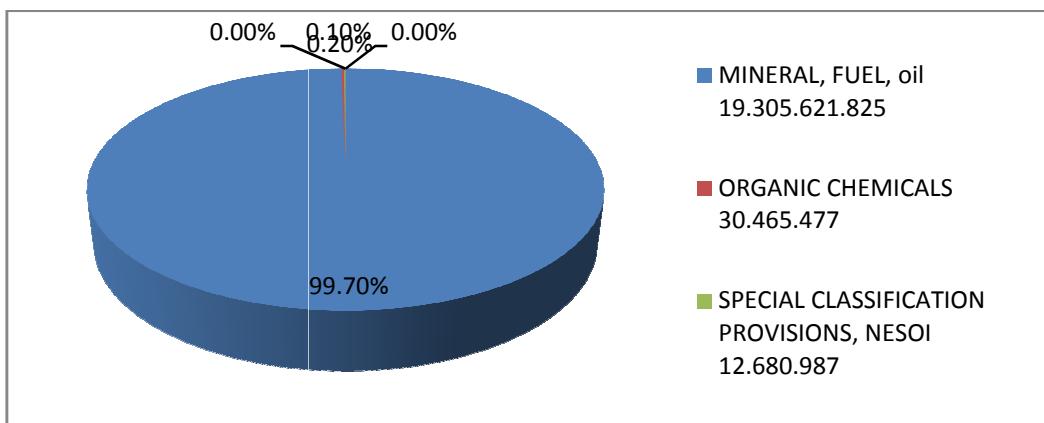
البلد	التصدير	الميزان	الاستيراد	التصدير	الميزان	التصدير	الميزان	التصدير	الميزان
الجزائر	971.6 (%56)	7409,5 (%91)	10446.4 (%94)	15455.9 (%94)	1101.9 (%48)	1652.4 (%49)	1243.2 (%39)		
المغرب	498.3 (%29)	515.2 (%6)	445.8 (%4)	521.4 (%3)	837.9 (%36)	1294.2 (%39)	1453.8 (%45)		
تونس	258.2 (%15)	209.1 (%3)	263.8 (%2)	470.3 (%3)	457.6 (%2)	403 (%12)	502.4 (%16)		
المغرب العربي	1728.1 (%0.21)	8133.8 (%0.55)	11156 (%0.67)	16447.6 (%0.89)	2302.8 (%0.22)	3349.6 (%0.29)	3181.5 (%0.25)		
	6405.8	-9307.8	-2.6	-107.3	-54.6	-141.7			

كما أن هذه الرسوم البيانية تبين لنا نسب التبادل التجاري للولايات المتحدة الأمريكية مع دول المغرب العربي كل دولة على حدا:

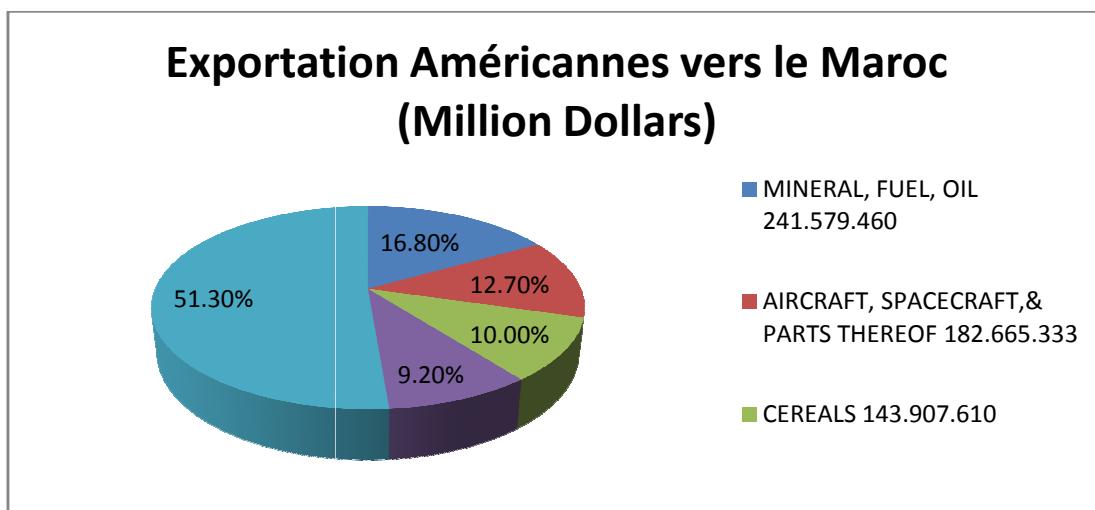
Graphique N° 02 : Exportations américaines vers l'Algérie



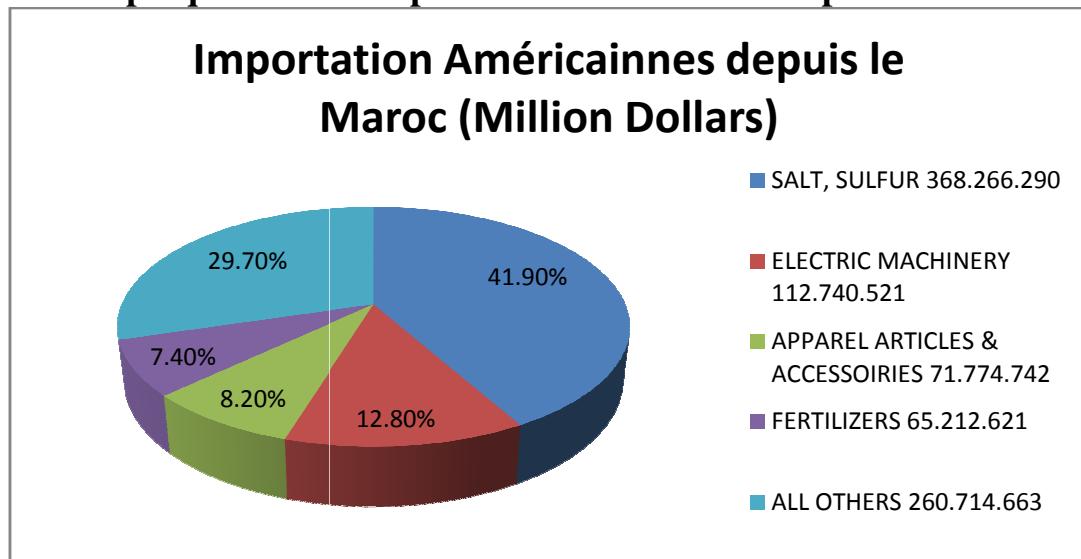
Graphique N° 03 : Importations américaines depuis l'Algérie



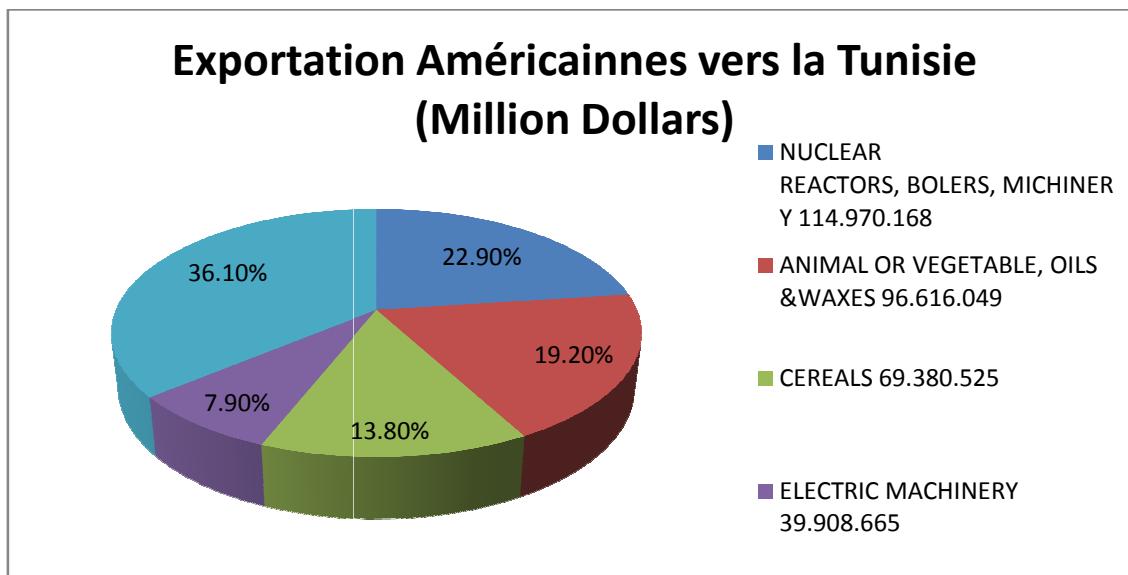
Graphique N° 04 : Exportations américaines vers le Maroc



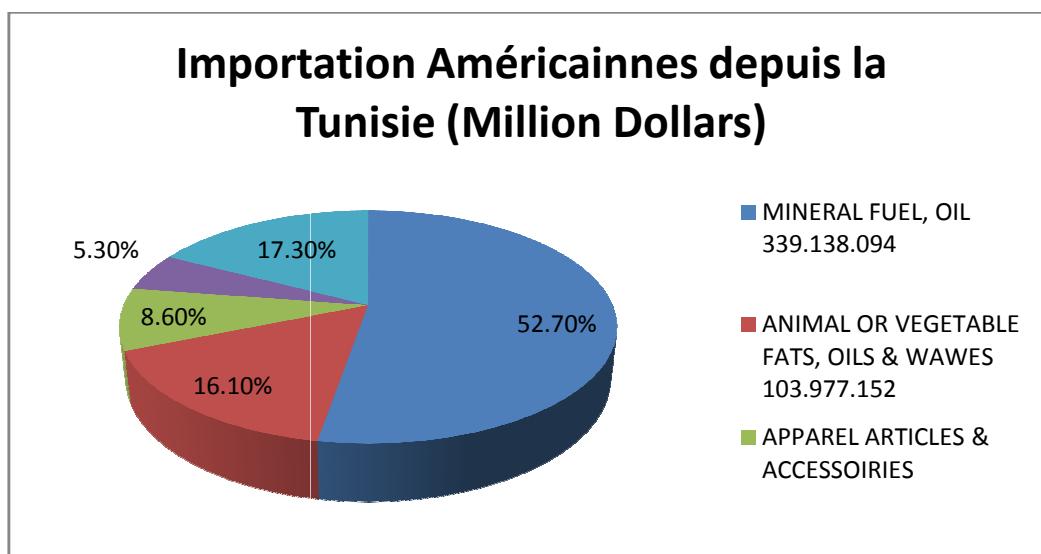
Graphique N° 05 : Importations américaines depuis le Maroc



Graphique N° 06 : Exportations américaines vers la Tunisie



Graphique N° 07 : Importations américaines depuis la Tunisie



نستنتج في الأخير من خلال الشراكة الأمريكية مع دول المغرب العربي والتي غلت عليها كثيراً مسألة الحكم الرشيد، فسح المجال لمقاربة أمريكية أكثر براغماتية تمحورت حول إعادة ترتيب الفواعل الاقتصاديين في هذه الدول، محافظة في ذلك على علاقات مع الأنظمة الحاكمة تسيطر عليها المسألة الأمنية.

إن الدول المغاربية باستثناء الجزائر ليست أسوقاً حقيقة بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، وإنما تعتبر في الوقت الحالي مجرد موقع تمركز لها تفتح لها الأبواب باتجاه موقع أخرى أكثر غنى (دول جنوب إفريقيا).

### المطلب الثالث: التغلغل الصيني في المنطقة وتأثيره على وضع سياسات اقتصادية.

تستعين الصين في علاقاتها الخارجية بوادحة من الدبلوماسيات الحديثة<sup>(1)</sup>، وهي الدبلوماسية الاقتصادية. فالصين ترى في إفريقيا مخزن للمواد الأولية الطاقوية والمنجمية، وبالنسبة لدول إفريقيا تعتبر بكين شريك تجاري مثالي، بحيث أن الصين لا تفرض شروطاً سياسية خصوصاً مع الدول التي تربطها معها شراكات، كما بالنسبة لهذه الدول تعتبر بمثابة السند الدبلوماسي<sup>(2)</sup>.

لقد تطورت التجارة الصينية الإفريقية **sino-africain** بسرعة فائقة، وحققت ما لم تتحققه الفواعل الأخرى المتواجدة في المنطقة، وأثبتت وجودها، حيث تحتل المراتب الأولى في شراكاتها في المنطقة، ثانٍ شريك بعد الولايات المتحدة الأمريكية على مستوى إفريقيا كل، ثانٍ شريك بعد الإتحاد الأوروبي على مستوى دول المغرب العربي الثالث. خصوصاً وأن الصين تساعد على بناء البنية التحتية للدول التي تكون في شراكة معها (طبعاً مقابل المواد الأولية لكن على الأقل ما يحتاجه المجتمع من أساسيات)، وهذا ما لم تقم به كل من الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوروبي<sup>(3)</sup>.

فنجد الشركات الصينية أصبحت تزاحم المجموعة الفرنسية في مجال البناء والأعمال العمومية **Bâtiment et travaux publics (BTP)**، فتشييد البنية التحتية، هذا القطاع الذي أحسن الصين فيه استغلال تنافسيتها التي أصبحت غير قابلة للجدل، استطاعت أيضاً كسب ثقة شركائها<sup>(4)</sup>.

فضلاً عن ذلك، فإن التعاون مع الصين منير للاهتمام، فالصين من ناحية أخرى تهب مهاراتها، اليد العاملة، قروض بفوائد مخفضة، وميزات مالية لإنشاء البنية التحتية لدى مورديها للمادة الخام. تعود علاقات الصين مع دول العالم الثالث بصفة عامة، إلى مؤتمر باندونغ عام 1955. ويمكن القول أن هذا راجع إلى أن الصين كانت ولا زالت تعتبر نفسها من الدول النامية ولهذا نجدها تقف إلى جانب هذه الدول في المحافل الدولية.

(1)-أنظر :

Gene King, A new kind of diplomacy, vol 10, n1, published by University of California press, 1955, p 44.  
(2)- Daniel Mockli, op.cit.

(3)-San-shiun Tseng, The Republic of China's Foreign Policy towards Africa: the Case of ROC-RSA Relations, Johannesburg, November, 2008, p143.

(4)- François Lafargue, « La Chine, une puissance africaine », *Perspectives chinoises*, n°90, 2005, Consulté le 17 juillet 2012, En ligne sur : <http://perspectiveschinoises.revues.org/document900.html>

وتأسيس (FOCSA) Forum sur la coopération sino-africaine سنة 2000 يبين لنا إرادة النقارب، بين الصين ودول إفريقيا، وشبه الإجماع الإفريقي على المشاركة في هذه المنظمة، جعل الصين تلتزم بتخصص قسطا من المساعدات من أجل تنمية الاقتصاديات الإفريقية (المغاربية)، من خلال خفض الرسوم الجمركية، ترخيص إقامة السواح الصينيين<sup>(1)</sup>.

وقد وعدت بكين بمناسبة قمة **sino-africain** سنة 2006 بمضاعفة مساعدات التنمية الممنوحة إلى المنطقة حتى سنة 2009، ومشاركة 43 رئيس دولة وحكومة من دول إفريقيا في هذه القمة يبين لنا مرة أخرى مدى تثمين هذه الدول الإفريقية للحضور الصيني في المنطقة<sup>(2)</sup>.

إن التغلغل الصيني في المنطقة (سواء في القارة الإفريقية على العموم - لأن الصين تتواجد في شرق وجنوب القارة الإفريقية أكثر لأنها تحوي أكثر على المواد الهيدروكربونية -، أو دول المغرب العربي - الجزائر والمغرب - على وجه الخصوص)، منح هذه الدول أفقا جديدا للنهوض باقتصادها، فكما قلنا سابقا فالصين لا تلزم على هذه الدول شروطا سياسية، وتمتنع عن تقديم العبر والعضات للدول المشاركة معها، حول الديمقراطية تطبيقا منها لمبدأ احترام هذه الدول، على عكس الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا اللتان تربطان المساعدات بالشروط السياسية، وتسمح للدول بالمحافظة على كامل سيادتها، ولا تقترح أو تشترط نشر قواتها على أراضيهم.

سياسة عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول التي تتبعها الصين في المنطقة هذا من جهة، وسياسة عدم المشروطية بضرورة إتباع الحكم الراشد من أجل بناء علاقات وشراكات مع دول المنطقة متىما يفعل الغرب من جهة أخرى عمقا هذه العلاقات وزادا من ارتياح هذه الدول في التعامل مع حكومة بكين.

إن العلاقات بين الصين والجزائر بدأت قبل الاستقلال عندما كانت جمهورية الصين الجديدة تدعم حزب جبهة التحرير الوطني دبلوماسيا، في الكفاح ضد الاستعمار الفرنسي، كما تعتبر الصين أول بلد غير عربي يعترف باستقلال الجزائر<sup>(3)</sup>.

(1)- Daniel Mockli, op.cit.

(2)- François Lafargue, Op.cit.

(3)- Note économique, [Investissements chinois et création d'emplois en Algérie et en Égypte](#), Banque Africaine de développement, consulté le : 01-08-2012, En ligne sur : [www.afdb.org](http://www.afdb.org)

وأول بوادر العلاقات الاقتصادية بين الصين والجزائر كانت سنة 1943، عندما أنشئ المجلس الصيني في الجزائر في أكتوبر من السنة المذكورة<sup>(1)</sup>، لكن ليس بحجم العلاقات في الوقت الراهن. وتعتبر الصين الجزائر من بين أهم زبائنها إضافة إلى نيجيريا ومصر والمغرب والسودان وبنين، فهي سادس ممون للجزائر<sup>(2)</sup>. لكن العلاقات الاقتصادية بين البلدين انطلقت فعليا سنة 2000. بينما احتلت الجزائر المرتبة 14 سنة 2000 كمورد للبترول إلى الصين وذلك كما هو مبين في الجدول أدناه:

**Tableaux N° 09 : Principaux fournisseurs en pétrole de la Chine :**

Pays	En 2000
Arabie Saoudite	15.6%
Iran	15%
Oman	11.3%
Angola	9%
Soudan	7.7%
YEMEN	5.2%
—	4.5%
Indonésie	4%
Malaisie	2.3%
—	2.2%
Congo	1.5%
Gabon	1.2%
Cameroun	1.1%
<b>Algérie</b>	<b>0.75%</b>
Nigeria	0.6%
Egypte	0.3%
Autres	17.75%

Source : François Lafargue, de : United Nations Statistics division, sur : <http://unstats.un.org/unsd/databases.htm>

ويعتبر China State Construction and Engineering Coperation (CSCEC) من بين أهم العقود المبرومة بين الجزائر والصين، كما وقعت الجزائر والصين اتفاقية سينوباك Sinopec سنة 2002، وقدرت قيمة العقد بـ 420 مليون أورو من أجل تطوير Zarzaitine في الصحراء. هذا التحرك شجعه عدة عوامل داخلية في الجزائر، وكان أولها جو الاستقرار والأمن، الذي سمح بادخار برامج اقتصادية واسعة من أجل إعادة بناء البلد، ووضعه على طريق التنمية الاقتصادية. وتوطدت العلاقات أكثر بعد الأزمة البترولية سنة 2003.

(1)- François Lafargue, Op.cit.

(2)- San-shiun Tseng, op.cit.

وقد أعلنت الجزائر أيضا عن سلسلة من المشاريع الكبرى لإعادة تعمير البنية التحتية، موقعة بذلك عددا من الاتفاقيات من شركات صينية، وأيضا اتفاقيات لاستكشاف الموارد الطبيعية بالجزائر. وبنهاية 2002 كانت الجزائر قد وقعت على 198 اتفاقية ذات القيمة التعاقدية المشروطة كاملة بـ 1.898 مليار دولار برأس مال يقدر بـ 902.48 مليون دولار. وفي 2007 كانت قيمة الاتفاقيات المعقودة بين الشركات الصينية والجزائر الأكثر ارتفاعا على مستوى إفريقيا، والخامسة على مستوى العالم، هذا يعني أن الجزائر تعتبر أهم مزود أو ممول للعقود بالنسبة للصين في إفريقيا.

عندما وقعت أولى الاتفاقيات بين الجزائر والصين في 2002 قبل 5067 عاما صيني للجزائر، ومع مرور الوقت زاد العدد حيث يتوقع اليوم أن يصل عددهم ما بين 35000 و 50000 صيني يعملون ويقيمون في الجزائر حاليا. وقد أصبحت الجزائر أيضا أكبر دولة مستقبلة للمجتمع الصيني في شمال إفريقيا<sup>(1)</sup>.

ومنذ 2002 التزمت الشركات الصينية بزيادة عدد العقود في الجزائر، بعد أن استثمرت أولا في المجال السكني ذو التكاليف الضعيفة. بعدها قامت مؤسسات الدولة بعقد اتفاقيات على مشاريع كبرى للبنية التحتية، لاسيما في تمديد السكك الحديدية والطرق بمبلغ مقدر بـ 11.2 مليار دولار. وقادت أيضا الشركات الصينية في نفس السنة بعقد اتفاقيات فحواها التنصيب عن مادة الهيدروكربون عن طريق شركة la Chine National Petroleum Corporation (CNCP) ، واتبعت هذه الاتفاقية في سنة 2003 باتحاد بين شركتي سوناطراك الجزائرية و CNCP الصينية من أجل البحث في مخاطر استغلال النفط والغاز في حوض الشلف<sup>(2)</sup>.

كما أن زيارة هيو جينتاو Hu Jintao للجزائر في جانفي 2004، انتهت بتوقيع عدة اتفاقيات بين الصين والجزائر لاسيما في مجال البترول، فلطالما كانت العلاقات بين البلدين ودية<sup>(3)</sup>. وقد وقعت الشركة الصينية China National Oil and Gas Exploration(CNOGE) عقدا مع الجزائر من أجل بناء مصفاة في الصحراء الجزائرية قريبا من أدرار.

(1)- François Lafargue, Op.cit.

(2)- Note économique, [Investissements chinois et création d'emplois en Algérie et en Égypte](#), Banque Africaine de développement, consulté le : 01-08-2012, En ligne sur : [www.afdb.org](http://www.afdb.org)

(3)- San-shiun Tseng, op.cit.

ومنذ 2007 بدأت الصين بالتفكير في تنويع استثماراتها في الجزائر مثل السيارات التي عرفت إقبالاً ملحوظاً للمستهلكين الجزائريين لأسباب رئيسية ثلاثة أولها التكلفة البخسة، ثانية تسهيلات الدفع وتقديم قروض لمساعدة على افتتاحها، والطلب الكبير عليها، على الرغم من الضغوطات الكبيرة الممارسة من قبل الشركات الفرنسية عليها<sup>(1)</sup>.

كما دخلت الجزائر في إطار المنطقة الاقتصادية الخاصة **Zones économique spéciales (ZES)** سنة 2010 وهي تشبه les zones franches d'exportation ، وكان الهدف من إنشاء هذه المنطقة هو إعادة تجميع للنشاط الاقتصادي، ونقل هذه التجربة الناجحة التي اعتمدتها الصين على أراضيها منذ 1980<sup>(2)</sup>.

أما المغرب فهناك علاقات اقتصادية أقل من الجزائر بينها وبين الصين<sup>(3)</sup>. لكن أهم ما تم عقده من اتفاقيات بين الصين والمغرب كان في جانفي 2005، ويعتبر النسيج من بين أهم الصادرات المغربية من الصين، فالصناعات النسيجية الصينية تعرض بأسعار أرخص بـ 50% و 60% من الأسعار المغربية والتونسية، طبعاً فالقرب الجغرافي والثقافي للمغرب مع الاتحاد الأوروبي يلعب دوراً كبيراً في المدة اللازمة لتسليم البضائع<sup>(4)</sup>. وقد قام الرئيس الصيني هيو جينتاو بزيارة رسمية إلى المغرب في أبريل 2006<sup>(5)</sup>.

والجدول أدناه يبيّن لنا ترتيب كل من المغرب والجزائر في التجارة الصينية في إفريقيا:

(1)-\_\_\_\_\_. **Note économique, Investissements chinois et création d'emplois en Algérie et en Égypte.** Banque Africaine de développement, op .cit.

(2)- Jean Claude Berthelemy, **la présence de la Chine et l'efficacité de l'aide Chinoise en Afrique**, rapport sur la Chine et l'Afrique : un nouveau partenariat pour le développement ?, édité par, Richard Schiere et Léonce Ndikumana, groupe de la Banque africaine de développement, Tunisie,2011, p 95.

(3)-San-shiun Tseng, op.cit, p143.

(4)- Francois Lafargue, Op.cit.

(5)-Christian Hurbulot, **la stratégie de puissance de la Chine en Afrique**, ESSEC,(s.p.é), Juin 2008,p10.

**Tableau N° 10. Le commerce sino-africain en 2003 (en milliards de dollars) (information non disponible pour la Tunisie):**

Pays	EXPORTATION	IMPORTATION	Total
AFRIQUE DU SUD	2.02	1.84	3.86
<b>ALGIRIE</b>	<b>0.54</b>	<b>0.09</b>	<b>0.33</b>
ANGOLA	0.14	2.2	2.34
BENIN	0.47	0.07	0.54
CONGO	0.06	0.81	0.87
EGYPTE	0.93	0.15	1.08
<b>MAROC</b>	<b>0.59</b>	<b>0.16</b>	<b>0.85</b>
NEGERIA	1.18	0.07	1.85
SOUDAN	0.47	1.44	1.91
Autre	2.93	1.52	4.45
Total	10.13	8.35	18

**Source : Ministry of commerce of the People's Republic of China, 2004**

أما بالنسبة إلى تونس فإن العلاقات بينها وبين الصين ضئيلة جدا مقارنة بالمغرب والجزائر، بل يمكن اعتبار الصين منافس عنيف أو بالأحرى فالصين تزاحم تونس في التجارة في منطقة خاصة في مجال المنتسوجات. وعلى العموم ففي أبريل 1966 وصل إلى تونس وفد تجاري يترأسه مدير "موفا"، والذي ساعد هذا الوفد على زيارة تونس آنذاك، وقد وقع البلدان في تلك الفترة على اتفاقية شراكة زراعية وذلك في 7 أبريل 1967<sup>(1)</sup>.

ويعتبر معدل الاستثمار الأجنبي المباشر للصين في دول شمال إفريقيا مهم على المستوى القاري فهو يمثل نسبة 15% من معدل الاستثمار الأجنبي المباشر (IDE) نحو الجزائر بالنسبة إلى 10% لسنة 2003. وحسب دراسة للبنك الدولي حول تأثير الصادرات الصينية على المنتجات في المغرب العربي كالنسيج والملابس في فترة الممتدة ما بين 1995-2005، أثبتت الدراسة أن هذا التحرك الصيني أحيانا يكون جذابا، وأحيانا يرى على أنه قضاء على مركزية وخصوص الحرف المغاربية<sup>(2)</sup>.

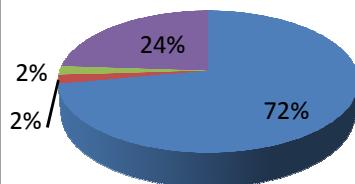
(1)- Jean Claude Berthelemy, la présence de la Chine et l'efficacité de l'aide Chinoise en Afrique, op.cit.

(2)-\_\_\_\_\_, Note économique, Investissements chinois et création d'emplois en Algérie et en Égypte, Banque Africaine de développement, op.cit.

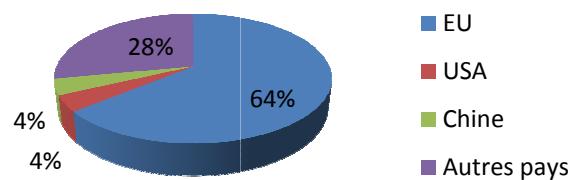
والرسوم البيانية أدناه تبين لنا نصيب الصين من التجارة في دول المغرب العربي، وحجم المبادلات التجارية:

**Graphique N° 08-09-10 : la part de la chine dans le commerce des pays du Maghreb**

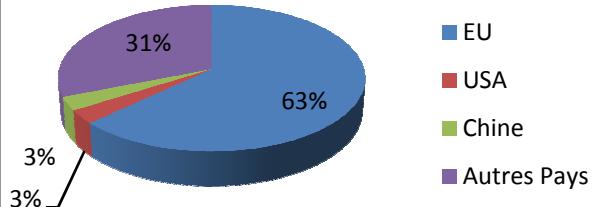
### Part de la Chine dans le commerce de la Tunisie



### Part de la Chine dans le commerce De l'Algérie (2000)



### Part de la Chine dans le commerce du Maroc



Source : [www.afdb.org](http://www.afdb.org)

إن دول المغرب العربي وإن كانت علاقاتها مع الصين محتشمة نوعاً ما مقارنة بنظيراتها، أصبح ينظر إليها من قبل هذه الأخيرة على أنها أفق تجاري جديد للشركات الصينية. لكن الشرط الوحيد الذي تضعه الصين من أجل المحافظة على علاقات تجارية معها هو قطع لكل علاقة من تايوان<sup>(1)</sup>.

(1) - François Lafargue, Op.cit.

لكن ماذا تسمى الصين هذا إن لم يكن تدخلاً في الشؤون الداخلية للدول وتدخلاً مباشراً أيضاً من الناحية الاقتصادية والتجارية والسياسية، فالتدخل في شؤون دولة ما، هو فرض الدولة (أ) على الدولة (ب) فعل سلوك معين أو عدم فعله، التعامل أو عدم التعامل مع دولة ما أو منظمة ما، بشرط أن تقوم الدولة (أ) بفعل آخر يعود بالفائدة على الدولة (ب).

وفي هذه الحالة حتى الصين التي تدعي أنها لا تتدخل في فرض نماذج سياسية معينة من حكم راشد وديمقراطية وغيرها في تعاملها مع شركائها، نجد أنها تتحمّل على هذه الدول عدم التعاون مع تايوان من أجل زيادة فرص تصريف منتجاتها في أسواق المغرب العربي، وعليه فمثل هذا الشرط يحد من البدائل في يد صناع القرار في دول المغرب العربي. فكما أشرنا في الفصل الأول فإن صانع القرار في السياسة العامة والتي تدخل في إطارها السياسة الاقتصادية عندما يريد وضع سياسة اقتصادية ما، فإنه يبحث في البدائل الممكنة.

والصين بسلوكها هذا تكون قد قلّلت بطريقة ما من نسبة استقلال وإنفراد السلطات باتخاذ القرار في الجانب الاقتصادي، والذي يؤثر بالطبع على الجانب السياسي. كما تكون قد أثّرت بطريقة أو بأخرى على صنع وتوجيه السياسات الاقتصادية في منحى معين وإن كان يخدم دول المغرب العربي على المدى القصير في جوانب معينة، فإنه سيؤثر على هذه الدول على المدى البعيد. خصوصاً وأن الصين لن تكتفي بالمكانة الحالية المحتشمة في دول المغرب العربي مقارنة بتواجدها الكبير في دول إفريقيّة أخرى من جهة، وحصة الأسد التي تعود لكل من فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية من جهة ثانية.

لا نريد أن نلوم الغير في كل مرة، أو توجيه سبب فشلنا إلى أطراف أخرى لكن الضغوط التي توجهها الدول الكبرى على المغرب العربي، ومحاولات الإضعاف التي تستهدف هذه الدول بهدف زعزعة استقراره وتعطيل عجلة التنمية فيه حتى ترهق مؤهلاته لكي لا يبقى لها سوى مخرج واحد وهو الاندماج السلبي مع هذه الدول في ظل العولمة، وبالصيغة التي تريدها الدول الكبرى تحت اسم عولمة الاقتصاد أو ما يسمى التدوير الشامل للاقتصاد<sup>(1)</sup>.

(1)- Daniel Mockli, op.cit.

فالصين ترى في إفريقيا عامة خزانة للمواد الأولية، كما تعتبرها سوقاً يسمح لها باختبار منتجاتها الصناعية وعرضها على زبائن أقل تطلبها وهي دول المغرب العربي. كما أن المنتج المحلي بشكل عام لا يستطيع المنافسة بالسعر، ولكن هناك فرصة للمنافسة من خلال الإبداع والتميز والجودة في الإنتاج ومواكبة التطور المستمر في العمليات الإنتاجية وإتباع الطرق الحديثة في التسويق والاكتفاء بأرباح معقولة لحفظه على الصناعة الوطنية. وقد ساعدت الأوضاع الاقتصادية لهذه الدول إلى حد كبير في زيادة حجم الاستيراد من الصين بسبب انخفاض أسعار السلع الصينية مقارنة مع السلع المستوردة من دول العالم الأخرى<sup>(1)</sup>.

يمكن الضعف الحقيقي في اقتصاديات المغرب العربي في أنها اقتصاديات يمكن اختراقها بسهولة من خلال انجذابها إلى المساعدات الممنوعة لها من الدول الكبرى مقابل شروط سياسية واقتصادية. وهذا ما حصل لدول المغرب العربي في علاقتها مع الصين فمهارة الدبلوماسية الصينية ساعدتها على الوصول إلى المنطقة، وذلك من خلال عرضها لطريق آخر عوض الهيمنة التقليدية الغربية. وهكذا فإن العلاقات التجارية والاستثمارات بين الصين ودول المغرب العربي (الإحصائيات متضمنة دول أخرى من شمال إفريقيا) بلغت سنة 2010 بحوالي 145 مليار دولار، مقسمة بين قطاع الطاقة الذي يتمركز في الجزائر، والمعادن الخام في المغرب مثل الفوسفات، والسماد والمواد الزراعية بالنسبة لتونس، بينما تمثل المواد المصنعة كالإلكترونيات، المنسوجات والملابس أغلب الصادرات الصينية نحو دول المغرب العربي<sup>(2)</sup>.

(1)-San-shiun Tseng, The Republic of China's Foreign Policy towards Africa: the Case of ROC-RSA Relations, Johannesburg, November, 2008, p143.

(2)- Note économique, Investissements chinois et création d'emplois en Algérie et en Égypte, Banque Africaine de développement, op.cit.

## استنتاجات المبحث:

من خلال تتبعنا للشراكات الأجنبية "في" دول المغرب العربي من شراكة أوروبية فرنسية، وشراكة أمريكية وأخرى صينية نلاحظ أن الجزائر من بين دول المغرب العربي الثلاث التي لا ترمي في أحضان أي خيار، وتتحلى بالهدوء والحكمة والانضباط في رؤية وتحليل الأشياء المقترنة عليها، وخير دليل على ذلك عندما كان موقفها صريحا اتجاه ما يسمى بالاتحاد المتوسطي عندما طالبت بضرورة معرفة محتواه أبعاده وخلفياته. فالجزائر دخلت في اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي سنة 2005، بينما تونس والمغرب سنة 1995. وتحت عصا التهديد بالبقاء على اليمش، والخشية من حرمانها من المساعدات في حال عدم خضوعها لشروط الدول الكبرى، وجدت دول المغرب العربي نفسها مضطورة لقبول بأي شرط تفرضه عليها هذه الدول. وكأن هذه الدول هرولت نحو هذه الشراكات التي لم تأخذ بعين الاعتبار وضعيتها ومشاكلها<sup>(1)</sup>.

فحيح أن الدخول ضمن شراكات هو جبر لا اختيار باعتبارها أبرز هيكل العولمة، إلا أنه يجدر أن لا ننكر الآثار السلبية التي قد تترتب جراء عدم التكافؤ في القدرات التفاوضية للدول. فالدول الكبرى تعتمد آلية التفاوض، وتعد إمكانياتها الاقتصادية وهيبتها السياسية والعسكرية والاقتصادية من أبرز العوامل المؤثرة في قدرة هذه الدول الكبرى على التفاوض، فضلا عن أن التفاوض يتطلب خبراء وكفاءات لديها المعلومات والتجربة الكافية في موضوع البحث، من هنا تفتقد دول المغرب العربي إلى نقص في الخبراء أو عدم القدرة على تمويلهم، من أجل التفاوض بالطريقة التي تؤهل الدول المتقدمة ذات الإمكانيات والخبرات الكافية.

إن ما يخلاص إليه هذا المبحث هو بروز الأبعاد الاقتصادية في المشروعات السياسية الغربية الموجهة نحو دول المغرب العربي، لاسيما وأن المنطقة تكتسب أهميتها بالنسبة للغرب من خلال أهميتها الاقتصادية بالنسبة للعالم ككل. ويؤدي وجود مشروع أوروبي في المنطقة في مواجهة مشروع أمريكي بوجود تضارب بين المصالح الاقتصادية الأوروبية والمصالح الاقتصادية الأمريكية في المنطقة على الرغم مما قد يتصوره البعض من تناغم تلك المصالح مع بعضها البعض في ظل تناغم مسارات وموافق الطرفين تجاه مختلف القضايا الإقليمية والدولية.

(1) سيد علي بوكرامي، المسائل المالية وسائل الصرف في اقتصادات المغرب العربي خلال الفترة الانتقالية، بحوث الندوة الفكرية التي نظمها المركز الوطني للدراسات والتحاليل الخاصة بالخطيط بالجزائر، بعنوان: *الإصلاحات الاقتصادية وسياسات الخوصصة في البلدان العربية*، ط2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2005، ص187.

إن وجود مثل هذه المشروعات، وفقا لما يراه معظم الباحثين والدارسين، يشكل أحد أهم التحديات التي تواجه جهود الاستقلال الاقتصادي وكذا التكامل الاقتصادي المغاربي، لاسيما وأنها تطرح كبدائل في مواجهة المشروع التكاملية الذي تسعى هذه الدول لتنفيذه فيما بينها منذ عقود طويلة، ولا تزال تتعثر فيه. ولا يكمن الخوف من تلك المشروعات في كونها تشكل بدائل في مواجهة المشروع التكاملية المغاربي فحسب، وإنما أيضا في تعاملها كل دولة على حدا وليس كدول متكاملة اقتصاديا، الأمر الذي يجعلها غير قادرة على التعامل المتكافئ مع الأطراف الأخرى الداخلة في تلك المشروعات بسبب التفوق الاقتصادي لتلك الأطراف، وبالتالي يضعف من فرص استفادتها بشكل أفضل من مثل تلك المشروعات<sup>(1)</sup>.

---

(1) - محمد عبد القادر محمد خير، الأبعاد الاقتصادية للمشاريع السياسية الغربية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (1993-2004)، *مجلة دراسات إفريقية*، ص134.

### المبحث الثالث: آفاق السياسات الاقتصادية المغربية:

**مقدمة المبحث:** إن التنمية الحقيقية لابد أن تقوم على الاستقلال الاقتصادي وليس على تبعيته، فحصول البلدان النامية على الاستقلال السياسي لا يعني القضاء على حالة التبعية، خاصة في حالة ازدياد المشروعات التي تقيمها هذه الدول بعد الاستقلال، والتي تحتاج فيها إلى التعامل التكنولوجي والمالي مع الدول المتقدمة، الأمر الذي يزيد ويعمق من روابط تبعية الدول النامية، ومن أجل التخلص من هذه التبعية لابد من تغيير الهيكل الاقتصادي للدولة، وذلك بإحداث تنمية حقيقة تعتمد على الذات باستغلال الموارد المتاحة في الدولة استغلالاً صحيحاً وكاملاً.

صحيح أن التكامل الدولي والتعاون مع الدول الكبرى له ميزات كبيرة ويحقق أرباحاً كثيرة، ويمكن أن يزيد من PIB ، كما يمكنه أن يفك أزمة النمو في دول المغرب العربي، ولا أحد ينفي ذلك ونحن لسنا ضد هذا النوع من التكامل الدولي. لكن ما نريده من دول المغرب العربي سواء كل دولة على حدا أو في إطار تجمعها مع بعضها، وهو أن تحدد أهدافها بدقة ومن الأفضل أن ترسم أهدافاً كبيرة تتضمن تحت لوائها أهداف صغيرة ومن الأفضل بل ولابد لها من تحقيق الأهداف الصغيرة والأهداف الكبيرة تتحقق بتحقق الأهداف الصغيرة، ولابد لهذه الأهداف أن تصب في قلب احتياجات المجتمع.

وفي مرحلة ثانية لابد من تطوير الاستراتيجيات بشكل مستمر و دائم وليس العمل باستراتيجيات الاستقلال، حكومات المغرب العربي لها المقدرة على خلق فضاء اقتصادي أكثر تطوراً دون الرجوع إلى جهات خارجية تستغل ثرواتها، وتتركها في تبعيتها.

وفي مرحلة أخرى على هذه الدول تأسيس أرضية ثابتة من أجل تقوية وتدعم التنمية فيها، التي تصبح فيما بعد قوة اقتصادية هامة في حوض البحر المتوسط، وعريباً وحتى إفريقياً، فإن إنشاء أرضية ثابتة للتنمية تعتبر الركيزة الأساسية التي تنهض وتدعم مكانة هذه الدول الإقليمية والعالمية، وهذا ليس بجديد فأمثلة ذلك عديدة فالدول الخارجية يتغير سلوكها بتغير الظروف الداخلية والخارجية فتتعامل مع الدول التي لم تستطع إشباع حاجيات مجتمعها على أنها دائمة الاحتياج والتبعية لمساعدتها وتعامل معها من موقف القوة، عكس الدول التي استطاعت إشباع حاجيات أفراد مجتمعها وتحقيق الاستقرار الاقتصادي، فهي تعامل معها من منظور الحذر والشراكة بمعناها الحقيقي. ومنه فعلى الحكومة إتباع بعض الإجراءات منها:

- ضبط عملية الاستيراد بشكل عام للحفاظ على البضاعة المحلية والدعوة لضبط عملية الشراء من الأسواق الخارجية خاصة بالنسبة للبضائع والسلع التي يوجد لها ممول أو وكيل محلي في هذه الدول.
- نشر الوعي الاستهلاكي لدى المواطن وتشجيعه لاستهلاك السلع المحلية من خلال الندوات والمحاضرات والإعلانات وتفعيل دور الوزارة في حماية المستهلك.
- هناك حاجة لتشكيل لجنة مشتركة من الوزارة والصناعيين والغرف التجارية لتبني خطة تهدف إلى توجيه حصة من أموال الدعم لإقامة صناعة ناجحة لها إمكانية المنافسة في الأسواق المحلية والعالمية تملّكها السلطة مع مؤسسات القطاع الخاص ويفضل أن تكون مشاريع مشتركة مع مستثمرين أجانب أصحاب خبرات في مجال الصناعة ويمكن الاستفادة من الخبرات الصينية في هذا المجال خاصة في مرحلة الإنشاء على الأقل.
- دعم الصناعة المحلية لزيادة قدرتها على المنافسة من خلال تخفيض الجمارك والضرائب على المواد الخام الداخلة في الصناعة المحلية وتوجيه الدعم الخارجي لتطوير الصناعة المحلية بشكل عام.
- الابتعاد عن الاستيراد العشوائي غير المدروس للتأكد من حاجة السوق المحلي للسلع المستوردة.

كما أن الإستراتيجية التنموية الجديدة يجب أن تأخذ بعين الاعتبار التحولات الدولية الجديدة التي تتسم بطابع تدويل الحياة الاقتصادية وتعزيز قواعد المنافسة من جهة وتنامي التكتلات الاقتصادية الجهوية من جهة أخرى وبالتالي فالعمل المستقبلي ينبغي أن يقوم على بعدين: بعد داخلي وبعد إقليمي أو دولي.

أما بعد الداخلي فينبغي أن يرتكز على الاهتمام بالزراعة وإنتاج الغذاء وذلك نظراً لما لهذا القطاع من قدرة على خلق فرص العمل وما يكتسبه الأمن الغذائي من أهمية، مع العلم أن إمكانيات دول المغرب العربي كبيرة وغير مستغلة في هذا المجال.

كما يجب تبني سياسات سكانية جديدة تهدف إلى تقليل النمو الاقتصادي، وينبغي التركيز على إصلاح التعليم وربطها بأهداف التنمية وأيضاً قيام الدولة بدور أكثر فاعلية في مجال حماية البيئة خاصة حماية الأراضي الزراعية التي تعرف تدهوراً خطيراً نتيجة التوسيع العمراني.

أما بعد الجهوي فيقصد به تنسيق سياسات التنمية في إطار مغاربي - كمرحلة أولى - بهدف التكامل والبروز كقوة اقتصادية قوية وفاعلة أمام باقي التكتلات الاقتصادية عبر العالم.

إن العائق الرئيسي في سبيل التنسيق الاقتصادي المغاربي يمكن في عدم تجاوز بعض المشاكل السياسية المطروحة على الساحة المغاربية<sup>(1)</sup>. وفي الأخير يمكن الحديث عن تصور ثلات سيناريوهات أساسية للنهوض بالتنمية الاقتصادية فيها ومواجهة التحديات الاقتصادية العالمية:

**المطلب الأول: السيناريو الأول: سيناريو الاستثمارية الخطية:**

أين على دول المغرب العربي الاستثمار في تسيير علاقاته الاقتصادية على أساس الروابط البنية، وإعادة بناء سياساتها الاقتصادية على أساس ذلك، أي الأخذ بعين الاعتبار الظروف الداخلية والخارجية، مما يقود البلدان المغاربية إلى البحث عن نمو اقتصادي متزايد لمعالجة مشكلة البطالة والمديونية والتضخم في فترة زمنية تتسم بالتغييرات الدولية السريعة وتواجد المنطقة قرب مناطق التوتر من جهة، ووجود التناقض الأمريكي، الأوروبي- الفرنسي، الصيني من جهة أخرى. كما عليها الأخذ في الحسبان عملية الافتتاح الاقتصادي واقتصاد السوق الذي يؤدي إلى إنشائية الاقتصاد الوطني.

**المطلب الثاني: السيناريو الثاني: سيناريو فك الارتباط:**

والابتعاد كلباً أي غلق الحدود، قصد بناء اقتصادياتها ذاتياً، مرکزة في ذلك على الاكتفاء الذاتي، مما يستوجب اقتصاديات قوية ومتكلمة غنية بالموارد المادية والمالية والبشرية، وهو وضع عسير التحقق سيما أن هذه الدول قد ورطت نفسها مع البنوك الدولية وصعب عليها أن تسدد ديونها وتتفاوت من التبعية التي تعاني منها.

**المطلب الثالث: السيناريو الثالث: سيناريو إعادة تفعيل التكامل المغاربي:**

هو تصور يعتبر تكريساً للتصور الأول فهو يعتمد على إعادة تفعيل التكامل المغاربي والبحث عن نمو قطري متميز، والقضاء على التنافسية التي تتسم بها السلع المغاربية.

(1)- عبد العزيز شرابي، التنمية الاقتصادية في الجزائر أسباب التراجع وشروط الإقلاع في ظل التحولات المحلية والعالمية الراهنة، ورقة مقدمة في ندوة التنمية في الشرق الأوسط في ظل المستجدات المحلية والعالمية، معهد التخطيط القومي، مؤسسة فريدريش ناومان، الإسماعيلية 1996، ص 155.

إذ يتطلب قبل كل شيء أن تعمل البلدان المغاربية على تجسيم قرارات معايدة إنشاء إتحاد المغرب العربي بصورة أسرع وبكل جدية مما هي عليه الآن، بتكرис التكامل الزراعي والصناعي والخدمي بغية إشباع الحاجيات الفردية والجماعية، وفتح الحدود بين كافة البلدان المغاربية أمام تحرك الأفراد والسلع والخدمات ورؤوس الأموال، مما يتطلب ترقية الأجراء السياسية نهائياً. وذلك لمواجهة الزحف الخارجي نحو الموارد الطبيعية في المنطقة<sup>(1)</sup>.

النقطة الأخرى التي يمكن الإشارة إليها هي ضرورة العمل بالقطاع العام رغم تبني سياسة الانفتاح الاقتصادي التي من أسسها القطاع الخاص، فالقطاع العام الذي ستتكلف به الدولة يمكنها من القضاء التدريجي على مشكل البطالة.

الاستنتاج الرابع وهو أن على دول المغرب العربي إن أرادت فعلاً تحقيق تنمية أن تبني قاعدة مستقلة متراكمة، ويقصد بها الاستقلال الاقتصادي عن الخارج. فلا توجد تنمية تحت ظل التبعية، فالاستقلالية هي شروط التنمية المستدامة، وهذا ما أثبتته التجارب عبر العالم. وعلى حكومات هذه الدول القيام بتقدير جدي للأوضاع الحالية المتوقعة، وتقييم المتطلبات وال الحاجيات الاجتماعية والاقتصادية التي يتغير تلبيتها في حدود الممكن.

#### استنتاجات المبحث الثالث:

ليس بالضرورة تطبيق هذه السيناريوهات بصورة جذرية فهذا مستحيل ومحال، وإنما يجب تطبيقها على مراحل، فلا بد من بناء الدولة داخلياً وتطوير القطاعات الأساسية والحساسة في الدولة وهي القطاع الفلاحي، وكسب ثقة الشعب من أجل تسهيل العملية، ثم المرور إلى القطاعات الأخرى حسب الأهمية، وفي نفس الوقت تقوم هذه الدول بمحاولة للتخلص من ديونها الخارجية وتبعيتها الغذائية للخارج، وأيضاً الاستفادة من هذه المشاريع تكنولوجياً وعلمياً، لأنه عندما تكون لدى هذه الدول قاعدة معرفية متينة يمكنها بعد ذلك تجاوز كل العقبات.

(1) عبد الفتاح العموص: المتوسطية والشرق أوسطية وتحديات التنمية في البلدان المغاربية، ورقة قدمت في ندوة بعنوان متطلبات التنمية في الشرق الأوسط (المشرق والمغرب) في ظل المستجدات المحلية والعالمية، معهد التخطيط القومي ومؤسسة فريدريش ناومان، الإسماعيلية، مصر، 24-26 سبتمبر 1996، ص 69.

خاتمة الفصل الثالث:

إن السياسات الاقتصادية التي تترجم في عدد من برامج التنمية الاقتصادية كما يجمع على ذلك العديد من الباحثين، هي أداة للاستقلال الاقتصادي وحتى السياسي، لكن ما لمسناه إلى حد ما من خلال هذا الفصل أن العكس صحيح، فمن أجل التنمية الاقتصادية دخلت دول المغرب العربي في تبعية اقتصادية وسياسية، فمن خلال المساعدات المشروطة التي تمنحها المؤسسات الدولية وأيضا الدول الكبرى التي تقيم شراكات مع هذه الدول بداعي تتميتها، بدأت تحدد هذه الأخيرة مدى توفر الشروط السياسية الضرورية لتجسيد الحكم الراشد للحصول على المساعدة المالية والتكنولوجية، وتتخذ قرارات عن حكومات هذه الدول لما يجب أن تقوم به وما لا يجب القيام به، وطبعا كل هذا تحقيقا لمصالحها.

وبهذا تكون دول المغرب العربي قد استقلت استقلالا سياسيا من الاستعمار العسكري السابق، الذي على الأقل كان العدو فيه ظاهرا جليا يسهل محاربته، ودخلت في استعمار على عدة جبهات وذو عدة أبعاد أولها الاقتصادي ثم الفكري والثقافي، والذي لا مجال سينتقل إلى الاستعمار الديني إن لم تتم مقاومته من خلال إجراءات تكتيكية مدرورة ومسطرة.

# الخاتمة



الخاتمة:

إن الصورة التي انتهينا إليها بعد وضع المعالم الأساسية لاقتصاد دول المغرب العربي، وبالعودة إلى الواقع الحالي الذي تمر به هذه الدول، هي أن المشهد الاقتصادي المغربي في عام 2012 يتميز بوجود متغيرات عديدة يصعب التكهن باتجاهاتها خلال السنوات القادمة، ومدى تأثيرها على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية.

ويمكن تقسيم المتغيرات إلى متغيرات داخلية وخارجية تحتوي كل منها على معطيات مختلفة، اقتصادية واجتماعية وسياسية، يصعب أيضا التنبؤ بتطورها خلال السنوات القليلة المقبلة، لذا نرى أن معظم الدراسات الإستشرافية حول المنطقة والتطورات الاقتصادية والدولية المحتملة تبقى حذرة ولا تظهر إجمالا تفاؤلاً نظراً لضبابية الأوضاع في المنطقة وفي العالم، كما يظهر جيداً من خلال قراءة جزء من دراسة البنك الدولي المخصص لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في دورته حول "التوقعات الاقتصادية الإجمالية"، وكذلك الجزء الخاص بالمنطقة في آخر تقرير لصندوق النقد الدولي حول المشهد الاقتصادي العالمي المستقبلي والمعنون: "الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: الإتجاه الجمودي في خضم أوضاع غير معروفة النتائج".

وقد تتطور الأوضاع الاقتصادية المستقبلية في المغرب العربي في اتجاهين مختلفين، وذلك حسب ما سئول إليه الأوضاع في العالم وخاصة في كل من أوروبا وليبيا، فهما الاقتصادان الأكثر تأثيراً على اقتصاد تونس والمملكة المغربية. وذلك أن الاقتصاد الليبي كان يتکل على الأيدي العاملة الأجنبية إلى درجة كبيرة وبشكل خاص علىقوى العاملة التونسية، كما أن ليبيا كانت تستورد العديد من السلع والخدمات من جارتها تونس؛ لذلك فإن عودة الأوضاع السياسية في ليبيا إلى الهدوء والاستقرار من شأنه أن يدعم الاقتصاد التونسي إلى حد بعيد، خاصة وأن تونس كانت تصدر القوى العاملة إلى ليبيا، وكانت تستفيد من التحويلات الغزيرة لمهاجريها من هذا البلد كما من الدول الأوروبية حيث تراجع النشاط الاقتصادي مما أثر سلباً على حجم التحويلات من قبل المغتربين التونسيين.

ومن جهة أخرى، لابد من ذكر أن أهم سوق للسلع التونسية والمغربية هي في دول الاتحاد الأوروبي التي تمر بأصعب فترة تراجع اقتصادي منذ انفجار الأزمة المالية والاقتصادية الدولية عام 2008،

بالإضافة إلى أزمتها المصرفية والمالية الناتجة عن قضية الديون السيادية لبعض الدول الأعضاء فيها، لذلك لا يمكن لدول المغرب العربي أن تعقد الآمال على معدلات نمو عالية في الاقتصاد الأوروبي. وتتجدر الإشارة إلى الصعوبات المالية التي قد تعاني منها تونس، والمغرب بدرجة أقل لأن الأمور السياسية أكثر استقباباً فيها. أما الجزائر، وإن لم تمر بانقاضات شعبية واسعة النطاق، فإن سياساتها الاقتصادية والمالية لم تؤد إلى أي تحسن في أوضاعها الاجتماعية أو إلى التنوع في النشاطات الاقتصادية، بل إن قطاع النفط ما يزال مهيمنا على التطور الاقتصادي فيها دون حصول أي تغيير نوعي في آليات النمو الاقتصادي وتراجع حدة البطالة لدى العنصر الشاب فيها.

كما أن ما خلصنا إليه في نهاية هذا البحث وهو أن من أهم التحديات التي ستواجه مستقبل التنمية في دول المغرب العربي، عدم القدرة على رسم السياسات الاقتصادية على نحو مستقل بمعزل عن الضغوط والتوجهات الخارجية. وليس المقصود في هذا المجال نفي أهمية التنسيق عند رسم السياسات الاقتصادية والعمل على تحقيق التوازن الشامل، أي التوازن الداخلي والخارجي في آن واحد، وإنما المقصود هو الإذعان لضغط القوى الاقتصادية الكبرى عند رسم السياسات الاقتصادية المحلية، مما يقلل من إمكانية تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية المحلية وإمكانيات عزل الاقتصاد المحلي عن المؤثرات أو المضاعفات السلبية لما يجري في الاقتصاد العالمي. ولا ينشأ فقدان استقلالية السياسات المتبعة في هذه الدول فقط نتيجة لما يتربّب على القبول بالاتفاقيات الدولية من التزامات على هذه الدول، لكن درجة الانفتاح المالي وإزالة العوائق والحواجز أمام تدفق رؤوس الأموال دعمت بقوة الروابط بين الأسواق المالية، وحددت من قدرة وإمكانية الحكومات المحلية على استخدام سياسات الاقتصاد الكلي للتأثير على الأهداف المتعلقة بحجم الإنتاج ومعدلات التضخم، بحيث لم يعد بموجب الترتيبات الجديدة عزل معدلات الفائدة المحلية عما يجري في العالم الخارجي دون التعرض لتدفقات رؤوس الأموال وحدث تغيير حاد في القيمة الخارجية للعملة.

وفي ظل عدم الاستعداد وعدم توفر الهياكل اللازمة وعدم اكتمال مرحلة التحول، فإن جل هذه الصعوبات عندما تواجه الدولة، ستؤدي إلى ممارسة ضغوطات تدعو إلى المزيد من التبعية.

كما أن صبغة تعدية الاتجاهات على السياسات الاقتصادية التحريرية في دول المغرب العربي يحد من خيارات أدوات السياسة الاقتصادية المتاحة لها، وبالخصوص فإن الشراكات تتضمن عناصر من شأنها عدم تمكين هذه الدول من إتباع سياسات مستقلة<sup>(1)</sup>.

يبقى أن دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة ستقدم مزيداً من المساعدات المالية إلى دول المغرب العربي، غير أن تلك المساعدات -كما هو معلوم- تكون مشروطة بالوصفات النيوليبرالية أو بشروط سياسية (مرئية وغير مرئية)، وهي مساعدات يتم تقديمها ببطء شديد في كثير من الأحيان.

وفي الحقيقة إنه لمن المستغرب هذا الاتكال على المساعدات المالية الغربية والمشورة التقنية في حين هناك دول مثل دول المغرب العربي، لها موارد طبيعية وقدرات مالية كبيرة يمكن أن تستثمر في تعبئة الموارد البشرية تعبئة كاملة ضمن خطط النمو الاقتصادي فيما بينها، وضمن منظومة تشجيع الإنتاجية والتلويع الاقتصادي. وتتمتع أيضاً دول المغرب العربي بكفاءات بشرية مهمة ذات قدرات علمية وتقنية عالية، وبهاجر الجزء الأكبر من هذه النخبة إلى أوروبا والولايات المتحدة وكندا في ظل فقدان فرص العمل التي تليق بكفاءتها وتؤمن لها ظروف الحياة الكريمة في مجتمعاتها.

كما يمكن القول أن الاستقرار السياسي في دول المغرب العربي مرتبط إلى حد بعيد بتغيير النظام الاقتصادي ككل. وفي غياب مثل هذه المنظومة يستحيل استثمار الرأس المال البشري في نموذج اقتصادي بديل عن النموذج الريعي السائد يستنهم قواعده من التجارب الناجحة في العالم، بدلاً من الخصوص إلى وصفات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وسائر مؤسسات التمويل الدولية، وهي وصفات مسؤولة إلى حد ما عما آلت إليه الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في هذه الدول، لتجاهلها مشاكل الاقتصاد الحقيقي والتركيز خاصة على خفض دور الدولة، ووضع عبء تحرير الاقتصاد على الفئات محدودة الدخل حسراً.

(1)- أحمد منسي عبد الحميد، عبد الله محمد شامية، *النظام التجاري العالمي والاقتصاديات العربية: السياسات والآثار والتحديات*، معهد التخطيط القومي ومركز فريدريش ناومان، الاسماعيلية، مصر، 1996، ص 112.

والحقيقة أن التغيير المطلوب بالنظام الاقتصادي في دول المغرب العربي، يقتضي الدخول في عهد جديد من الوعي الاقتصادي لمعالجة أهم نقاط الضعف التي تعيق إرساء دعائم تنمية مستدامة تشمل جميع القطاعات الاقتصادية، بما فيها القطاع الزراعي المهم إلى حد بعيد رغم إمكانياته، وتشمل أيضاً الاعتناء بالعنصر الشاب (ذكوراً وإناثاً)، الذي بدلاً من أن يكون قاطرة النمو الرئيسية وحافزاً للنمو والاستهلاك كما هو الحال عادة في مسار التطور الاقتصادي والتنمية الاجتماعية، قد أصبح عبئاً على اقتصاديات هذه الدول. ومرد ذلك إلى أن الآليات الاقتصادية أسيّرة نموذج اقتصادي يتكلّ على مصادر ريع وليس على تجهيز الموارد البشرية من أجل الإنتاج الابتكاري في السلع والخدمات ذات القيمة المضافة العالية.

إن هذا النموذج لا يلبي مقتضيات أسواق العمل لاستيعاب الأعداد المتزايدة من الشباب الذين يدخلون هذه الأسواق سنوياً. وكما هو معلوم فإن أهم أسباب الانتقاضات الشعبية العربية عامة هي صرخة العنصر الشاب الذي ترك قدراته وإمكانياته دون الاستفادة منها في خدمة تنمية بلده.

وتنظر أوضاع شاذة في سوق العمل، حيث تستورد القوى العاملة الأجنبية من الخارج في بعض الدول أو على العكس، تصدر القوى العاملة المحلية بما فيها الكفاءات العالية إلى دول أخرى. وهذه الآلية بدورها تصبح جزءاً من النظام الريعي العام عبر تدفق التحويلات مع ما يترتب على هذه الظاهرة من مشاكل اجتماعية كبيرة سواء في الدول المصدرة للعمالة أو الدول المستوردة لها.

ومما يزيد الطين بلة، ما يشوب توزيع إيرادات مصادر الريع من عدم عدالة وتركز ثروات هائلة في أيدي قليلة، وعلاقات الفساد والإفساد بين القطاع العام والقطاع الخاص، مما يؤدي إلى غياب القدرة التنافسية للاقتصاديات المغاربية للاقتصاديات الأخرى نظراً لتركيز الاستثمارات في القطاعات الريعية المذكورة سابقاً وتجنب الاستثمار الخاص، المحلي أو الخارجي في القطاعات ذات القيمة المضافة العالية. ومن أجل تغيير هذا النمط المشوه للتنمية الاقتصادية، لابد من العمل على إقامة المنظومة الابتكارية التي أشرنا إليها سابقاً ضمن أهداف قطرية، في إطار تكامل اقتصادي مغاربي، للدخول في عالم الإنتاج الذي وحده يمكن أن يؤمن فرص العمل المطلوبة في المنطقة.

وفي هذا المجال، فإن العامل الأساسي هو تحويل نوعية العلاقة بين القطاع العام والخاص من علاقة مبنية على تقاسم الريع النفطي والعقاري والمالي إلى توليد الريع الذي يمكن أن يتأتى من ابتكار سلع وخدمات ذات قيمة مضافة عالية وبالتالي محتوى تكنولوجي ابتكاري<sup>(1)</sup>.

والسؤال المهم الذي يبقى مطروحا بعد استعراض آثار على السياسات الاقتصادية في ظل التطورات الحاصلة في العلاقات الاقتصادية الدولية، هو ماذا على دول المغرب العربي فعله في المواجهة هذه التطورات لكي تضمن استمرارية التنمية الاقتصادية، وما هو السلوك الذي ينبغي أن تتخذه دول المغرب العربي في مواجهة ما يجري حولها، وهل هذه الأقطار مهيئة لاتخاذ موقف إيجابي (الدخول أو عدم الدخول)، ينأى بها عن مخاطر عدم التأكيد التي تكتف الترتيبات والشروط التي تفرضها الدول الأجنبية.

وهذا لا يتأتى إلا عن طريق تغيير الذهنيات المتعامل بها حاليا للشعب ولصناعة القرار وتطوير ثقافة الجيل القادم. وفي الختام لا يسعني في هذا المقام إلا أن أذكر قول الله تعالى في الآية القرآنية الكريمة من سورة الرعد: {...إِنَّ اللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُوا مَا بِأَنفُسِهِمْ...} <sup>(1)</sup>.

صدق الله العلي العظيم.

سورة الرعد الآية: 11.

(1)- جورج قرم، *الاقتصاديات العربية في 2012 بين انحدار النمو وتباطئه*، مركز الجزيرة للدراسات، تصفح الموقع يوم: 14-06-2012، عن موقع:

<http://studies.aljazeera.net/reports/2012/01/2012112111139497273.htm13/06/2012>

(2)- القرآن الكريم، سورة الرعد، الآية 11.

**اختبار صحة الفرضيات:**

**قبول الفرضية الرئيسية:**

خلصنا في نهاية هذا البحث إلى إثبات الفرضية الرئيسية التي مفادها أن هناك علاقة تأثير وتأثير بين السياسات الاقتصادية المتبعة في دول المغرب العربي وبين تحقيق الاستقرار السياسي، وأن هذا التأثير يختلف من دولة لأخرى وفقا للنظام الاقتصادي المتبع، ووفقا للخصائص الاقتصادية والسياسية والاجتماعية لهذه الدول، فضلا عن طبيعة توجهات الإدارة الحاكمة.

**قبول الفرضية الجزئية الثانية:**

إن الواقع الاقتصادي المتدهور وغير المدروس في منطقة المغرب العربي يحتم علينا إشراك كل الفاعل المجتمعية والوطنية من أجل رسم سياسات اقتصادية رشيدة.

**قبول الفرضية الجزئية الثالثة:**

نضراً للإحصائيات والأرقام التي تحصلنا عليها في خضم بحثنا هذا، تؤكد أن السياسة الاقتصادية في دول المغرب العربي حققت بعض النتائج المرضية، لكن وبالعودة إلى الواقع نرى أن تفعيلها بعد أصبح أكثر من ضرورة ملحة في المجتمع.

قائمة المراجع والمصادر:

أولاً: المراجع باللغة العربية:

1- القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة:

أ- القرآن الكريم:

- 1- سورة قريش.
- 2- سورة الرعد.

ب- الأحاديث النبوية الشريفة:

2- الكتب:

3- أبو عامود (محمد) سعد، العولمة والنظم السياسية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2008.

4- أبيدال (ميشال) وأخرون، التجربة الاقتصادية في تونس: ريادة مغاربية واعتراف دولي، من كتاب بن علي الطريق الثالث، إعداد وإشراف علي قاسم ومختار الدبابي، دار العرب العالمية للصحافة والنشر، لندن 2009.

5- أرنولد ج. هايدنهايمير، آخرون، السياسات العامة المقارنة: سياسات الخيار الاجتماعي في أمريكا وأوروبا واليابان، ترجمة: أمل الشرقي، طبعة أولى، عمان، الأهلية للنشر والتوزيع، 1999.

6- أزيوزيتو (جون)، الأمريكان والبريطانيون يستمليون الدول العربية الإسلامية، ملحق العالم الاستراتيجي، مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية، العدد 08، الجزائر، جانفي 2009.

7- ألترمان (جون)، أمريكا ما بعد بوش: تغير الثواب واللثب واحد، ملحق العالم الاستراتيجي، العدد 08، مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية، الجزائر، جانفي، 2009.

8- الحديسي (مها) عبد اللطيف، الخفاجي (محمد) عدنان، النظام السياسي والسياسة العامة- دراسة في دور المؤسسات الرسمية وغير الرسمية في صنع السياسة العامة في الدول المتقدمة والنامية-، سلسلة الدراسات السادسة، مركز الفرات للتنمية والدراسات الإستراتيجية، العراق، 2006.

9- السيد (يسين)، البحر الأبيض المتوسط باعتباره منطقة إستراتيجية، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، الإسكندرية، ديسمبر 2006.

10- الشريف (علي)، إدارة المنظمات الحكومية، الدار الجامعية، 1999، الإسكندرية، مصر.

11- الطيب أبشر (حسن)، الدولة العصرية دولة مؤسسات، القاهرة، 2005.

- 12- العزاوي (وصال) نجيب، مبادئ السياسة العامة، طبعة أولى، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2003.
- 13- الفهداوي (فهمي) خليفة، السياسة العامة: تحليل كلي في البنية والتحليل، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2001.
- 14- الكثيري (مصطفى)، مقاربة تقييمية لحصيلة تجربة الخوصصة في المغرب، الإصلاحات الاقتصادية وسياسات الخوصصة في البلدان العربية، طبعة ثانية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2005.
- 15- الكواز (أحمد)، مازن التنمية بين السياسات الاقتصادية والعوامل الخارجية، ، العدد 21، سلسلة اجتماعات الخبراء، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2007.
- 16- المالكي (عبد الرحمن)، السياسة الاقتصادية المثلث، طبعة أولى، جدارا لكتاب العالمي وعالم الكتاب الحديث للنشر والتوزيع، الأردن، 2006.
- 17- الهرماسي (عبد اللطيف)، الدولة والتنمية في المغرب العربي -تونس أنموذجا-، سراس للنشر، تونس، 1993.
- 18- برقوق (سالم)، الاستراتيجية الفرنسية في المغرب العربي، طاكسيج كوم للدراسات والنشر والتوزيع، الجزائر، 2010.
- 19- بن جيد (سلوى)، قراءة سياسية في مواضيع وسائل راهنة، الملكية للطباعة والاعلام والنشر والتوزيع، الحراش، الجزائر، 2008.
- 20- جيمس أندرسون، صنع السياسة العامة، ترجمة: عامر الكبيسي، دار المسيرة ، الأردن، 1999.
- 21- ديكسيت (أفيناش)، صنع السياسة الاقتصادية: منظور علم تكاليف الصفقات، ترجمة نادر ادريس التل، دار الكتاب الحديث للنشر والتوزيع، عمان الأردن ، الطبعة أولى، 2009، ص108.
- 22- زبيغينيو (بريجينسكي)، رقة الشطرنج الكبرى: السيطرة الأمريكية وما يترب عليها جيواستراتيجيا، الطبعة ثانية، مركز الدراسات العسكرية، 1999.
- 23- حسن ( توفيق) إبراهيم، نظم السياسية العربية-الاتجاهات الحديثة في دراستها-، طبعة أولى، مركز الدراسات الوحدة العربية، لبنان، 2005.
- 24- ياغي (عبد الفتاح)، السياسات العامة بين النظرية والتطبيق، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة 2010.

- 25- كاسي (تيرنس)، السياسة الاقتصادية والمؤسسات والنمو الاقتصادي في عصر العولمة، الطبعة الأولى، العدد 34، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الإمارات، 2001.
- 26- مقيش (مصطفى)، الجزائر بين اقتصاد الريع والاقتصاد الصاعد، الدار دطب للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2001.
- 27- منيسي أحمد (عبد الحميد)، شامية عبد الله (أحمد)، النظام التجاري العالمي والاقتصاديات العربية: السياسات والآثار والتحديات، معهد التخطيط القومي ومركز فريديريش ناومان، الاسماعيلية، مصر، 1996.
- 28- نافعة (حسن)، الاتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربية، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006.
- 29- سمير (أمين) وأخرون، العلاقات العربية الأوروبية: قراءة عربية نقدية، مركز البحث العربية والإفريقية، القاهرة.
- 30- عادل (حسين)، التنمية الاجتماعية بالغرب؟ أم بالاسلام؟، (د.د.ن)، (د.س.ن).
- 31- عارف نصر (محمد)، استبانتولوجيا السياسة المقارنة - النموذج المعرفي، النظرية، النموذج- طبعة أولى، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2002.
- 32- عبد المطلب (عبد الحميد)، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي - تحليل كلي-، طبعة أولى، مجموعة النيل العربية ، القاهرة، 2003.
- 33- علي سليمان (سلوى)، السياسة الاقتصادية، الطبعة أولى، وكالة المطبوعات، الكويت، 1973.
- 34- عودة (جهاد)، النظام الدولي إشكاليات ونظريات، الطبعة الأولى، دار الهدى للنشر والتوزيع، مصر، 2005.
- 35- شاهر (إسماعيل) الشاهر، أولويات السياسة الخارجية الأمريكية بعد أحداث 11 أيلول 2001، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، وزارة الثقافة، دمشق، 2009.
- 36- شرابي (عبد العزيز)، برنامج التصحيح الهيكلي وإشكالية التشغيل في البلدان العربية، الإصلاحات الاقتصادية وسياسات الخوصصة في البلدان العربية: بحوث الندوة الفطرية التي نظمها المركز الوطني للدراسات و التحاليل الخاصة بالتخطيط- الجزائر، ط2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2005.

- 37- شعراوي (سلوى) جمعة، تحليل السياسة العامة في الوطن العربي، مركز دراسات واستشارات الادارة العامة، القاهرة 2004.
- 38- خليل (حسين)، السياسات العامة في الدول النامية، طبعة أولى، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2007.
- 39- طابع آصيفا، سفرين روجومارو، عبد الغفار أحمد، العولمة والديمقراطية والتنمية في إفريقيا: التحديات والتوقعات، مركز البحث العربي للدراسات العربية والأفريقية والتوثيق، القاهرة، (د،ت).
- 40- محمد مؤقت وأخرون، التنمية الديمقراطية والفعل الجماعي بالمغرب: عناصر تحليل ومحاور التدخل، فضاء الجمعيات، المغرب، يوليو 2004.

3- الوثائق الرسمية:

- 41- الجريدة الرسمية رقم 76 المؤرخة في 8 ديسمبر 1996، الدستور الجزائري: معدل بـ: القانون رقم 03-02 المؤرخ في 10 أبريل 2002 الجريدة الرسمية رقم 25 المؤرخة في 14 أبريل 2002، والقانون رقم 19-08 المؤرخ في 15 نوفمبر 2008 الجريدة الرسمية رقم 63 المؤرخة في 16 نوفمبر 2008
- 42- الدستور المغربي.
- 43- الدستور التونسي.

4- المقالات: (الجرائد والمجلات):

- 44- العطروز (عبد اللطيف)، مشروع الشفافية في الإيرادات: دراسة حالة المغرب، revenue watch institute
- 45- الشكndالي (رضا)، قراءة في الميزان الاقتصادي بتونس 2011: عودة الانتعاش، مجلة المغرب الموحد، العدد العاشر، تونس، جانفي 2011.
- 46- باري (عبد اللطيف)، السياسات العامة وتحقيق التنمية في التجربة المالizية والأفق الجزائري، جامعة محمد خيضر، بسكرة.
- 47- بطاهر (علي)، سياسات التحرير والإصلاح الاقتصادي في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الأول، الجزائر، 2008.
- 48- بوحفص (حاكمي)، الإصلاحات والنمو الاقتصادي في شمال إفريقيا: دراسة مقارنة بين الجزائر،

- المغرب، تونس، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السابع، الجزائر، 2009.
- 49- بن يونس (كمال)، التهميش الشامل: عوامل اندلاع الثورة ضد نظام بن علي في تونس، مجلة السياسة الدولية، العدد 184، المجلد 46، أبريل 2011.
- 50- حركات (محمد)، آية ملامح لميزانية المغربي 2011 في خضم الأزمة والأفق المغاربي، مجلة المغرب الموحد، العدد العاشر، تونس، جانفي 2011.
- 51- كبيش (عبد الكريم)، نحو نظام عالمي جديد، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 17، دار الهدى للنشر والتوزيع، قسنطينة، الجزائر، جوان 2002.
- 52- كيموش إيمان، فرنسا تعلن الطوارئ بسبب قرارات وزارة الفلاحة الجزائرية، جريدة الفجر اليومية، 2012-06-29
- 53- مسعود (أمانى)، السياسات العامة المفهوم والاقتراحات الدراسية، مجلة السياسات، العدد 8، معهد السياسات العامة، فلسطين، 2009.
- 54- محمد خير (محمد عبد القادر)، الأبعاد الاقتصادية للمشاريع السياسية الغربية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (1993-2004)، مجلة دراسات إفريقية.
- 55- قريش (نصيرة)، أبعاد وتوجهات استراتيجيات إنعاش الصناعة في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 5، الجزائر.
- 56- ناجي عبد النور، دور منظمات المجتمع المدني في تحقيق الحكم الرشيد في الجزائر: دراسة حالة الأحزاب السياسية، مجلة المفكر، العدد الثالث، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة.
- 57- محمد فرحي، سياسة التنمية الاقتصادية في الإسلام: الإطار العام والمقومات، مجلة الباحث، عدد 02، جامعة ورقلة، الجزائر، 2003.
- 58- مجلة المغرب العربي الموحد 2011.
- 59- \_\_\_\_\_، جريدة العرب، اقتصاد المغرب شهد نموا بنسبة 6.1% ، الخميس 5-11-2009.

5- التقارير (غير الحكومية):

- 60- جامعة الدول العربية، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 1991
- 61- جامعة الدول العربية، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2000

- 62- جامعة الدول العربية، التقرير العربي الموحد لسنة 2010
- 63- تقرير البنك التنمية الإفريقي لسنة 2011.
- 64- البنك الدولي، الزراعة من أجل التنمية، تقرير التنمية في العالم 2008.
- 6- الدراسات غير المنشورة: (الرسائل الجامعية)**
- 65- منصوران (سهيلة)، الفساد الاقتصادي و إشكالية الحكم الراشد و علاقتها بالنمو الاقتصادي: دراسة اقتصادية تحليلية حالة الجزائر، مذكرة الماجستير، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير.
- 66- شنافي (ليندة)، تأثير سياسات الاصلاح الاقتصادية في البناء الاجتماعي للمجتمع: دراسة تحليلية، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه في علم الاجتماع، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2010.
- 67- بوبيكر (عبد القادر)، مفهوم الأمن الدولي وفقا للنظام العالمي الجديد، أطروحة دكتوراه دولة في القانون العام، جامعة الجزائر، 2008.
- 68- بونوة (نادية)، دور المجتمع المدني في صنع، تنفيذ وتقدير السياسة العامة، دراسة حالة الجزائر 1989-2009، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، باتنة 2010.
- 69- طليب (أحمد)، دور المعلومات في رسم السياسات العامة في الجزائر: دراسة حالة المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة الجزائر 2007.
- 70- محزمي (محمد) عباس،  نحو تنسيق ضريبي في إطار التكامل الاقتصادي المغاربي، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر، 2005.
- 71- منصوري (الزين)، آليات تشجيع وترقية الاستثمار كأداة لتمويل التنمية الاقتصادية، رسالة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006.
- 72- سويسى جمعة (أحمد)، المغرب العربي: التحديات الداخلية والتهديدات الخارجية، رسالة ماجستير في العلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام الجزائر، الجزائر 2004-2005.

73- علي (عبد القادر) علي، التطورات الحديثة في الفكر التنموي والأهداف الدولية للتنمية، ندوة حول الأهداف الدولية للتنمية وصياغة السياسات الاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية، المعهد العربي للتخطيط، تونس، فيفري 2003.

74- فرقاح (بتسام)، دور الفاعل غير الرسمية في صنع السياسة العامة في الجزائر (1989-2009)، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية، تخصص السياسات العامة والحكومات المقارنة باتنة 2011-2010.

#### 7- القواميس والمعاجم:

75- الكيالي (عبد الوهاب)، موسوعة العلوم السياسية، الجزء الثاني، دار الهدى، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1990.

76- الكيالي (عبد الوهاب)، موسوعة العلوم السياسية، الجزء الأول، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1990.

77- وصيري (إسماعيل) مقد، (محمد) محمود ربيع وآخرون، موسوعة العلوم السياسية، دار النشر والتوزيع، القاهرة.

78- مصباح (عامر)، معجم مفاهيم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، الطبعة الأولى، المكتبة الجزائرية بوداود، الجزائر، 2005.

#### 8- البحوث والندوات الفكرية:

79- أحمد الفاسي (عيسى)، التكامل الاقتصادي بين دول المغرب العربي -واقعه، مقوماته، معوقاته- قيامه، الندوة العلمية الدولية حول، التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية-الأوروبية، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، جامعة فرجات عباس، سطيف، الجزائر ، 8-9 ماي 2004.

- 80- أنور عبد الكريم، الاقتصاد الإسلامي : مصطلحات ومفاهيم، ورقة قدمت في الندوة الـ36 بعنوان السياسة الاقتصادية في إطار النظام الإسلامي، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، المملكة العربية السعودية، 20-20 ماي 1991.
- 81- الهوني (مصطفى) الصالحين، التكامل الاقتصادي لأقطار المغرب العربي: التحديات والاستراتيجيات، مداخلة قدمت في منتدى المسيلة بعنوان: كيف نحقق التكامل والاندماج المغاربي؟ الاقتصادي، الاجتماعي، الثقافي؟، المسيلة، الجزائر، 2010.
- 82- الكثيري (مصطفى)، صبار (حسن)، مقاربة تقييمية لحصيلة تجربة الخوصصة بالمغرب، ندوة حول الإصلاحات الاقتصادية وسياسات الخوصصة في البلدان العربية، المركز الوطني للدراسات والتحاليل الخاصة بالخطيط الجزائري، 28،29 أفريل 1997.
- 83- العموص (عبد الفتاح)، المتوسطية والشرق أوسطية وتحديات التنمية في البلدان المغاربية، ورقة قدمت في ندوة تحت عنوان متطلبات التنمية في الشرق الأوسط (المشرق والمغرب) في ظل المستجدات المحلية والعالمية، معهد التخطيط القومي ومؤسسة فريدريش ناومان، الإسماعيلية، مصر 1996.
- 84- بدري (ابتسام)، السياسة العامة ودورها في بناء الدولة وتنمية المجتمع، مداخلة في الملتقى الوطني الأول، جامعة مولاي الطاهر، سعيدة.2009.
- 85- بن زايد (أحمد)، صنع السياسة العامة في الجزائر بين المتطلبات الوطنية والضغوطات العولمة(ص ن د)، مداخلة في الملتقى الوطني الأول بجامعة مولاي الطاهر، سعيدة.2009.
- 86- بوكرامي (سید علی)، المسائل المالية وسائل الصرف في اقتصاديات المغرب العربي خلال الفترة الانتقالية، بحوث الندوة الفكرية التي نظمها المركز الوطني للدراسات والتحاليل الخاصة بالخطيط بالجزائر، بعنوان: الإصلاحات الاقتصادية وسياسات الخوصصة في البلدان العربية، ط2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2005.
- 87- جيلالي (بهاز)، معالم السياسة الاقتصادية من منظور إسلامي: السياسة النقدية الإسلامية نموذجا، مداخلة قدمت في الملتقى الدولي بعنوان الاقتصاد الإسلامي، يومي 23،24 فيفري 2011، بغريان، الجزائر.

- 88- جدو (فؤاد)، التنمية المستدامة بين متطلبات الحكم الرشيد وخصوصية الجزائر، مداخلة مقدمة في ملتقى التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر: الواقع وتحديات، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، يومي 7 - 8 أبريل 2008.
- 89- هادف (حيزية) ووهراني (عبد الكريم)، السياسة الاقتصادية في إطار مقاصد الشريعة الإسلامية، مداخلة قدمت في الملتقى الدولي الأول بعنوان الاقتصاد الإسلامي، الواقع ورهانات المستقبل، يومي 23، 24 فيفري 2001، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة غرداية، الجزائر، 2011.
- 90- زكري (لمياء)، عكاش (فضيلة) آثار الانفتاح الاقتصادي على مسار الإصلاحات السياسية بالجزائر، مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني حول التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر، الواقع وتحديات، جامعة حسيبة بن بو علي الشلف، ديسمبر 2008.
- 91- زرقين (عبد)، جباري (شوفي)، مشكلة اختيار استراتيجيات التنمية البديلة بين الحاضر والمستقبل، مداخلة قدمت في الملتقى الوطني حول: التحولات السياسية إشكالية التنمية في الجزائر: الواقع وتحديات، يومي 16 - 17 ديسمبر 2008.
- 92- مقبول (الهادي)، حسين (طاهر)، متطلبات التنمية في الجزائر المؤهلات والمعوقات، ورقة قدمت في الندوة الدولية بالإسماعيلية بين يومي 24-26 سبتمبر، الإسماعيلية، مصر، 1996.
- 93- مصطفى العبد الله (محمد)، التصحيحات الهيكلية والتحول إلى اقتصاد السوق في البلدان العربية، بحوث الندوة الفكرية التي نظمها المركز الوطني للدراسات والتحاليل الخاصة بالخطيط بالجزائر، بعنوان: الاصلاحات الاقتصادية وسياسات الخوصصة في البلدان العربية، ط2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2005.
- 94- نواري (أحلام)، التنمية السياسية دورها في التنمية البيئية الدولية، مداخلة في الملتقى الوطني الأول حول السياسة العامة ودورها في بناء الدولة وتنمية المجتمع، جامعة مولاي الطاهر -سعيدة- 2009.
- 95- عبد الكريم (جابر) شنجار (العيساوي)، البطالة في الجزائر في ظل السياسات الاقتصادية التقليدية الدروس والحلول، مداخلة قدمت في الملتقى الدولي حول، جامعة القadiسية، كلية الإدارة والاقتصاد، العراق، 2011.

- 96- عبو (عمر)، عبو (هودة)، جهود الجزائر في الألفية الثالثة لتحقيق التنمية المستدامة، مداخلة قدمت في الملتقى الوطني حول: التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر: واقع وتحديات، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر، 2008.
- 97- قط (سمير)، تأثير المشروعية الدولية في عملية رسم السياسات العامة في البلدان النامية-حالة الجزائر، مداخلة في الملتقى الوطني الأول حول السياسة العامة ودورها في بناء الدولة وتنمية المجتمع، جامعة مولاي الطاهر سعيدة-2009.
- 98- رحالي (بلقاسم)، دراسة تحليلية قياسية لأثر الاستثمار العمومي على البطالة في الجزائر خلال الفترة 1970-2010، مداخلة قدمت في الملتقى الدولي حول إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة 15-16 نوفمبر 2011، جامعة المسيلة كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسخير، مخبر الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية في الجزائر.
- 99- شرابي (عبد العزيز)، التنمية الاقتصادية في الجزائر. أسباب التراجع وشروط الإقلاع في ظل التحولات المحلية والعالمية الراهنة(من الجزائر)، ورقة مقدمة في ندوة التنمية في الشرق الأوسط في ظل المستجدات المحلية والعالمية، معهد التخطيط القومي، مؤسسة فريديريش ناومان، الإنسانية 1996.
- 100- شريف (عمر)، السياسة الاقتصادية وأدوات تحقيق نجاح التنمية والاستقرار في إطار النظام الإسلامي، مداخلة قدمت في الملتقى الدولي الأول بعنوان الاقتصاد الإسلامي، واقع ورهانات المستقبل، يومي 23، 24 فيفري 2011، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة غرداية، الجزائر 2011.
- 101- غالم (عبد الله)، (فيشوش) حمزة، إجراءات وتدابير لدعم سياسة التشغيل في الجزائر: المساهمات وأوجه الفصور، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي حول إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، يومي 15-16 نوفمبر 2011، جامعة المسيلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسخير، مخبر الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية في الجزائر.

9-موقع الانترنت:

- 102- الكواز (أحمد)، السياسات الصناعية، المعهد العربي للخطيط ، الكويت، مارس 2002، عن <http://www.arab-api.org/devbrdg/brdg103.htm> موقع:

103- العطوى (سامح)، الاقتصاد ببساطة وحلول المشكلة المصرية الاقتصادية، عن موقع:

<http://article.wn.com/view/WNAT12b59b1ac01f0317550f06db1270dbe8>

104- المديني (توفيق)، الثورة التونسية أمام المعضلة الاقتصادية، جريدة المستقبل، جريدة يومية سياسية

تصدر عن الشركة العربية المتحدة للصحافة، 17 أيار 2011.

<http://www.docodesk.com>

105- الموسوعة الحرة ويكيبيديا عن الموقع:

[www.wikipedia.org](http://www.wikipedia.org)

106- بوحوش (عمر)، عوامل التخلف السياسي والاقتصادي في العالم الثالث. عن موقع:

<http://www.mzabserver.com/downloads/bouhouche/b20111104.pdf>

107- بوحوش (عمر)، الإصلاحات الاقتصادية والتحولات الصعبة في الجزائر، تم تصفح الموقع يوم:

14-06-2012. عن:

<http://www.mzabserver.com/downloads/bouhouche/b20111104.pdf>

108- بوحوش (عمر)، نظراً للخلل في السياسات العامة، هل يمكن الفصل بين السياسيين والمحظيين؟.

<http://www.mzabserver.com/downloads/bouhouche/b20111104.pdf>

109- بوحوش (عمر)، المغرب العربي وصعوبات التحول السياسي، الجزائر لا تمتلك برنامجا اقتصاديا

يعزى المستثمر الأجنبي على الموقع:

<http://www.mzabserver.com/downloads/bouhouche/b20111104.pdf>

110- بشيو (أحمد)، الواقع الصحي العربي، حصة تلفزيونية من قناة الجزيرة، 2009 عن:

[www.Aljazeera.net/NR/](http://www.Aljazeera.net/NR/)

111- دسوقى كسبه (مصطفى)، الإمكانات الاقتصادية للعالم الإسلامي، بين خصائص الواقع ومتطلبات

الاقتصاد الإسلامي، عن موقع:

<http://www.docodesk.com>

112- هول (أرني)، الثورة القادمة في تونس: الحكومة المفتوحة، البنك الدولي 2012، تم تصفح الموقع

يوم: 25\_07\_2012، عن موقع:

<http://www.albankaldawli.org/ar/news/2012/04/17/tunisia-next-revolution-open-government>

113- زوامبية (عبد النور)، دور السلطة التشريعية في رسم السياسات العامة في الجزائر، عن موقع:

www.4shared.com

114- مجلة العلوم الإنسانية العدد 16، السنة الثانية، ديسمبر 2004، عن موقع:

[www.uluminsania.net](http://www.uluminsania.net)

115- منظمة الصحة العالمية عن الموقع:

[http://www.who.int/topics/health\\_policy/ar/index.html](http://www.who.int/topics/health_policy/ar/index.html)

116- عاشي (حسن)، التحديات الاقتصادية في تونس، أوراق كارينغي، مركز كارينغي للشرق الأوسط،

مؤسسة كارينغي للسلام الدولي، ديسمبر 2011، عن موقع:

<http://www.CarnegieEndowment.org>

117- قرم (جورج)، الاقتصاديات العربية في 2012 بين انحدار النمو وتباطئه، مركز الجزيرة للدراسات،

تصفح الموقع يوم: 14-06-2012، عن موقع:

<http://studies.aljazeera.net/reports/2012/01/201211211139497273.htm13/06/2012>

118- توفيق الشهديلي (إنعام)، نظام المعلومات الصحية.

119- خشيم عبدالله (مصطفى)، نظريّة السياسة العامة، المؤتمر الوطني الأول للسياسات العامة في ليبيا،

جامعة قاريونس، ليبيا، يونيو 2007، تم التصفح يوم 20\_03\_2012 على الساعة: 11:10 pm

عن موقع:

[http://www.libyaforum.org/archive/index.php?option=com\\_content&task=view&id=4681&Itemid=1](http://www.libyaforum.org/archive/index.php?option=com_content&task=view&id=4681&Itemid=1)

120- الحسن عاشي، الجفاف في المغرب يفرض مراجعة السياسة الزراعية، مركز كارينغي للشرق

الأوسط، تم تصفح الرابط في: 20 جويلية 2012 على:

<http://arabic.carnegieendowment.org/publications/?fa=47559>

121- ، التحدي الصبني، مركز الكاشف للمتابعة والدراسات الإستراتيجية، عن جريدة أخبار الساعة، العدد 4368، الخميس 17 يونيو 2010، ص15، تم تصفح الموقع يوم: 16-06-2012 عن الرابط:

[www.alkashif.org](http://www.alkashif.org)

122- ، بيان صحفي، يعزز من آثار النتائج قرض من البنك الدولي للمغرب على الفقراء، ويساند منشآت الأعمال الصغرى، تم تصفح الموقع يوم 25\_07\_2012، عن موقع:

<http://www.albankaldawli.org/ar/news/2012/06/28/new-world-bank-lending-morocco-raises-bar-results-poor-supports-smaller-private-enterprises>

123- ، مبادئ كوالا لمبور التوجيهية لحقوق الإنسان في السياسة الاقتصادية، على الموقع:

[http://www.escrnet.org/actions\\_more/actions\\_more\\_show.htm?doc\\_id=1516206](http://www.escrnet.org/actions_more/actions_more_show.htm?doc_id=1516206)

124- <http://www.worldbank.org/ar/country/algeria/overview>

125- [http://www.tadouteskoura.blogspot.com/2009\\_10\\_10\\_archive.html](http://www.tadouteskoura.blogspot.com/2009_10_10_archive.html)

126- الجمهورية التونسية، وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري، مؤشرات اقتصادية على الموقع:

[http://www.agriportail.tn/ar/index.php?option=com\\_content&task=view&id=21&Itemid=48](http://www.agriportail.tn/ar/index.php?option=com_content&task=view&id=21&Itemid=48)

127- ، قطاع الفلاحة في تونس: تراجع كبير في المردود وانخفاض ملحوظ في المساهمة الاقتصادية، منظمة التغذية العالمية على موقع:

<http://neareast.fao.org/Pages/NewsDetails.aspx?lang=AR&Cat=0&I=0&DID=0&CId=TN&CMSId=5000923&id=2401790>

128- ، الجزائر سدت 16 مليار دولار من ديونها منذ 2004، يوم 24-09-12 عن

موقع:

<http://www.aljazeera.net/ebusiness/pages/36a28d0c-2550-4a6a-b20c-9f83021e9cbb>

129- وكالة السودان للأنباء، عن موقع:

<http://www.sunanews.net/>

المراجع باللغة الأجنبية:

## 1- LES OUVRAGE :

- 130- Abdelhamid Brahimi, Le Maghreb à la croisée des chemins : à l'ombre des transformations mondiales, The Center for Maghreb studies « Hoggar », London, 1996.
- 131- Haim MALAKA & Joïn B. ALTERMAN , Arab Reform and Foreign Aid: Lessons From Morocco, The CSIS Press (center for strategic and international studies), Washington, 2006.
- 132- Abdellatif Benchenhou, pour une meilleure croissance, Alpha Design, Algérie, 2008.
- 133- Bruce L. Smith: Public policy and public participation engaging citizens and community in the development of public policy, population and the public health branch, Atlantic Regional Office, Canada, September 2003.
- 134- Belkacem IRATNI, NATO defense college “The strategic interests of the Maghreb states”, publications assistant: Maria Di Martino, rome, Italy, 2008.Harold.d.lasswel, politics who gets, what, when, how : editios 2,new York meridian books:inc,1958.
- 135- Charles Gide, Cours d’Économie politique :Notions générales, tome I, Librairie de la Société du Recueil Sirey, Paris 1919, pp14, 29. (1)-Agnès Bénassy, Pierre Jacquet et autres, Politique économique, 2éme édition, 2éme tirage, de boeck, Paris, Mars, 2009.
- 136- Christian Hurbulot, la stratégie de puissance de la Chine en Afrique, ESSEC,(s.p.é), Juin 2008.
- 137- David DOMINIQUE, Sécurité : l’après New York, Paris, Presses des sciences politiques, 2002.
- 138- Daniel Mockli, importance stratégique croissante de l’Afrique, journal de politique de sécurité, Centre des études sécuritaire (css), ETH Zurich, n38, 3 éme année, juillet 2008.
- 139- Ferdinand Bakou, UNE BONNE POLITIQUE ECONOMIQUE POUR LE RENOUVEAU DE L’AFRIQUE, Lead Economist Banque africaine de développement, Août 2007.
- 140- Gene King, A new kind of diplomacy, vol 10, n1, published by University of California press, 1955.
- 141- Joëlle Bonenfant, Jean Lacroix , comprendre l’environnement économique: la politique économique, direction des relations internationales de l’enseignement, Centre de langage, Paris, la France
- 142- Jacques Fontanel, Evaluation des politiques publiques, office des publications universitaires, Grenoble2, France, 2005.

- 143- Jean Paul Thomas, les politiques économiques au xxie siècle, 2ème édition, Armand Colin éditeur, Paris, 1994.
- 144- Jean-Marie MATHEY, Comprendre la stratégie, édition ECONOMICA, Paris, 1995.
- 145- Jean Claude Berthelemy, la présence de la Chine et l'efficacité de l'aide Chinoise en Afrique, rapport sur la Chine et l'Afrique : un nouveau partenariat pour le développement ?, édité par, Richard Schiere et Léonce Ndikumana, groupe de la Banque africaine de développement, Tunisie, 2011.
- 146- Jean Luc Albert, Luc Saidj, Cours Finances Publiques, 6ème édition, Dolloz, Paris, 2009.
- 147- Jean paul sartre, Du Maghreb, 33ème année, revue les temps modernes,n° 375Bis, Paris, Octobre, 1977, p62.
- 148- J.TINBERGEN: on the theory of economic policy, America Elsevier publishing company, new York, north Holland publishing company, Amsterdam.
- 149- kassim bouhou, le maghreb dans son environnement régional et international : stratégie et présence économique des Etats-Unis au Maghreb, Centre des Etudes économiques IFRI, Bruxelles, Belgique, 2010.
- 150- Ludwig von Mises, Economic policy: thoughts for today and tomorrow, third edition, Chicago, 2006, Ludwig von mises institute.
- 151- Melani Claire Cammet, Globalisation and Business Political in Arab North Africa : Acomparative Perspective, Cambridge University Press, New York, 2007.
- 152- Maurice BERTLAND, La fin de l'ordre militaire, Paris, Presse des sciences politiques, 1996.
- 153- Raymond Barre et Jacques Fontanel, Principes de politique économique, office des publications universitaires, Ben-Aknoun, Alger, 1993.
- 154- Raymond Saner, Lichia Yiu, International Economic Diplomacy: Mutation in Post-Moder Times, published by: Birgit Leiteritz.
- 155- San-shiun Tseng, The Republic of China's Foreign Policy towards Africa: the Case of ROC-RSA Relations, Johannesburg, November, 2008.
- 156- Thomas Caroline, in search of security, brighton.wheatsheal books, 1987.
- 157- Thomas I. Palley, AFTER THE BUST : The Outlook for Macroeconomics and Macroeconomic Policy, Public Policy Brief, n° 97, The Levy Economics Institute of Bard College, Washington, 2009.

- 158- Tayeb Said-Amer : **l'Algérie face à son avenir**, collection Ahl el-hikma, Alger, 2000, p91.
- 159- Wayne Parsons, **Policy Analysis in Britain**, Handbook of Public Policy Analysis: Theory, Politics and Methods, CRC Press, Sidney, 2007.
- 160- \_\_\_\_\_, INSTRUMENT EUROPÉEN DE VOISINAGE ET DE PARTENARIAT, **MAROC DOCUMENT DE STRATÉGIE 2007 – 2013**

## 2- Rapports :

- 161- African Peer review mechanism, **Algeria country review report**, n4, july 2007.
- 162- Ministère de l'Agriculture et de la Pêche Maritime, L'Agriculture Marocaine en chiffres, 2010
- 163- Le Groupe de la Banque Africaine de développement : Rapport sur l'Afrique du Nord, la banque africaine de développement, Tunis, 2011.
- 164- **African Development Bank, 2010.**
- 165- African Development Bank, **Economic and social statistics division**, ADB statistics pocketbook, volume 14, published by the statistics department African Development Bank, Tunisia 2012.
- 166- \_\_\_\_\_, Note économique, **Investissements chinois et création d'emplois en Algérie et en Égypte**, Banque Africaine de développement, consulté le : 01-08-2012, En ligne sur : [www.afdb.org](http://www.afdb.org)
- 167- San-shiun Tseng, **The Republic of China's Foreign Policy towards Africa: the Case of ROC-RSA Relations**, Johannesburg, November, 2008.

## Séminaires :

- 168- Riad Bouriche, **Approches et conceptions des politique publique sécuritaires**, séminaire international sur l'Algérie et la sécurité dans la Miditeranée مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية، 2008 . الواقع وأفاق :
- 169- BOURICHE Riadh, **Réformes économiques en Algérie : 1989-2009**, Participation au séminaire intitulé « l'Avenir de l'Etat national dans le cadre de la mondialisation et la société de l'information », organisé par le département des sciences politiques de l'Université de Ouargla, le 05 et 06 mai 2009.

## 3- Dictionnaires :

- 170- Longman Active Dictionary.

171- Oxford Advanced Learner's Dictionary, sixth edition, oxford university press, 2000.

#### **4- Journaux et Revues :**

172- Bouriche Riadh, Analyse des politiques publiques, revue des sciences humaines, n°25, Université Mentouri, Constantine, Algérie, juin 2006.

173- Pierre Muller, Un schéma d'analyse des politiques sectorielles, revue française de science politique, 35e année, n°2, 1985.

174- Riadh Bouriche, la gouvernance économique en question, quotidien d'oran, 10-04-2008

175- Jean paul sartre, Du Maghreb, 33ème année, revue les temps modernes,n° 375Bis, Paris,Octobre, 1977.

176- African Economic Outlook 2005-2006

[www.oecd.org/dev/publications/africanoutlook](http://www.oecd.org/dev/publications/africanoutlook)

177- AfDB/OECD 2003 African Economic Outlook

178- Country Review Report of the People's Democratic Republic of Algeria, African Peer Review Mechanism, APRM Country Review Report Nr. 4, July 2007.

#### **5- Lignes d'internet :**

179- Benzarour Choukri, Macroeconomic policies for structural adjustment policies, Algiers university, Munich personal RePEc archive, 2001, Online at: <http://mpra.ub.uni-muenchen.de/14980/>

180- François Lafargue, « La Chine, une puissance africaine », *Perspectives chinoises*, n°90, 2005, Consulté le 17 juillet 2012, En ligne sur :<http://perspectiveschinoises.revues.org/document900.html>

181- [www.afdb.org](http://www.afdb.org)

182- C. Sagnes- Raffy, " Organisation générale du système de santé en France"sur :

[http://www.medecine.upstlse.fr/DCEM2/module1/module01/Organisation%20\\_CSR\\_sept2009.pdf](http://www.medecine.upstlse.fr/DCEM2/module1/module01/Organisation%20_CSR_sept2009.pdf)

183- **Loi relative a la politique de santé publique** 9 aout2004 p7.  
[http://www.sante.gouv.fr/cdrom\\_lpsp/pdf/Brochure\\_dgs.pdf](http://www.sante.gouv.fr/cdrom_lpsp/pdf/Brochure_dgs.pdf)

184- 50 ans de développement humain et perspectives POUR 2025, rapport général, Comité Directeur du rapport, FORMAT PDF SUR :  
[www.kenitra.ma/.../...](http://www.kenitra.ma/.../...)

- 185- Le Groupe de la Banque Africaine de développement : en Afrique du Nord, la banque africaine de développement, Tunis, 2011.  
<http://www.worldbank.org/ar/country/algeria/overview>
- 186- Imad Mansour, **South Africa and the Arab Spring: opportunities to match diplomacy goals and strategies**, Center Of Economic Studies Ifri, Luxemburg, Belgique, 2012, on: <http://www.IFRI.org>
- 187- [www.cmrs.fr/cnrs\\_presse/n96.html](http://www.cmrs.fr/cnrs_presse/n96.html).
- 188- <http://www.pflp.ps/news.php?id=3017>

## فهرس الجداول والبيانات:

### فهرس الخرائط:

الخريطة رقم 1.2: موقع دول المغرب العربي داخل قارة إفريقيا.....	72
الخريطة رقم 2.2: الكثافة السكانية في المغرب العربي.....	74
الخريطة رقم 3.2: الموارد الطاقوية في المغرب العربي.....	76
الخريطة رقم 4.2: الموارد الطبيعية في المغرب العربي.....	78

### فهرس الأشكال والبيانات:

الرسم البياني رقم 1.2: نسبة النمو السكاني في دول المغرب العربي.....	81
الرسم البياني رقم 2.3: معدلات البطالة في دول المغرب العربي.....	155
الرسم البياني رقم 2.3: الصادرات الأمريكية اتجاه الجزائر.....	182
الرسم البياني رقم 3.3: الواردات الأمريكية من الجزائر.....	182
الرسم البياني رقم 4.3: الصادرات الأمريكية اتجاه المغرب.....	183
الرسم البياني رقم 5.3: الواردات الأمريكية من المغرب.....	183
الرسم البياني رقم 6.3: الصادرات الأمريكية اتجاه تونس.....	184
الرسم البياني رقم 7.3: الواردات الأمريكية من تونس.....	184
الرسم البياني رقم 8.3: نصيب الصين في التجارة التونسية.....	191
الرسم البياني رقم 9.3: نصيب الصين في التجارة الجزائرية.....	191
الرسم البياني رقم 10.3: نصيب الصين في التجارة المغربية.....	191
الشكل رقم 1.3: الشكل الأول لتشوهات السياسة الاقتصادية.....	121
الشكل رقم 2.3: الشكل الثاني لتشوهات السياسة الاقتصادية.....	129
الشكل رقم 3.3: العوامل المؤثرة في سوق العمل.....	149

### فهرس الجداول:

الجدول رقم 1.2: الموارد الاقتصادية لبلدان المغرب العربي .....	70
الجدول رقم 2.2: معدل النمو السكاني من نسبة الناتج المحلي الإجمالي.....	94
الجدول رقم 3.3: أهم المنتجات المستوردة.....	140
الجدول رقم 4.3: أهم المنتجات المصدرة.....	140
الجدول رقم 5.3: معدل نمو القطاع الصناعي في الجزائر من 2000-2006 .....	147

الجدول رقم 6.3: حجم القوى العاملة بالموازاة والنمو الديموغرافي.....	150
الجدول رقم 7.3: تطور معدل البطالة، من 1999 إلى 2010.....	154
الجدول رقم 8.3: نسبة التبادل التجاري للولايات المتحدة الأمريكية اتجاه المغرب العربي من 2004 إلى 2008 .....	181
الجدول رقم 9.3: أهم موردي البترول إلى الصين.....	187
الجدول رقم 10.3: التجارة الصينية الإفريقية سنة 2003.....	190

الْفَجْرِ



الفہرست

## الإهداء

شکر و تقدیر

مقدمة المبحث الثاني.....	50
المطلب الأول: مفهوم السياسة الاقتصادية.....	51
- الفرع الأول: السياسة الاقتصادية من وجهة النظر الغربية.....	52
- الفرع الثاني: السياسة الاقتصادية في إطار النظام الإسلامي.....	59
المطلب الثاني: أهداف السياسة الاقتصادية.....	67
- الفرع الأول: الأهداف الظرفية (قصيرة المدى).....	67
- الفرع الثاني: الأهداف الكلية (بعيدة المدى).....	68
المطلب الثالث: أدوات السياسة الاقتصادية.....	72
- الفرع الأول: السياسة المالية.....	74
- الفرع الثاني: السياسة النقدية.....	75
المطلب الرابع: الفواعل في صنع السياسة الاقتصادية.....	76
- الفرع الأول: دور الاقتصادي في صنع السياسة الاقتصادية.....	76
- الفرع الثاني: دور السياسي في صنع السياسة الاقتصادية.....	76
استنتاجات المبحث الثاني.....	78
خاتمة الفصل.....	79
 II-الفصل الثاني: محددات التنمية الاقتصادية في المغرب العربي.....	80
مقدمة الفصل.....	81
المبحث الأول: الخصائص الجيوسياسية للمنطقة.....	83
مقدمة المبحث.....	83
المطلب الأول: ملامح عامة عن منطقة المغرب العربي(التعريف بها).....	83
- الفرع الأول: الموقع الجغرافي.....	85
- الفرع الثاني: التكوين البشري.....	87
- الفرع الثالث: الموارد المتاحة.....	89
المطلب الثاني: المحددات (السمات) الأساسية لاقتصاديات المنطقة.....	92
- الفرع الأول: البعد الديموغرافي.....	92
- الفرع الثاني: السياسات الاقتصادية والأداء الاقتصادي.....	95
الفرع الثالث: البنية الاقتصادية.....	101
استنتاجات المبحث الأول.....	103
المبحث الثاني: التنمية الاقتصادية ومتطلباتها في المغرب العربي.....	104

مقدمة المبحث.....	104
المطلب الأول: مؤشرات التنمية في المغرب العربي.....	108
المطلب الثاني: استراتيجيات التنمية الاقتصادية في دول المغرب العربي.....	108
- الفرع الأول: إستراتيجية النمو المحلي.....	119
- الفرع الثاني: إستراتيجية التعاون مع البنك الدولي.....	121
- الفرع الثالث: العلاقات البيئية كآلية للتنمية الاقتصادية.....	127
استنتاجات المبحث الثاني.....	130
المبحث الثالث: التحديات والمشاكل التي تعاني منها اقتصاديات المغرب العربي.....	133
مقدمة المبحث.....	133
المطلب الأول: التحديات الداخلية.....	133
- الفرع الأول: على المستوى السياسي.....	133
- الفرع الثاني: على المستوى الاقتصادي والاجتماعي.....	135
- الفرع الثالث: على المستوى النفسي.....	135
المطلب الثاني: التحديات الخارجية.....	135
- الفرع الأول: على المستوى الاقتصادي.....	136
- الفرع الثاني: على المستوى الاجتماعي.....	137
- الفرع الثالث: على المستوى السياسي.....	137
استنتاجات المبحث الثالث.....	137
خاتمة الفصل.....	139
<b>III-الفصل الثالث: السياسات الاقتصادية في ظل مشاريع الدعم الخارجي.....</b>	<b>143</b>
مقدمة الفصل.....	144
المبحث الأول: سياسات الإصلاح في دول المغرب العربي.....	147
مقدمة المبحث الأول.....	147
المطلب الأول: السياسة الزراعية.....	155
المطلب الثاني: السياسة الصناعية.....	163
المطلب الثالث: سياسة التشغيل.....	167
خاتمة واستنتاجات المبحث الأول.....	176
المبحث الثاني: الشراكات مع الدول الأجنبية ودورها في تحديد توجهات السياسة الاقتصادية في دول المغرب العربي.....	178

مقدمة المبحث الثاني.....	180
المطلب الأول: الشراكة مع أوروبا-فرنسا وتأثيرها على وضع السياسات الاقتصادية في دول المغرب العربي.....	182
المطلب الثاني: التدخل الأمريكي ودوره في التأثير على وضع السياسات الاقتصادية في دول المغرب العربي.....	191
المطلب الثالث: التغلغل الصيني وتأثيره على وضع السياسات الاقتصادية في دول المغرب العربي.....	206
استنتاجات المبحث الثاني.....	215
المبحث الثالث: آفاق السياسات الاقتصادية في دول المغرب العربي.....	217
مقدمة المبحث الثالث.....	217
المطلب الأول: السيناريو الأول: سيناريو الاستمرارية الخطية.....	219
المطلب الثاني: السيناريو الثاني: سيناريو فك الارتباط.....	219
المطلب الثالث: السيناريو الثالث: سيناريو تفعيل التكامل المغاربي.....	220
استنتاجات المبحث الثالث.....	220
خاتمة الفصل.....	221
خاتمة عامة.....	223
قائمة المراجع.....	231
فهرس الجداول والبيانات.....	250
فهرس المحتويات.....	256-253.

تحاول دول المغرب العربي النهوض بتنميتها الاقتصادية، لذلك تعتمد العديد من الوسائل، ومنها الإصلاحات الاقتصادية. فلم تكن تجاربها مختلفة كثيراً في إطارها العام، سواء من ناحية الظروف أو البيئة المحيطة، خصوصاً وأن مؤشرات الاقتصاد الكلي كانت تعكس تردياً للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية. خاصة وأنها لا تعتمد إلا على مادة أو مادتين أوليتين، وبالتالي فإن أي تذبذب في أسعار هذه المواد في الأسواق الدولية سيؤثر على الاقتصاد الكلي فيها. مما يعني سوء وضع للسياسات الاقتصادية، هذا من جهة. من جهة أخرى فإن ما يزيد الطين بلة أن هذه الدول لا تمثل كياناً واحداً متلاحمًا مثل باقي دول العالم التي تحاول حماية نفسها من الأخطار الخارجية ومن مساوى العولمة بإقامة تجمعات اقتصادية، من أجل توحيد سياساتها الاقتصادية. ومنه تحاول هذه الدراسة معالجة هذه المشكلة المتعلقة أساساً بتسليط الضوء على إمكانيات وضع سياسات اقتصادية رشيدة في هذه الدول، وبالتالي تحقيق تنمية اقتصادية. وكل هذا من خلال مساهمة فكرية تحليلية تشمل مجموعة من المرتكزات أدناه.

**الكلمات المفتاحية:** السياسة العامة الاقتصادية، المغرب العربي، التنمية الاقتصادية، الإصلاحات الاقتصادية، مشاريع الدعم الخارجي، التبعية الاقتصادية.

### **Résumé :**

Les pays du grand Maghreb (concerté) essayent d'améliorer son développement économique. Pour ce la, elles adoptent plusieurs ressources, parmi celles les redressements économiques, leurs expériences ne sont pas beaucoup diverses dans son cadre général, que ça soit dans l'aspect des conditions ou l'entourage. Surtout que les indices macroéconomiques reflètent un précipité de situations économiques et sociales. Particulièrement, ces pays ne s'appuient que sur une ou deux matières essentielles, ensuite que n'importe quel balancement des prix de ses matières en marchés internationaux influerait sur la situation macroéconomique dans ces pays. Cela veut dire une mauvaise élaboration des politiques économiques, d'un côté. D'un autre côté, le malheur que ces pays ne représentent pas une entité homogène comme les autres pays du monde qu'ils veulent protéger soi-même contre les dangers extérieurs et les cibles de la mondialisation avec des centralisations (Communautés) pour unir leurs politiques économiques à la fin. Subséquemment, cette étude traite une problématique concernant principalement de causer (discourir) sur les moyens d'élaborer des politiques économiques raisonnables dans ses pays et puis approche à un développement économique. Tout ça d'après une réflexion analytique englobe un ensemble de support.

**Mots clés :** politique publique économique, le Grand Maghreb, développement économique, redressement économique, projet de renforcement extérieur, dépendance économique.